العدد الرابع
04
ديسمبر 2021م

دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

■ المشرف العام
● أ. صلاح الدين بشير التركي
نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

■ مدير هيئة التحرير
● د. محيي الدين عمر النجار
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس – ليبيا

■ سكرتير هيئة التحرير
● أ. أسامة سالم الرياني
محاسب ومراجع قانوني

■ رئيس هيئة التحرير
● أ. د. محمد شعبان أبوعين
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس – ليبيا

■ أعضاء هيئة التحرير
● د. عبدالحميد علي المقروس
قسم المحاسبة - مدرسة العلوم الإدارية والمالية الاكاديمية الليبية – ليبيا

● د. منصور محمد الفرجاني
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب – ليبيا

إخراج وتنفيذ ومراجعة لغوية: القبس للخدمات الإعلامية

دراسات محاسبية

Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

رقم الإيداع الدولي ISSN: 2616 - 5848
رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة دراسات المحاسبية

العنوان :

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
شارع الوادي خلف مدرسة حيدر الساعاتي،
طرابلس - ليبيا
هاتف : 218213341810 + محمول: 218916683760 +
www.accounting-studies.ly
Email: info@accounting-studies.ly

الهيئة العلمية الاستشارية

■ أ. د. إدريس عبدالحميد الشريف قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

■ أ. د. بـــــوبكر فرج شريعة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي – ليبيا

■ أ.د. بشير محمد عاشور الدرويش قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس – ليبيا

■ أ. د. الصديق عثمان الساعدي قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان – ليبيا

■ أ. د. المكي معتوق سعـــــود قسم المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي/ مسلاتة – الجامعة الأسمرية الإسلامية – ليبيا

■ أ. د صالح ميلود رمضان خلاط قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

■ أ. د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد قسم المحاسبة بمدرسة العلوم الإدارية والمالية – الأكاديمية الليبية – ليبيا

■ أ. د. علي محمد موسي قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية – ليبيا

■ أ. د. عبدالناصر إبراهيم نور قسم المحاسبة بكلية الأعمال – جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

■ أ. د. مصطفى ساسي افتوحة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة – ليبيا

■ أ. د. مـــاهر موسى درغـــام قسم المحاسبة والمراجعة بكلية الاقتصاد والأعمال – الجامعة الإسلامية – فلسطين

■ أ. د. محمد أبوالقاسم الباروني قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية – ليبيا.

■ د. محمد أبوالقاسم زكري قسم المحاسبة بكلية الادارة – جامعة لانكستر – المملكة المتحدة

■ أ. د. نصر صـــالح محمد أحمد قسم المحاسبة – جامعة ليبيا المفتوحة – ليبيا

■ أ. د. نورالدين عبد الله حمودة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية/ طرابلس – ليبيا

■ أ. د. مصطفي بكار محمود قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي- ليبيا

■ أ. د. الهادي محمد السحيري قسم المحاسبة بكلية المحاسبة – جامعة غريان- ليبيا

دراسات محاسبية

Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين
تحت إشراف الهيئة الليبية للبحث العلمي

نبذة عن المجلة وأهدافها :

أنشئت مجلة دراسات محاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم (ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

رؤية المجلـــة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

الرسالـــة

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

أهداف المجلة

تسعى المجلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 - نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2 - الارتقـاء بمهنتي المحـاسبة والمراجعـة من خـــلال نشر الأبحـاث العلمية.

3 - إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4 - تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5 - تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6 - مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر:

يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:

1 - تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.

2 - أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3 - التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4 - تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخص لها باللغة العربية.

5 - يجب كتـابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطـاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

6 - الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وملء تعهد من قبل الباحث بالأمانة العلمية.

ثانياً: الشروط الشكلية والفنية للبحوث المقدمة للنشر:

1 - تحمل الصفحة الأولى عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية بالإضافة إلى اسم الباحث ثلاثيا ومؤهله العلمي ودرجته العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة والبريد الالكتروني الخاص به.

2 - ملخص البحث باللغتين العربية والانجليزية لا تتجاوز (250) كلمة لكل لغة .

3 - الكلمات المفتاحية (Key words)، بعد الملخص باللغتين العربية والانجليزية.

4 - تقدم البحوث مطبوعة على وجه واحد من ورق مقاس (A4) ومرقمة ترقيماً متسلسلاً ، بما في ذلك الجداول والاشكال والصور واللوحات وقائمة المصادر والمراجع على أن لا يقل عدد الصفحات عن (15) صفحة ولا يزيد عن (30) صفحة، كما تقدم البحوث بالإضافة إلى النسخة المطبوعة نسخة أخرى مخزنة على قرص ليزري (CD).

5 - **الهوامش:** يجب أن تكون هوامش الصفحات سواء كان البحث باللغة العربية أو الانجليزية كما يلي: أعلى وأسفل الصفحة (2.5) سم، يسار الصفحة (2.5) ويمين الصفحة (3) سم وتباعد الأسطر (1.5).

6 - **الخطوط:** من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) كما يلي:

أ - **اللغة العربية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Simplified Arabic، حجم الخط (16) **غامق** للعنوان الرئيسي، ومتن البحث (14)، والجداول والأشكال(12)**عادي**.

ب - **اللغة الإنجليزية:** تكون كتابة البحوث بنوع خط Times New Roman، حجم الخط (14) **غامق** للعنوان الرئيس، ومتن البحث (12)، والجداول والأشكال (12) **عادي**.

7 - **الأشكال والرسومات التوضيحية والجداول:**

أ - تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في النص، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب (مصادرها أن وجدت) والملاحظات التوضيحية في أسفلها.

ب - تُدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها في أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

8 - **طريقة التهميش:** التهميش تتم الإشارة إلى المصادر والمراجع التي استشهد بها الباحث في متن البحث، وفق طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبو فائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين اثنين أو ثلاثة (الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاثة (Aboulqasim & Belgasem,2018) & khlat ، وفي حالة أكثر من ثلاثة khlat & (et al, 2018).

وتكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط

● **مثال للمراجع العربية**

البغدادي، محمد مرعي، (2018)، مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الأول، طرابلس، ليبيا ص 53 - 70.

● **مثال للمراجع الأجنبية**

1.Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports» Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80

● **ثالثاً: آلية تحكيم البحوث المقدمة للنشر**

1 - تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي، من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليتها للتحكيم، وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلام البحث.

2 - يتم فحص البحوث المقدمة للمجلة عن طريق أحد برامج الكشف عن الأصالة في الإنتاج العلمي (Plagiarism Detection Software)

3 - تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي من قبل أستاذين متخصصين كحد أدنى تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويتم أبلاغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال شهر من تاريخ الاستلام.

الافتتاحية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

يسر نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين أن تتشرف بإصدار العدد الرابع من مجلة دراسات محاسبية وتقدم حلة جديدة للسادة الباحثين والأكاديميين والمهنيين وطلاب الدراسات العليا وعددا يحتوي على العديد من البحوث العلمية المحكمة التي تتناول العديد من الموضوعات المحاسبية التي تسهم بالارتقاء بمهنة المحاسبة.

كما تود هيئة تحرير المجلة أن تقدم اعتذارها واسفها الشديد لعدم امكانية إصدار أي عدد خلال السنة الماضية نتيجة ظروف جائحة كورونا (كوفيد - 19).

وفي إطار التزام هيئة تحرير المجلة بمتطلبات لائحة شروط وضوابط إصدار المجلات العلمية المحكمة الصادرة بموجب قرار المجلس الرئاسي رقم (264) لسنة 2020م قامت النقابة بتوقيع بروتوكول تنفيذي لاتفاقية التعاون بين الهيئة الليبية للبحث العلمي والنقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين بشأن دعم مجلة دراسات محاسبية وبموجب هذا البروتوكول أصبحت المجلة من هذا العدد تحت إشراف ومتابعة من قبل الهيئة كما تم إعادة تشكيل هيئة التحرير والهيئة الاستشارية للمجلة وتعديل اللائحة الداخلية وذلك وفق ضوابط لائحة المجلات العلمية، وأن كل هذا سوف يسهم بالارتقاء بمستوى وتصنيف المجلة نحو الافضل

ختاما يسر هيئة التحرير بأن تتقدم بالشكر والتقدير للسادة أعضاء هيئة التدريس بمختلف مؤسسات التعليم العالي الذين ساهموا في تحكيم بحوث هذا العدد وعلى ما أبدوه من ملاحظات، كما ترحب هيئة التحرير بأية ملاحظات أو آراء تسهم في الارتقاء بمستوى المجلة واستمرار صدورها.

والسلام عليكم ورحمة الله

أ.صلاح الدين بشير التركي

نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

مشرف عام المجلة

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.

رسوم اقتناء المجلــة

الرقم	الجهة	القيمة
1.	أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات	10د. ليبية
2.	للطلبة الأكاديميين	5 د. ليبية
3.	للمؤسسات والشركات	15 د. ليبية
4.	خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد	20 دولارا

فهرس البحوث

ما مدى قبول طلبة وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة لتطبيق نظام التعليم الالكتروني في مجال المحاسبة في الجامعات الليبية 13

■ د. رجعة محمد فرج ■ أ. أحمد خليفة الأربد ■ أ. نجية علي الشريف

أثر إدارة رأس المال العامل على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان 52

■ د. أحمد محمد سليم ■ أ. د سليمان حسين البشتاوي ■ د. امحارب سعد بالقاسم

أثر الطلب العالمي من النفط على تقييم الاحتياطيات النفطية في ليبيا نموذج محاسبي 85

■ د. سعاد عياش علي امعرف ■ د. غزالة احمد امحمد اشكال

التحليل المالي وأثره علي التخطيط والرقابة المالية المصرفية 109

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية – فرع سوق الخميس

■ أ .عزالدين محمد خليفة

مدى توافر متطلبات تطبيق القياس المرجعي لتقييم وتحسين الأداء المالي 147

دراسة تطبيقية على شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية

■ د. ربيع نجم الدين الجعفري

المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا 177

■ د. مسعود محمد امريود

مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية 211

■ د. سمية عمار عمران اعمار ■ د. سامية محمد أبو عجيلة

دراسة عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي بمدينة طرابلس

دراسة ميدانية على مكاتب المراجعين المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي طرابلس

250

■ د. محمد الطاهر المحروق

دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية

"دراسة على الشركات والمصارف المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي"

289

■ أ. أسامة سالم مفتاح ■ د.محمد فرج شقلوف

أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق ميزة تنافسية

دراسة ميدانية في الشركة الأهلية للإسمنت بالخمس

344

■ أ. د. مصطفى ساسي افتوحة ■ د. نادية ميلاد الماقوري

أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40)

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراجعي الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي)

379

■ د. محيي الدين عمر النجار ■ أ. عبدالمالك علي محمد الربيقي

الملاحق

جمعية مهنيي المحاسبة

للمؤلفين: أوسمار أنطونيو بونزانيني* و أميليا دا سيلفا وتيريزا غابرييلا لييت

421

ترجمة ■ د. رمضان امحمد اجويلي كنان ■ د. عبدالسلام محمد العود

ما مدى قبول طلبة وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة لتطبيق نظام التعليم الالكتروني في مجال المحاسبة في الجامعات الليبية؟

■ د. رجعة محمد فرج* ■ أ. أحمد خليفة الأربد* * ■ أ. نجية علي الشريف* * *

■ تاريخ أستلام البحث 2021/09/05م ■ تاريخ قبول البحث 2021/10/13م

■ **الملخص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق نظام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي ومعوقات استخدامه بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في قسم المحاسبة بجامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استمارتي استبيان: خصصت إحداهما لأعضاء هيئة التدريس والأخرى للطلبة. حيث اشتملت كل استمارة على محورين أساسين: يتعلق الأول بإيجابيات إدخال التعليم الالكتروني كأداة لتطوير التعليم المحاسبي والمحور الثاني يختص بالصعوبات التي تمنع تطبيق هذا النظام في الجامعات الليبية. وبتحليل إجابات المشاركين أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة يدركون جيداً أهمية استخدام نظام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي ويؤكد ذلك قيمة متوسط الاستجابة لكل منهما (3.91) و(3.84) على التوالي . بالإضافة إلى أنهما على توافق تام بأن هناك العديد من المعوقات التي تعترض تطبيق التعليم الالكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي والتي تأتي في مقدمتها ضعف شبكة الانترنت، و عدم وجود أجهزة حاسوب كافية بمعامل الكلية، ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

الكلمات الافتتاحية: نظام التعليم الالكتروني – التعليم المحاسبي.

* محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس. Email: rjaa_mohamd@yahoo.com
** استاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس Email: alarbedahmed@yahoo.com
*** مساعد محاضر بقسم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس Email: N.shrif@uot.edu.ly

Abstract: -

This study aims to identify the importance of applying the e - learning system in accounting education. It also presents the obstacles to its use generally in Libyan universities from the perspective of faculty members and students and especially in the Accounting Department, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli. To achieve the objectives of the study, two questionnaires were designed. We allocated one of them to faculty members while the other went to students. Each questionnaire includes two main axes: the first relates to the benefits of introducing e - learning as a tool for developing accounting education, while the second addresses the difficulties that prevent the application of this system in Libyan universities. After analyzing the participants' answers, the results showed that faculty members and students are well aware of the importance of using the e - learning system in accounting education. This is confirmed by the average response value for each of them being 3.91 and 3.84 respectively, and they are in complete agreement that there are many obstacles that hinder the application of e - learning in university accounting teaching. Some of the obstacles include weakness of the Internet, lack of sufficient computers in the college labs, and the problem of persistent power outages.

Key Words: E - learning System - Accounting Education.

■ المقدمة

يعد التعليم الالكتروني من أهم الأساليب التقنية الحديثة المستخدمة في مجال التعليم والتي تعتمد على استخدام الوسائط الالكترونية من حاسب آلي و شبكات و مكتبات الكترونية وكذلك بوابات الانترنت في عملية نقل وإيصال المعلومات للمتعلم(موشي، 2016). وحيث إن مهنة المحاسبة في الوقت الحاضر تواجه العديد من التحديات، كتكنولوجيا المعلومات، والخصخصة، والتجارة العالمية، وأخلاقيات المهنة فقد أدى ظهور تلك العوامل والمتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية، وذلك نتيجة لوجود الحواسيب المتضمنة على الانترنت وعمليات الحوسبة واسعة الانتشار. الأمر الذي جعل من المعلومات المالية أكثر تعقيدا، وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة الأمور الجديدة بزيادة معرفتهم في مجال

الحاسوب والانترنت، للتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر، والأخذ بعين الاعتبار تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة والتدقيق.(مدوخ، 2014)

وكغيرها من القطاعات بدأت مؤسسات التعليم العالي (الجامعي) بمختلف مستوياتها في كثير من بلدان العالم تراجع سياساتها وتغير في أهدافها من أجل إيجاد بدائل أفضل تتيح فرصاً أكثر للتعليم بشكل أكثر يسراً واتساعاً. وذلك من خلال اتباع سياسات وأساليب تعليمية حديثة تركز على إكساب الطالب الجامعي القدرات والمهارات المهنية اللازمة وتنمي لديه التفكير التحليلي والابتكاري(بوعزرية،ولندار، 2017). ومن هنا فقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لإصلاح وتطوير وتحسين برامج التعليم المحاسبي بما يتلاءم مع وسائل التقنية الحديثة حتى يتمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات الوحدات الاقتصادية المختلفة بكوادر محاسبية تمتلك مهارات مهنية تقنية تمكن من أداء أعمالهم على الوجه الصحيح.

ومما لاشك فيه أن استخدام وسائل التعليم الالكتروني في تطوير الممارسات والعمليات المحاسبية له أهمية كبيرة على جودة مهنة المحاسبة في الارتقاء بمتطلبات التوظيف المرتبط بجودة التعليم المحاسبي والذي يمكن من خلاله تهيئة الكوادر المهنية من طلبة تخصص المحاسبة القادرين على سد احتياجات الطلب المتزايد على خدمات المحاسبة.

■ مشكلة الدراسة

يعد التعليم الالكتروني من أكثر المجالات التي تشهد نمواً سريعاً في الوقت الحاضر، وذلك بهدف بناء جيل قادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مختلف قطاعات الدولة. والتعليم العالي (الجامعي) أحد المؤسسات التي تسعى الدول جاهدة لتطوير نظمها والاستفادة قدر الإمكان من مختلف التقنيات من أجل النهوض به وتنمية كفاءات بشرية قادرة على التعامل مع الكم الهائل من المعلومات وضمان تكوين فعال لمختلف فئاته .فالتعليم المحاسبي أحد المواضيع التي صاحبها اهتمام العديد من الباحثين في الفترة الاخيرة نظرا لارتباطه بمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث يختص التعليم المحاسبي بإعداد كوادر بشرية تتميز بالتأهيل المناسب والكفاءة العالية بما يمكنهم من القيام بالمسؤوليات

الملقاة على عاتقهم وعلى أكمل وجه، بالإضافة إلى أن الإقبال المتزايد على دراسة العلوم الاقتصادية والإدارية والمتمثل في ارتفاع أعداد الطلاب المتقدمين لدراسة التخصصات الاقتصادية والإدارية والتي من بينها تخصص المحاسبة، الأمر الذي يحتم على الجامعات إحداث تطويرات مستمرة على طرق تدريس التعليم المحاسبي وإدخال ما يعرف بالتعليم الالكتروني. وحيث إن الجامعات الليبية بدورها غير مستثناة من مواكبة هذا التطور التكنولوجي في العملية التعليمية، ولأن الأستاذ الجامعي والطالب يعتبران عنصراً أساسيا في العملية التعليمية، فإنه من المهم معرفة مدى قبولهما أو رفضهما لفكرة دمج التعليم الالكتروني بالتعليم التقليدي .ولهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى تقبل نمط التعليم الالكتروني من طرف الطلبة والأساتذة من أجل الاندماج فيه لتطوير التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ؟ وتتمركز اسئلة الدراسة في الآتي:

1 – ما مدى معرفة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة لأهمية تطبيق أسلوب التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي ؟

2 – هل هناك صعوبات تواجه توظيف التعليم الالكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر الأساتذة؟

3 – ما مدى معرفة الطلبة بقسم المحاسبة لأهمية تطبيق أسلوب التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي ؟

4 – هل هناك صعوبات تواجه توظيف التعليم الالكتروني المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر الطلبة ؟

■ فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1 - أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة يرون أن استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي له أهمية كبيرة.

2 - لا توجد صعوبات أومعوقات قد تحد من توظيف التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

3 - طلبة قسم المحاسبة يرون أن استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي له أهمية كبيرة.

4 - لا توجد صعوبات أو معوقات قد تحد من توظيف التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة.

■ اهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

1 – معرفة أراء أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة لأهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي.

2 – التعرف على ما إذا كانت هناك صعوبات قد تحد من توظيف التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

3 – معرفة أراء الطلبة بقسم المحاسبة لأهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي..

4 – التعرف على ما إذا كانت هناك صعوبات قد تحد من توظيف التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة.

■ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في :

1 – تعتبر هذه الدراسة مهمة لكونها تعد في وقتٍ بدأ فيه الاعتماد وبشكل كبير على استخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية بسبب جائحة كورونا، والتي ستساعد في تفعيل التعليم الجامعي وزيادة مستوى إنتاجيته وتحسين مخرجاته.

2 – تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التعليم المحاسبي والحاجة الدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات. الأمر الذي يحتم ضرورة إحداث التطورات المستمرة للأساليب المتبعة في التعليم المحاسبي. ومن هنا فإن استعمال وسائل التعليم الالكتروني في التدريس الجامعي سيكون له دورٌ كبيرٌ في تطوير المهارات الفكرية لخريجي قسم المحاسبة و ذلك بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

■ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الأقسام المحاسبية بالجامعات الليبية، ونظراً لكبر حجم المجتمع سوف يتم اختيار عينة عشوائية من الطلبة المتخصصين بقسم المحاسبة وجميع أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

■ حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس المتواجدين بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس، وعينة من الطلبة الدارسين بقسم المحاسبة. **للفصل الدراسي** (الخريف) **عام** 2020 / 2021.

■ أداة الدراسة: –

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية لقياس اتجاهات وميول الأساتذة والطلبة نحو فكرة التعليم الالكتروني، باعتبارها أفضل التقنيات لهذا النوع من الدراسات خاصة فيما يتعلق بالتقييم وإبداء الرأي حول الموضوع.. وقد تم تصميم استبيانين حسب فئات الدراسة. حيث كان أحدهما لأعضاء هيئة التدريس والآخر للطلبة.

■ الدراسات السابقة

دراسة دهمش وأخرون (2004) والتي أجريت للإجابة على السؤال التالي: هل برامج

التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية تتطابق مع متطلبات الاتحاد الدولي للمحاسبين الخاصة بالتعليم المحاسبي فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وتطور حاجات السوق ؟ . وباستخدام أسلوب الاستبانة والمقابلات الشخصية توصلت الدراسة إلى أن هناك نقصا في تلبية متطلبات الاتحاد الدولي للمحاسبين الخاصة بالتعليم المحاسبي فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وتطور حاجات السوق، وأن هذا النقص يرجع إلى عدم توفير المتطلبات الضرورية المادية والفنية للتعليم الالكتروني، سواء فيما يتعلق بتطور حاجات السوق، أو تلبية المتطلبات التي نصت عليها الجمعيات المهنية، والاتحاد الدولي للمحاسبين التي من شأنها رفع مستوى المهنة سواء على المستوى الإداري أو المستوى التشغيلي.

دراسة عيسان و العاتي (2007) والتي هدفت إلى معرفة واقع التعليم الالكتروني في كلية التربية جامعة السلطان قابوس وذلك من خلال الوقوف على إيجابياته وسلبياته من وجهة نظر الطلبة. وتوصلت الدراسة إلى أن من إيجابيات التعليم الالكتروني قدرته على تفعيل التعلم التعاوني بين الطلاب وأنه يقرب الفجوة بين الطالب والمدرس، ومن أهم السلبيات عدم توفر أجهزة حاسوب بالكلية لتطبيق التعليم الالكتروني.

دراسة طهيري (2011)، وكان الهدف منها هو: التعرف على واقع امتلاك الأستاذ الجامعي لمهارات إستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتقبله لفكرة دمج التعليم الالكتروني بالتعليم التقليدي في جامعة المسيلة بالجزائر، إلى جانب التعرف على أهم المعوقات، التي يرى أعضاء هيئة التدريس أنها ستواجههم عند اتباع أسلوب التعليم الالكتروني. ولتحقيق هذه الأهداف، صمم استبيانان لجمع المعلومات والإجابة عن أسئلة الدراسة، وأظهرت النتائج أن عضو هيئة التدريس في جامعة المسيلة يمتلك وبدرجة كبيرة مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنه موافق وبشكل كبيرعلى إدخال وسائل التعليم الالكتروني بالتعليم الجامعي. كما أسفرت النتائج على وجود العديد من المعوقات التي تحد من استخدام التعليم الالكتروني.

العواودة (2012). **ركزت** هذه الدراسة إلى: التعرف على صعوبات توظيف التعليم الالكتروني في الجامعات الفلسطينية. وقد قام الباحث بتصميم أداة للدراسة وهي

استبانة تقيس صعوبات توظيف التعليم الالكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلبة، **وتوصلت النتائج إلى أن** الجامعات الفلسطينية تواجه صعوبات في توظيف التعليم الالكتروني، ومن أهمها: صعوبات تتعلق بالإدارة الجامعية، وصعوبات تتعلق بالطلبة، صعوبات تتعلق بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات، صعوبات تتعلق بالمنهج الجامعي، صعوبات تتعلق بالخبرة في مجال التعليم الالكتروني.

دراسة صيام (2013) سعت إلى : معرفة مدى إسهام التعليم الالكتروني في ضمان جودة التعليم العالي من خلال دراسة حالة التعليم الجامعي المحاسبي في الجامعات الأردنية وقياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المحاسبية لذلك الإسهام إضافة إلى تحديد مدى استخدام التعليم الالكتروني في تطوير التعليم الجامعي وتعزيز التنمية البشرية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المحاسبية في الجامعات الاردنية لهم قناعة كبيرة بأهمية استخدام التعليم الالكتروني في التدريس الجامعي، وله عدة مزايا تعزز من جودة التعليم العالي المحاسبي وتزيد من فاعليته وإسهامه في تحقيق التنمية البشرية. على الرغم من أن تفعيل أعضاء هيئة التدريس للتعليم الالكتروني لايزال دون المستوى المطلوب.

دراسة السقا والحمداني (2013).**هدفت إلى** :توضيح طبيعة التعليم المحاسبي والحاجة إلى التعليم الالكتروني في التعليم الجامعي، وتحديد أهم المتطلبات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية التعليم المحاسبي. وتوصلت النتائج إلى أنه يمكن زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي من خلال توافر مجموعة من المتطلبات التقنية اللازمة للاستفادة من أساليب التعليم الالكتروني.

دراسة عجيلة و قنيع (2016) هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على مساهمة التعليم المحاسبي الالكتروني في تنمية مهارات وقدرات طلبة أقسام المحاسبة، وذلك من خلال تسليط الضو على الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير المهارات الفكرية والفنية والشخصية والإدارية ومهارات الاتصال لدى الطالب، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الالكتروني يساهم في زيادة التفاعل بين الطلبة داخل حجرة الدراسة، بالإضافة إلى سرعة

الحصو ل على المعلومات، و كذلك قدرته على مساعدة الطالب على حل المشكلات المحاسبية بطريقة مبدعة، إلا إن هذا الأسلوب من التعليم يعاني من مشاكل فنية ومادية.

دراسة أشكال و أخرون (2018). هدفت إلى: معرفة أثر بعض الأساليب التكنولوجية المستحدثة في رفع كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي الجامعي . فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية لبعض من أعضاء هيئة التدريس في جامعة سرت – ليبيا، وجامعة قناة السويس – مصر. وتمثلت أهم النتائج في اتفاقهم على المنافع المترتبة على استخدام التعليم الالكتروني والتي من أهمها تخفيض تكاليف الطباعة وتوفير الوقت وجهد الطلاب.

دراسة هارب (2019) هدفت إلى: التعرف على دور مجموعة من العوامل (أساليب التدريس، والمناهج والخطط الدراسية، والتدريب العملي) في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية. وتوصلت إلى أن أساليب التدريس الحالية لا تساعد في تحسين جودة التعليم المحاسبي، وأن عدم استخدام الأساليب الحديثة وعدم الاستفادة من الوسائل التكنولوجية في تقديم مفردات التخصص يخفض من جودة التعليم المحاسبي . والميل إلى الجانب النظري في التدريس والعزوف عن التدريب والتقليل من كمية التمارين العملية كلها تعتبر قيوداً على تحسين جودة التعليم المحاسبي..

- **ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة**

تناول العديد من الباحثين موضوع التعليم الالكتروني من عدة جوانب مختلفة، فالبعض تطرق إلى معرفة دور التعليم الالكتروني في الرفع من كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي، والبعض الاخر حاول التعرف على صعوبات توظيف التعليم الالكتروني في الجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كما أسهمت دراسات أخرى في معرفة واقع امتلاك الأستاذ الجامعي لمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومدى تطبيقه لفكرة التعليم الالكتروني في الجامعات. وهناك أيضا دراسات سعت جاهدة إلى معرفة إيجابيات وسلبيات التعليم الالكتروني من وجهة نظر الطلبة. ومن هذا المنطلق فالدراسة الحالية تتشابه مع الدراسات السابقة في أنها تبحث أيضاً في موضوع التعليم الالكتروني ودوره في التعليم المحاسبي الجامعي. ولكنها تختلف في أنها أخذت وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس والطلبة معا حول إدماج فكرة التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي الجامعي والتعرف على الصعوبات التي تمنع توظيفه، في حين أن أغلب الدراسات أخذت وجهة نظر واحدة إما الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدراسات السابقة أجريت في بيئة تختلف عن بيئة الدراسة الحالية، فبعضها أجريت بالبيئة الفلسطينية مثل دراسة (العواودة، 2012)، والبعض بالبيئة الجزائرية مثل دراسة (طهيري، 2011)، والبعض الآخر بالبيئة الاردنية مثل دراسة (صيام، 2013)، أما الدراسة الحالية فإنها ستجرى في البيئة الليبية.

■ الاطار النظري

● مفهوم التعلّم الالكتروني

لقد وردت العديد من التعريفات للتعليم الالكتروني، حيث وصفه بعض الباحثين على أنه نظام تفاعلي للتعليم عن بعد يعتمد على بيئة الكترونية رقمية متكاملة تستهدف بناء المقررات وتوصيلها بواسطة الشبكات الالكترونية، والإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات أو إدارة المصادر والعمليات أو تقويمها، وإيصالها للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكثر فائدة (طهيري، 2011). وأضاف العواودة (2012) بأن التعليم الالكتروني يعتبر طريقة للتعلّم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات الكترونية، للمساعدة على توصيل المعلومات إلى مكان تواجد المتعلم من خلال الاتصال بواسطة الانترنت.

أما (عامر، 2014) فقد أورد بانه من أهم التطبيقات التكنولوجية في مجال التعليم وطرائقه بحيث يمكن القول إنه يمثل النموذج الجديد الذي يعمل على تغيير الشكل الكامل للتعليم التقليدي بالمؤسسة التعليمية ليهتم بالتعليم التعاوني العالمي والتعليم المستمر والتدريب المستمر وتدريب المحترفين في جميع المجالات التعليمية والعلمية.

● أنواع التعليم الالكتروني:

1. التعليم المعتمد على الكمبيوتر: وهو التعليم الذي يتم بواسطة الكمبيوتر وبرمجياته ومنها برمجيات التدريس الخصوصي والتدريب والممارسة وبرمجيات المحاكاة.

ويكون فيه المحتوى عادة مخزنا على إحدى وسائط التخزين مثل الأقراص المدمجة (CD) وأسطوانات الفيديو (DVD) والقرص الصلب . (Hard Disk)

2. التعليم المعتمد على الشبكات: وهو التعلم الذي توظف فيه إحدى الشبكات في تقديم المحتوى للمتعلم ويتيح له عادة فرصة التفاعل النشط مع المحتوى ومع المعلم والأقران بصورة تزامنية أو لاتزامنية.

3. التعليم باستخدام الانترنت: وهو التعلم الذي توظف فيه شبكة الانترنت وأدواتها وتطبيقاتها مثل الشبكة النسيجية، البريد الالكتروني، غرف الحوار. والتعليم الالكتروني المعتمد على الانترنت ينقسم إلى نوعين:

أ – التعليم المتزامن: يقصد به أسلوب وتقنيات التعليم المعتمد على الانترنت لتوصيل وتبادل الدروس ومواضيع الأبحاث بين المتعلم والمدرس. حيث يقوم جميع الطلاب المسجلين في المقرر وأيضًا أستاذ المقرر بالدخول إلى الموقع المخصص له على الانترنت في نفس الوقت الفعلي لتدريس المادة مثل المحادثة الفورية أو تلقي الدروس من خلال ما يسمى بالفصول الافتراضية .

ب – التعليم غير المتزامن: والذي في ضوئه يطلع الطالب على المادة العلمية في أي وقت وفي أي مكان من العالم حسب الوقت المناسب لظروفه العلمية والعملية، ويتم الدعم الالكتروني من خلال تبادل المعلومات وتفاعل الأفراد عبر وسائط اتصال متعددة مثل البريد الالكتروني. لوحات الإعلانات، قوائم النقاش. ·

4 - التعليم عن بعد : هو التعلم الذي يتم من خلال كافة وسائط التعلم سواء التقليدية، المواد المطبوعة، وأشرطة التسجيل والراديو والتليفزيون، أو الحديثة الكمبيوتر وبرمجياته وشبكاته والقنوات الفضائية والهاتف النقال "المحمول».(عامر، 2014).

● **التعليم المحاسبي :**

يعد التعليم المحاسبي ذا أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، إذ ينبغي أن يكون مواكبا للتطورات العلمية والعملية التي حصلت في المجالات الأخرى ليتسنى له مواكبة أي ظروف

مستجدة تواجه مهنة المحاسبة، حيث فرضت التغيرات الجوهرية المستمرة والمتلاحقة في بيئة الأعمال المعاصرة من الناحية المعرفية، والمعلوماتية، والتكنولوجيا، والاتصالات، ضرورة ملاحقة التعليم المحاسبي الجامعي هذه التغيرات؛ الأمر الذي زاد الاهتمام بتطوير التعليم المحاسبي الجامعي نحو تعليم محاسبي ملائم لسوق العمل (محمد، 2016).

ومن هنا يعرف التعليم المحاسبي على أنه: عملية منظمة تقوم بها الجهات المسؤولة والتي تأتي في مقدمتها الجامعات، وتتم هذه العملية بتزويد المتعلم بالمعارف الأساسية وإكسابه القدرات العلمية والعملية اللازمة التي تمكنه من ممارسة مهنة المحاسبة. (بوعزرية ولينداز، 2016).

■ **الدراسة الميدانية**

● **أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة :**

استخدم الباحثون الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استمارتي استبيان:

- خصصت الأولى لأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة واشتملت على البيانات الشخصية المتمثلة بالجنس، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة، ودرجة المعرفة باستخدام الحاسوب، ومدى الاعتماد على الانترنت كأحد وسائل التعليم الالكتروني عند إعداد المحاضرات، كما اشتملت استمارة أعضاء هيئة التدريس على محورين رئيسيين هما :
- المحور الأول: أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي، وتكوّن المحور من (12) فقرة.
- المحور الثاني: معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي، وتكوّن المحور من (12) فقرة.
- أما الاستمارة الثانية فتم تخصيصها لطلبة قسم المحاسبة، واشتملت على البيانات الشخصية والمتمثلة بالجنس، والمستوى الدراسي، ودرجة المعرفة باستخدام الحاسوب، ومدى الاعتماد على الانترنت كأحد وسائل التعليم الالكتروني عند الدراسة، كما اشتملت استمارة الطلاب على محورين رئيسيين وهما :

- المحور الأول: أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي، وتكوّن المحور من (12) فقرة.
- المحور الثاني: معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وتكوّن المحور من (12) فقرة.

■ التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

استخدم الباحثون الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم استخدام متوسط القياس (3) وهو متوسط القيم (1، 2، 3، 4، 5) للإجابات الخمس كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

● أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا؟. والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض

المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي :

- **التوزيعات التكرارية**: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليها كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي**: يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل محور، حول درجات المقياس، وذلك لمعرفة مستوى كل محور من محاور الدراسة.
- **المتوسط الحسابي المرجح**: لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري**: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط** : لتحديد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان.
- **معامل ألفا كرونباخ**: لتحديد الثبات في أداة الدراسة (الاستبيان).
- **اختبار**(One Sample T – Test): لتحديد معنوية الفروق بين متوسط الاستجابة للفقرة أو المحور مع متوسط القياس (3).

صدق فقرات الاستبيان وتم ذلك من خلال:

- **أولاً: صدق المحكمين**

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل

طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والـذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في عين الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

- **ثانياً: صدق الاتساق الداخلي**
- **استمارة أعضاء هيئة التدريس**

جدول (2) معامل الارتباط بين فقرات كل محور من محاور الاستبيان وإجماليه

ت	الفقرات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	12	0.769	0.000**
2	معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	12	0.785	0.000**
3	أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلاب	12	0.724	0.000**
4	معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلاب	12	0.612	0.000**

●● **القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية** 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالي الاستبيان تراوحت ما بين (0.612) إلى (0.785)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05) وهذا يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان.

● **الثبات:**

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الافراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل ألفا كرونباخ:

● **معامل (ألفا) للاتساق الداخلي:**

إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة (Uma Sekaran, 2003).

1. استمارة أعضاء هيئة التدريس: لاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات بلغ عددها (30) استمارة، وقد كانت قيم معامل ألفا لمحور « ايجابيات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي» تساوي (0.932)، ولمحور « معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي» (0.875)، ولإجمالي الاستبيان (0.895)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.
2. استمارة الطلاب: لاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات

البالغ عددها (101) استمارة، وقد كانت قيم معامل ألفا لمحور « أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي» تساوي (0.862)، ولمحور « معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي» تساوي (0.795)، ولإجمالي الاستبيان (0.769)، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج

الجدول رقم (3) يوضح معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	العبـــارات	عدد الفقرات	معامل الفا
1	أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	12	0.932
2	معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	12	0.875
	إجمالي استبيان أعضاء هيئة التدريس	24	0.895
3	أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلاب	12	0.862
4	معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلاب	12	0.795
	إجمالي استبيان الطلاب	24	0.769

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

● أولاً : أعضاء هيئة التدريس

جدول (4) توزيع أفراد العينة (أعضاء هيئة التدريس) حسب بياناتهم الشخصية

الجنس		ذكـــر		أنثـــى		المجموع
	العدد	21		9		30
	النسبة ٪	٪ 70		٪ 30		٪ 100
الدرجة العلمية		استاذ	استاذ مشارك	استاذ مساعد	محاضر	مساعد محاضر	المجموع
	العدد	1	1	9	10	9	30
	النسبة ٪	٪ 3.3	٪ 3.3	٪ 30	٪ 33.3	٪ 30	٪ 100
سنوات الخبرة		أقل من 10 سنوات	10 إلى أقل من 15	15 إلى أقل من 20	20 سنة فأكثر		المجموع
	العدد	4	8	10	8		30
	النسبة ٪	٪ 13.3	٪ 26.7	٪ 33.3	٪ 26.7		٪ 100
درجة المعرفة باستخدام الحاسوب		متوسطـــة		عاليـــة			المجموع
	العدد	20		10			30
	النسبة ٪	٪ 66.7		٪ 33.3			٪ 100
هل تعتمد على الانترنت كوسيلة للتعلم الالكتروني عند اعدادك للمحاضرة؟		لا		نعم			المجموع
	العدد	16		14			30
	النسبة ٪	٪ 53.3		٪ 46.7			٪ 100

بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس وبنسبة بلغت (70 ٪) من الذكور، في حين إن (9) مستهدفين وما نسبته (30 ٪) من الإناث، وفيما يخص الدرجة العلمية لأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة؛ فقد بينت النتائج أن مستهدفاً واحداً فقط وما نسبته (3.3 ٪) كانت درجته العلمية «أستاذ»، ومستهدفاً آخراً وبنفس النسبة درجته العلمية «أستاذ مشارك»، و(9) مستهدفين وما نسبته (30 ٪) كانت درجتهم العلمية «أستاذ مساعد»، و(10) مستهدفين وما نسبته (33.3 ٪) كانت درجتهم العلمية «محاضر»، و(9) مستهدفين وما نسبته (30 ٪) كانت درجتهم العلمية «مساعد محاضر»، ويعد هذا مؤشر على دقة المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة لدى أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة؛ بينت النتائج أن (4) مستهدفين وما نسبته (13.3 ٪) لهم خبرة أقل من (10) سنوات، و(8) مستهدفين وبنسبة بلغت (26.7 ٪) تراوحت خبرتهم ما بين (10) إلى أقل من (15) سنة، و(10) مستهدفين وبنسبة مقدارها (33.3 ٪) تراوحت خبرتهم ما بين (15) إلى أقل من (20) سنة، و(8) مستهدفين وبنسبة بلغت (26.7 ٪) كانت لهم خبرة (20) سنة فأكثر وهذا مؤشر جيد على أن المشاركين في الدراسة على درجة عالية من الخبرة في التعليم.

وفيما يتعلق بدرجة معرفة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة باستخدام الحاسوب؛ كشفت النتائج أن غالبيتهم وبنسبة بلغت (66.7 ٪) يتمتعون بدرجة متوسطة على استخدام الحاسب الآلي، في حين إن (10) مستهدفين وبنسبة مقدارها (33.3 ٪) يتمتعون بدرجة عالية على استخدام الحاسب الآلي.وهذا يفيد بأن المشاركين في الدراسة لديهم خبرة جيدة باستخدام الحاسوب مما ينعكس إيجابا على صحة المعلومات المتحصل عليها من قائمة الاستبيان.

وفيما يخص مدى اعتماد أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة على الانترنت كإحدى وسائل التعليم الالكتروني عند إعدادهم للمحاضرات؛ أظهرت النتائج أن غالبيتهم وبنسبة بلغت (53.3 ٪) لا يعتمدون على الانترنت كإحدى وسائل التعليم الالكتروني عند

اعدادهم للمحاضرات، في حين إن (14) مستهدفاً وما نسبته (46.7 ٪) يعتمدون على الانترنت كإحدى وسائل التعليم الالكتروني عند إعدادهم للمحاضرات وهذا يعتبر مؤشراً مقبولاً إلى حد ما للدراسة

- **ثانياً : الطلبـــة**

جدول (5) توزيع أفراد العينة (الطلبة) حسب بياناتهم الشخصية

الجنس		ذكـــر	أنثـــى	المجموع
	العدد	65	36	101
	النسبة ٪	٪ 64.4	٪ 35.6	٪ 100
المستوى الدراسي		الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	المجموع
	العدد	1	10	90	101
	النسبة ٪	٪ 1	٪ 9.9	٪ 89.1	٪ 100
درجة المعرفة باستخدام الحاسوب		قليلة	متوسطة	عالية	المجموع
	العدد	9	66	26	101
	النسبة ٪	٪ 8.9	٪ 65.3	٪ 25.7	٪ 100
هل تعتمد على الانترنت كوسيلة للتعلم الالكتروني عند دراستك؟		لا	أحياناً	نعم	المجموع
	العدد	14	49	38	101
	النسبة ٪	٪ 13.9	٪ 48.6	٪ 37.6	٪ 100

بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة من الطلبة وبنسبة بلغت (64.4 ٪) من الذكور، في حين إن (36) مستهدفاً وما نسبته (35.6 ٪) من الإناث.

وفيما يتعلق بالمستوى الدراسي للطلبة؛ فقد بينت النتائج أن طالباً واحداً فقط وما نسبته (1 ٪) من الدارسين في الفصل الثاني، و(10) مستهدفين وبنسبة مقدارها (9.9 ٪) يدرسون في الفصل الثالث، و(90) طالباً وما نسبته (89.1 ٪) يدرسون في الفصل الرابع ومابعد. وهذا يعكس أن العينة التي استهدفها الاستبيان هم من الطلاب والطالبات الدارسين بالمراحل الجامعية المتقدمة تخصص محاسبة، وذلك لما لهم من أراء دقيقة حول كيفية تبني فكرة التعليم الالكتروني لتطوير التعليم المحاسبي.

وبالنسبة لدرجة معرفة الطلبة بقسم المحاسبة على استخدام الحاسوب؛ بينت النتائج أن غالبيتهم وبنسبة بلغت (65.3 ٪) يتمتعون بدرجة متوسطة على استخدام الحاسب الآلي، في حين إن (26) طالباً وبنسبة مقدارها (25.6 ٪) يتمتعون بدرجة عالية على استخدام الحاسب الآلي، و(9) مستهدفين وبنسبة بلغت (8.9 ٪) كانت درجة معرفتهم باستخدام الحاسب الآلي قليلة وهذا مؤشر جيد للدراسة وينعكس إيجابا على دقة الاجابات المتحصل عليها من الطلبة.

أما بالنسبة لمدى اعتماد الطلبة بقسم المحاسبة على الانترنت كإحدى وسائل التعليم الالكتروني أثناء دراستهم؛ كشفت النتائج أن (14) طالباً وما نسبته (13.9 ٪) لا يعتمدون على الانترنت كإحدى وسائل التعليم الالكتروني عند دراستهم، و(49) طالباً وما نسبته (48.6 ٪) يعتمدون أحياناً على الانترنت عند دراستهم، و(38) طالباً وما نسبته (37.6 ٪) أكدوا بأنهم يعتمدون على الانترنت كإحدى وسائل التعليم الالكتروني أثناء دراستهم وهذا مؤشر جيد للدراسة يعزز دقة المعلومات المتحصل عليها من قائمة الاستبيان.

- **الوصف الإحصائي لإجابات أفراد عينة البحث حسب المحاور:**

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T – Test)، فتكون الدرجة مرتفعة (أفراد العينة متفقون على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3) وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)،

وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3) وكانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون الدرجة متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

- **أولاً: استبيان أعضاء هيئة التدريس**

المحور الأول: – أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة:

جدول رقم (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T - Test) لفقرات محور أهمية استخدام التعليم الإلكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P - value	درجة الموافقة
1	التعليم الالكتروني يغير طرق التعليم المحاسبي نحو الأفضل	ك	0	2	9	12	7	3.80	0.887	0.000	مرتفعة
		٪	0	6.7	30.0	40.0	23.3				
2	يساعد في إمكانية استعراض كم كبير من المعلومات المحاسبية من خلال مواقع الانترنت	ك	0	0	6	18	6	4.00	0.643	0.000	مرتفعة
		٪	0	0	20.0	60.0	20.0				

3	يساعد على رفع كفاءه وخبرة خريجي قسم المحاسبة	ك	0	4	11	8	7	3.60	1.003	0.003	مرتفعة
		٪	0	13.3	36.7	26.7	23.3				
4	يساعد عضو هيئة التدريس على شرح المناهج المحاسبية بشكل أسهل وأوضح للطلاب	ك	0	3	10	9	8	3.73	0.980	0.000	مرتفعة
		٪	0	10.0	33.3	30.0	26.7				
5	ينمي المهارات والقدرات لدى الطلبة قي قسم المحاسبة في استخدام التقنيات الحديثة	ك	0	1	5	15	9	4.07	0.785	0.000	مرتفعة
		٪	0	3.3	16.7	50.0	30.0				
6	يمكن طلبة قسم المحاسبة من التعليم الذاتي	ك	0	2	8	16	4	3.73	0.785	0.000	مرتفعة
		٪	0	6.7	26.7	53.3	13.3				
7	يكسب عضو هيئة التدريس القدرات والمهارات الكافية على استخدام تقنيات الحاسوب	ك	0	0	4	14	12	4.27	0.692	0.000	مرتفعة
		٪	0	0	13.3	46.7	40.0				
8	يساعد الطالب في التواصل مع الاستاذ في اي مكان وزمان من خلال البريد الالكتروني	ك	0	1	4	15	10	4.13	0.776	0.000	مرتفعة
		٪	0	3.3	13.3	50.0	33.3				

9	يقوي من عملية التعليم التعاوني بين الطلبة بعضهم البعض	ك	0	1	8	15	6	3.87	0.776	0.000	مرتفعة
		٪	0	3.3	26.7	50.0	20.0				
10	يوفر الوقت والجهد ويزيد من دافعية المتعلمين للتعلم	ك	0	1	6	16	7	3.97	0.765	0.000	مرتفعة
		٪	0	3.3	20.0	53.3	23.3				
11	يساعد في إمكانية فهم واستيعاب بعض العناصر والمواضيع التي كان يصعب فهمها باتباع الأساليب التقليدية	ك	0	3	12	11	4	3.53	0.860	0.002	مرتفعة
		٪	0	10.0	40.0	36.7	13.3				
12	يساعد في تحفيز الطلبة وتدريبهم على استخدام أسلوب البحث الالكتروني	ك	0	0	5	15	10	4.17	0.699	0.000	مرتفعة
		٪	0	0	16.7	50.0	33.3				
إجمالي المحور								3.91	0.614	0.000	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (6) أن جميع فقرات محور إيجابيات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، ولتحديد مستوى إجمالي إيجابيات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، فإن النتائج في الجدول رقم (6) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.91) وهو أكبر من متوسط

القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.91)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى إيجابيات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعاً .

وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن «أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة يرون أن استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي له أهمية كبيرة».

المحور الثاني: - معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T - Test) لفقرات محور معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P - value	درجة الموافقة	الترتيب
1	البيئة الجامعية لا تشجع على استخدام التعليم الالكتروني المحاسبي	ك	1	1	4	14	10	4.03	0.964	0.000	مرتفعة	الرابع
		٪	3.3	3.3	13.3	46.7	33.3					
2	عدم وجود أجهزة حاسوب كافية بمعامل الكلية لجميع أعضاء هيئة التدريس	ك	1	0	3	13	13	4.23	0.898	0.000	مرتفعة	الأول
		٪	3.3	0	10.0	43.3	43.3					

3	قلة الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس لإكسابهم مهارات التعامل مع مواقع التعليم الالكتروني	ك	1	2	5	13	9	3.90	1.029	0.000	مرتفعة	السادس
		٪	3.3	6.7	16.7	43.3	30.0					
4	مشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة أثناء تسجيل المحاضرات الالكترونية يسبب الازعاج لدى أعضاء هيئة التدريس	ك	1	0	4	12	13	4.20	0.925	0.000	مرتفعة	الثاني
		٪	3	0	13	40	43					
5	صعوبة متابعة الأعداد الكبيرة للطلبة عبر أدوات التعليم الالكتروني وتقييم واجباتهم الدراسية	ك	0	6	7	7	10	3.70	1.149	0.002	مرتفعة	الثامن
		٪	0	20.0	23.3	23.3	33.3					
6	عدم كفاية وقت المحاضرة المحدد لعرض جميع محتويات المقرر المحاسبي	ك	0	5	5	14	6	3.70	0.988	0.001	مرتفعة	الثامن
		٪	0	16.7	16.7	46.7	20.0					
7	ضعف شبكة الانترنت داخل الجامعة لا يساعد على تسجيل المحاضرات الالكترونية	ك	1	1	4	9	15	4.20	1.031	0.000	مرتفعة	الثاني
		٪	3.3	3.3	13.3	30.0	50.0					
8	عدم توفرجهاز الحاسوب و الانترنت عند بعض الطلبة في البيت يصعب عليهم متابعة المحاضرات الالكترونية	ك	1	1	5	13	10	4.00	0.983	0.000	مرتفعة	الخامس
		٪	3.3	3.3	16.7	43.3	33.3					

9	عدم اقتناع عضو هيئة التدريس بفكرة التعليم الالكتروني	ك	1	6	12	8	3	3.20	0.997	0.281	متوسطة	التاسع
		٪	3.3	20.0	40.0	26.7	10.0					
10	عدم توفر الانترنت في منازل بعض الأساتذة	ك	0	3	10	10	7	3.70	0.952	0.000	مرتفعة	الثامن
		٪	0	10.0	33.3	33.3	23.3					
11	ضعف إجادة اللغة الانجليزية لبعض أعضاء هيئة التدريس حيث إن معظم البرمجيات والمعلومات باللغة الإنجليزية	ك	0	1	10	12	7	3.83	0.834	0.000	مرتفعة	السابع
		٪	0	3.3	33.3	40.0	23.3					
12	صعوبة تطبيق التعليم الالكتروني في بعض المواد المحاسبية التي تحتاج إلى المهارات العملية	ك	0	3	3	13	11	4.07	0.944	0.000	مرتفعة	الثالث
		٪	0	10.0	10.0	43.3	36.7					
إجمالي المحور								3.90	0.634	0.000	مرتفع	---

لقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) أن جميع فقرات محور معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة باستثناء فقرة واحدة فقط وهي (عدم اقتناع عضو هيئة التدريس بفكرة التعليم الالكتروني)، فقد تبين أن أكثر معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هو عدم وجود أجهزة حاسوب كافية بمعامل الكلية لجميع أعضاء هيئة التدريس، وفي الترتيب الثاني مشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة أثناء تسجيل المحاضرات الالكترونية مما يسبب الإزعاج

لدى أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى ضعف شبكة الانترنت داخل الجامعة مما لا يساعد على تسجيل المحاضرات الالكترونية، يلي ذلك صعوبة تطبيق التعليم الالكتروني في بعض المواد المحاسبية التي تحتاج إلى المهارات العملية، وفي الترتيب الرابع كان عائق البيئة الجامعية التي لا تشجع على استخدام التعليم الالكتروني المحاسبي، يلي ذلك عدم توفر جهاز الحاسوب والانترنت عند بعض الطلبة في البيت مما يُصَعب عليهم متابعة المحاضرات الالكترونية، وفي الترتيب السادس قلة الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس لإكسابهم مهارات التعامل مع مواقع التعليم الالكتروني، يليه ضعف إجادة اللغة الانجليزية لبعض أعضاء هيئة التدريس حيث ان معظم البرمجيات والمعلومات باللغة الإنجليزية، وفي الترتيب الثامن صعوبة متابعة الأعداد الكبيرة للطلبة عبر أدوات التعليم الالكتروني وتقييم واجباتهم الدراسية، إضافة إلى عدم كفاية وقت المحاضرة المحدد لعرض جميع محتويات المقرر المحاسبي، إضافة إلى عدم توفر الانترنت في منازل بعض الأساتذة، وفي الترتيب الأخير عدم اقتناع عضو هيئة التدريس بفكرة التعليم الالكتروني.

ولتحديد مستوى إجمالي معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، فإن النتائج في الجدول رقم (7) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.9) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.9)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعاً."

وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه «توجد صعوبات أو معوقات تحد من توظيف التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

● **ثانياً: استبيان الطلاب**

المحور الأول: - أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة في قسم المحاسبة:

جدول رقم (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T - Test) لفقرات محور أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة بقسم المحاسبة

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P - value	درجة الموافقة
1	التعليم الالكتروني يغير التعليم المحاسبي نحو الأفضل	ك	4	12	26	26	33	3.71	1.161	0.000	مرتفعة
		٪	4.0	11.9	25.7	25.7	32.7				
2	يساعد في تحفيز وتنمية النشاط الإبداعي والمهارات لدى طلبة قسم المحاسبة	ك	2	13	20	45	21	3.69	1.007	0.000	مرتفعة
		٪	2.0	12.9	19.8	44.6	20.8				
3	يطور مهارة استخدام الحاسب الآلي عند الطلبة بقسم المحاسبة	ك	0	4	14	42	41	4.19	0.821	0.000	مرتفعة
		٪	0	4.0	13.9	41.6	40.6				

4	يمنح الطلبة فرصة في عرض آرائهم بحرية	ك	2	8	24	48	19	3.73	0.926	0.000	مرتفعة
		٪	2.0	7.9	23.8	47.5	18.8				
5	يمكن الطلبة من مراجعة المحاضرات والمعلومات في أي وقت	ك	0	3	11	37	50	4.33	0.789	0.000	مرتفعة
		٪	0	3.0	10.9	36.6	49.5				
6	يزيد من دافعية الطالب للتعلم والحصول على المزيد من المعلومات المحاسبية	ك	1	12	19	37	32	3.86	1.030	0.000	مرتفعة
		٪	1.0	11.9	18.8	36.6	31.7				
7	يتيح فرصة المناقشة العلمية بين الطلبة أنفسهم وبينهم وبين الأستاذ	ك	3	12	28	35	23	3.62	1.057	0.000	مرتفعة
		٪	3.0	11.9	27.7	34.7	22.8				
8	يزيد من ثقة الطلبة بأنفسهم والاعتماد عليها في البحث عن المراجع المحاسبية في المكتبات الالكترونية	ك	1	8	23	41	28	3.86	0.949	0.000	مرتفعة
		٪	1.0	7.9	22.8	40.6	27.7				
9	يقلل الفجوة بين الطالب وعضو هيئة التدريس	ك	3	14	33	35	16	3.47	1.016	0.000	مرتفعة
		٪	3.0	13.9	32.7	34.7	15.8				

10	يساعد في تأهيل الطالب للعمل الميداني باستخدام الوسائل الالكترونية	ك	2	7	20	39	33	3.93	0.993	0.000	مرتفعة
		٪	2.0	6.9	19.8	38.6	32.7				
11	يمكن من الاستفادة من الملاحظات التي تعطى لجميع الطلبة على المنصات الالكترونية	ك	0	4	25	40	32	3.99	0.854	0.000	مرتفعة
		٪	0	4.0	24.8	39.6	31.7				
12	يساعد التعليم الالكتروني الطلبة على تنظيم وقتهم بشكل فعال	ك	4	9	24	41	23	3.69	1.046	0.000	مرتفعة
		٪	4.0	8.9	23.8	40.6	22.8				
إجمالي المحور								3.84	0.615	0.000	مرتفع

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (8) أن جميع فقرات محور أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة بقسم المحاسبة كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، ولتحديد مستوى إجمالي أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة بقسم المحاسبة، فإن النتائج في الجدول رقم (8) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.84) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.84)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية

للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة بقسم المحاسبة كان مرتفعاً.

وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على ان «الطلبة بقسم المحاسبة يرون أن استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي له أهمية كبيرة».

المحور الثاني: - معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة في قسم المحاسبة:

جدول رقم (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T - Test)

لفقرات محور معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P - value	درجة الموافقة	الترتيب
1	البيئة الجامعية لا تشجع على استخدام التعليم الالكتروني المحاسبي	ك	1	9	22	26	43	4.00	1.049	0.000	مرتفعة	الرابع
		٪	1.0	8.9	21.8	25.7	42.6					
2	عدم توافر أجهزة الحاسوب داخل الجامعة تتناسب مع عدد الطلبة	ك	2	3	18	35	43	4.13	0.945	0.000	مرتفعة	الثالث
		٪	2.0	3.0	17.8	34.7	42.6					

3	ضعف شبكة الانترنت يعرقل الدخول للمواقع الالكترونية	ك	0	3	17	28	53	4.30	0.855	0.000	مرتفعة	الأول
		٪	0	3.0	16.8	27.7	52.5					
4	عدم اقتناع بعض الطلبة بفكرة التعليم الالكتروني	ك	2	12	33	39	15	3.53	0.955	0.000	مرتفعة	العاشر
		٪	2.0	11.9	32.7	38.6	14.9					
5	عدم رغبة الطلاب في بذل الجهد والوقت للجلوس أمام الكمبيوتر وحضور المحاضرات الالكترونية	ك	5	15	33	29	19	3.42	1.107	0.000	مرتفعة	الحادي عشر
		٪	5.0	14.9	32.7	28.7	18.8					
6	مشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة أثناء استخدام تقنية المعلومات يسبب الإزعاج لدى الطلبة	ك	1	3	18	25	54	4.27	0.926	0.000	مرتفعة	الثاني
		٪	1.0	3.0	17.8	24.8	53.5					
7	ضعف مهارة استخدام الحاسب الآلي لدى بعض الطلبة	ك	2	7	35	34	23	3.68	0.969	0.000	مرتفعة	الثامن
		٪	2.0	6.9	34.7	33.7	22.8					
8	صعوبة تطبيق التعلّم الالكتروني في بعض المواد المحاسبية التي تحتاج إلى المهارات العملية	ك	1	7	22	36	35	3.96	0.969	0.000	مرتفعة	السادس
		٪	1.0	6.9	21.8	35.6	34.7					

9	الجلوس لفترة طويلة أمام الكمبيوتر يؤثر على صحة ونفسية الطلبة	ك	2	15	32	31	21	3.54	1.045	0.000	مرتفعة	التاسع
		٪	2.0	14.9	31.7	30.7	20.8					
10	عدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس للطلبة بجدوى التعليم الالكتروني	ك	2	4	35	33	27	3.78	0.955	0.000	مرتفعة	السابع
		٪	2.0	4.0	34.7	32.7	26.7					
11	قلة الدورات التدريبية للطلبة لإكسابهم مهارات التعامل مع مواقع التعليم الالكتروني	ك	1	1	28	39	32	3.99	0.854	0.000	مرتفعة	الخامس
		٪	1.0	1.0	27.7	38.6	31.7					
12	ضعف اللغة الانجليزية لمعظم الطلبة حيث إن معظم البرمجيات والمعلومات باللغة الانجليزية	ك	1	4	29	31	36	3.96	0.948	0.000	مرتفعة	السادس
		٪	1.0	4.0	28.7	30.7	35.6					
إجمالي المحور								3.88	0.536	0.000	مرتفع	---

لقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (9) أن جميع فقرات محور معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة كانت درجة الموافقة عليها مرتفعة، فقد تبين أن أكثر معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من

وجهة نظر الطلبة هو ضعف شبكة الإنترنت الذي يعرقل الدخول للمواقع الالكترونية، وفي الترتيب الثاني كانت مشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة أثناء استخدام تقنية المعلومات مما يسبب الإزعاج لدى الطلبة، يلي ذلك عدم توافر أجهزة الحاسوب التي تتناسب مع عدد الطلبة داخل الجامعة، وفي الترتيب الرابع كان عائق البيئة الجامعية التي لا تشجع على استخدام التعليم الالكتروني المحاسبي، يليه قلة الدورات التدريبية للطلبة التي تكسبهم مهارات التعامل مع مواقع التعليم الالكتروني، وفي الترتيب السادس صعوبة التطبيق للتعلّم الالكتروني في بعض المواد المحاسبية التي تحتاج إلى المهارات العملية، إضافة إلى ضعف اللغة الانجليزية لمعظم الطلبة حيث إن معظم البرمجيات والمعلومات باللغة الانجليزية، اما في الترتيب السابع عدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس للطلبة بجدوى التعليم الالكتروني، وفي الترتيب الثامن تمثلت العوائق بضعف مهارة استخدام الحاسب الآلي لدى بعض الطلبة، يلي ذلك عائق الجلوس لفترات طويلة أمام الكمبيوتر مما يؤثر على صحة ونفسية الطلبة، أما في الترتيب العاشر عدم اقتناع بعض الطلبة بفكرة التعليم الالكتروني، وفي الترتيب الأخير عدم رغبة الطلاب في بذل الجهد والوقت للجلوس أمام الحاسب الآلي وحضور المحاضرات الالكترونية..

ولتحديد مستوى إجمالي معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.88) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.88)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة كان مرتفعاً."

وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه «توجد صعوبات أو معوقات تحد من توظيف التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة».

■ **النتائج**

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها، فإن الدراسة توصلت إلى ما يلي:

1. أظهرت الدراسة أن مستوى إيجابيات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.91) (جدول 6).

2. بينت الدراسة أن مستوى معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.9)، فقد تبين أن أكثر معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس هو عدم وجود أجهزة حاسوب كافية بمعامل الكلية لجميع أعضاء هيئة التدريس، ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة أثناء تسجيل المحاضرات الالكترونية مما يسبب الإزعاج لدى أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى ضعف شبكة الانترنت داخل الجامعة الأمر الذي يعيق تسجيل المحاضرات الالكترونية، وكذلك صعوبة تطبيق التعليم الالكتروني في بعض المواد المحاسبية التي تحتاج إلى المهارات العملية (جدول 7).

3. أوضحت الدراسة أن مستوى أهمية استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة بقسم المحاسبة كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.84) (جدول 8) .

4. أظهرت الدراسة أن مستوى معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة كان مرتفعاً، فقد بلغت قيمة متوسط الاستجابة (3.88)، كما تبين أن أكثر معوقات استخدام التعليم الالكتروني في التعليم المحاسبي من وجهة نظر الطلبة هو ضعف شبكة الانترنت الذي يعرقل الدخول للمواقع الالكترونية، ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة أثناء

استخدام تقنية المعلومات مما يسبب الإزعاج لدى الطلبة، وعدم توافر أجهزة الحاسوب التي تتناسب مع عدد الطلبة داخل الجامعة، وكذلك البيئة الجامعية التي لا تشجع على استخدام التعليم الالكتروني المحاسبي، وأيضاً قلة الدورات التدريبية للطلبة التي تكسبهم مهارات التعامل مع مواقع التعليم الالكتروني (جدول 9) .

■ **التوصيات**

بعد تحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة، واعتماداً على تلك النتائج فقد تم توثيق التوصيات الآتية :

1. ضرورة توفير أجهزة الحاسب الآلي بمعامل الكلية ليتسنى لأعضاء هيئة التدريس والطلبة العمل عليها باستمرار.
2. الحرص على توفير مصادر الطاقة البديلة عند انقطاع التيار الكهربائي، لضمان العمل بدون انقطاع.
3. العمل على تحديث شبكات الانترنت والاعتماد على شركات تؤمن انترنت مستمر وبسرعة عالية تضمن الاتصال بصورة مستمرة.
4. إقامة الدورات التدريبية وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس والطلبة لإكسابهم المهارات التي تضمن التعامل السليم مع مواقع التعليم الالكتروني.
5. إقامة الدورات باللغة الانجليزية وبمستويات متعددة، ليتسنى لبعض أعضاء هيئة التدريس والطلبة من تطوير لغتهم الانجليزية لمواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم الالكتروني.
6. إقامة الندوات العلمية والمحاضرات وحلقات النقاش للتوعية بضرورة الانخراط في مجال التعليم الالكتروني.

■ قائمة المراجع

● المراجع العربية

1 - السقا زياد هاشم و الحمداني خليل إبراهيم (2013): **دور التعليم الالكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد . (2)

2 - أشكال غزالة أحمد، سعاد عياش امعرف و نسرين محمد يوسف (2018): **دور التقنيات المستحدثة في زيادة كفاءة مخرجات التعليم المحاسبي وفق متطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية**، المؤتمر الاكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة.

3 - العواودة طارق حسين فرحان (2012): **صعوبات توظيف التعليم الالكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها الأساتذة والطلبة**،رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة – فلسطين.

4 - بوعزرية و هجيرة، نبيلة لندار(2017): **واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية في ظل التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر.

5 - دهمش نعيم حسني، دعاس غسان و أبو زر عفاف اسحق (2004): **التعليم المحاسبي باستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الأردنية**، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة بعنوان المحاسبة في عصر العلوماتية/ واقع وتحديات، جامعة مؤتة - الأردن.

6 - صيام زكريا وليد (2013): **مدى اسهام التعليم الالكتروني في ضمان جودة التعليم العالي (دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية)**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد السادس، العدد (14).

7 - طهيري وفاء (2011): **واقع امتلاك الأستاذ الجامعي لمهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقبلهم لفكرة دمج التعليم الالكتروني (دراسة ميدانية بجامعة المسيلة)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة.

8 - عامر عبد الرؤوف طارق (2014): **التعليم الالكتروني والتعليم الافتراضي (اتجاهات عالمية معاصرة)**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الاولى، القاهرة.

9 - عجيلة محمد و قنيع أحمد (2016): **مساهمة التعليم المحاسبي الالكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية .

10 - عيسان صالحة عبد الله و العاني وجيهة ثابت (2007): **واقع التعلم الالكتروني من وجهة نظر طلبة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس**، مسقط، سلطنة عمان، دراسات، العلوم التربوية، المجّلد (34)، العدد(2).

11 - لموشي زهية (2016): **تفعيل نظام التعليم الالكتروني كآلية لرفع مستوى الأداء في الجامعات في ظل تكنولوجيا المعلومات**، أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر حول التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية، جامعة العربي بن مهيدى - أم البواقى – الجزائر.

12 - محمد محمد أحمد فتح الله (2016): **مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة والاتحاد الدولي للمحاسبين من وجهة نظر أرباب الأعمال وأعضاء هيئة التدريس**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، **المجلد التا سع العدد**(23) .

13 - مدوخ خيام محمد كامل (2014): **واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، فلسطين.

14 - هارب علي محمد (2019): **دور مجموعة من العوامل في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعاث اليمنية في ضوء معايير مجلس التعليم المحاسبي الدولي) لدراسة حالة على جامعة الأندلس للعلوم والتقنية – صنعاء)**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (24) المجلد] (6) أكتوبر.

● المراجع الاجنبية

1 - Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p311

أثر إدارة رأس المال العامل على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان

■ د. أحمد محمد سليم* ■ أ. د سليمان حسين البشتاوي ** ■ د. امحارب سعد بالقاسم***

● تاريخ استلام البحث15/ 09/ 2021م ● تاريخ قبول البحث 15 /10/ 2021م

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على أثر إدارة رأس المال العامل على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009 - 2015). واُستخدم لقياس جودة الأرباح مقياسي الاستمرارية وفقاً لنموذج (Richardson et al., 2005)، وجودة المستحقات وفقا لنموذج (Dechow & Dichev ,2002)، حيث تم الاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية المنشورة في بورصة عمان لعينة من الشركات بلغت (48) شركة تمثل (69 ٪) من مجتمع الدراسة وتم إخضاع فرضيات قياس جودة الأرباح لاختبار ذات الحدين (Binomial Test) والانحدار المتعدد لاختبار باقي الفرضيات واعتماداً على برمجية (E - views) توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان تتصف بجودة الأرباح وفقاً للمقياسين المستخدمين؛ وأنّ هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لكل من (متوسط فترة التحصيل وسياسات استثمار رأس المال العامل) على استمرارية الأرباح، في حين كان أثر بقية المتغيرات غير معنوي؛ إضافة إلى وجود أثر معنوي لكل من (متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون وفترة التحول إلى النقدية وسياسات التمويل لرأس المال العامل) على جودة المستحقات لشركات عينة الدراسة، في حين كان أثر بقية المتغيرات غير معنوي.

* أستاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية - كلية العلوم التقنية/ درنة Email: a1h2m3d4s5@gmail.com
** أستاذ قسم المحاسبة بجامعة العلوم الإسلامية العالمية/ الأردن Email: dr_sulieman@yahoo.com
*** محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد - جامعة درنة Email: amharbbalqasm@gmail.com

لذلك توصي الدراسة بزيادة اهتمام الشركات الصناعية بوضع استراتيجيات وخطط طويل الأجل لإدارة رأس المال العامل، والاهتمام بمؤشرات جودة الأرباح وتحديد مقياس لها خاص بقطاع الصناعة للاعتماد عليه في الرقابة الفعّالة ولاتخاذ قرارات أفضل من قبل المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: إدارة رأس المال العامل، جودة الأرباح، استمرارية الأرباح، جودة المستحقات، الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

Abstract:

The study aimed to identify Impact of working capital management on earnings quality in Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange during the period (2009 - 2015). The earnings quality was measured by earnings persistence model (Richardson *et al*, 2005), and accruals quality model (Dechow & Dichev, 2002). To achieve the objectives of the study, the study used annual financial reports published in (ASE), for a sample of companies reached (48) companies representing about (69 %) of the study population, the binomial test was used to test earnings quality and multiple regression analysis to test other hypotheses based on E - views, program. The study found at a number of results, the most important of them are that the companies under study found characterized by the earnings quality according the models used. Moreover, that there is a statistically significant Impact for each (average collection period and working capital investment policies) on the earnings persistence of companies under the study, while the impact of the other variables were insignificant. In addition to a significant statistical impact for each of the (Average inventory period, cash conversion period and financing policies for working capital) on accruals quality for companies under the study, while the Impact of the other variables was insignificant. The most important recommendations of the study Increasing the interest of industrial companies in developing long - term strategies and plans for the management of working capital, paying attention to earnings quality indicators and setting standards for the industrial sector .

Key words: working capital management, Earnings quality, earnings persistence, accruals quality, Industrial Companies Listed in Amman Stock Exchange.

■ **المقدمة:**

يؤدي الاعتماد على مؤشرات الربحية بشكلٍ عام إلى إغفال ما تحتويه بنود المستحقات من معلومات لها الأثر المهم فيما سيتمخض عن عملية اتخاذ القرارات من نتائج، ولذلك تلعب مؤشرات جودة الأرباح التي تعلن عنها الشركات دوراً مهماً في القرارات الاقتصادية للكثير من الأطراف المهتمة؛ لأنها تأخذ في الاعتبار الجانب النقدي من الأرباح ومدى استمراريتها، فقياس مستوى جودة الأرباح والعوامل التي تؤثر فيها يعتبر أمراً مهماً لتلك الأطراف، وانطلاقًا من دور مؤشرات جودة الأرباح في تقييم أداء الشركات؛ فإن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركات، كما أنها تمثل مؤشرًا جيدًا للأداء التشغيلي المستقبلي .

ولمّا كان رأس المال العامل، يُشكل جزءاً هامًا من إجمالي الموجودات في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وعليه فإن إدارة رأس المال العامل تمثل هي كذلك جزءاً هامًا للأداء التشغيلي للموارد التي تمتلكها الشركات وتُشكل مكونًا مهمًا وحاسمًا في الإدارة المالية لتلك الشركات، ونظرًا لتأثيرها المباشر في كل من مؤشرات السيولة والربحية وبالتالي قد تؤثر على مؤشرات جودة الأرباح. ومن المعلوم أنّ إدارة رأس المال العامل تتضمن القرارات المتعلقة بمقدار وتكوين عناصر الموجودات المتداولة وآليات وسياسات تمويلها، وهذا ما يجعل إدارة رأس المال العامل أحد المكونات المؤثرة وإلى حدٍ كبير في التدفقات النقدية واستمرارية الأرباح لتلك الشركات، حيث تحاول هذه الدراسة معرفة فيما إذا كانت الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان تستطيع أن تعزز من جودة أرباحها من خلال إدارة رأس المال العامل.

■ **مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة الدراسة في اعتماد العديد من متخذي القرارات على الأرباح السنوية أو مؤشراتها المستخرجة من القوائم المالية المنشورة بالرغم من وجود العديد من العوامل

التي قد تؤدى إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح كعدم استمرارية الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة بسبب تركيزها على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها، فتعظيم الربح من خلال إدارة مكونات رأس المال العامل وسياساته المتبعة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان يمكن أن يتسبب باتخاذ قرارات غير رشيدة من المستخدمين، إذا لم يراعوا خصائص تلك الأرباح وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الرئيسة التالية:

هل يوجد أثر لإدارة رأس المال العامل على استمرارية الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بوصة عمان؟

هل يوجد أثر لإدارة رأس المال العامل على جودة المستحقات في الشركات الصناعية المدرجة في بوصة عمان؟

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من التطبيقات العملية لنتائجها المتوقعة، فإذا ما أثبتت النتائج وجود أثر لإدارة مكونات وسياسات رأس المال العامل على جودة الأرباح فإن ذلك سيقدم خدمة لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ وستساعدهم أيضًا في اتخاذ القرارات الرشيدة؛ وكذلك تساعدهم في معرفة طرق إدارة وسياسات رأس المال العامل الأكثر أهمية ومدى تأثيرها على جودة الأرباح المحاسبية.

■ **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر إدارة رأس المال العامل على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، كما تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية(E - views) لاختبار فرضيات الدراسة.

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1 - تقييم إدارة مكونات رأس المال العامل من خلال فترات (متوسط فترة التخزين، متوسط فترة التحصيل، ومتوسط فترة الدفع، ومتوسط فترة التحويل إلى النقدية) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2 - تشخيص السياسة المتبعة في إدارة رأس المال العامل (سياسات استثماره وسياسات تمويله) في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

3 - اختبار أثر مكونات رأس المال العامل وسياساته على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مقاسة بمقياسي استمرارية الأرباح وجودة المستحقات.

■ **الإطار النظري والدراسات السابقة:**

● **جودة الأرباح:**

● **مفهوم جودة الأرباح:**

عُرفت جودة الأرباح « بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة وكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح»(درغام، 2008: 53).كما عرفها كل من (Penman & Zhang, 2002: p:82) "بأنها قدرة الأرباح المفصح عنها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة"، وتماشياً مع هذا المفهوم فقد أشار(Richardson, 2003) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية في حين دراسة (Chan et al., 2001, p:1) عرفت جودة الأرباح "بأنها الدرجة التي عندها تعكس الأرباح المنشورة العمليات التشغيلية الرئيسية للشركات".

● **مداخل قياس جودة الأرباح:**

● **أولاً: مدخل استمرارية الأرباح**

اعتمدت عدة دراسات على مدخل استمرارية الأرباح لقياس جودتها، والاستمرارية تشير إلى مدى الارتباط بين الأرباح في الفترة الماضية والأرباح في الفترة الحالية (Francis et al., 2004)، بمعنى مدى قدرة الشركات على استمرارية الربح في المدى

الطويل، وبذلك تكون الأرباح الحالية مؤشرًا جيدًا للأرباح المستقبلية وتكون خاصية الاستمرارية للأرباح ذات مغزى لتقييم جودة الأرباح، وقد طور(Richardson et al., 2005) نموذجاً لتحديد مدى استمرارية الأرباح في المستقبل، واعتمدت الدراسة على هذا النموذج والذي سيرد لاحقا في منهجية الدراسة.

- **ثانيًا: مدخل جودة المستحقات**

يمكن تقسيم حسابات الاستحقاق إلى مستحقات اختيارية غير عادية، ومستحقات غير اختيارية عادية، حيث تتميز المستحقات الاختيارية بوجود عدة بدائل لقياسها، وتقوم الإدارة بالاختيار بين هذه البدائل مما يعنى توافر حرية للإدارة لتحديد قيمة هذه الحسابات ولذلك تستخدم في قياس ممارسات إدارة الأرباح بالشركة، أما المستحقات غير الاختيارية فإنه لا توجد مرونة في تحديد قيمتها حيث لا توجد بدائل لقياسها، ولكونها أيضا تنشأ عن أنشطة طبيعية تقوم بها الشركة ويستخدم لقياسها أسس ومعايير محددة(Richardson, 2001)، ووفقًا لدراسة(Dechow & Dechiv, 2002) تم الوصول إلى نموذج انحدار بين المستحقات الكلية الجارية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كما سيوضح ذلك لاحقًا في منهجية الدراسة.

- **رأس المال العامل**

- **مفهوم رأس المال العامل**

هناك نوعان من المفاهيم الرئيسية لرأس المال العامل هما صافي رأس المال العامل وإجمالي رأس المال العامل؛ **فالأول**: هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وتكمن أهمية مفهوم صافي رأس المال العامل في إعطائه مقياسًا كميًا لدرجة الثقة في قدرة الموجودات المتداولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل (الخلايلة، 2013)، **أما الثاني** فيقصد به إجمالي الموجودات المتداولة والتي يمكن أن تتحول من شكلٍ إلى آخر بسرعة خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة (عقل، 2009؛ كافي، 2017).

● **تقييم إدارة رأس المال العامل**

تعد دورة التحويل إلى النقدية مقياسا شاملا لإدارة رأس المال العامل، وهي تمثل الفترة الزمنية بين دفع ثمن المخزون السلعي وتحصيل قيمة المبيعات الآجلة (Gitman, 2009)، وتتكون دورة تحويل النقد من ثلاثة مؤشرات مختلفة، وهذه المؤشرات هي متوسط فترة التحصيل؛ متوسط فترة تحويل المخزون؛ ومتوسط فترة السداد، ويتم احتساب دورة تحويل النقد بجمع كل من متوسط فترة التحصيل ومتوسط فترة تحويل المخزون ويكون ناتجه هي فترة التشغيل ويطرح منها متوسط فترة السداد (Deloof, 2003).

● **سياسات رأس المال العامل**

تضع إدارة رأس المال العامل سياسات للتعامل بكفاءة في رأس المال العامل لتحقيق المواءمة بين الربحية والسيولة، ولهذا الغرض هناك سياسات لتحديد حجم الاستثمار في مكونات رأس المال العامل المختلفة لتحديد حجم التمويل المطلوب من المصادر قصيرة وطويلة الأجل (Watson & Head 2010,)؛ وهي كما يلي :

● **أولاً: سياسات الاستثمار في رأس المال العامل**

رسم سياسة سليمة للاستثمار في رأس المال العامل له أهمية بالغة، لأنها ستؤثر على العوائد والمخاطر المستقبلية للشركات وبالتالي على قيمتها، وكقاعدة عامة يجب أن تستثمر الشركة في الأصل المتداول طالما أن العوائد المتوقعة منه لا تقل عن تكاليف الاحتفاظ به، فعندما ترى الإدارة أن تزيد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة عن ذلك الحجم الذي تزيد فيه تكلفة الاحتفاظ عن العائد المتوقع، فإنها بذلك تحاول أن تحمي نفسها من مخاطر نفاذ الأصل على حساب العائد المتوقع منه، وعلى خلاف ذلك تميل بعض الإدارات إلى تخفيض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة عن الحجم الذي تقل فيه تكلفة الاحتفاظ عن العائد المتوقع فهي بذلك تغامر في سبيل الحصول على عوائد أكبر مع تحمل مخاطر أعلى، وقد تتبع الشركات سياسة تتوسط الحالتين، وعلى هذا النهج

يمكن تقسيم سياسات الاستثمار في رأس المال العامل إلى ثلاثة مستويات وهي سياسة رأس المال العامل المحافظة؛ سياسة رأس المال العامل المعتدلة؛ سياسة رأس المال العامل المغامرة (هندي، 2003).

ثانيا: سياسات التمويل في رأس المال العامل

توجد عدة مصادر لتمويل رأس المال العامل يمكن تقسيمها من حيث الزمن إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل مثل الائتمان التجاري والائتمان المصرفي ومصادر تمويل طويلة الأجل مثل السندات والقروض طويلة الأجل، ولكل مصدرٍ على حدٍ سواء مزايا وقيود (الشديفات، 2001)، وتحديد مزيج التمويل هو جزء مهم من إدارة رأس المال العامل، ويتم هذا القرار بموجب قياس العلاقة بين المخاطر والعائد والسيولة، وكذلك المبادلة بين أنواع مصادر التمويل الذي يكون هو الأنسب لتلبية متطلبات رأس المال العامل الدائم أو المؤقت أو شبة المتغير ويتم ذلك من خلال السياسات التالية التي تحدد مزيج تمويل رأس المال العامل المناسب: سياسة التحوط المقابلة؛ السياسة المحافظة؛ السياسة المغامرة والسياسة الشاملة لرأس المال العامل (حداد، 2010).

3 - 6 العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وجودة الأرباح

يتم اعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية التي تسمح للإدارة بحرية الاختيار بين البدائل المحاسبية كطرق تقييم المخزون وطرق الاستهلاك، وتسمح للإدارة ايضًا بحرية التقدير فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية التي تتطلب نوعاً من التقدير الشخصي مثل تقدير مخصص الديون المشكوك فيها وبذلك يمكن للإدارة الاستفادة من تلك المرونة لتحسين صورة أداء الشركة إلا إن له تأثيراً سلبياً على مصداقية وعدالة القوائم المالية وبالتالي جودة الأرباح (عبيد وعباس، 2016)، كما بينت دراسة Darjezi el al. (2015) أن مستحقات رأس المال العامل مثل التغيرات في الذمم المدينة والمخزون تحتوي معلومات هامة حول جودة أرباح الشركات يمكن من خلالها التنبؤ بالعائدات المستقبلية، من جهةٍ أخرى أظهرت دراسة

حمدان(2012) وجود علاقة طردية بين عقود الدين و جودة الأرباح؛ ولأن مكونات رأس المال العامل تمثل جزءًا مهمًا من الميزانية، فإن السياسات المتبعة في إدارة رأس المال العامل سيكون لها الأثر الأكبر على النتائج المعلنة في قائمة الدخل والمركز المالي، ونظرًا لأن القوائم المالية التقليدية) بما فيها قائمتي الدخل والمركز المالي (تعد وفقًا لأساس الاستحقاق، فإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف في واقع الأمر عن حقيقة التدفقات النقدية لأنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (Raheman & Nasr, 2007).

6 - 4 الدراسات السابقة

هدفت دراسة سعادة (2021) إلى صياغة رؤية معيارية متعددة الأبعاد لقياس وتقييم جودة الأرباح المحاسبية؛ واعتمدت منهجية رياضية وصفية في إطار الأسلوب الاستقرائي، وانتهت إلى أن هناك شريحة عريضة من الجهود البحثية تُركز على رأس المال العامل عند قياس وتقييم جودة المحاسبة الاستحقاقية والتي تعد من أهم آليات قياس وتقييم جودة الأرباح، كما خلصت إلى أن تناول الأبعاد السبع (مقاييس ونماذج جودة الأرباح) مجتمعة قد تؤدي إلى نتائج متعارضة تؤدي إلى التشويش، وتمثلت المساهمة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة في توفير نمذجة رياضية تجريبية متكاملة لجودة الأرباح بالاعتماد على المصادر الأصيلة لتلك النماذج، وكذلك اقتراح نموذج معياري يتوافر به البساطة والشمول والخلو من التعارض والتشويش.

رمت دراسة EL - Ansary & Al - Gazza (2020) إلى معرفة الأثر غير الخطي المحتمل لمستوى صافي رأس المال العامل على الربحية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث قِيست الربحية بمعدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في حين كانت المتغيرات الضابطة هي الحجم والرفع المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو إيرادات المبيعات؛ وتكونت عينة الدراسة من 134 شركة من شركات السلع الاستهلاكية في 12 دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2013 - 2019. وأظهرت

النتائج أن مستويات صافي رأس المال العامل كان لها تأثير غير خطي على الربحية باستخدام معدل العائد على الأصول كمقياس للربحية بينما كانت النتائج غير دالة إحصائيًا باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية كمقياس للربحية.

تطرقت دراسة النابوت (2019) إلى قياس أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات مقاسة بمعدل العائد على الاستثمار، وتكونت عينة الدراسة من شركات الأغذية المدرجة في بورصة عمان بالأردن، وكان من أهم نتائجها وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من الاستراتيجية المتحفظة والمجازفة في إدارة رأس المال العامل على ربحية الشركات محل الدراسة، في حين تبين وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان .وأوصت بالعمل على تطبيق الاستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل والتي تضمن تحقيق المستويات الملائمة لإدارة رأس المال العامل في الشركات محل الدراسة.

هدفت دراسة العرموطي (2017) إلى بيان أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعة المدرجة في بورصة عمان حيث شملت الدراسة كافة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها 64 شركة للفترة من 2011 - 2015؛ وكشفت الدراسة عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول وهامش صافي الربح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. وأوصت ان تحرص الشركات الصناعية الأردنية دائماً على تخفيض فترة الاحتفاظ بالمخزون وفترة تحصيل الذمم المدينة، لزيادة رأس المال العامل وبالتالي التقليل من احتياجاتها التمويلية، والحرص على إدارة سياسة الائتمان وتحسين شروط تسديد الذمم مع الموردين.

في حين دراسة عبابنة (2015) هدفت إلى معرفة أثر إدارة مكونات رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة العامة الخدمية الأردنية، وبينت النتائج وجود

علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عدد أيام فترة التحصيل وربحية الشركة المتمثلة في العائد على الأصول وعلاقة سلبية بين دورة التحويل للنقدية ونسبة الدين مع ربحية الشركة؛ كما أظهرت كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط فترة السداد وحجم الشركة مع ربحيتها المتمثلة في العائد على الأصول.

وتناول عاشور (2015) أثر جودة الأرباح على المؤشرات المالية المرتبطة بأداء شركات التأمين المساهمة العامة الاردنية والمتمثلة في توزيعات الأرباح وحصة السهم من الأرباح والقيمة السوقية للأسهم للفترة الواقعة بين (2008 - 2014)، واستخدم نموذج (Richardson et al., 2005) لغايات قياس جودة الأرباح، وتوصلت إلى أن الأرباح المعلنة لتلك الشركات تتمتع بجودة أرباح وأنه يوجد أثر معنوي إيجابي لجودة الأرباح على المؤشرات المالية المرتبطة بأداء شركات قيد الدراسة.

وتأتي هذه الدراسة متميزة عن سابقاتها من الدراسات كونها الدراسة الأولى على حد علم الباحثين والتي رمت إلى معرفة أثر إدارة رأس المال العامل للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على جودة أرباحها خلال فترة الدراسة، واستخدمت مقاييس جودة الأرباح التي تعتبر أكثر عدالة ومصداقية من المقاييس التقليدية في تقييم أداء الشركات.

- **الطريقة والإجراءات**
- **مجتمع وعينة الدراسة**

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2009 - 2015) والبالغ عددها (70) شركة، حيث اقتصرت الدراسة على قطاع الصناعة لمساهمته الهامة في الاقتصاد الأردني، وقد تم استبعاد الشركات المتوقفة أو المندمجة أو التي لم تتوافر بياناتها لقياس متغيرات الدراسة حيث بلغ عددها (22) شركة؛ بالتالي فإن حجم العينة الذي حقق الشروط السابقة يشكل ما نسبته (69 ٪) من حجم شركات القطاع الصناعي.

■ **مصادر جمع البيانات**

تم الاعتماد على المصادر الثانوية للبيانات، حيث جُمعت البيانات اللازمة من القوائم المالية المنشورة للشركات قيد الدراسة خلال الفترة (2009 – 2015)، إضافة الى التقارير السنوية والنشرات الدورية الصادرة عن سوق عمان للأوراق المالية، وتم الحصول عليها من الموقع الالكتروني الرسمي لبورصة عمان للأوراق المالية (www.jsc.gov.jo) ؛ وكذلك تمت الاستعانة بالكتب والمراجع العربية والإنجليزية ذات العلاقة، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

● **نموذج الدراسة**

يمثل النموذج الرياضي التالي العلاقة التأثيرية بين المتغير التابع (جودة الأرباح) والمتغيرات المستقلة (إدارة رأس المال العامل) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة والرفع المالي وجودة التدقيق)، وتم قياس جودة الأرباح بمقياسين هما: استمرارية الأرباح، وجودة المستحقات.

ويمكن صياغة النموذج الرئيسي للدراسة في المعادلة الرياضية التالية:

$$EQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 AIP_{i,t} + \beta_2 ACP_{i,t} + \beta_3 APP_{i,t} + \beta_4 CCC_{i,t} + \beta_5 IP_{i,t} + \beta_6 FP_{i,t} + \beta_7 Size_{i,t} + \beta_8 Lev_{i,t} + \beta_9 QA_{i,t} + \varepsilon i$$

حيث:

● **المتغير التابع** Earnings Quality (EQ): جودة الأرباح.

● **المتغيرات المستقلة:**

Average Inventories Period (AIP) : متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون.

Average Collection Period (ACP): متوسط فترة التحصيل.

Average Payment Period (APP): متوسط فترة الدفع.

Cash Conversion cycle (CCC): متوسط فترة التحويل النقدي.

Investment Policies (IP): سياسة الاستثمار في رأس المال العامل.

Financing Policies (FP): سياسة التمويل في رأس المال العامل

● **المتغيرات الضابطة:**

Size: حجم الشركة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لمجموع أصول الشركة.

Financial Leverage (Lev): الرفع المالي ويقاس بنسبة مجموع المطلوبات إلى إجمالي الأصول.

Quality of Audit (QA): جودة التدقيق.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$ معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة.

εi: قيمة خطأ المتغير العشوائي.

● **متغيرات الدراسة وطرق قياسها**

أولاً: المتغير التابع: وهو جودة أرباح الشركات الصناعية المدرج أسهمها في بورصة عمان حيث استخدم الباحثون نموذجين لقياسها؛ وهما من أكثر النماذج شيوعًا واستخدامًا؛ الأول هو نموذج (Richardson et al., 2005) لقياس استمرارية الأرباح، والنموذج الثاني هو نموذج (Dechow & Dichev, 2002) لقياس جودة المستحقات

ثانيًا: المتغيرات المستقلة: وتحتوي على مجموعتين من المتغيرات هما:

1 – متغيرات إدارة مكونات رأس المال العامل وتشمل على أربعة متغيرات هي متوسط فترة التخزين Average Inventories Period (AIP)؛ ومتوسط فترة التحصيل Average Collection Period (ACP) ؛ ومتوسط فترة الدفع (Average Payment Period (APP ودورة تحويل النقدية Cash Conversion cycle(CCC) .

2 - السياسات المتبعة في إدارة رأس المال العامل وتشمل متغيران هما السياسات المتبعة في استثمار رأس المال العامل (Investment Policies (IP؛ والسياسات المتبعة لتمويل رأس المال العامل (Financing Policies (FP.

وقد تجسد المعيار المتبع في قياس إدارة مكونات رأس المال العامل في دورة التحويل إلى النقدية ومكوناتها (متوسطة فترة تحويل المخزون ومتوسط فترة التحصيل ومتوسطة فترة السداد) حيث تمثل في مجملها الفترة الزمنية ما بين المصروفات على شراء المواد الأولية وتحصيل قيمة المبيعات الآجلة وهو المعيار الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات منها (راضي، 2009؛ عبابنة، 2015) و(Ahmad et al, 2014 Rein &, 2012.).

أما ما يخص السياسات المتبعة في رأس المال والمتمثلة في سياسات الاستثمار في رأس المال العامل (IP) وسياسات تمويل رأس المال العامل (FP) فقد قيست كما بينت العديد من الدراسات منها (3Priya 201 ,) و(المصري،2015؛ كلش،2010) كما يلي:

سياسة الاستثمار في رأس المال العامل تقاس بنسبة إجمالي الأصول المتداولة Current assets (CA) إلى إجمالي الأصول Total assets (TA).

$$IP = CA / TA$$

أما سياسة التمويل في رأس المال العامل تقاس بنسبة إجمالي المطلوبات قصيرة الأجل Current Liabilities إلى إجمالي الأصول(TA) Total assets.

$$TA/FP = CL$$

- **فرضيات الدراسة**

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الفرضيات التالية:

H_{01}: لا تتصف الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باستمرارية أرباحها.

H_{02}: لا تتصف الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بجودة مستحقاتها.

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل على استمرارية الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل على جودة المستحقات في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

■ تحليل البيانات واختبار الفرضيات

● اختبار مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

يتناول هذا الجزء من الدراسة اختبار مدى ملائمة النموذج الخطي لبيانات الدراسة، حيث تم إجراء الاختبارات التالية:

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

بالاعتماد على نظرية النهاية المركزية Central Limit Theory. والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة (n >30)، فإننا نستطيع افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي، كون أن عدد المشاهدات في الدراسة (336) مشاهدة (Gujarati, 2004: 109).

● اختبار الارتباط الخطي المتعدد

إنّ افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) هو أساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، ولا يعتبر النموذج ملائماً لعملية تقدير المعلمات إلا بتحقق هذا الفرض (Guajarati, 2004, 355)، وظاهرة الارتباط الخطي المتعدد تشير الى أن وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر؛ يعمل على تضخم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيم معامل تضخم التباين عند كل نموذج وحسب الفرضية التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (1) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
متوسط فترة التخزين	1.343	0.745
متوسط فترة التحصيل	1.099	0.910
متوسط فترة الدفع	1.375	0.727
متوسط فترة التحول إلى نقدية	2.609	0.383
الاستثمار في رأس المال العامل	1.474	0.678
تمويل رأس المال العامل	4.429	0.226
حجم الشركة	1.294	0.773
الرفع المالي	4.498	0.222
جودة التدقيق	1.166	0.858

يبين الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة (Gujarati, 2004: 253).

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام اختبار(Tolerance) والذي يثبت عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد لأن جميع القيم كانت أكبر من 0.1.

- **اختبار الارتباط الذاتي**

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعاملات

المقدرة estimated parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار (Durbin - Watson Test) الذي يعد الأكثر شيوعاً واستخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العددين (0 و4). ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D - W) تساوي العدد 2، أو يقترب منه (Gujarati, 2004, 496). والجدول التالي يبين نتائج اختبار (Durbin - Watson Test) لفرضيات الدراسة، كما يلي:

جدول (2) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D – W المحسوبة قبل الإبطاء	قيمة D – W المحسوبة بعد الإبطاء	النتيجة
H01	0.778	1.792	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02	0.813	1.928	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم D – W للمتغيرات في الفرضيات جميعها كانت صغيرة، وتشير إلى وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، وللتخلص من هذه المشكلة تم إبطاء المتغير التابع بالنموذج واعتباره متغير مستقلاً إضافياً (داود، السواعي، 2016، ص: 334)، وبعد تضمين الإبطاء الأول (قيمة المشاهدة للمتغير التابع في الفترة السابقة)، أصبحت جميع قيم D – W، تقترب بشكل ملحوظ من العدد 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي؛ أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

- **اختبار استقراريه البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة**

يشير استقرار السلاسل الزمنية الى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغاير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمد فقط على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغاير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Rootوذلك للتأكد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم إجراء اختبار Levin - Lin - Chu (LLC) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على

جذر الوحدة (Unit root) وملائمته للبيانات المقطعية المرتبطة بالزمن panel data، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيما مرتفعة لـ(t,F,R2) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية(Greene, 2003)؛ وتكون قاعدة القرار لاختبار (LLC) بعدم وجود جذر الوحدة (أي استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أقل من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	الاحتمالية P - Value	النتيجة
استمرارية الأرباح	- 19.882	0.000	ساكن عند المستوى
جودة المستحقات	- 14.018	0.000	ساكن عند المستوى
متوسط فترة التخزين	- 2.363	0.001	ساكن عند المستوى
متوسط فترة التحصيل	- 9.924	0.000	ساكن عند المستوى
متوسط فترة الدفع	- 10.659	0.000	ساكن عند المستوى
متوسط فترة التحول إلى نقدية	- 8.023	0.000	ساكن عند المستوى
الاستثمار في رأس المال العامل	- 19.662	0.000	ساكن عند المستوى
تمويل رأس المال العامل	- 6.599	0.000	ساكن عند المستوى
حجم الشركة	- 10.032	0.045	ساكن عند المستوى
الرفع المالي	- 17.798	0.000	ساكن عند المستوى
جودة التدقيق	- 1.826	0.040	ساكن عند المستوى

يشير الجدول أعلاه الى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار Levin - Lin - Chu (LLC). ومنه يتضح أن جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقـــرة مع مرور الزمـــن لأن جميع القيم الاحتمالية (P – Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى 5 ٪ ، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

- **تحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**
- **التحليل الوصفي للمتغير التابع (جودة الأرباح)**

تتضمن متغيرات الدراسة التابعة (جودة الأرباح) كل من استمرارية الأرباح وجودة المستحقات، وذلك للفترة (2009 – 2015)، وقد تم عرض المقاييس الوصفية على النحو التالي:

جدول (4) نتائج المقاييس الاحصائية الخاصة بمتغيرات جودة الأرباح

المتغير	استمرارية الأرباح*	جودة المستحقات**
المتوسط الحسابي	0.203 -	0.061
قيمة أعلى مشاهدة	1.805	0.831
قيمة أدنى مشاهدة	4.903 -	0.000
الانحراف المعياري	0.686	0.085

*الفرق بين معامل المستحقات في الأرباح ومعامل التدفق النقدي في الأرباح وفقا لنموذج (Richardson et al., 2005) لقياس جودة الأرباح.

** نسبة الخطأ في المستحقات قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول وفقا لنموذج (Dechow & Dichev, 2002).

● **التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة (إدارة رأس المال العامل)**

وتضمن متغيرات الدراسة المستقلة كلا من أبعاد إدارة مكونات رأس المال العامل، وسياسات رأس المال العامل، وذلك للفترة (2009 - 2015)، وقد تم عرض المقاييس الوصفية كالآتي:

اولًا: إدارة مكونات رأس المال العامل

يعرض الجدول رقم (5) التالي القيم الدالة على أبعاد إدارة مكونات رأس المال العامل، في الشركات الصناعية للفترة (2009 - 2015).

جدول (5) نتائج المقاييس الإحصائية الخاصة بأبعاد إدارة مكونات رأس المال العامل

المتغير (يوم)	متوسط فترة التخزين	متوسط فترة التحصيل	متوسط فترة الدفع	متوسط فترة التحول إلى النقدية
المتوسط الحسابي	170.6	98.7	68.2	209.6
قيمة أعلى مشاهدة	743.6	552.7	562.8	725.4
قيمة أدنى مشاهدة	9.1	8.2	4.1	8.6
الانحراف المعياري	111.5	78.8	64.5	140.6

ثانيًا: سياسات رأس المال العامل

يعرض الجدول التالي القيم الدالة على سياسات رأس المال العامل، في الشركات الصناعية للفترة (2009 - 2015).

جدول (6) نتائج المقاييس الإحصائية الخاصة بالسياسات المتبعة في إدارة رأس المال العامل

المتغير	سياسات الاستثمار المتبعة في رأس المال العامل*	سياسات التمويل المتبعة في إدارة رأس المال العامل**
المتوسط الحسابي	٪ 50.1	٪ 26.7
قيمة أعلى مشاهدة	٪ 91	٪ 75.2
قيمة أدنى مشاهدة	٪ 0.2	٪ 0.4
الانحراف المعياري	٪ 20.5	٪ 15.8

*نسبة الأصول المتداولة / إجمالي الأصول.

** نسبة الالتزامات المتداولة / إجمالي الأصول

●التحليل الوصفي للمتغيرات الضابطة

يعرض الجدول التالي القيم الدالة على حجم الشركة والرفع المالي للشركات الصناعية للفترة (2009 - 2015).

جدول (7) نتائج المقاييس الإحصائية الخاصة بحجم الشركة والرفع المالي

المتغير	إجمالي الأصول(دينار)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	الرفع المالي ٪
المتوسط الحسابي	71,310,655	16.859	31.43
قيمة أعلى مشاهدة	1,223,269,000	20.925	94.47
قيمة أدنى مشاهدة	725,789	13.495	0.40
الانحراف المعياري	198,357,949	1.348	18.98

في حين يبين الجدول رقم (8) التالي توزيعاً للشركات الصناعية، حسب جودة التدقيق،

والتي تم قياسها بارتباط مكاتب التدقيق للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بمكاتب التدقيق الأربعة الكبار (Deloltte and Touche Tohmatsu (PWC (Prlcewaterhouse Coopers, (EY (Ernst and Young, KPMG).

جدول (8) يبين توزيع مشاهدات الشركات الصناعية حسب جودة التدقيق للفترة (2009 - 2015)

المتغير	الفئة	عدد المشاهدات	النسبة المئوية ٪
جودة التدقيق	الأربعة الكبار	103	31.31
	غير ذلك	226	68.69
	المجموع	329	100

● **اختبار الفرضيات**

تم جمع البيانات الخاصة بالشركات الصناعية المدرج أسهمها في بورصة عمان للفترة (2009 - 2015) من تقاريرها وقوائمها السنوية، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (Cross –Sectional Time Series)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares). وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة سابقاً، حيث تم إخضاع الفرضيتين الرئيسيتين لتحليل الانحدار المتعدد، كما تم إخضاع الفرضية الرئيسية الأولى والثانية لاختبار ذات الحدين (Binomial Test)، وقد كانت النتائج كالآتي:

H_{01}: **لا تتصف الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان باستمرارية أرباحها.**

H_{02}: **لا تتصف الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بجودة مستحقاتها.**

تم إخضاع هاتين الفرضيتين لاختبار ذات الحدين (Binomial Test)، حيث تم تقسيم الشركات إلى شركات تتميز بجودة أرباحها وفقًا للنموذجين (الاستمرارية وجودة

المستحقات) وترميزها بالعدد (1)، وشركات تتصف بأنها غير ذات جودة في أرباحها وترميزها بالعدد (0)، وقد كانت النتائج كما يلي:

يبين الجدول رقم (9) ملخص نتائج اختبار قياس جودة الارباح

الفرضية	نموذج قياس جودة الأرباح	التصنيف	العدد	النسبة	نوع الاختبار	Asymp. Sig	النتيجة
H_{01}	استمرارية الأرباح وفقًا لنموذج (Richardson et al., 2005)	تتصف بالاستمرارية	187	٪56	Binomial) (Test	0.043	رفض
		لا تتصف بالاستمرارية	149	٪44			
H_{02}	جودة المستحقات وفقًا لنموذج (Dechow& Dichev,2002)	تتصف بجودة المستحقات	232	٪69	Binomial) (Test	0.000	رفض
		لا تتصف بجودة المستحقات	104	٪31			

تشير نتائج اختبارهما أنَّ الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تتصف بجودة أرباحها خلال فترة الدراسة، وتبين نتائج الاختبار كذلك عدم اختلاف النتيجة باختلاف مقياس جودة الأرباح المستخدم، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة كل من(الشاهد، 2015؛ حمدان، 2012؛ أبو على وآخرون، 2011)؛ بينما اختلفت مع نتائج دراسة (قراقيش، 2009)، والتي بيِّنت أن معظم الشركات الصناعية الأردنية مشكوك في جودة أرباحها؛ وتجدر الإشارة إلى أن تلك الدراسة استخدمت منهجيات ومقاييس مختلفة لقياس جودة الأرباح وأيضاً اختلفت الفترة الزمنية لها.

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل على استمرارية الأرباح

في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول(10) نتائج اختبار أثر إدارة رأس المال العامل على استمرارية الأرباح

استمرارية الأرباح	جدول المعاملات				
المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std. error	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*	النتيجة
استمرارية الأرباح للفترة السابقة	0.467	0.046	10.052	0.000	رفض
متوسط فترة التخزين	0.030 -	0.033	0.889 -	0.375	
متوسط فترة التحصيل	0.041 -	0.012	3.315 -	0.001	
متوسط فترة الدفع	0.028	0.024	1.170	0.243	
متوسط فترة التحول إلى النقدية	0.072	0.066	1.098	0.273	
نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول	0.294	0.111	2.643	0.009	
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول	0.139 -	0.366	0.379 -	0.705	
حجم الشركة	0.026 -	0.023	1.114 -	0.267	
الرفع المالي	0.003	0.003	1.330	0.185	
جودة التدقيق	0.063	0.035	1.799	0.073	
ملخص النموذج وتحليل التباين					
R^2 معامل التحديد		0.210	قيمة F المحسوبة		7.015
$AdjR^2$ معامل التصحيح		0.180	Sig F*		0.000

* دال عند مستوى دلالة 0.05

تشير نتائج الجدول(10) أن قيمة معامل التصحيح ($AdjR^2$= 0.180)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (18 ٪) من التباين في استمرارية الأرباح، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (7.015) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند متوسط فترة التخزين قد بلغت (- 0.030) وأن قيمة t عنده هي (- 0.889)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.375)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وكانت قيمة B عند متوسط فترة التحصيل (- 0.041) وأن قيمة t عنده هي (- 3.315)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.001)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبلغت قيمة B عند متوسط فترة الدفع (0.028) وأن قيمة t عنده هي (1.170)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.243)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. كما كانت قيمة B عند متوسط فترة التحول إلى النقدية (0.072) وأن قيمة t عنده هي (1.098)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.273)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

في حين كانت قيمة B عند نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول (0.294) وأن قيمة t عنده هي (2.643)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.009)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. بينما كانت قيمة B عند نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول (0.139–) وأن قيمة t عنده هي (0.379-)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.705)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

كما تبين أن أثر استمرارية الأرباح للفترة السابقة كان لها أثر معنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05، في حين كان أثر المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، الرفع المالي، وجودة التدقيق) غير معنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية الرئيسية الثالثة، ونقبل البديلة التي تنص:

«**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل على استمرارية الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**». وتتمشى هذه النتيجة مع الأدب النظري والذي يرى أن الشركات يمكنها أن تعزز من استمرار أرباحها من خلال كفاءة إدارة مكونات رأس مالها العامل واتباع سياسات أفضل لتلك الاستثمارات، خاصّة أن نسبة الأصول المتداولة

تتجاوز نصف الأصول التي تمتلكها الشركات قيد الدراسة.

H_{04}: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل على جودة المستحقات في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.** وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار هذه الفرضية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول(11) نتائج اختبار أثر إدارة رأس المال العامل على جودة المستحقات

جودة المستحقات	جدول المعاملات				
المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std. error	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig t*	النتيجة
جودة المستحقات للفترة السابقة	0.890	0.006	138.453	0.000	رفض
متوسط فترة التخزين	0.001 -	0.0002	4.806 -	0.000	
متوسط فترة التحصيل	0.001 -	0.001	1.011 -	0.313	
متوسط فترة الدفع	0.001 -	0.001	0.524 -	0.601	
متوسط فترة التحول إلى النقدية	0.001	0.0002	2.647	0.009	
نسبة الاصول المتداولة إلى إجمالي الأصول	0.143 -	0.150	0.953 -	0.342	
نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول	1.016	0.450	2.257	0.025	
حجم الشركة	0.023	0.029	0.798	0.426	
الرفع المالي	0.010 -	0.004	2.563 -	0.011	
جودة التدقيق	0.052	0.073	0.705	0.482	
ملخص النموذج وتحليل التباين					

R^2 معامل التحديد	0.832	قيمة F المحسوبة	112.353
$AdjR^2$ معامل التصحيح	0.825	Sig F*	0.000

* دال عند مستوى دلالة 0.05

تشير نتائج الجدول(8) أن قيمة معامل التحديد المعدل ($AdjR^2 = 0.825$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (82.5 %) من التباين في جودة المستحقات، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (112.353) عند مستوى ثقة ($Sig = 0.000$)، وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)؛ ويعزز هذه القيمة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للمتغير التابع قيمة $AdjR^2$ بوجود الفارق البسيط بينها وبين R^2.

أما جدول المعاملات فقد أظهر القيمة B عند متوسط فترة التخزين حيث بلغت (– 0.001) وأن قيمة t عنده هي (- 4.806)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.000$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وكانت قيمة B عند متوسط فترة التحصيل قد بلغت (- 0.001) وأن قيمة t عنده هي (- 1.011)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.313$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وبلغت قيمة B عند متوسط فترة الدفع (- 0.001) وأن قيمة t عنده هي (- 0.524). وبمستوى دلالة ($Sig = 0.601$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. كما كانت قيمة B عند متوسط فترة التحول إلى النقدية قد بلغت (0.001) وأن قيمة t عنده هي (2.647)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.009$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

في حين كانت قيمة B عند نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول (- 0.143) وأن قيمة t عنده هي (- 0.953)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.342$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. بينما كانت قيمة B عند نسبة الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول (1.016) وأن قيمة t عنده هي (2.257)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.025$)، مما يشير إلى

أن أثر هذا البعد معنوي. كما تبين أن أثر جودة المستحقات للفترة السابقة والرفع المالي كانا لهما أثرًا معنويًا عند مستوى دلالة أقل من 0.05، في حين كان أثر بقية المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم الشركة وجودة التدقيق لها الأثر غير المعنوي عند مستوى دلالة أقل من 0.05. وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الرابعة، ونقبل البديلة التي تنص على:

«**يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة رأس المال العامل على جودة المستحقات في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**». وجاءت هذه النتيجة منسجمة مع الأدب المحاسبي والذي يرى أن الشركات يمكنها أن تعزز من جودة مستحقاتها من خلال رفع كفاءة إدارة رأس المال العامل واتباع سياسات من شأنها أن تقلل الخطأ في المستحقات قصيرة الأجل والذي يعطي مؤشرًا عكسيا لجودة المستحقات.

■ **نتائج الدراسة**

1 - أنَّ الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تتصف بجودة أرباحها خلال فترة الدراسة، وكانت جودة الأرباح مقاسة بجودة المستحقات أفضل نسبياً من قياسها باستمرارية الأرباح.

2 - إنَّ متغيرات إدارة رأس المال العامل كان لها أثر على جودة الأرباح مقاسة بمقياسي الاستمرارية وجودة المستحقات، إلا إن هذا الأثر كان مختلفاً باختلاف المقياس، وفَسرت هذه الأبعاد مجتمعة بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة ما نسبته 18 ٪ من التباين الذي يحصل في استمرارية الأرباح، وقد يعزى ذلك إلى عدم استقرار سياسات الشركات الصناعية على المدى البعيد أو لضعف وجود خطط طويلة الأجل لإدارة رأس المال العامل للشركات قيد الدراسة. في حين كان أثر إدارة رأس المال العامل أكثر وضوحاً على جودة الأرباح مقاسة بجودة المستحقات، وفسرت هذه الأبعاد مجتمعة بالإضافة للمتغيرات الضابطة ما نسبته 82.5 ٪ من

التغير في جودة المستحقات، وهي نسبة تفسير مرتفعة تعزى لكفاءة إدارة رأس المال العامل للشركات قيد الدراسة في الأجل القصير.

3 - إنَّ الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تتبع سياسة متحفظة للاستثمار في رأس المال العامل، وهي سياسة ينتج عنها تخفيض المخاطر لهذه الشركات، إلا أنها تؤثر سلبًا على الربحية.

4 - إنَّ الشركات قيد الدراسة تتبع سياسة متحفظة أيضًا في إدارة الالتزامات قصيرة الأجل، وهو ما يعني أن الشركات تعتمد في تمويلها للجزء الدائم من رأس المال العامل بالديون طويل الأجل ويقتصر التمويل قصير الأجل على رأس المال العامل المؤقت.

■ توصيات الدراسة

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها توصي بالآتي:

1. اتخاذ الشركات الصناعية كافة الأساليب والإجراءات التي تمكنها من وضع الاستراتيجيات والخطط طويل الأجل لإدارة رأس المال العامل للمحافظة على استمرارية أرباحها النقدية في المدى الطويل، وتعزيز إدارة الذمم المدينة من خلال وضع آليات وسياسات من شأنها رفع كفاءة التحصيل لرفع نسب الجزء النقدي في مقابل المستحق في أرباحها السنوية.

2. الموائمة بين سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وسياسات تمويله، بحيث يتم اختيار سياسات متكاملة لتحسين النتائج، فاتباع الشركات السياسة المتحفظة للاستثمار في رأس المال العامل لتجنب المخاطر والتي من شأنها أن تخفض الربحية لا بد من أن يقابلها سياسة مغامرة لتمويل رأس المال العامل والتي من شأنها أن تخفض تكلفة التمويل والاعتماد أكثر على التمويل التلقائي والذي غالبًا ما يكون دون تكلفة أو بتكلفة منخفضة.

3. تعزيز كفاءة إدارة رأس المال العامل في الأجل القصير بشكل يُسهم في رفع جودة أرباحها في الأجل الطويل.

4. الاهتمام بمؤشرات قياس جودة الأرباح، والعمل على وضع مؤشرات تلائم القطاع الصناعي للاعتماد عليها في تقييم نتائج الشركات من قبل الهيئات المسؤولة، واتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر رُشدًا من قبل المستثمرين.

● قائمة المراجع

1 - أبو علي، سوزان والدبعي، مأمون وأبو نصار، محمد (2011). أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة حقوق الملكية طبقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 1 (7)، 94 - 67.

2 - البستنجي، إياد عبد الله على (2014). **استمرارية الأرباح الحالية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية في ظل ظاهرة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.** اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن

3 - حداد، فايز سليم (2010). **الإدارة المالية**. (ط3)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4 - حمدان، علاَّم محمد موسى (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، 20 (1)، 265 - 301.

5 - حمدان، علاّم محمد، ومشتهى، صبري ماهر، وعواد، بهاء صبحي (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها. **المجلة الأردنية في إدارة الاعمال**، 8 (3)،409 - 433.

6 - الخلايلة، محمود عبد الحليم (2013). **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**. (ط7)، دار وائل للنشر، عمان.

7 - **داود، حسام على والسواعي، خالد محمد**(2016). **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**. (ط2)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

8 - درغام، سوزان عطا (2008). **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم** (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

9 - راضي، حمد عبد الحسين(2009). العلاقة بين إدارة رأس المال العامل الربحية في عينة من

الشركات الصناعية العراقية: دراسة تحليله للمدة من 1995 – 2002. **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، 11 (4).

10 – **سعادة، طارق إبراهيم صالح** (2021). **رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة**. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2(2)،1229 – 1313

11 – الشاهد، ريما (2015). **أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

12 – الشديفات، خلدون إبراهيم (2001). **إدارة وتحليل مالي**. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

13 – الشرقطلي، هدى (2015)، **أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية**. أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

14 – عاشور، محمد (2015). أثر جودة الأرباح على المؤشرات المالية المرتبطة في أداء الشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة جدارا، أربد، الأردن.

15 – عبيد، فداء عنان، وعباس، يونس (2016). جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (48)، 249 – 269.

16 – العرموطي، شذى أحمد (2017). **أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

17 – عقل، مفلح (2009). **مقدمة في الإدارة المالية**. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18 – قراقيش، سائد (2009). **تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان**. أطروحة دكتوراه غير منشور، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

19 – كافي، مصطفى يوسف (2017). **إدارة رأس المال العامل**. دار ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر.

20 – كلش، إسماعيل إحسان (2010). **إدارة رأس المال العامل وتأثيرها على ربحية المنشاة: دراسة تحليلية على المنشآت الصناعية في سوريا**. رسالة ماجستير في الإدارة غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

21 – المصري، محمد زيدان موسي (2015). **العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

22 – النابوت، مجاهد محمد ذياب (2017). **أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

23 – النعيمي، عدنان والساقي، سعدون وسلام، أسامة وموسى، شقيري (2009). **الإدارة المالية النظرية والتطبيق** (ط3). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

24 – هندي، منير إبراهيم (2003). **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**(ط5). المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

25 – الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية الأردنيةwww.jsc.gov.jo

● **المراجع الأجنبية**

26 - Ahmad, Naveed , Malik, Shoukat , Nadeem, Muhammad , Naqvi, Hamad,(2014), Impact of working Capital on Corporate Performance: A Case Study from Cement, Chemical and Engineering Sectors of Pakistan **, Arabian Journal of Business and Management Review**, 3 (7), 12 - 22 .

27 - EL - Ansary, Osama & Al - Gazzar, Heba. (2020). Working capital and financial performance in MENA region, https://www.emerald.com/insight/publication/issn/2632 - 279X, Journal of Humanities and Applied Social Sciences.

28 - Altamuro, J., & Beatty, A. (2006). **Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?** Working Paper, www.ssrn.com

29 - Chan, K., Chan, L. K., Jegadeesh, N., & Lakonishok, J. (2001). Earnings quality and stock returns (No. w8308). **National bureau of economic research**., www.ssrn.com..(8308) .

30 - Dechow, P.M., I. D. Dichev (2002). The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accruals Estimation Errors**,the Accounting Review,** (77), 35 - 59.

31 - Dechow, P., & Schrand, C. (2004). Earnings quality. The research foundation of CFA institute. Charlottesville, Virginia.

32 - Deloof, M. (2003). Does working capital management affect profitability of Belgian firms?. **Journal of business finance & Accounting**, **30**(3 -4), 573 - 588

33 - Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., &Schipper, K. (2004). Costs of equity and earnings attributes. **The accounting review, 79**(4), 967 - 1010.

34 - Gaio, Cristina &Raposob, Clara (2011). Earnings quality and firm valuation: international evidence**, AFAANZ Accounting and Finance** (51) ,467–499

35 - Gitman, Lawrence (2009). **Principles of Managerial Finance (**12th Ed). Prentice – Hall, Newyork – USA.

36 - Greene, W, H (2003). **Econometric Analysis** (5th Ed), Prentice Hall, USR, HJ 07458.

37 - Gujarati, D, N, (2004), **Basic Econometrics (**4th Ed), UNA, New York: (2) McGraw Hill.

38 - Gursoy, D., Jurowski, C., &Uysal, M. (2002). Resident attitudes: A structural modeling approach. Annals of tourism research, 29(1), 79 - 105.

39 - Penman, S. H. (2003). The quality of financial statements: Perspectives from the recent stock market bubble .https:// citations. User=DSddIf4AAAAJ&hl=ar&oi=sra

40 - Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. **The accounting review, 77**(2), 237 - 264..

41 - Priya, Thapa. P. D. (2013). How does working capital management in food and beverages industry affect profitability? **Journal of Advanced Research in Management (JARM),** (2), 79 - 88.

42 - Raheman, A., & Nasr, M. (2007). Working capital management and profitability–case of Pakistani firms. **International review of business research papers, 3**(1), 279 - 300.

43 - Richardson, S. (2003). Earnings quality and short sellers. **Accounting Horizons**,17 - 49

44 - Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings quality. **Accounting horizons,** 17, 97 - 110.

45 - Shiri, M. M., Vaghfi, S., Soltani, J., &Esmaeli, M. (2012). Corporate governance and earning quality: Evidence from Iran. **Middle - East Journal of Scientific Research, 11**(6), 702 - 708.

46 - Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? (Digest summary). **Accounting review, 71**(3), 289 - 315.

47 - Watson, Denzil& Head, Antony (2010)**. Corporate Finance Principles & Practice (11thed), London**: British Library Cataloguing.

أثر الطلب العالمي من النفط على تقييم الاحتياطيات النفطية في ليبيا
نموذج محاسبي

■ د. سعاد عياش علي امعرف * ■ د. غزالة أحمد أمحمد اشكال **

● تاريخ استلام البحث 2021/09/05م ● تاريخ قبول البحث 2021/10/13م

تعتبر مسألة تدبير تمويل الاستثمارات للقطاع النفطي من أهم المسائل المطروحة حاليا على الاقتصاد الوطني في ليبيا. السؤال الأساسي هل يمكن أن يساعد التحديد المحاسبي الدقيق لقيمة الاحتياطات النفطية الليبية في حل معضلة تدبير التمويل اللازم للصناعة النفطية. تهدف الدراسة إلى تقييم قيمة الاحتياطات النفطية الليبية من خلال منهجية محاسبية ببناء نموذج تدفق نقدي لاستخراج صافي القيمة الحالية لهذه الاحتياطات وفقا لسيناريوهين. السيناريو الأول يعكس طلبا مرتفعا على النفط عالميا يصل الذروة في سنة 2035 وفقا لتوقع منظمة أوبك. والسيناريو الثاني يعكس طلبا أقل للنفط عالميا يصل إلى الذروة في سنة 2025 وفقا لتوقع شركة بريتش بتروليوم. وبناء على نموذجين للتدفق النقدي الأول أساسي والثاني للحساسية من ناحية الربط بين مستويات الأسعار والطلب المتوقعين على النفط، يتم تقييم احتياطيات النفط الليبية محاسبياً للفترة 2021 – 2050. للتعرف على أثر الطلب العالمي من النفط على التقييم المحاسبي للاحتياطيات النفطية الليبية المتبقية في المستقبل، حيث تفترض الدراسة أنه في حالة ارتفاع الطلب المستقبلي على النفط فإن ذلك سيعزز من قيمة الاحتياطات، وستتزايد قيمة الاحتياطيات نتيجة لارتفاع السعر والطلب مستقبلا رغم تناقصها بالإنتاج، كما أن

*محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة سرت Email: s.ayash@su.edu.ly
**أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة سرت Email:ghazalaishkal@gmail.com

ارتفاع قيمة الاحتياطات سيكون المحفز الأساسي للاستثمار في الصناعة لذا سنحتاج في ليبيا إلى تمديد العمر الافتراضي للاحتياطات المؤكدة عن طريق تحقيق مزيد من الاكتشافات النفطية.

ينبغي أن يساعد التقييم المحاسبي هنا الذي تكشف عنه الدراسة في تصميم سياسات فنية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من قيمة الثروة النفطية في المستقبل وتخطيط الإنتاج المرحلي لها مع الاستفادة من قيمة العوائد النفطية المتوقعة في الاقتصاد الوطني سواء من ناحية التنمية الاقتصادية للمجتمع أو توفير التمويل اللازم للصناعة النفطية. وقد خرج النموذج بالتقديرات المحاسبية الآتية : صافي القيمة الحالية للمتبقي من الاحتياطات النفطية بعد سنة 2050 بمبلغ إجمالي قدره 985 مليار دولار في السيناريو الأساس، في مقابل 505 مليارات دولار تم تقديرها في السيناريو الثاني، بعد حساب معدل خصم 8 ٪ وفقا للعرف المتبع في أغلب الصناعة النفطية، أي بفرق 480 مليار دولار. وبناء على النتائج المحاسبية التي توصلت إليها الدراسة يمكن للمؤسسة الوطنية للنفط على سبيل المثال أن تتجه إلى تدبير التمويل من خارج الموازنة الحكومية كما اتجهت بعض الدول النفطية ومنها السعودية (شركة أرامكو) ، بطرح أسهم في السوق المحلية أو العالمية مسنودة بقوة التدفق النقدي المتوقع في المستقبل، حيث إن التدفق النقدي وفقا للنموذج الأول يسمح لها بصورة مأمونة نظريا من الحصول على 9 مليارات دولار وهو ما قيمته 3 ٪ من الاحتياطي القابل للإنتاج لمدة 10 سنوات في شكل سندات أو أسهم يمكن تكييفها وفقا للرؤية الاستراتيجية للمؤسسة؛ هذا بالطبع سيقتطع من الدخل الحكومي المستقبلي للدولة لإعادة الدفع للمستثمرين ولكنه سيحل معضلة التمويل في المدى القصير بدون اللجوء إلى حجز كميات إضافية من الاحتياطي للشريك الأجنبي وفقا لنمط اتفاقيات تقاسم الإنتاج المتبع حاليا في تمويل الاستثمارات النفطية.

الكلمات المفتاحية: الطلب العالمي من النفط، أسعار النفط، الاحتياطيات العالمية من النفط، الاحتياط النفط الليبي.

Abstract:

The issue of financing investments for the oil sector in Libya is considered one of the most important challenges currently facing the national economy. The basic question: Can accurate accounting approach that determine of the economic value of Libyan oil reserves helps in solving the dilemma of securing the necessary financing to the oil industry? The study aims to assess the value of Libyan oil reserves through an accounting methodology by building a cash flow model to extract the Net Present Value (NPV) of these reserves according to their two scenarios. The first scenario reflects a high global demand for oil that will reach its peak in 2035, according to the forecast of the Organization of Petroleum Exporting Countries OPEC. The second scenario reflects lower global oil demand, which will reach a peak in 2025, according to BP's forecast. Based on two models of cash flow, the first is the base scenario and the second is sensitive scenario in terms that links the expected price levels to the expected demand for oil, the Libyan oil reserves are evaluated in accounting terms for the period 2021 - 2050. To identify the impact of the global demand for oil on the accounting evaluation of the remaining Libyan oil reserves in the future, as the study assumes that in the event of an increase in future demand for oil, this will enhance the value of the reserves, and the value of the reserves will increase as a result of the rise in price and demand in the future despite its decrease in production, and that the increase in the value of the reserves will be the main catalyst for investment in the industry, so we will need in Libya to extend the shelf life of the proven reserves by making more oil discoveries.

The accounting evaluation here revealed by the study should help in designing technical policies aimed at maximizing the benefit from the value of the oil wealth in the future and planning the phased production for it, while taking advantage of the value of the expected oil revenues in the national economy, whether in terms of the economic development of the Libyan society or providing the necessary financing for the oil industry. The model came out with the following accounting estimates: The NPV of the remaining oil reserves after the year 2050, with a total amount of $985 billion in the base scenario, compared to $505 billion estimated

in the sensitive scenario, after calculating a discount rate of 8 % according to the custom followed in most of the industry. A difference of 480 billion dollars is estimated. Based on the accounting results of the study, the National Oil Corporation can, could for example, decide adapt financing partially from outside the government budget, as some oil countries, including Saudi Arabia (Aramco) has chosen to do. NOC could offer shares in the local or international market backed by the strength of the expected cash flow in the future. Cash flow according to both scenarios allow NOC to safely obtain 9 billion dollars, which reflect the value of 3 % in the first scenario of the reserves that can be produced for a period of 10 years in the form of bonds or equity shares that can be adapted according to the strategic vision of the NOC. This, of course, will be deducted from the future government income of the state to repay the investors, but it will solve the financing dilemma in the short term without resorting to reserving additional quantities of reserves for the foreign partner, according to the type of production sharing agreements currently used in financing oil investments.

Keywords: global demand for oil, oil prices, global reserves of oil, Libyan oil reserves.

المقدمة

يُعدّ قطاع النفط في ليبيا أحد القطاعات الاقتصادية الهامة ؛ والذي لا يزال يُدار بطريقة كلاسيكية تحوطها السرية في جوانب عديدة، وبما يُعيق جهود المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة. وهذا يرجع في جانب كبير إلى تأثير البنية الموروثة من الشركات العالمية للنفط التي كانت تدير قطاع الصناعة النفطية قبل المؤسسة الوطنية للنفط. والنموذج الحالي والمطبق في الدول النفطية بسبب ملكية الدولة للثروة النفطية وهيكلة الصناعة على النسق الاحتكاري الذي يمنع الوصول إلى الموارد إلا عن طريق جهاز عمومي واحد اصطلح على تسميته "الشركة الوطنية للنفط"، يقوم على أن تمويل هذا الجهاز مسؤولية خالصة للدولة. هذا الوضع يؤثر على الاستمرارية حين تصبح الدولة عاجزة عن تمويل الجهاز ومن ثم تمويل صيانة وتوسعة الصناعة النفطية.

ولمنظمة الأوبك تأثير على سعر النفط من خلال نظام حصص الدول الأعضاء فيها، وكذلك حجم الاحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها الدول المستوردة والمصدرة للتفط حول العالم. وتعتمد قدرة سوق النفط على المدى الطويل على تلبية الطلب على حجم الاحتياطيات المؤكدة، هي تلك الكميات التي يشير التحليل الجيولوجي والهندسي إلى إمكانية استردادها باحتمالية عالية في ظل الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية. يمكن زيادة الاحتياطيات المؤكدة من خلال التنقيب عن الاكتشافات الجديدة وتطويرها، والتحسينات التكنولوجية، ووجود ظروف اقتصادية أكثر ملاءمة (Kilian & Murphy, 2014).

الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تناولت تقييم الاحتياطي بطرق متعددة منها التقدير الجيولوجي الذي يتعمد عليه العرض من النفط، والتقدير الاقتصادي الذي يعتمد على سعر النفط، بينما تعتمد هذه الدراسة على ربط التقييم بالطلب العالمي على النفط الذي يتيح معاملة التقييم الاحتياطي وفقاً للقواعد المحاسبية.

دراسة (Liu at el, 2020) بعنوان:

Study on the Valuation Method for Overseas Oil and Gas Extraction Based on the Modified Trinomial Tree Option Pricing Model.

حاولت تقديم لمحة عامة عن طرق التقييم الحالية لأصول النفط والغاز واكتشفت أن الأساليب الحالية بها بعض العيوب في حساب قيمة حقوق اتخاذ القرار في ظل ظروف غير مؤكدة، وحددت بعض العوامل الخاصة بأصول النفط والغاز، مثل أسعار النفط والاحتياطيات. ثم قامت بالتحقيق في آلية النقل لكيفية تأثير كل العوامل على قيمة استخراج النفط والغاز وتحديد كفاءة النقل، وكيفية تأثير هذه العوامل على قيمة الأصول، ثم وضعت صيغة لتقدير التدفق النقدي لتطوير أصول النفط والغاز. وتوصلت إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات في عملية الاستثمار في النفط والغاز بالخارج . من

خلال تحسين نموذج التسعير ووضع طريقة التقييم التي يمكن استخدامها لحساب قيمة حقوق اتخاذ القرار في كل نقطة قرار بترتيب عكسي والقيمة الإجمالية لأصول النفط والغاز أظهرت النتائج أن حقوق اتخاذ القرار للاستثمار في الخارج ذات قيمة. لا تزداد قيمة الاستخراج بالضرورة مع ارتفاع درجة عدم اليقين، وبدلاً من ذلك، فإنها تخضع للتأثيرات المشتركة للتدفق النقدي ومدى الاستراتيجية. لذلك، يجب أن يتضمن التقييم القيمة المركبة للتدفق النقدي المستقبلي وحقوق اتخاذ القرار. ولا يعتمد تقلب قيمة الاستخراج على سعر النفط فقط ، بل يتأثر بعوامل متعددة مثل ارتفاع مخاطر الاستثمار.

دراسة (Fa et.al,2019) بعنوان:

Net reserves evaluation and sensitivity analysis of shale gas project under royalty & tax system in British Columbia, Canada.

أخذت مشروع الغاز الصخري في كولومبيا البريطانية (كندا) كمثال، تم إجراء البحث حول تقييم احتياطي الغاز الصخري ومبادئ حساب صافي الاحتياطي بموجب عقد الإتاوة والضرائب. وتم إجراء تحليل الحساسية من خلال اعتماد أكثر العوامل ترجيحًا، مثل أسعار النفط، والإنتاج، والمصروفات التشغيلية، والنفقات الرأسمالية، لحل مشاكل تقييم الاحتياطيات الحالية للغاز الصخري، وتوفير مرجع لمعاملات أصول الغاز الصخري، وتطوير وتحسين تقييم قيمة الاحتياطيات. وخلصت النتائج إلى أن إنتاج الغاز الصخري وإنتاج الغاز المسال الطبيعي وسعره كانا مرتبطين بشكل إيجابي مع صافي القيمة الحالية، وكان للمصروفات الرأسمالية والتشغيلية علاقة سلبية مع صافي القيمة الحالية، وإنتاج الغاز المسال الطبيعي والنفقات الرأسمالية كان لها أكبر تأثير على صافي القيمة الحالية للمشروع. وكان إنتاج الغاز الصخري والتجهيزات التشغيلية والسعر عوامل غير حساسة نسبيًا للمشروع، مع ارتفاع أسعار النفط، تحسنت الفائدة الاقتصادية للمشروع بشكل كبير. طريقة زيادة الإنتاج هي الأساس لهذا المشروع في حالة النفقات الرأسمالية المحدودة.

دراسة (Yoshino & Alekhina,2019) بعنوان:

Empirical analysis of global oil price determinants at the disaggregated level over the last two decades

وفرت الدراسة فحصًا نظريًا وتجريبيًا لتأثيرات عوامل العرض والطلب على النفط وعلى أسعار النفط الخام برنت من خلال تطوير نموذج إجمالي العرض والطلب الكلي للنفط والتقدير التجريبي باستخدام نهج الانحدار الذاتي المتجه وبيانات السلاسل الزمنية الشهرية من 1999 إلى 2017. وقد صنفت الطلب العالمي على النفط إلى طلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والصين، والهند لقياس حجم مساهماتهم في تحركات أسعار النفط العالمية، ويعتبر مؤشر الإنتاج الصناعي عاملاً محددًا لجانب الطلب على النفط. ووجدت أن ارتفاع قيمة الدولار كان له أثر سلبي على أسعار النفط. كما أن تأثير حجم احتياطيات النفط العالمية على أسعار النفط كان سلبياً قليلاً بين عامي 1999 و 2017 وأثر الإنتاج الصناعي لكبار مستوردي النفط (منظمة التعاون والتنمية والصين) بشكل إيجابي على أسعار النفط، بينما لم يُظهر مؤشر الإنتاج الصناعي في الهند تأثيرًا كبيرًا على أسعار النفط حيث لا تزال الهند تعتمد بشكل كبير على الفحم والكتلة الحيوية في مزيج الطاقة لديها. أخيرًا ، أكدت على أن سوق النفط في حالة توازن على مدار العقدين الماضيين ، وبالتالي صحة نموذج الدراسة للطلب الكلي النظري.

دراسة(**BenZeglam, 2018**) **بعنوان:**

Development and Evaluation of an Economic Model for a Libyan Oil Field Development with an EPSA Agreement

تركز هذه الدراسة على بناء نموذج اقتصادي يتضمن أحكام وشروط EPSA - IV لاستخدامها في تقييم اقتصاديات مشاريع التنمية بموجب هذه الاتفاقية، وتم تطوير نموذج اقتصادي بمجموعة من البيانات الأساسية (التقريبية) التي تم الحصول عليها

من الشركة. تريد المؤسسة الوطنية للنفط تحديد جدوى تطوير هذا الاكتشاف بناءً على البيانات المتاحة من خلال بناء نموذج اقتصادي. وتحدد الدراسة تأثير الاختلافات في معلمات الإدخال، تشير النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى أن حساسية صافي القيمة الحالية إلى أن اقتصاديات المشروع حساسة للغاية للتغيرات لمعدل الإنتاج وأسعار البيع ومعدل الخصم المفترض ، بينما تكون أقل حساسية للتغيرات في النفقات الرأسمالية والتشغيلية. تشير حساسية معدل العائد الداخلي إلى أن اقتصاديات المشروع حساسة للغاية للتغيرات في تكلفة رأس المال، وبشكل معتدل للتغيرات في معدل الإنتاج وأسعار البيع وأقل حساسية للتغيرات في تكلفة التشغيل. يعتبر الطرف الثاني (المتعاقد مع NOC) معدل العائد الداخلي مؤشرا حاسما لأنه لا ينبغي أن يقل عن معدل الحد المختار والذي عادة ما يكون أعلى من معدل الخصم المفترض.

دراسة (**Arezki et.al, 2017**) **بعنوان:**

Oil Prices and the Global Economy

قدمت الدراسة نموذجًا اقتصاديًا كليًا بسيطًا لسوق النفط يشتمل على سمات عرض النفط مثل النفاذ، استكشاف واستخراج النفط الإحفوري، فضلاً عن سمات الطلب على النفط مثل الزيادة المستمرة في الطلب من اقتصادات الأسواق الناشئة، وكفاءة الاستخدام، واستجابات الطلب. ويوفر النموذج، من بين أمور أخرى إطارًا تحليليًا مفيدًا لاستكشاف آثار: تغيير في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ تغيير في كفاءة استخدام النفط، وتغير في العرض من النفط على الرغم من أن إنتاج الزيت الصخري اليوم أكثر استجابة للأسعار من النفط التقليدي، وأشار التحليل إلى أنه من المرجح أن يتبع الفترة الطويلة من الأسعار المنخفض للنفط فترة تتجاوز فيها أسعار النفط اتجاهها الصعودي طويل الأجل.

دراسة (**Belhaj et.al. Al,2012**) **بعنوان:**

More Confidence in NCF through Comprehensive Oil Price Model.

طورت الدراسة نموذجًا لأسعار النفط لتوقع سلوك السعر في العشرين عامًا القادمة، وأخذ هذا النموذج في الاعتبار التأثيرات المتعددة لأربعة عشر معيارًا يعتقد أن لها أكبر تأثير على أسعار النفط مثل العرض والطلب والاحتياطي والعوامل الخارجية (السياسية / البيئية / الاجتماعية) التي تعتمد على المنطقة، وتم تضمين معلمات أخرى مثل النمو السكاني والتكنولوجيا وفقًا لهذا النموذج، وجد أن سعر النفط يعتمد بشدة على الدولار الأمريكي والتضخم، والذي تم دمجه في النموذج لضمان نتيجة أكثر موثوقية. وأشارت إلى أن العقبة الرئيسية في نمذجة سلوك السوق هي الافتقار إلى السلوك المستقبلي الذي يعتمد بشكل أساسي على البيانات التاريخية الدقيقة، والتي يجب أن تعكس أداء التأثيرات قصيرة المدى مثل نمط الحياة والسلوك البشري والسياسة والصراعات والحروب والكوارث الطبيعية والقضايا البيئية وسلوكيات الاقتصادات الأخرى والهدف من هذه النمذجة المساعدة في تقييم التحليل الاقتصادي وتحليل المخاطر للمشاريع النفطية.

الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تركز الدراسة الحالية على تقييم قيمة الاحتياطات النفطية الليبية من خلال منهجية محاسبية وفق نموذج تدفق نقدي لإيجاد صافي القيمة الحالية لهذه لاحتياطات في ليبيا (يتضمن متغيرين هما حجم الطلب المستقبلي على النفط الذي يشتق منه أسعار الطلب مستقبلاً) وفقا لسيناريوهين، السيناريو الأول يعكس طلبا مرتفعا على النفط عالميا يصل الذروة في سنة 2035 وفقا لتوقع منظمة أوبك. والسيناريو الثاني يعكس طلبا أقل للنفط عالميا يصل إلى الذروة في سنة 2025 وفقا لتوقع شركة بريتش بتروليوم. بينا تناولت الدراسات السابقة عدة أساليب ونماذج مخالفة احدى الدراسات استخدمت نموذجًا يشمل كلاً من خصائص عرض النفط (مثل الاستنفاذ، استكشاف واستخراج النفط الباطني)، فضلاً عن سمات الطلب على النفط (مثل الزيادة المستمرة في الطلب من اقتصادات الأسواق الناشئة، وكفاءة استخدام النفط، والاستجابات الذاتية للطلب). وقيمت دراسة أخرى الاحتياطيات بإيجاد صافي القيمة الحالية وتحليل الحساسية لعوامل

محتملة (كأسعار النفط، والإنتاج، والمصروفات التشغيلية، والنفقات الرأسمالية). وبناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة الحالية يمكن للمؤسسة الوطنية للنفط الاتجاه نحو التخطيط في تدبير التمويل من خارج الموازنة الحكومية على غرار ما قامت به بعض الدول العربية من السعودية (شركة أرامكو)، بطرح أسهم في السوق المحلية أو العالمية مسنودة بقوة التدفق النقدي المتوقع في المستقبل، حيث إن التدفق النقدي وفقا للنموذج الأول يسمح لها بصورة مأمونة نظريا من الحصول على 9 مليارات دولار وهو ما قيمته 3 ٪ من الاحتياطي القابل للإنتاج لمدة 10 سنوات في شكل سندات أو أسهم يمكن تكييفها وفقا للرؤية الاستراتيجية للمؤسسة؛ هذا بالطبع سيقتطع من الدخل الحكومي المستقبلي للدولة لإعادة الدفع للمستثمرين ولكنه سيحل معضلة التمويل في المدى القصير بدون اللجوء إلى حجز كميات إضافية من الاحتياطي للشريك الأجنبي وفقا لنمط اتفاقيات تقاسم الإنتاج المتبع حاليا في تمويل الاستثمارات النفطية.

يُعد تقييم صافي الاحتياطيات عملا شاملا ومتكاملا مع العوامل الفنية والاقتصادية والتجارية والهندسية، ولا يتأثر فقط بالعوامل الفنية، مثل معلمات الاحتياطيات وتخطيط التنمية، بل يتعلق أيضًا بشروط العقد والاستثمار، تكلفة العملية والسعر والضرائب والتعريفة والمبيعات والعديد من العوامل الأخرى؛ تعتمد قيمة الاحتياطيات النفطية أو المعدنية على الطلب منها في فترة زمنية معينة؛ وعليه فإنه يمكن تلخيص إشكالية للدراسة في التساؤل التالي « ما هو مدى الاختلاف في القيمة التي يؤثر بها تباين الطلب العالمي على النفط على تقييم الاحتياطيات النفطية الليبية؟».

■ **أهداف الدراسة:**

● **تهدف الدراسة إلى:**

1. التعرف على أثر الطلب العالمي من النفط على التقييم الاقتصادي التاريخي للاحتياطيات النفطية.

2. المقارنة بين قيمة الاحتياطي في سيناريوهين مختلفين نتيجة لارتفاع السعر والطلب مستقبلا.

3. تقييم الاحتياطات النفطية في ليبيا من خلال تصميم نموذجين للتدفق النقدي.

■ **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. بناء نموذج نظري يساعد متخذ القرار للتخطيط الاقتصادي السليم والذي يستجيب لمرحلية توزيع الثروة النفطية زمنياً، حيث إنها تعتبر أول دراسة على حد علم الباحثتين تتناول قضية مسألة تقييم الاحتياطيات النفطية من زاوية الطلب على النفط.

2. تضيف الدراسة للأدب المحاسبي من ناحية التطبيقات نماذج للتدفق النقدي للثروات الطبيعية وفقا لمقتضيات السوق النفطية العالمية.

3. يوفر النموذج المقترح دليلا للمحاسبين الليبيين الذين يعملون في قطاع النفط للربط ما بين مقتضيات السوق النفطية العالمية وكيفية تقييم الموارد النفطية.

فرضيات الدراسة:

1. يعزز ارتفاع الطلب المستقبلي في فترة محددة على النفط من قيمة الاحتياطات.

2. ارتفاع قيمة الاحتياطات تحتاج إلى تمديد العمر الافتراضي للاحتياطات المؤكدة.

3. تلعب منظمة أوبك دور المنتج المتأرجح لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في المدى الطويل.

أولاً: الجانب النظري:

في الجانب النظري تم افتراض أن قيمة الاحتياطيات النفطية تتحدد حصرا بالطلب على النفط، وتم الاستعانة بسيناريوهات موضوعة من قبل مؤسسات عالمية هي منظمة أوبك وشركة بريتش بتروليوم .

1 – تطور الاحتياطات العالمية منذ 1980 : يبين الرسم التالي فهرسة مئوية لتطور الاحتياطات النفطية في العالم منذ سنة 1980، وكما تمت الإشارة أعلاه فإن تطور الاحتياطي لا يتبع نمطا منتظما نتيجة للعشوائيات الكبيرة المرتبطة بصناعة الاستكشاف، ولكن يمكن القول إن ارتفاع الاحتياطات يأتي في قفزات زمنية مرتبطة إلى حد كبير بالمناطق التقليدية التي تتواجد بها احتياطات سابقة نتيجة لتكثيف عمليات الاستثمار، هذا التكثيف يأتي كنتيجة تابعة لارتفاع الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع سعره مقابل جمود في مستويات الاحتياطات التي يهمل تطويرها لعدم وجود الحافز الاقتصادي لذلك في فترات الأسعار الضعيفة. ويلاحظ من الشكل أن المكاسب التي حققتها دول منظمة أوبك لإضافات الاحتياطي خلال الفترة 1980 – 2019 نتيجة قفزتان الأولى في بداية الثمانينات والأخرى في منتصف العقد الماضي، وقد شجعت الدول الغربية والشركات العالمية للنفط الاستكشاف في مناطق غير خاضعة لمنظمة أوبك من ناحية سياسية لتلافي الضغط الذي تفرضه المنظمة احتكاريا على الأسعار النفطية، فاتجهت إلى تطوير الاحتياطات الأعلى تكلفة مثل نفط المياه العميقة والنفط الصخري ونفط الرمال والنفوط الثقيلة التي تقع في الغالب خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشكل جوهر منظمة أوبك. (التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك عن أسواق النفط، 2020)

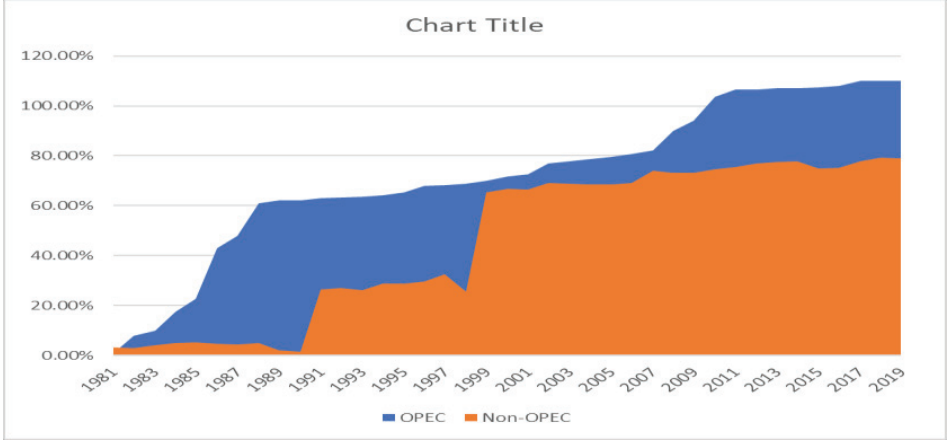

شكل رقم (1): الفهرسة المئوية لتزايد الاحتياطات النفطية المؤكدة لمنتجي أوبك وغيرهم

2 - الاستقرار العالمي لأسواق النفط والموازنة بين العرض والطلب: تفترض الدراسة أن هناك نوعا من الاستقرار الطويل المدى في سوق النفط العالمي فيما عدا فترات قصيرة يرجع بعدها السوق إلى التوازن بين العرض والطلب. ويبين الرسم أدناه فهرسا مئويا لنمو العرض والطلب خلال الفترة 1990 - 2019 حيث استطاع العرض تلبية الاحتياجات العالمية من الطاقة في معظم الوقت باستثناء فترات التكيف مع نتائج فترات الكساد الاقتصادي، نظريا الطاقة الإنتاجية العالمية تحقق فائضا عن الاحتياجات السنوية من النفط ألا إن منظمة أوبك تحتفظ باحتياطي يطلق عليه الطاقة المقفلة الموضحة بالرسم (2) وهي تلك الكميات التي تحجبها المنظمة عن السوق العالمية بهدف استقرار السعر. (التقرير الاحصائي السنوي لشركة بريتش بتروليوم عن الطاقة العالمية، 2020).

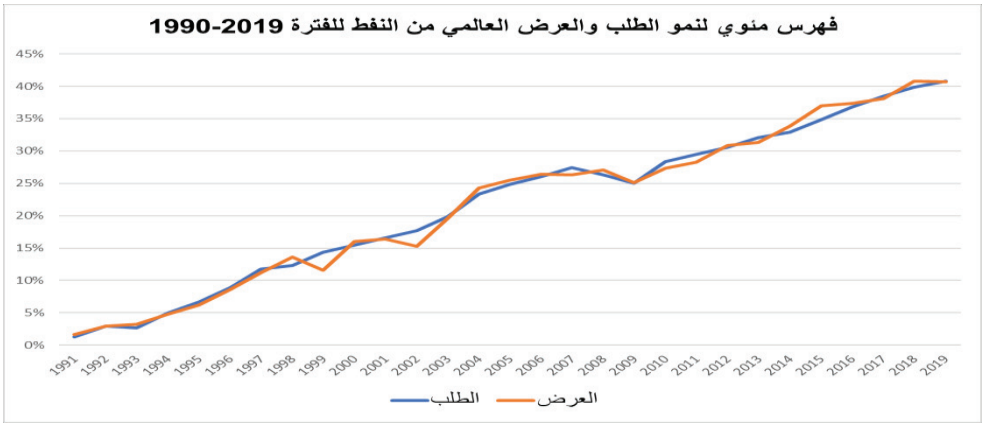

شكل رقم (2): فهرس مئوي لنمو العرض والطلب خلال الفترة 1990 - 2019

المصدر: إعداد الباحثتين من التقرير الإحصائي لشركة بريتش بتروليوم

في سبيل استقرار السوق يجب أن تكون وسادة الطاقة المقفلة (احتياطي الطوارئ) أعلى من 2.5 مليون برميل يوميا، ويلاحظ أن قفزات السعر النفطي عادة ما تحدث عندما تنخفض هذه الوسادة تحت هذا المستوى مما يسبب إما تكيفا في الإنتاج أو هبوطا في الطلب ليعود الاستقرار بعدها في السوق النفطية. (**توقعات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية**، 2021)

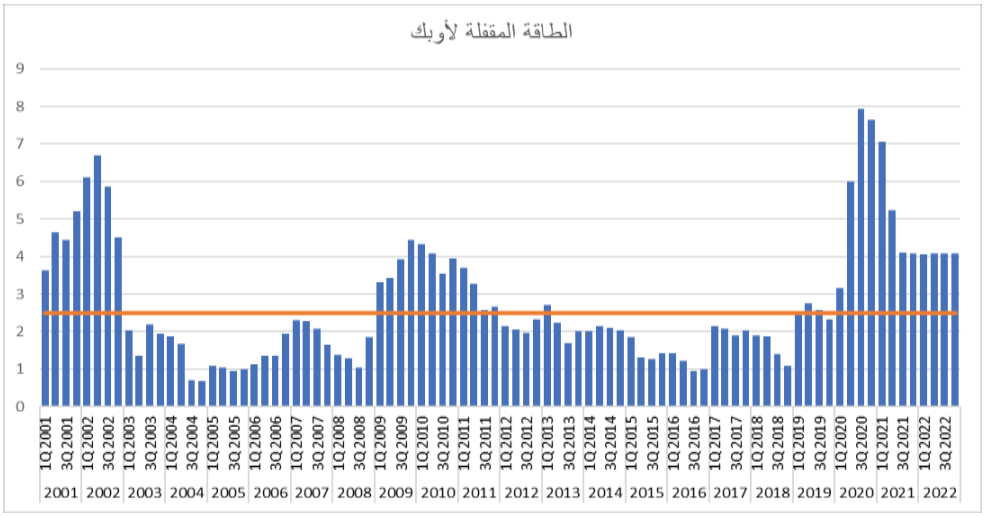

شكل رقم (3): الطاقة المقفلة لأوبك

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية

وكما أشرنا أعلاه فإن الدراسة تميل افتراضيا إلى أن أوبك ستكون خلال الفترة محل الدراسة الضامن لاستقرار السوق بحيث تقلص إلى حد بعيد تأثير عامل العرض على سعر النفط، ووفقا للتحليل في هذه النقطة فإن المؤشرات تؤكد هذه الفرضية مما يجعلنا نركز على أثر الطلب على النفط كمتغير يؤثر في سعر النفط وبالتالي في قيمة الاحتياطي. وهو ما يثبت الفرضية الثالثة في الدراسة بأن منظمة أوبك تلعب دور المنتج المتأرجح لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في المدى الطويل.

3 - أنواع الاحتياطات العالمية وتكاليف إنتاج كل نوع: قبل إغلاق ملف العرض من النفط ينبغي استعراض تباين تكلفة إنتاج الأنواع المختلفة من الاحتياطات النفطية. تقدر شركة رياستاد العالمية المعروفة في اقتصاديات الطاقة التكاليف لعدة أنواع من الاحتياطات كما هي مدرجة في الرسم (4) النفط التقليدي ومن ضمنهم معظم الاحتياطات الليبية المؤكدة تقع ضمن النفط التقليدي الذي تتراوح تكاليف إنتاجه بين 8 إلى 38 دولار للبرميل ويقدر المتوسط بمعدل 23 دولار للبرميل. هذا يجعله

في موقع تنافسي مع أنواع النفط الأخرى غير أنه لا يكفي الاستهلاك العالمي لذا فإن إنتاج أنواع احتياطات أخرى أكثر تكلفة يعتبر مبررا اقتصاديا وتحدد التكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري الأمريكي 45 دولاراً للبرميل كمستوى توازني للسوق في الأمد الطويل على اعتبار أن الطلب العالمي سيكون عند مستوى 90 مليون برميل يوميا .(تقرير شركة رياستاد للطاقة (Rystad Energy Ucube

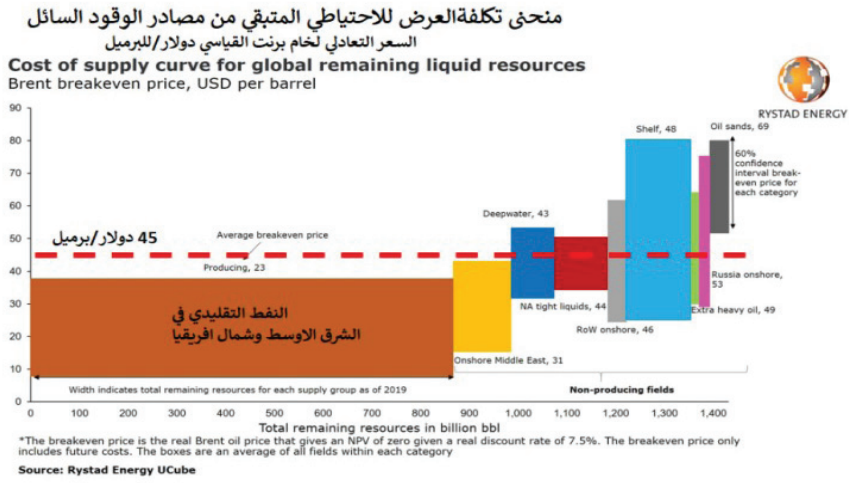

شكل رقم (4): منحنى تكاليف العرض للاحتياطي المتبقي من مصادر الوقود السائل

المصدر: شركة رياستاد للطاقة(Rystad Energy Ucube)

4 – مزيج الطاقة من المصادر المتعددة 1990 م – 2050م (البيانات التاريخية – التوقعات): يتضح من الرسم أدناه أن شركة بريتش بتروليوم تتوقع أن يتراجع إسهام النفط في توفير الطاقة على المستوى العالمي من حوالي 40 ٪ حاليا إلى 23 ٪ في سنة 2050. تجدر الإشارة إلى أن شركة بريتش بتروليوم تعتبر نوعا ما مغالية في هذه التوقعات حيث تشير بعض التوقعات الأخرى إلى أن النفط سيحافظ على ما نسبته 30 ٪ من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي في سنة 2050. (التقرير الإحصائي السنوي لشركة بريتش بتروليوم عن الطاقة العالمية، 2020). (تقرير توقعات الطاقة إلى سنة 2050 الصادر عن شركة بريتش بتروليوم).

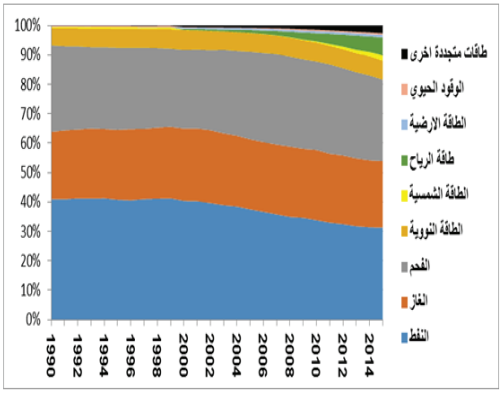

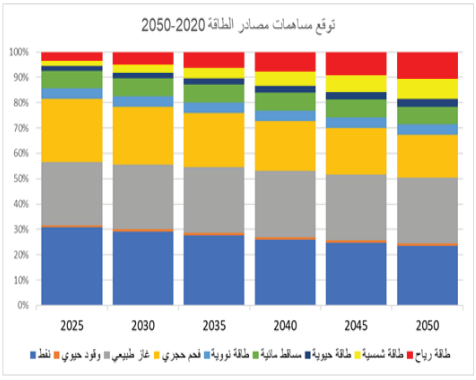

شكل رقم (5): توقع مساهمات مصادر الطاقة (البيانات التاريخية – التوقعات)

المصدر: تقارير شركة بريتش بتروليوم الإحصائية 2020

5 – تأثير الطلب العالمي على سعر النفط: يتأثر سعر النفط في الأغلب بالتطورات والتوقعات التي تحدث على الطلب العالمي من النفط في المدى المتوسط والطويل، ويمكن استشعار هذا من حركة سعر النفط خلال الخمسين سنة الماضية التي ترافقت دائما مع التغيرات التي تحدث على صعيد الطلب على النفط سواء من ناحية إبداله بمصادر من خارج أوبك أو من ناحية إبداله بمصادر أخرى. وبينما كانت الطاقة النووية والفحم الحجري أهم مصادر بديلة للنفط حددت أسعاره في فترة السبعينات والثمانينات، مثل الغاز الطبيعي البديل الأكثر إحلالا للنفط خلال العقود الثلاثة الماضية ويتوقع أن يستمر خلال العشرين سنة القادمة كأهم بديل يحل محل النفط. لذا فإن تكلفة إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي ستكون من أهم محددات سعر النفط بعد تلك المحددات التي تقوم أوبك بعملية توازنها في مجال مصادر الوقود السائلة.

6 – تطور الاحتياطات الليبية: نركز في هذه الدراسة على الاحتياطات الليبية من النفط وفقا لما ورد في التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك؛ يشير التقرير إلى

أن رقم الاحتياطات المؤكدة في ليبيا هو 48.3 مليار برميل. هذا الرقم يتضمن كل الكميات التي تم إنتاجها منذ بداية إنتاج النفط في ليبيا لذا يجب أن يتم طرح الإنتاج التراكمي لنصل إلى المتبقي من الاحتياطي حاليا .(التقرير الإحصائي السنوي لشركة بريتش بتروليوم عن الطاقة العالمية، 2020).

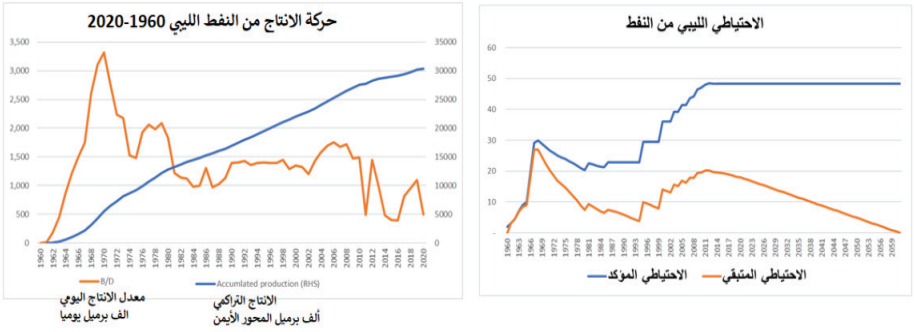

شكل رقم (5): الاحتياطي الليبي من النفط

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك عن أسواق النفط 2020

ثانياً: الجانب العملي و المنهجية:

في الجانب العملي تم استخدام النموذج المحاسبي للتدفق النقدي وفقا للأسعار التي توقعها السيناريو الأساس.

ويعتمد الإطار المنهجي على تحديد قيمة الاحتياطي وفقا للمعادلة الآتية:

قيمة الاحتياطي بالدولار الأمريكي = بالبرميل حجم الاحتياطي × السعر

المصدر: إعداد الباحثتين

وبينما يتحكم في حجم الاحتياطي نجاح نشاط الاستكشافات والتنقيب عن المؤملات

الهيدروكربونية (النفط والغاز) ويكون النمو في حجم الاحتياطات عادة نموا غير منتظم ولكن يتحكم فيه إلى حد كبير حجم الاستثمارات التي توظف للتنقيب والحفر أو تطوير تكنولوجيا الإنتاج، فمن جهة مقابلة يتحكم في تطور السعر عاملي العرض والطلب. كل عامل له محددات معينة وقد تم توضيحها في الرسم (6) وفي هذه الدراسة نميل إلى الفرضية التي تقول إن السعر في الغالب يتحدد بمستوى الطلب على النفط حيث إن عوامل استقرار السوق التي تفرضه منظمة أوبك كمنتج متأرجح على العرض تقلل من القوى الميكانيكية لتأثير مستوى العرض على السعر النفطي، وهذا ما تم ملاحظته خلال الستين عاما الماضية التي عملت فيها أوبك كمنظم للسوق النفطية.

1 - **إطار عمل تقييم الاحتياطي النفطي والعوامل المؤثرة به**

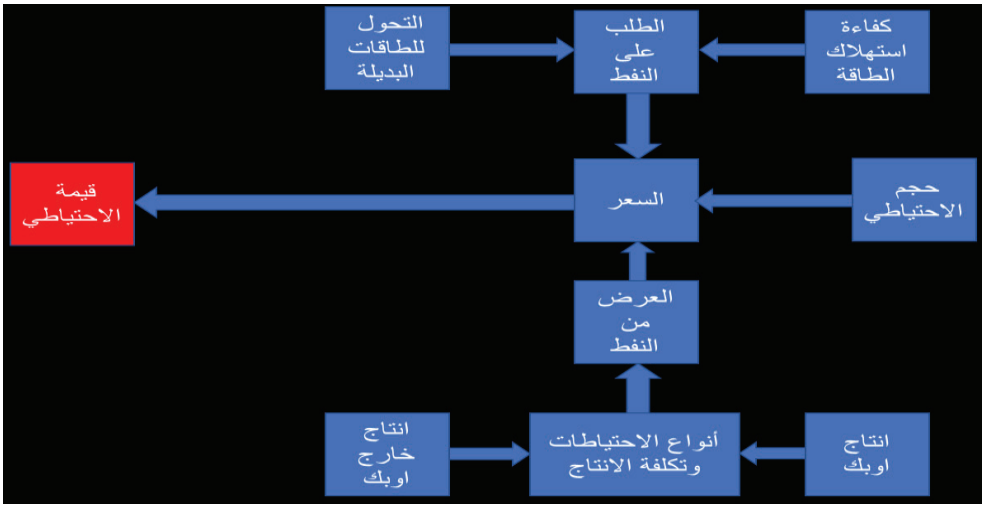

شكل رقم (6): العوامل المؤثرة في تقييم الاحتياطي النفطي

المصدر: إعداد الباحثتين

2 - **البيانات:**

- الاحتياطي المؤكد من النفط 1960 - 2019

- أسعار النفط 1990 - 2019.
- توقعات أسعار النفط 2020 - 2050.
- الطلب العالمي على النفط 1990 - 2019.
- توقعات الطلب العالمي على النفط 2020 - 2050.
- الإنتاج الليبي من النفط الخام 1990 - 2019 مليون برميل يوميا.
- الإنتاج الليبي التراكمي من النفط الخام 1960 - 2019 مليون برميل.

3 - **الاشتقاقات:**

- حساب المتبقي من الاحتياطي النفطي 1960 - 2019 مليار برميل.
- حساب المتوقع للمتبقي من الاحتياطي 2020 - 2063 مليار برميل.

حساب المتوقع من قيمة المتبقي من الاحتياطي النفطي 2020 - 2053 مليار دولار

رابعاً: النموذج: بهدف تقييم الاحتياطات النفطية في ليبيا فقد تم تصميم نموذجين للتدفق النقدي.

1. **النموذج الأول** وهو النموذج الأساسي يقوم على فرضية الاستمرار بنفس الوتيرة ويأخذ افتراض منظمة أوبك للطلب على النفط ككميات والتي يعادلها سيناريو الأسعار الأساسي لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية. هذا النموذج يفترض أن سوق النفط ستتعافى في العقد القادم مع ارتفاع متدرج في الطلب على النفط ولكنه أقل من النمط التاريخي الذي يبلغ 1.5 ٪ سنويا بحيث لا يزيد عن 1 ٪ سنويا، نتيجة الإحلال من قبل الغاز الطبيعي والطاقات المتجددة. يفترض هذا النموذج تصاعد في الطلب ليصل إلى قمته في منتصف الثلاثينات 2035 ومن ثم يتراجع الطلب على النفط. الرجوع إلى (**كتاب توقعات النفط العالمية 2020 عن منظمة أوبك**، 2020)

2. **النموذج الثاني** وهو النموذج البديل لقياس الحساسية تجاه الطلب الأضعف على النفط ويقوم على أسعار ضعيفة للنفط ويأخذ في الاعتبار افتراض شركة بريتش بتروليوم للطلب على النفط ككميات والتي يعادلها سيناريو الأسعار الأقل لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية، يفترض هذا النموذج تدخل سياسات حكومية مشددة مع فرض ضرائب عالية على استهلاك الكربون عالميا كما ورد في تقارير بريتش بتروليوم ووكالة معلومات الطاقة. يفترض هذا النموذج وصول الطلب على النفط الذروة في منتصف هذا العقد سنة 2025 ومن ثم يبدأ في الانخفاض.الرجوع إلى (تقرير توقعات الطاقة إلى سنة 2050 الصادر عن شركة بريتش بتروليوم).

أ. **فرضيات النموذج الأول:**

- الإنتاج بمعدل يومي 1.2 مليون برميل يوميا أي 438 مليون برميل سنويا
- الأسعار وفقا لما تم شرحه أعلاه حيث تبدأ من 55 دولارا للبرميل في 2021 وتنتهي بمعدل 185 دولارا للبرميل
- بالنسبة لتكلفة إنتاج البرميل يبدأ من 10 دولار للبرميل في 2021 ومن ثم يتصاعد بنسبة تضخم 3 ٪ في السنة

ب. **فرضيات النموذج الثاني:**

- الإنتاج بمعدل يومي 1.2 مليون برميل يوميا أي 438 مليون برميل سنويا
- الأسعار وفقا لما تم شرحه أعلاه حيث تبدأ من 47 دولارا للبرميل في 2021 وتنتهي بمعدل 95 دولارا للبرميل
- بالنسبة لتكلفة إنتاج البرميل يبدأ من 10 دولارات للبرميل في 2021 ومن ثم يتصاعد بنسبة تضخم 3 ٪ في السنة.

■ ثالثاً: النتائج والمناقشة

جدول رقم (1): قيمة العوائد النفطية 2021 - 2050

	صافي العوائد عن الإنتاج النفطي 2021-2050	السعر	متوسط الكمية المنتجة بالبراميل
النموذج الأول	1,283,427,600,000	112.02	13,140,000,000
النموذج الثاني	838,157,968,146	78.14	13,140,000,000

جدول رقم (2): صافي القيمة الحالية للمتبقي من الاحتياطي في سنة 2050

	المتبقي من الإنتاج بعد سنة 2050 بالبرميل	السعر الأخير	القيمة الحالية الصافية عند معدل خصم 8% سنويا بالدولار الأمريكي
النموذج الأول	5,324,692,585	185	985,068,128,225
النموذج الثاني	5,324,692,585	95	505,845,795,575

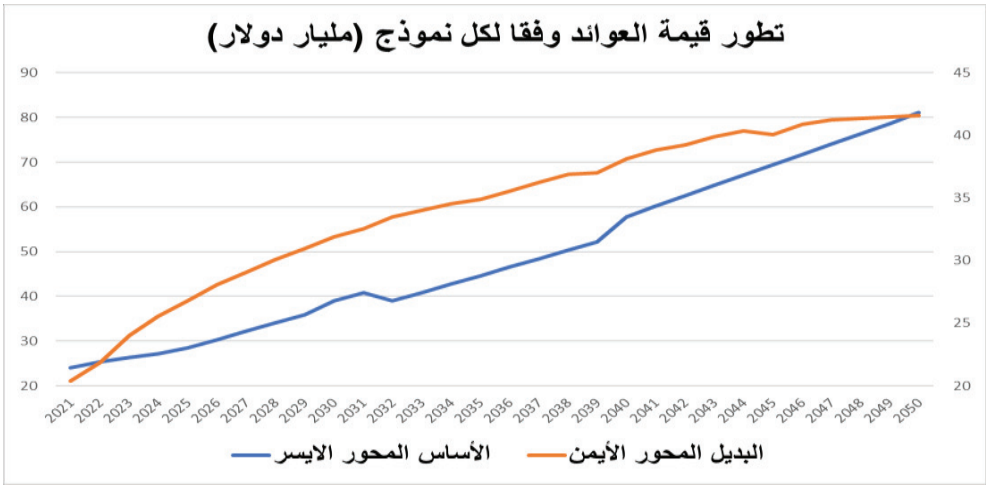

شكل رقم (7): تطور قيمة العوائد

المصدر: إعداد الباحثتين

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أنه ونتيجة إلى أن الطلب في نموذج (1) وفقا لمنظمة أوبك يصل إلى الذروة في منتصف الثلاثينات مع قوة نسبية من العرض خارج أوبك، فإن انخفاضا نسبيا في تسارع قيمة العوائد متوقع بداية من 2031 وينتهي في 2039 ولذا يفترض أن يتم أخذ التعويض بجزء من الاحتياطي المتبقي لرفع كمية الإنتاج لتعديل الانحراف الموجود في المنحنى (الخط الازرق).

النموذج الأول

	الصافي	تكاليف	التكلفة بالبرميل	قيمة	سعر	انتاج
2021	19,710,000,000.00	4,380,000,000.00	10.00	24,090,000,000.00	55	438,000,000
2022	20,892,600,000.00	4,511,400,000.00	10.30	25,404,000,000.00	58	438,000,000
2023	21,637,200,000.00	4,642,800,000.00	10.60	26,280,000,000.00	60	438,000,000
2024	22,381,800,000.00	4,774,200,000.00	10.90	27,156,000,000.00	62	438,000,000
2025	23,564,400,000.00	4,905,600,000.00	11.20	28,470,000,000.00	65	438,000,000
2026	25,294,500,000.00	5,037,000,000.00	11.50	30,331,500,000.00	69.25	438,000,000
2027	27,024,600,000.00	5,168,400,000.00	11.80	32,193,000,000.00	73.5	438,000,000
2028	28,754,700,000.00	5,299,800,000.00	12.10	34,054,500,000.00	77.75	438,000,000
2029	30,484,800,000.00	5,431,200,000.00	12.40	35,916,000,000.00	82	438,000,000
2030	33,419,400,000.00	5,562,600,000.00	12.70	38,982,000,000.00	89	438,000,000
2031	35,171,400,000.00	5,694,000,000.00	13.00	40,865,400,000.00	93.3	438,000,000
2032	33,156,600,000.00	5,825,400,000.00	13.30	38,982,000,000.00	89	438,000,000
2033	34,908,600,000.00	5,956,800,000.00	13.60	40,865,400,000.00	93.3	438,000,000
2034	36,660,600,000.00	6,088,200,000.00	13.90	42,748,800,000.00	97.6	438,000,000
2035	38,412,600,000.00	6,219,600,000.00	14.20	44,632,200,000.00	101.9	438,000,000
2036	40,164,600,000.00	6,351,000,000.00	14.50	46,515,600,000.00	106.2	438,000,000
2037	41,916,600,000.00	6,482,400,000.00	14.80	48,399,000,000.00	110.5	438,000,000
2038	43,668,600,000.00	6,613,800,000.00	15.10	50,282,400,000.00	114.8	438,000,000
2039	45,420,600,000.00	6,745,200,000.00	15.40	52,165,800,000.00	119.1	438,000,000
2040	50,939,400,000.00	6,876,600,000.00	15.70	57,816,000,000.00	132	438,000,000
2041	53,129,400,000.00	7,008,000,000.00	16.00	60,137,400,000.00	137.3	438,000,000
2042	55,319,400,000.00	7,139,400,000.00	16.30	62,458,800,000.00	142.6	438,000,000
2043	57,509,400,000.00	7,270,800,000.00	16.60	64,780,200,000.00	147.9	438,000,000
2044	59,699,400,000.00	7,402,200,000.00	16.90	67,101,600,000.00	153.2	438,000,000
2045	61,889,400,000.00	7,533,600,000.00	17.20	69,423,000,000.00	158.5	438,000,000
2046	64,079,400,000.00	7,665,000,000.00	17.50	71,744,400,000.00	163.8	438,000,000
2047	66,269,400,000.00	7,796,400,000.00	17.80	74,065,800,000.00	169.1	438,000,000
2048	68,459,400,000.00	7,927,800,000.00	18.10	76,387,200,000.00	174.4	438,000,000
2049	70,649,400,000.00	8,059,200,000.00	18.40	78,708,600,000.00	179.7	438,000,000
2050	72,839,400,000.00	8,190,600,000.00	18.70	81,030,000,000.00	185	438,000,000
الإجمالي	1,283,427,600,000	188,559,000,000		1,471,986,600,000		13,140,000,000
المتوسط			14.35		112.02	

النموذج الثاني

	الصافي	تكاليف	التكلفة بالبرميل	قيمة	سعر	انتاج
2021	16,020,176,310.00	4,380,000,000.00	10.00	20,400,176,310.00	47	438,000,000
2022	17,313,723,024.00	4,511,400,000.00	10.30	21,825,123,024.00	50	438,000,000
2023	19,387,295,616.00	4,642,800,000.00	10.60	24,030,095,616.00	55	438,000,000
2024	20,775,957,972.00	4,774,200,000.00	10.90	25,550,157,972.00	58	438,000,000
2025	21,864,393,228.00	4,905,600,000.00	11.20	26,769,993,228.00	61	438,000,000
2026	23,041,860,306.00	5,037,000,000.00	11.50	28,078,860,306.00	64	438,000,000
2027	23,882,095,854.00	5,168,400,000.00	11.80	29,050,495,854.00	66	438,000,000
2028	24,766,918,926.00	5,299,800,000.00	12.10	30,066,718,926.00	69	438,000,000
2029	25,507,685,988.00	5,431,200,000.00	12.40	30,938,885,988.00	71	438,000,000
2030	26,304,209,136.00	5,562,600,000.00	12.70	31,866,809,136.00	73	438,000,000
2031	26,867,332,596.00	5,694,000,000.00	13.00	32,561,332,596.00	74	438,000,000
2032	27,628,871,808.00	5,825,400,000.00	13.30	33,454,271,808.00	76	438,000,000
2033	28,028,206,482.00	5,956,800,000.00	13.60	33,985,006,482.00	78	438,000,000
2034	28,445,392,722.00	6,088,200,000.00	13.90	34,533,592,722.00	79	438,000,000
2035	28,676,313,768.00	6,219,600,000.00	14.20	34,895,913,768.00	80	438,000,000
2036	29,164,473,528.00	6,351,000,000.00	14.50	35,515,473,528.00	81	438,000,000
2037	29,737,966,638.00	6,482,400,000.00	14.80	36,220,366,638.00	83	438,000,000
2038	30,285,561,246.00	6,613,800,000.00	15.10	36,899,361,246.00	84	438,000,000
2039	30,287,580,864.00	6,745,200,000.00	15.40	37,032,780,864.00	85	438,000,000
2040	31,272,718,200.00	6,876,600,000.00	15.70	38,149,318,200.00	87	438,000,000
2041	31,818,331,296.00	7,008,000,000.00	16.00	38,826,331,296.00	89	438,000,000
2042	32,081,783,916.00	7,139,400,000.00	16.30	39,221,183,916.00	90	438,000,000
2043	32,637,338,298.00	7,270,800,000.00	16.60	39,908,138,298.00	91	438,000,000
2044	32,926,896,156.00	7,402,200,000.00	16.90	40,329,096,156.00	92	438,000,000
2045	32,509,041,090.00	7,533,600,000.00	17.20	40,042,641,090.00	91	438,000,000
2046	33,201,888,324.00	7,665,000,000.00	17.50	40,866,888,324.00	93	438,000,000
2047	33,446,457,012.00	7,796,400,000.00	17.80	41,242,857,012.00	94	438,000,000
2048	33,435,477,666.00	7,927,800,000.00	18.10	41,363,277,666.00	94	438,000,000
2049	33,435,909,972.00	8,059,200,000.00	18.40	41,495,109,972.00	95	438,000,000
2050	33,406,110,204.00	8,190,600,000.00	18.70	41,596,710,204.00	95	438,000,000
الإجمالي	838,157,968,146	188,559,000,000		1,026,716,968,146		13,140,000,000
المتوسط			14.35		78.14	

■ رابعاً: الخاتمة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن صافي القيمة الحالية للاحتياطي النفطي الليبي هي قيمة تسمح باستمرار الاستثمار في الصناعة بصورة مربحة في كلا السيناريوهين الطلب المرتفع أو الطلب المنخفض. ويلاحظ أن هذا مبني على جمود الاحتياطي عند المستوى الحالي وهو 48 مليار برميل. ويمكن للصناعة أن تدبر جزءا من التمويل اللازم لها وتقليل اعتمادها على موازنة الدولة باتباع نموذج شركة أرامكو السعودية وهو النموذج تحت الدراسة في عدة دول منتجة أخرى مثل الإمارات، الكويت، وقد تم تطبيقه أيضا في قطر لتطوير صناعة الغاز الطبيعي المسال. هذا النموذج يهدف إلى بيع إما أسهم أو سندات مالية بنسبة مئوية من قيمة الاحتياطي للمستثمرين من أجل الحصول على التمويل ولكن

هذا يجب أن يمر عبر إجراءات تشريعية وإدارية مسبقة لم يتم مناقشتها حتى اليوم على المستوى المحلي في ليبيا.

● **التوصيات:**

توصي الدراسة بالآتي:

1. تخطيط الإنتاج وفقا للتدفق النقدي مما يعظم العوائد، وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة كما ورد أعلاه وفقا للنموذج الأول تراجع العوائد في الفترة 2032 - 2039 نتيجة وصول الطلب الذروة فيها مع استمرار قوة نسبية من العرض خارج أوبك عن الاتجاه الخطي لمنحنى العوائد وهو ما قد يشير إلى ضرورة رفع الإنتاج في هذه الفترة باستعارتها من صافي القيمة الحالية بعد سنة 2050.

2. اتجاه المؤسسة الوطنية للنفط في توجه جديد يتحدى النموذج التقليدي للتمويل الذي كان يقوم على تمويل الدولة بطرح أسهم أو سندات في السوق الحرة.

3. العمل على زيادة الاحتياطي المؤكد حيث إن أنشطة الاستكشاف توقفت تماما خلال العقد الحالي مما ضاعف من تآكل الاحتياطي المؤكد وتناقص ما تبقى من الاحتياطي.

4. التوسع في البحث عن تكاليف الإنتاج وتقسيمها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف تشغيلية متوقعة وذلك لزيادة ضبط توقعات نموذج التدفق النقدي.

خامساً: المراجـــع

1. Arezki, R., Jakab, Z., Laxton, D., Matsumoto, A., Nurbekyan, A., Wang, H., & Yao, J (2017). Oil prices and the global economy. **International Monetary Fund.** WP/1715/, Pp.1 - 30.

2. Belhaj, H., Yaslam, M. M., Patwary, F., & Olayiwola, S. O. (2012). More confidence in NCF through comprehensive oil price model. In SPE Hydrocarbon Economics and Evaluation Symposium. OnePetro. Alberta, Canada, 24–25 September 2012.

3. BenZeglam, M. S. (2018). Development and Evaluation of an Economic Model for a

Libyan Oil Field Development with an EPSA Agreement. West Virginia University.

4. Fa, G., Yuan, R., Lan, J., Zou, Q., & Li, Z. (2019). Net reserves evaluation and sensitivity analysis of shale gas project under royalty & tax system in British Columbia, Canada. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 227, No. 4, , Pp.1 - 9.

5. Kilian, L., & Murphy, D. P. (2014). The role of inventories and speculative trading in the global market for crude oil. Journal of Applied Econometrics, 29(3), 454 - 478.

6. Liu, J., Li, Z., Luo, D., & Liu, R. (2020). Study on the Valuation Method for Overseas Oil and Gas Extraction Based on the Modified Trinomial Tree Option Pricing Model. Mathematical Problems in Engineering, 2020. , Pp.15 - 1.

7. Yoshino. N & Alekhina. V, Empirical analysis of global oil price determinants at the disaggregated level over the last two decades "ADBI Working Paper Series , Asian Development Bank Institute, No. 982 July **2019**.Pp.1 - 17.

8. التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة أوبك عن أسواق النفط 2020

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

9. التقرير الاحصائي السنوي لشركة بريتش بتروليوم عن الطاقة العالمية 2020.

https://www.bp.com/en/global/corporate/energy economics/statistical - review - of - world - energy.html

10. التوقعات طويلة الأجل لسوق الطاقة العالمي الصادر عن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية 2021 https://www.eia.gov/outlooks/aeo/

11. تقرير شركة رياستاد للطاقة Rystad Energy Ucube

https://www.rystadenergy.com/newsevents/news/press - releases/oil - production - costs - reach - new - lows - making - deepwater - one - of - the - cheapest - sources - of - novel - supply./

12. تقرير توقعات الطاقة إلى سنة 2050 الصادر عن شركة بريتش بتروليوم

https://www.bp.com/en/global/corporate/energy economics/energy - outlook.html

13. كتاب توقعات النفط العالمية 2020 عن منظمة أوبك 2020

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/340.htm

التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المالية المصرفية

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية – فرع سوق الخميس

■ أ .عزالدين محمد خليفة *

● تاريخ استلام البحث 2021/08/18م ● تاريخ قبول البحث 2021/09/15م

■ **ملخص الدراسة:**

استهدفت الدراسة التعرف على التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المصرفية، وتمت الدراسة على مصرف الجمهورية فرع سوق الخميس، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات حيث تم توزيع عدد (45) ورقة استبانة على كافة العاملين بالمصرف وكان عدد (42) ورقة استبانة قابلة للتحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف يعتمد على أساليب التحليل المالي ومؤشراته في عملية وضع الخطط والرقابة المالية بالمصرف.

● **الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، التخطيط المالي، الرقابة المالية.

Abstract:

The study aimed to identify the financial analysis and its impact on banking planning and control. The study was conducted on Al – Gomhouria Bank. Souq Al – Khams branch. and the descriptive analytical method was used .

The statistical program (spss) was also used to analyze the data. where (45) questionnaire papers were distributed to all employees of the bank. The number (42) questionnaire papers could be analyzed. and the study concluded that the bank relies on the methods of semantic analysis and its indicators in the process of developing plans and financial control in the bank.

Key words: financial analysis – financial planning – financial control .

*محاضر بقسم الادارة – المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس – إمسحيل Email: AGMZZN@gmaiL.com

■ **المقدمة:**

نظراً للتوسع الكبير في نشاطات المصارف التجارية وتعدد وظائفها وكبر حجمها وأعمالها، وجب عليها استخدام وسائل علمية تساعدها على المضي قدماً في ممارسة هذه النشاطات والأعمال وبشكل أكثر دقة وإتقان من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات وما تتميز به عن غيرها من المصارف المتخصصة من قدرتها على خلق النقود أي إصدار النقود والودائع أو إصدار وسائط الدفع فالوظيفة الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هي الوساطة بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز أي بين المقرضين والمقترضين.

وتعمل المصارف التجارية على تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات ومن ثم إعادة استثمارها كلياً أو جزئياً بالاقتراض أو بأي طريقة تسمح بها التشريعات المصرفية في الدول التي تعمل فيها ومن خلال توظيف المصارف التجارية للأموال فإنها تهدف إلى تحقيق الأرباح، إضافةً إلى الأهداف الأخرى المتمثلة في النمو والتوسع والمساعدة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ومن خلال سعيها إلى تحقيق الفوائد والأرباح ستتحمل مجموعة من المخاطر التي تنتج عن إدارة أموال المصرف، عليه فإن أي قرار تتخذه إدارة المصرف في إدارتها للأموال يجب أن تدرك ما سيترتب عليه من مردود ومخاطر في أن تكون القرارات المتخذة جيدة ورشيدة .

ولكي يتم الحكم على المركز المالي للمصرف وتقييم قدرة وكفاءة إدارتهِ يتطلب الأمر القيام بالتحليل المالي لما له من أهمية في عملية التخطيط والرقابة المالية المصرفية، حيث لا يمكن أن توضع خطط سليمة للمصرف وتقييم كفاءة سياسته المالية ما لم تسبق بعملية التحليل .

■ **مشكلة الدراسة: -**

تتمثل مشكلة الدراسة في حالة عدم الأخذ بالتحليل المالي وأساليبه واستخدامه لكونه يعد الركيزة الأساسية في عملية التخطيط لدى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة حيث إن وضع الخطط يتطلب الحصول على كمية مناسبة من المعلومات من خلال إجراء

التحليل للبيانات المتاحة وباستعمال أدوات وأساليب تحليلية للكشف عن مواطن القوة والضعف لأخذها في الاعتبار عند وضع تلك الخطط.

كما يعتبر التحليل المالي أداة رقابية للحكم على سلامة القرارات المالية التي سبق اتخاذها كون الرقابة المالية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعة ومستوى تنفيذها والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وهذا لا يتم إلا عن طريق تحليل القوائم المالية بواسطة أحد أساليب التحليل المالي، وبهذا يتضح أثر التحليل المالي في عملية التخطيط والرقابة المالية المصرفية.

ونظراً لما تقدم فقد أثار للباحث هذا **التساؤل:**

- إلى أي مدى يتم الاعتماد على أساليب التحليل المالي في التخطيط والرقابة المالية بمصرف الجمهورية – فرع سوق الخميس ؟

■ فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية: -

1 - المصرف يعتمد على أساليب التحليل المالي عند وضع الخطط والسياسات المستقبلية للعمليات المصرفية مما يؤدي إلى الرفع من كفاءة أدائه.

2 - المصرف يعتمد على أساليب التحليل المالي في إحكام الرقابة على العمليات المحاسبية والمالية بما يضمن المحافظة على أصوله وحقوق المودعين والدائنين له.

■ أهداف الدراسة:

1 - إظهار مدى ارتباط التحليل المالي الفعال بالتخطيط ورسم السياسات المالية المستقبلية.

2 - معرفة مدى الاعتماد على أساليب التحليل المالي في إحكام الرقابة على العمليات المحاسبية والمالية المصرفية .

3 - الوقوف على واقع التحليل المالي المطبق في المصرف وما مدى إدراك العاملين بالمصرف لأهمية التحليل المالي في عملية التخطيط والرقابة المالية المصرفية.

■ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة في بيان مدى استخدام التحليل المالي في وضع الخطط والرقابة المالية، كما يأمل الباحث أن تعالج هذه الدراسة المشاكل التي تعاني منها المصارف الليبية التجارية، وأسباب القصور في وضع الخطط والرقابة المالية الجيدة، واقتراح الحلول المناسبة لتستفيد منها الجهات ذات العلاقة .

■ **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: تتركز هذه الدراسة بالشرح والتحليل على موضوع التحليل المالي وأثره على التخطيط والرقابة المالية المصرفية .

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في مصرف الجمهورية - فرع سوق الخميس.

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية خلال السنة 2019م.

■ **منهجية الدراسة: -**

● تعتمد هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بجمع الإحصائيات والبيانات والمعلومات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها والتوصل إلى علاقات تربط بين مكونات عناصر الدراسة .

● **بيئة ومجتمع وعينة ومفردة الدراسة:**

● بيئة الدراسة / القطاع المصرفي .

● مجتمع الدراسة / مصرف الجمهورية – فرع سوق الخميس .

● عينة الدراسة / جميع العاملين بالمصرف وعددهم 45.

- مفردة الدراسة / 42 مفردة .

- **أدوات جمع البيانات:**

تشمل عملية جمع البيانات الأدوات التالية:

- البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من مصادر المعلومات المختلفة، من الكتب والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- البيانات الأولية: تم الحصول عليها من عينة الدراسة والمتمثلة في صحيفة الاستبيان.

■ **أسلوب التحليل العلمي:**

تم الاعتماد عند إجراء التحليل للبيانات المتحصل عليها في الجانب العملي على حزمة البرمجيات الجاهزة (spss).

■ **الإطار النظري للدراسة:**

- **مفهوم وأهمية التحليل المالي:**

إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوئها القياس المحاسبي والتواصل المحاسبي. (الحسني، 1998: 73) ويعتبر التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمنشأة بشكل يضمن لها إعداد الخطة المستقبلية، ولا يهتم التحليل المالي بوضع الحلول لنقاط الضعف التي قد يظهرها فحدوده تقف عند إبراز النتائج ومدلولاتها وهو أيضاً عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما. (عقل، 1995: 113)ومن خلال ما تقدم يمكننا القول بأن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمؤسسة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها .

ومما سبق ذكره تتضح أهمية التحليل المالي في كونه وسيلة للتعرف على نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية وإظهار أهمية البيانات المحاسبية المتوفرة، ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد ظهور التقدم الصناعي الذي ترافق بإنشاء المشروعات الكبرى والإنتاج الموسع وما تحقق من وفرات مختلفة جعلت عملية الرقابة والإشراف صعبة وضرورية مما يتطلب وجود جهاز مالي متخصص يمكنه الإلمام بأعمال المشروعات الكبرى، وهذا مما يزيد من أهمية التحليل المالي كونه يساعد في التعرف على المركز الائتماني للمنشأة . (كنجو و وهبي، 1997: 69)

● **أهداف التحليل المالي:**

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأهداف التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد، وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي: - .(عقل، 1995: 120)

1 - معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة .

2 - تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض .

3 - يعمل التحليل المالي على تقويم الأداء أولاً وأخيراً سواء كان التقويم شاملاً أو تقييم جانب معين كتحليل السيولة أو تقييم الربحية

4 - يمتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط في المستقبل واتخاذ الإجراءات الوقائية . (الحسني، 1998: 81، 82)

5 - الحكم على مدى كفاءة الإدارة، وتقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

● **مجالات التحليل المالي:**

هناك عدة مجالات يعمل بها التحليل المالي وهي: .(عقل، 1995: 120)

1 - التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل للتعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة.

2 - التحليل الاستثماري: يعتبر من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأسهم أو في سندات القروض بصورة خاصة .

3 - تحليل تقييم الأداء: يعتبر التحليل المالي أداة لتحقيق هذه الغاية لما له من القدرة على تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية والسيولة والتوجه نحو النمو.

4 - التحليل من أجل التخطيط: يعتبر هذا التحليل ضرورياً في مجال مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل مؤسسة أن تقوم بعملية التخطيط .

● **خطوات التحليل المالي:**

إن التحليل المالي بأشكاله المختلفة يمر بخطوات متعددة وتزداد هذه الخطوات أهمية وتفصيلاً من قطاع إلى آخر ومن نوع إلى نوع آخر وحسب الهدف من التحليل، وهي كما يلي: (الحسني، 1998: 137)

1 - التأكد من وجود إجراءات التكاليف وسلامتها .

2 - التعرف على الهدف من التحليل وتحديد نطاقه.

3 - تحديد المداخلات لعملية التحليل .

4 - التأكد من تطبيق المبادئ العملية والفروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي.

5 - إعادة تبويب القوائم المالية.

6 - اختيار الأساليب والأدوات الملائمة والمناسبة والمتناسقة .

7 - إعداد خطة العمل والبرنامج تم تنفيذهما مع الرقابة على عملية التنفيذ.

8 – الاستنتاج وكتابة التقارير .

● **أساليب التحليل المالي:** هناك العديد من الأساليب التي يمكن أن يستخدمها محلل القوائم المالية، وفيما يلي الأساليب التحليلية الرئيسية: (الحصادي ،2005: 85، 86)

1 – طريقة التحليل الأفقي:

أ – مقارنة القوائم المالية لتحديد التغيرات .

ب – استخدام المتوسط العام والأرقام القياسية لتحديد الاتجاهات .

ت – استخدام المعادلات الرياضية في التنبؤ بقيمة بند من بنود القوائم المالية .

2 – طريقة التحليل الرأسي:

أ – تحليل مكونات القوائم المالية .

ب – مقارنة القوائم المالية لتحديد التغيرات في مكوناتها .

3 – طريقة التحليل باستخدام النسب المالية:

أ – نسب السيولة في المدى القصير .

ب – نسب الهيكل التمويلي والقدرة على الدفع في المدى الطويل .

ت – نسب تحليل الربحية .

4 – طرق تحليلية أخرى:

أ – التحليل باستخدام التنبؤ بالتدفقات النقدية .

ب – تحليل التغيرات في هامش الربح وتحليلات نقطة التعادل .

ج – تحليل السلاسل الزمنية للأرقام المحاسبية .

د– استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي .

■ **التخطيط المالي:**

● **مفهوم وأهمية التخطيط المالي:**

يعتبر التخطيط المالي بمثابة الخطة الموضوعة بواسطة الموظفين الماليين والتي تتضمن تنبؤات مالية مستقبلية، أي أن التخطيط المالي يعطي القدرة على كشف وإيضاح المستقبل مع إمكانية التنبؤ بالمتغيرات الحادثة فيه، وهذا التخطيط يعمل على وجود نسب متوازنة بين الموجودات التي يستخدمها المشروع في نشاطه وبين مصادر الأموال التي مكنته من اقتناء هذه الموجودات على اختلاف أشكالها، وكذلك إيجاد توازن بين الأصول وبعضها والخصوم وبعضها، وذلك بما يتفق وظروف المنظمة وفي نفس الوقت لا يخرج فيما يدور في قطاع الصناعة التي ينتمي إليها المشروع لما في ذلك من أهمية تأثير على قوة المركز المالي .(الصيرفي، 2006: 37) كما يعتبر التخطيط المالي نشاط تنظيمي للمجال المالي، كما يمثل الجانب المالي للتخطيط الاقتصادي من حيث جوهره حيث يسعى لاختيار الأهداف وتحقيقها باستخدام أفضل الوسائل المتاحة، وبالتالي فهو يعمل على دراسة الموارد المالية للمنظمة ونفقاتها كما يتضمن تخطيط الحصول على تلك الأموال وتوفيرها في الوقت المناسب .(كنجو ووهبي، 1997: 189)

ومما سبق ذكره تتضح أهمية التخطيط المالي في كونه أداة فعالة لتحسين واستخدام الإمكانيات المادية والوسائل المالية واستخدام عمل العاملين بأقصى درجة من الإنتاجية، لذلك فإن اللجوء إلى التخطيط المالي يساعد في تطبيق مبادئ التوفير وعدم الهدر والتبذير، أي من أجل زيادة إنتاجية العمل وتخفيض التكاليف وتوسيع حجم مصادر التراكم واستخدام الحسابات المالية والعينية بصورة عقلانية . (الزبيدي، 2008: 50)

■ **أهداف التخطيط المالي:**

يعتبر التخطيط المالي نشاطا متواصلا ومستمرا وهو يؤشر كل من نمو المنظمة ويعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: – (النعيمي والتميمي، 2008: 169، 170)

1 – مساعدة المنشأة في تقدير احتياجاتها المالية المستقبلية وبما يجعلها أكثر قدرة على تلبية متطلبات أهدافها في النمو .

2 – ضمان توفير الأموال الكافية عند ظهور الحاجة لها وبأقل ما يمكن من كلفة .

3 – التصميم الفعال للهيكل المالي للمنشأة عن طريق تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل، وإن تصميم الهيكل المالي يؤدي بدوره إلى تعظيم قيمة المنشأة .

4 – تنسيق السياسات و الإجراءات وجهود العاملين ووحدات العمل ومراقبتها وبالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية .

التخطيط والنشاط المصرفي:

تعد وظيفة التخطيط في المصارف التجارية على جانب كبير من الأهمية وترجع هذه الأهمية إلى عدة أسباب منها : –

1 – دور المصارف في تجميع وتعبئة المدخرات اللازمة للتنمية .

2 – قدرة المصارف على خلق الودائع وتوظيفها .

3 – الارتباط بين النشاط المصرفي وبين احتياجات المجتمع الاقتصادية .

إن مفهوم المصارف في تخطيط نشاطها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها، فهي تتولى توفير الأموال السائلة للمشروعات الاقتصادية القائمة، وكذلك الاستعداد للمشاريع المراد إنجازها .

كما أن من أهم عوامل الأحكام بوظيفة التخطيط المالي في المصارف هي: – (سويلم، 1978: 63)

1 – أخذت المؤسسات المقرضة التي تعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مبدأ التمويل الذاتي، بعد أن كانت تعتمد أساساً على المصارف لتوفير التمويل اللازم لها وبالتالي قل اعتمادها على المصارف .

2 - أدى نمو سوق المال العام في معظم الدول إلى أن تستخدم مؤسسات الأعمال مواردها في تكوين محفظة للأوراق المالية تدر إيراداً عالياً قد يزيد العائد من ودائعها في المصارف التجارية .

3 - ضرورة تلاؤم نشاط المصارف مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يرتبط نشاطها بالحركة الدائرة في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً .

4 - إن التخطيط المالي يهدف إلى استخدام عناصر الإنتاج أفضل استخدام ممكن، والتي تتمثل في المصارف التجارية في العمل والموارد المالية والتوظيف بتقسيماته، لذا نجد أن التخطيط المصرفي لا يهتم بعلاقة المصرف مع غيره فحسب ولكنه يهتم أيضاً بالعلاقات الداخلية مع العناصر الأساسية والمتفاعلة معاً لتحقيق أهداف المصرف .

● **عناصر التخطيط للنشاط المصرفي:**

تتمثل عناصر التخطيط بالمصارف في الآتي: - (غلاب، 1994: 39)

1 - تحديد أهداف المصرف التي يسعى إلى تحقيقها .

2 - تحديد السياسات التي يجب أن تتبع لتحقيق تلك الأهداف وتوفير كافة المتطلبات كالأموال اللازمة والقوى البشرية المتمثلة في العاملين .

3 - إقرار الخطوات التفصيلية التي يجب أن تتبع لتنفيذ تلك السياسات عند القيام بكافة العمليات .

4 - وضع البرامج الزمنية لتنفيذ تلك السياسات وإتمام الأعمال المطلوب القيام بها .

● **وظائف جهاز التخطيط في المصارف:**

تكمن وظائف جهاز التخطيط في المصارف في الآتي: - (عبدالوهاب، 1998، 507)

1 - التخطيط لإدارة الأموال والمحافظة على نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها

كاحتياطي يمكن الرجوع إليه عند الحاجة .

2 - التخطيط للاحتياجات من التمويل المالي .

3 - وضع الخطط القصيرة والمتوسطة الأجل للنشاط المتوقع القيام به من قبل المصرف

4 - تطوير نشاط المصرف من خلال استحداث وفتح فروع جديدة .

5 - متابعة الخطط الموضوعة لضمان تنفيذها على أكمل وجه .

6 - إعداد الميزانية التقديرية السنوية للفروع وتقديمها للإدارة العليا للمصرف لإقرارها .

7 - إعداد التقارير الدورية عن أنشطة الفروع المختلفة وتقديمها للإدارة العليا والعمل على تقييم الأداء وقياس الكفاءة .

● **مراحل التخطيط المالي:** -

يعتبر التخطيط المالي جزءًا من التخطيط الشامل في المصرف ولذلك فإن مراحل التخطيط تنطبق كثيراً على مراحل التخطيط المالي ويمكن ذكرها على النحو التالي: - (كنجو ووهبي، 1997: 194، 195)

1 - **المرحلة الأولى:** تحديد الأهداف الفرعية والرئيسية .

تشتمل هذه المرحلة على تحديد الهدف المالي الرئيسي والذي يدور في إطار التوظيف الأمثل لرأس المال من أجل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج والموارد المتاحة في المنشأة، ويتم تجزئة هذا الهدف إلى أهداف متوسطة الأمد وقصيرة الأمد ويمكن وضع أهداف فرعية أخرى لكن من الضروري أن تكون هذه الأهداف منسجمة مع الهدف الرئيسي .

2 - **المرحلة الثانية:** تكوين السياسات المالية .

تعتبر السياسات المالية بمثابة المرشد والدليل للعاملين في مجال الإدارة المالية عند

اتخاذ القرارات ويراعى عند وضع هذه السياسات أن تحقق مصالح وألا تكون متعارضة مع السياسات الموضوعة في أقسام المصرف ومن أمثلة هذه السياسات ما يلي: -

- سياسة الاقتراض .
- سياسة التحصيل .
- سياسة التمويل الذاتي .
- سياسة توزيع الأرباح .
- سياسة الاستهلاك .

ومن الضروري أن تنسجم السياسات المالية مع السياسة العامة للمصرف والأهداف الموضوعة لأن السياسات المالية توضع من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف وليس من أجل تأخير أو عرقلة الوصول لتلك الأهداف

3 - **المرحلة الثالثة:** إعداد الموازنات التخطيطية.

تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية خاصة في وضع الخطط المالية حيث تنقسم الخطط المادية إلى خطط مالية جزئية تتكامل لتشكل الخطة المالية الشاملة .

والموازنة التخطيطية ما هي إلا ترجمة مالية لخطة التشغيل الأمثل لأهداف المصرف في فترة معينة وتعتبر الأرقام الواردة في الموازنات بمثابة معلومات تخطيطية ورقابية، لذلك يجب مراعاة الدقة والصحة أثناء إعداد هذه الموازنات لأنَّ الخطأ أثناء إعدادها قد يعرض المصرف إلى مشاكل كبيرة .

4 - **المرحلة الرابعة:** مرحلة تكوين القواعد والإجراءات المالية .

يتم بموجب هذه المرحلة تحويل الميزانية التخطيطية والأهداف والسياسات إلى تفاصيل تساعد على تحقيق الخطة المالية كأن يتم مثلاً توزيع الخطة السنوية إلى خطط

رباعية وهذه بدورها إلى خطط شهرية ثم خطط أسبوعية، أو القيام بالتوزيع الوظيفي للخطة أي توزيعها على فروع وأقسام ووحدات المصرف حسب اختصاص ومهمة كل منها، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات والقواعد تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق في التنفيذ .

■ **أثر التحليل المالي على التخطيط المالي المصرفي:**

عندما تقوم المصارف التجارية بإجراء التحليل وتطبيقه على قوائمها المالية، فإنها بذلك تحصل على مؤشرات على الوضع المالي للمصرف لمختلف أنشطتها وسياساتها وهي تمثل مخرجات التحليل المالي وعند تفسير هذه المؤشرات وإجراء مقارنات وعلاقات ترابطية فيما بينها فإنها تحصل على معلومات وافية ودقيقة تعبر عن الوضع الحقيقي للمصارف .

ومن ثم يتم الاستفادة من مؤشرات التحليل المالي بالقيام بإحدى وظائف الإدارة المصرفية ألاّ وهي وظيفة التخطيط، وذلك بالاعتماد على المؤشرات التي تم الحصول عليها واتخاذها أساساً لرسم السياسات، ووضع الخطط لتحسين الوضع السائد والرقي به .

وعليه فإن أثر التحليل المالي يتمثل في كشف وإبراز نقاط الضعف وتحديد أسبابها لتتولى الإدارة المصرفية معالجتها والتخطيط لها لتلافيها وبهذا يكون للتحليل المالي أثر على التخطيط المالي المصرفي .

■ **الرقابة المالية:**

● **مفهوم الرقابة المالية وأهميتها: -**

إن الرقابة المالية ما هي إلا تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعة، وذلك لاكتشاف الأخطاء ونقاط الضعف والعمل على تصحيحها فوراً .

كما أن وظيفة الرقابة تعتبر من أعقد الوظائف التي يقوم بها التنفيذيون في مجال الأعمال في الوقت الراهن مع ذلك لا يوجد اتفاق عام بين الكتاب والباحثين على تعريف عام محدد للرقابة حيث إن كل باحث أو كاتب له تعريفه الخاص بالرقابة الذي يعكس وجهة نظره، مع ذلك لعل من أكثر التعريفات للرقابة شيوعا هي التأكد من أن الأشياء تتم وفقاً لما هو محدد لها في الخطة، لذلك فإن عملية الرقابة وعملية التخطيط لا يمكن فصلهما، فهما وجهان لعملة واحدة .(عمران، 2007، 27، 28)

إن مهمة الرقابة هي التأكد من أن الأنشطة سوف تحقق النتائج المرغوبة ولذلك وعليه فإن الرقابة تتضمن: -

1 - وضع وتحديد الأهداف (المعايير).

2 - قياس الأداء الفعلي .

3 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

إن الخطط يتم تنفيذها بواسطة العنصر البشري، والعنصر البشري يختلف من حيث مهاراته ودافعتيه للعمل وأمانته ولتلك الأسباب تصبح عملية الرقابة ضرورية وحتمية كإحدى الوظائف الإدارية.

ومن خلال ما سبق ذكره تتضح أهميتها، حيث تكمن أهمية الرقابة المالية في الآتي: -

1 - هي أحد أركان الإدارة المالية والتي تقوم على متابعة تنفيذ الخطط وقياس وتحليل وتقييم الوقائع والنتائج الفعالة .

2 - تتعدى عملية الرقابة مجرد الكشف عن الانحرافات والمشكلات العملية لتشمل جوانب الأداء والنتائج وتطورها .

3 - تعمل الرقابة على التأكد من أن تنفيذ الموازنة العامة يسير وفقاً للإجازة التي منحها البرلمان للسلطة التنفيذية .

4 – تعتبر الرقابة المالية من أهم المرتكزات والأهداف التي تطلق منها الموازنات العامة.

5 – الرقابة تضمن استقامة ونزاهة الموظفين والعاملين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم بكل أمانة واستقامة .

6 – الرقابة المالية صمام أمان للإدارة العليا حيث إن الرقابة تكفل وتضمن استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة .

7 – الرقابة المالية من أهم الوسائل التي تلزم جميع الموظفين والعاملين باختلاف مواقعهم الإدارية على احترام وتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات كاملة حسب القانون والدستور .

■ **أهداف الرقابة المالية:** –

تعمل الرقابة المالية على تحقيق الأهداف التالية: – (كراجة، بدون سنة النشر: 191)

1 – منع تسرب الأموال بطرق غير مشروعة .

2 – التعرف على عناصر التكاليف التي تؤدي إلى ضعف في قدرة الشركة على تحقيق الأرباح .

3 – التعرف على كفاءة التنفيذ والإنجاز من خلال الميزانيات التقديرية .

4 – توضيح نقاط الضعف بغرض منع حدوثها أو إيقافها .

5 – تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية .

6 – التفوق على المنافسين ومواكبة التقدم الحضاري المصري في .(التويرقي، 2000: 58)

غير أنه مهما تعددت أهداف الرقابة المالية واختلفت فإنها تنحصر في هدفين أساسيين هما: –

الأول / التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر طبقاً للخطة الموضوعة .

الثاني / أن الموارد حصلت كما هو مقرر، ويمكن القول بأن هدف الرقابة هو التحقق من إن الموارد حصلت وفقاً لما هو مقرر وأنها استخدمت أفضل استخدام .

● **أنواع الرقابة المالية:** -

تطبق الرقابة المالية من خلال ثلاثة أنواع من الرقابة وهي: - (عبدالله، 2004: 387)

1 - الرقابة الداخلية: وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا في المصرف وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للمصرف وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لها وهو مدون في الدفاتر والسجلات لحماية أصول المصرف من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة . وتمارس هذه الأجهزة المتخصصة أعمالها بوسائل عدة منها: الجرد الفعلي المفاجئ والزيارات الدورية (التفتيش) والتدقيق المحاسبي والتدقيق الإداري وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي، ثم ترفع هذه الإعمال في شكل تقارير إلى رئيس مجلس الإدارة ومن ثم متابعة هذه التقارير حين تدعو الحاجة إلى ذلك .

2 - الرقابة الخارجية: ويقوم بهذه الرقابة مدققو حسابات قانونيون خارجيين غير مرتبطين بالإدارة العليا للمصرف حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي العادي .

3 - رقابة المصرف المركزي: والتي تمارس من خلال أجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة وتتبع صلاحية المصرف المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص وقانون المصارف وقانون رقابة العملة الأجنبية وغيرها من الأنظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة .

● **الرقابة المالية المصرفية: -**

بعد ظهور المصارف في أوروبا وغالبيتها من المصارف التجارية التي تقوم على أخذ الودائع وإعادة إقراضها وانتشارها بشكل واسع وخاصةً إنها كانت مملوكة لعائلات مما نتج عن ذلك إفلاس كثير من هذه المصارف وأدى إلى ضياع أموال المودعين، لذلك ظهرت هناك الحاجة إلى ظهور مصرف للدولة يقوم بعمليات إصدار النقد ومراقبة المصارف التجارية ولذلك نرى أن معظم الدول أخذت بهذا المبدأ وهو ضرورة إخضاع المصارف لرقابتها وإشرافها، وذلك نظراً للدور الهام الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية وكذلك حرصاً من الدولة على القيام بهذه المهمات.(توفيق و الدرويش، 1996 : 385)

كما أن من أهداف مراقبة المصارف التجارية الآتي: -

1 - حماية المودعين والمستثمرين .

2 - إشراف الدولة على مصادر الموارد المالية للبنوك .

3 - إشراف الدولة على طرق استخدام هذه الأموال بما يتفق مع خطة الدولة الاقتصادية .

● **أهمية الرقابة المالية في المصارف التجارية: -**

إن عمل المصرف يرتبط ويؤثر بمصالح عدة فئات في المجتمع، كما أن عمل المصارف له الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية للدول، وذلك من خلال ارتباط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض في نظام اقتصادي عالمي واحد يعطي البنوك الدور الرئيسي في هذا النظام الاقتصادي، لذلك فإن من الضروري تحديث التشريعات المصرفية بما يتلاءم مع هذه التطورات وذلك لإحكام الإشراف والرقابة على عمل الجهاز المصرفي لأي دولة وذلك لضمان استمرارية عمل هذا الجهاز وفق الخطوط العريضة للسياسات الاقتصادية والمالية للدولة .

ومن الجهات التي تهتم بالرقابة على الجهاز المصرفي: - (شفيروآخرون، 2002، 331، 332)

1 - إدارة المصرف، لأنها تنتخب من قبل المساهمين لإدارة وتسير عمل المصرف نيابة عنهم وبالتالي فهي المسؤولة أمام المساهمين عن ضمان استمرارية عمل المصرف ونجاحه .

2 - المودعين، بصفتهم الممول الأكبر لأي مصرف وذلك من أجل اطمئنانهم على ودائعهم .

3 - الهيئة العامة للمساهمين، وذلك لاطمئنانهم على استثمارهم في رأس مال المصرف وتحقيق أكبر عائد ممكن لهم .

4 - العملاء والمستفيدون من تسهيلات المصرف الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وذلك لضمان استمرارية نشاط عمل المصرف وذلك لاستفادتهم من هذه التسهيلات والخدمات المصرفية .

5 - السلطات النقدية (المصرف المركزي)، لأن هدف المصرف المركزي هو حماية المودعين والمقترضين وكل من له تعامل مع المصرف وذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني الكلي من أي انحرافات سلبية لعمل إدارة المصرف، كما أن المصرف المركزي يهدف إلى توجيه السياسة النقدية والائتمانية للدولة وهذا كله لا يتحقق إلا بالرقابة .

وتبرز أهمية الرقابة المالية المصرفية أيضاً من التقلبات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية والتجارية والتي تتطلب إحداث تعديلات في الخطة الموضوعة من أجل ملائمة هذه الخطة للتغيرات غير أن هذه التغيرات المطلوب إحداثها في الخطة لا يمكن أن تترك دون متابعة، علاوة على ذلك إن الغموض في أحداث المستقبل يجعل الخطة عرضة للخطأ والانحراف، لهذا لابد من رقابة على تنفيذ الخطط لمعرفة فيما إذا كان الانحراف ناجماً عن خطأ في وضع الخطة أم في تنفيذها؟.

إن المصارف تخضع لرقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط اقتصادي وذلك للأسباب التالية: - (الكرانسة، 2006: 2)

1 - تحتل المصارف مركزاً مهماً في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الأخرى .

2 - تقبل المصارف الودائع التي تشكل جزءًا من ثروة المجتمعات المالية .

3 - تلعب المصارف دوراً مهماً في التوزيع الأمثل في الموارد المالية وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المودعين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المقترضين الذين هم بحاجة إلى الأموال .

ونظراً لما يحتوي على ذلك من مخاطرة فإنه يمكن القول إن المبرر الأساسي للرقابة على المصارف هو: للحد من مخاطر المصارف التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي .

● **أدوات الرقابة المالية: -**

من أهم أدوات الرقابة المالية ما يلي: - (كنجو ووهبي، 1997: 335)

1 - الموازنة التخطيطية: تعتبر الموازنة التخطيطية من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة وهي عبارة عن خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة خلال مدة معينة فهي تحتوي على معايير من أجل مقارنة الإنجاز الفعلي وقياس الأداء .

2 - التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعة ومستوى تنفيذها والمقارنة بين الفترات الزمنية .

3 - التقارير المالية: وهي التي تجعل المدير على علم بكل الأحداث المالية وتطوراتها أثناء تنفيذ الخطة المالية وعند الانتهاء منها.

● **أثر التحليل المالي على الرقابة المالية: -**

عندما تقوم المصارف التجارية بإعداد ووضع الخطة المالية والسياسات المالية الواجب إتباعها لتنفيذ تلك الخطة، وذلك وفق المؤشرات المتحصل عليها من عملية إجراء التحليل المالي لقوائمها المالية السابقة، ومن تم تبدأ بعملية تنفيذ تلك الخطة الموضوعة والعمل على الوصول إلى معايير الأداء الموضوعة والمتفق عليها مسبقاً عند وضع الخطة .

كما أن دور الرقابة المالية متابعة تنفيذ تلك الخطة الموضوعة وتقييم الأداء في كافة الوحدات للتأكد من أن العمل على تنفيذ الخطة يسير وفقاً للسياسات الموضوعة.

وعليه فأن أثر التحليل المالي على الرقابة المالية المصرفية هو مساندة الأشخاص القائمين بعملية الرقابة على التأكد من أن الأداء والعمل يسير وفق السياسات الموضوعة وصولا إلى تحقيق المعايير والنتائج المرجوة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

■ **الإطار العملي للدراسة:**

يعمل الباحث من خلال الإطار العملي للدراسة الوقوف على واقع التحليل المالي المطبق بمصرف الجمهورية – فرع سوق الخميس وهل المصرف يأخذ بعملية التحليل المالي عند وضع الخطط المالية وأحكام الرقابة على عملياته المحاسبية والمالية بالمصرف؟، ونظراً لعدم قدرة الباحث الحصول على القوائم المالية الخاصة بالمصرف لأسباب تخص إدارة المصرف حيث سعى الباحث لإمكانية الحصول على آخر قوائم مالية تم إعدادها بالمصرف للقيام بالاطلاع عليها ودراستها لمعرفة الأساليب التحليلية المستخدمة من قبل المصرف في تحليل قوائمه المالية عند وضع الخطط اللازمة لتحقيق أهدافه المالية، وأيضاً إجراء عملية التحليل المالي لتلك القوائم من قبل الباحث باستخدام أسلوب النسب المالية.

وعليه اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار فرضيات الدراسة وكانت الخطوات المتبعة بالإطار العملي والتقييم كالآتي:

● **نبذة مختصرة على المصرف: -**

تم تأسيس مصرف الجمهورية فرع سوق الخميس سنة 1981م بقرار من مصرف ليبيا المركزي ويقع في منطقة سوق الخميس جنوب غرب طرابلس والمصرف يقدم خدماته للزبائن عن طريق الأقسام التالية:

(**قسم الحسابات الجارية – قسم الائتمان – قسم الصرف الأجنبي – قسم المحاسبة**).

■ **بيئة ومجتمع وعينة ومفردة الدراسة:**

1 - بيئة الدراسة / القطاع المصرفي .

2 - مجتمع الدراسة / مصرف الجمهورية – فرع سوق الخميس .

3 - عينة الدراسة / جميع العاملين بالمصرف وعددهم 45 .

4 - مفردة الدراسة / 42 مفردة .

■ **أداة جمع البيانات:**

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعده على اختبار فرضيات الدراسة حيث قام بتصميم استمارة الاستبيان متضمنة مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي: -

المجموعة الأولى: - وتضم 4 أسئلة شخصية مهنية وتشمل الجنس والعمر والمؤهل العلمي والمستوى الإداري في العمل وعدد سنوات الخبرة .

المجموعة الثانية: - وتشمل 10 عبارات حول علاقة التحليل المالي بالتخطيط المالي .

المجموعة الثالثة: - وتشمل 10 عبارات حول علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية المصرفية .

وبعد عملية التصميم قام الباحث بتوزيع 45 استمارة استبيان على كافة عينة الدراسة وبعد فترة تم الحصول على عدد 42 استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة صالحة للتحليل أي بنسبة استرجاع بلغت (93.33 ٪) وبنسبة فاقد بلغت (6.67 ٪).

جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها

مجتمع العينة	الاستثمارات الموزعة	نسبة المتحصل إليها إلى العينة ٪	الاستثمارات المتحصل عليها	نسبة الفاقد إلى المجتمع ٪	الفاقد	نسبة الفاقد ٪	العينة	نسبة الاستثمارات الموزعة إلى العينة ٪
45	45	93.33	42	6.67	3	6.67	42	107.14

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة الفاقد 6.67 ٪ من جميع استمارات الاستبيان الموزعة.

■ **تحليل البيانات وتقييمها واختبار فرضيات الدراسة:**

● **أولاً / تحليل البيانات:**

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المتحصل عليها للتأكيد من ثبات أسئلة الاستبيان حيث قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال ورقة الاستبانة، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة باستخدام الأسلوب الإحصائي (التوزيع التكراري – النسبة المئوية – صلاحية النسبة – نسبة الكثافة) .

ولاختبار فرضيات الدراسة اتجاه إجابات عينة الدراسة نرمز لإجابات أوافق بشدة رقم (1) وإجابات أوافق رقم (2) وإجابات محايد رقم (3) وإجابات لا أوافق رقم (4) وإجابات لا أوافق بشدة رقم (5)، ثم نقوم بإجراء التحليلات الإحصائية على النتائج ومقارنتها.

جدول رقم (2) يبين توزيع تكراري لافراد عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	28	66.7
أنثي	14	33.3
المجموع	42	100

نلاحظ من الجدول السابق بأن عدد 28 (بنسبة 66.7 ٪) من أفراد العينة كان ذكورا، وأن عدد 14 (بنسبة 33.3 ٪) من أفراد العينة كان أناثا، أي أن أعلى نسبة كانت من الذكور (وتحديداً عدد الذكور ضعف عدد الإناث) .

جدول رقم (3) يبين توزيع تكراري لإفراد عينة الدراسة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30	3	7.1
30 - 40	23	54.8
41 - 50	15	35.7
من 51 فاكثر	1	2.4
المجموع	42	100

نلاحظ من الجدول السابق بأن عدد 3 من أفراد العينة (بنسبة 7.1 ٪) أعمارهم أقل من 30 سنة، وعدد 23 من أفراد العينة (بنسبة 54.8 ٪) أعمارهم تتراوح من 30 الى 40 سنة وهي الفئة العمرية الأكثر تواجد في هذه العينة، عدد 15 من أفراد العينة (بنسبة 35.7 ٪) أعمارهم تتراوح من 41 الى 50 سنة، وعدد شخص واحد من أفراد العينة (2.4 ٪) كان عمره أكبر من 51 سنة.

جدول رقم (4) يبين توزيع تكراري لافراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	4	9.5
دبلوم عالي	36	85.7
بكالوريوس	2	4.8
المجموع	42	100

نلاحظ من الجدول السابق بأن عدد 4 (بنسبة 9.5 ٪) من أفراد العينة كان مستواهم التعليمي بكالوريوس، وان عدد 36 (بنسبة 85.7 ٪) من أفراد العينة كان مستواهم التعليمي دبلوم عالي، وعدد 2 (بنسبة 4.8 ٪) من أفراد العينة كان مستواهم التعليمي بكالوريوس، أي ان أعلى نسبة من أصحاب المؤهل العلمي دبلوم عالي .

جدول رقم (5) يبين توزيع تكراري لإفراد عينة الدراسة حسب المستوى الإداري

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الإدارة الوسطي	4	9.5
الإدارة التشغيلية	38	90.5
المجموع	42	100

نلاحظ من الجدول السابق بأن عدد 4 (بنسبة 9.5 ٪) من أفراد العينة كانوا من الإدارة الوسطي، وعدد 38 (بنسبة 90.5 ٪) من أفراد العينة كانوا من الإدارة التشغيلية. أي إن أعلى نسبة كانت من الإدارة التشغيلية .

جدول رقم (6) يبين توزيع تكراري لافراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	2.4
10 - 5	6	14.3
15 - 11	22	52.4
من 16 فاكثر	13	31.0
المجموع	42	100

نلاحظ من الجدول السابق بأن عدد فرد واحد (بنسبة 2.4 ٪) من أفراد العينة كان ذا خبرة أقل من 5 سنوات، وعدد 6 (بنسبة 14.3 ٪) من أفراد العينة كانوا ذا خبرة تتراوح من 5 الى أقل من 10 سنوات، وعدد 22 (بنسبة 52.4 ٪) من أفراد العينة كانوا ذو خبرة تتراوح من 11 إلى أقل من 15 سنة وهي الشريحة ذات الأعلى نسبة، أما 13 فرد كانت سنوات الخبرة لهم 16 سنة فاكثر.

■ **الجداول الآتية توضح الإجابات حول تساؤلات الدراسة (علاقة التحليل المالي بالتخطيط المالي):**

جدول (7) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول استخدام التحليل المالي في تحليل القوائم المالية

البيان	التكرار	النسبة المئوية	صلاحية النسبة	نسبة الكثافة
أوافق بشدة	35	83.3	83.3	83.8
أوافق	7	16.7	16.7	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة وانخفاضها في أوافق مع انعدامها في باقي الإجابات.

جدول (8) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول التحليل المالي للقوائم المالية الماضية والحاضرة

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	35	83.3	83.3	83.8
أوافق	7	16.7	16.7	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة وانخفاضها في أوافق مع انعدامها في باقي الإجابات.

جدول (9) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول عمل المصرف في تحليل الميزانيات للمصارف المنافسة.

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	18	42.9	42.9	42.9
أوافق	14	33.3	33.3	76.2
محايد	7	16.7	16.7	92.9
لا أوافق	3	7.1	7.1	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة و أوافق وانخفاضها في محايد ولا أوافق مع انعدامها في الإجابة لا اوافق بشدة.

جدول (10) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول تحليل القوائم المالية للعملاء عند منح القروض

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	20	47.6	47.6	47.6
أوافق	22	52.4	52.4	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة وأوافق (تكاد تكون متساوية) مع انعدامها في باقي الإجابات.

جدول (11) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول وضع الخطط وتقييم الأداء.

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	20	47.6	47.6	47.6
أوافق	20	47.6	47.6	95.2
لا أوافق	2	4.8	4.8	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق تساوي الإجابة في أوافق بشدة وأوافق وانخفاضها الشديد في إجابة لا أوافق مع انعدامها في باقي الاجابات.

جدول (12) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول عملية التخطيط وتقييم الأداء.

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	24	57.1	57.1	57.1
أوافق	18	42.9	42.9	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة وأوافق مع انعدامها في باقي الإجابات.

جدول (13) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول التحليل المالي عند وضع الخطط وتقييم الأداء

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	7	16.7	16.7	16.7
أوافق	10	23.8	23.8	40.5
محايد	2	4.8	4.8	45.2
لا أوافق	23	54.8	54.8	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في لا أوافق وانخفاضها في أوافق و أوافق بشدة و محايد مع انعدامها في لا أوافق بشدة.

جدول (14) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول تواجد إدارة أو قسم مختص بجمع المعلومات والقيام بعملية التخطيط داخل المصرف

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	17	40.5	40.5	40.5
أوافق	19	45.5	45.5	85.7
محايد	5	11.9	11.9	97.6
لا أوافق	1	2.4	2.4	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق وأوافق بشدة (تكاد تكون متساوية) وانخفاضها في محايد وتكاد تكون معدومة في لا أوافق مع انعدامها في الإجابة لا أوافق بشدة.

جدول (15) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول وضع الخطط واتخاذ القرارات على أسس موضوعية مسبقاً

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	20	47.6	47.6	47.6
أوافق	20	47.6	47.6	95.2
محايد	2	4.8	4.8	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق تساوي الإجابات في أوافق بشدة وأوافق وانخفاضها في الإجابة محايد وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (16) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول التحليل المالي له دور في نجاح عملية التخطط بشكل عام.

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	19	45.2	45.2	45.2
أوافق	19	45.2	45.2	90.5
محايد	3	7.1	7.1	97.6
لا أوافق بشدة	1	2.4	2.4	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق تساوي الإجابات في أوافق بشدة و أوافق وانخفاضها في محايد وتكاد تكون معدومة في لا أوافق بشدة وانعدامها في الإجابة لا أوافق.

- **الجداول الآتية توضح الإجابات حول تساؤلات الدراسة (علاقة التحليل المالي بعملية الرقابة المصرفية):**

جدول (17) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول الاستفادة من التحليل المالي عند وضع الخطط والرقابة عليها.

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	10	23.8	23.8	23.8
أوافق	25	59.5	59.5	83.3
محايد	1	2.4	2.4	85.7
لا أوافق بشدة	6	14.3	14.3	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق وأوافق بشدة وانخفاضها في لا أوافق بشدة وتكاد تكون معدومة في محايد وانعدامها في لا أوافق .

جدول رقم (18) يبين توزيع تكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة حول استخدام التحليل المالي في عملية الرقابة

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	16	38.1	38.1	38.1
أوافق	25	59.5	59.5	97.6
محايد	1	2.4	2.4	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق و أوافق بشدة وتكاد تكون معدومة في محايد وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (19) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول مؤشرات عملية التحليل المالي في عملية الرقابة

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	20	47.6	47.5	47.6
أوافق	22	52.4	52.4	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق وأوافق بشدة (تكاد تكون متساوية) وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (20) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول هل هناك تنسيق بين عملية التخطيط والرقابة على المصرف

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	16	38.1	38.1	38.1
أوافق	24	57.1	57.1	95.2
محايد	1	2.4	2.4	97.6
لا أوافق بشدة	1	2.4	2.4	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق وأوافق بشدة وتكاد تكون معدومة في محايد و لا أوافق بشدة وانعدامها في لا أوافق.

جدول (21) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول وجود علاقة بين التحليل المالي وعناصر الرقابة في المصرف

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	19	45.2	45.2	45.2
أوافق	20	47.6	47.6	92.9
محايد	3	7.1	7.1	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق وأوافق بشدة (تكاد تكون متساوية) وانخفاضها في محايد وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (22) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول اعتماد المصرف على التحليل المالي في تقييم كفاءة السياسات المالية بالمصرف

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	21	50.0	50.0	50.0
أوافق	18	42.9	42.9	92.9
محايد	3	7.1	7.1	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة وأوافق (تكاد تكون متساوية) وانخفاضها في محايد وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (23) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول التحليل المالي في إعداد التقارير اللازمة عن سير الأداء والمتابعة والرقابة

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	26	61.9	61.9	61.9
أوافق	16	38.1	38.1	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة و أوافق وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (24) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول إعطاء الإدارة العليا بالمصرف أهمية قصوى لوظيفة التحليل والرقابة

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	20	47.6	47.6	47.6
أوافق	15	35.7	35.7	83.3
محايد	7	16.7	16.7	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة و أوافق وانخفاضها في محايد وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (25) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول دور التحليل المالي الهام على الرقابة داخل المصرف

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	26	61.9	61.9	61.9
أوافق	13	31.0	31.0	92.9
محايد	3	7.1	7.1	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الإجابة في أوافق بشدة و أوافق وانخفاضها في محايد وانعدامها في باقي الإجابات.

جدول (26) يبين توزيع تكراري لإجابات لأفراد عينة الدراسة حول التحليل المالي ودوره في نجاح العملية الرقابية داخل المصرف

البيان	التكرار Frequency	النسبة المئوية Percent	صلاحية النسبة Valid Percent	نسبة الكثافة Cumulative Percent
أوافق بشدة	21	50.0	50.0	50.0
أوافق	21	50.0	50.0	100
المجموع	42	100	100	

نلاحظ من الجدول السابق أن الإجابات متساوية في أوافق بشدة و أوافق وانعدامها في باقي الإجابات.

● **ثانياً / تقييم البيانات واختبار فرضيات الدراسة:**

من خلال ما تقدم من تحليل لبيانات الدراسة على أسئلة (ورقة الاستبانة) والجداول المعروضة مسبقاً تم تقييم البيانات واتضح بأن المصرف يقوم باستخدام التحليل المالي عند تحليله لقوائمه المالية والقوائم المالية الخاصة بالعملاء عند منح القروض، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (7) و الجدول رقم (8) و الجدول رقم (10)، وأيضاً عند وضع الخطط المالية المستقبلية، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (11) والجدول رقم (14) والجدول رقم (15)، وأيضاً عند أحكام الرقابة المالية المصرفية كما يتضح من الجدول رقم (18) والجدول رقم (19)، وهذا ما يدل على صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة.

■ **النتائج والتوصيات.**

● **أولا / النتائج:**

بعد تجميع البيانات وتحليلها فقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: -

1 - يوجد اهتمام من قبل المصرف على استخدام التحليل المالي عند تحليله للقوائم المالية .

2 - يعتمد المصرف على استخدام التحليل المالي ومؤشراته في عملية وضع الخطط و الرقابة المالية.

3 - يوجد إدراك لدى العاملين بالمصرف على دور أساليب التحليل المالي في عملية وضع الخطط وتقييم الأداء والرقابة وأثره على نجاح عملية التخطيط والرقابة المالية المصرفية.

● **ثانياً / التوصيات:**

بعد الوصول إلى النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي: -

1 - الاستمرار والاهتمام من قبل إدارة المصرف على استخدام التحليل المالي عند تحليله للقوائم المالية .

2 - الاستمرار أيضاً في الاعتماد على التحليل المالي وأساليبه عند وضع الخطط والرقابة على تنفيذها لتحقيق الأهداف الموضوعة.

3 - المواصلة على تفهمهم وإدراكهم لأهمية ودور أساليب التحليل المالي في وضع الخطط لنجاح عملية التخطيط المالي.

■ **قائمة المراجع:**

1 - الحصادي، سالم إسماعيل - **تحليل القوائم المالية** - دار الكتب الوطنية، بنغازي - 2005.

2 - الحسني، صادق - **التحليل المالي والمحاسبي** -، دار مجد لاوي، الأردن - 1998.

3 - إبراهيم عبد الوهاب - **أبعاد الموازنات التخطيطية في المصارف الإسلامية - المجلة المصرية للدراسات التجارية**، مكتبة التجارة – جامعة المنصورة، المجلد العاشر، العدد الخامس - 1998 .

4 - الزبيدي، حمزة محمود - **الإدارة المالية المتقدمة** - دار الوراق للنشر، الأردن - 2008.

5 - الكرانسة، إبراهيم - **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطرة** - صندوق النقد العربي، أبو ظبي - 2006 .

6 - الصريفي، محمد - **إدارة المال وتحليل هيكله** - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - 2006.

7 - النعيمي، عدنان، التميمي، راشد فؤاد - **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة** - دار اليازوري، الأردن – 2008.

8 - توفيق، فؤاد، الدرويش، أحمد عبدالله - **المحاسبة المصرفية** - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - 1996.

9 - حسن أحمد غلاب - **محاسبة البنوك التجارية** - مكتبة عين الشمس، القاهرة - 1994.

10 - خالد أمين عبدالله - **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة** - دار وائل للنشر، الأردن - 2004.

11 - عقل، مفلح - **مقدمة في الإدارة المالية** - دار المستقبل للنشر والتوزيع – عمان، الأردن ،1995 .

12 - عمران، كامل علي متولي - **التخطيط والرقابة** - مركز تطوير الدراسات والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر - 2007.

13 - كنجو عبود كنجو ،إبراهيم وهبي - **الإدارة المالية** - دار المسيرة للنشر، الأردن - 1997.

14 - كراجة، عبد الحكيم - **الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق** - دار وائل للنشر ،الأردن – بدون تاريخ.

15 - فائق شفير وآخزون – **محاسبة البنوك** – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن – 2002.

16 - محمد سويلم - **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية** - دار الطباعة الحديثة: القاهرة، 1978.

مدى توافر متطلبات تطبيق القياس المرجعي لتقييم وتحسين الأداء المالي

دراسة تطبيقية على شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية

■ د. ربيع نجم الدين الجعفري*

● تاريخ أستلام البحث 2021/09/05م ● تاريخ قبول البحث 2021/10/24م

■ **الملخص:**

يكمن الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة هو معرفة أثر القياس المرجعي على الأداء المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام استمارة استبيان تحتوي على 30 سؤالاً، وزعت على 72 موظفا ماليا في كل من شركة ليبيا نفط، وشركة الشرارة، وشركة الراحلة (بالمنطقة الغربية) لتسويق النفط، وكانت الفرضية الأولى في هذه الدراسة تنص على عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية والتي تم نفيها، أما الثانية تنص على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية ما بين القياس المرجعي والأداء المالي والتي تم إثباتها، من خلال استخدام اختبار (T) وفقا لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أوصى الباحث بضرورة تبني أسلوب القياس المرجعي وتوفير متطلباته الأساسية كآلية لتحسين وتطوير الأداء المالي وتقييمه. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

● **الكلمات المفتاحية:** القياس المرجعي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Abstract:

The main objective of conducting this study is to know the impact of benchmarking on financial performance. To achieve this goal, a questionnaire containing 30 questions has used, distributed to 72 financial employees in

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية Email; Rabie. 1978@yahoo.com

Libya Oil Company, El Sharara Company, and Al Rahila Company (in the western region), for Marketing of petroleum product. The main hypothesis in this study states that there is a positive and statistically significant effect between the benchmark and financial performance, which has proven by using the T-test according to the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The researcher recommended the necessity of adopting the benchmarking method and providing its basic requirements as a mechanism for improving and developing the financial performance and its evaluation. As for the researchers› future recommendations, studies can conduct on preparing a general model for applying benchmarking and relying on it as a tool to ensure the development of financial performance.

Keywords:benchmarking, financial performance, evaluation of financial per

---

■ مقدمة الدراسة:

تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحديث العديد من التحديات، نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة (سواء في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو التكنولوجية)، تنعكس بشكل أو بآخر على أدائها المالي ويضعها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة حادة من أجل الحفاظ على بقائها وتحقيق تقدمها وازدهارها.

فلم يعد من المقبول اليوم الحكم على كفاءة الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية من خلال البيانات والأرقام المطلقة التي تظهرها قوائمها المالية وملحقاتها، بل أصبح ذلك يتطلب خضوعها للفحص والمقارنة والتحليل والتقييم، وذلك للحكم على مدى فاعلية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية المتبعة من قبل الإدارة العليا (العامري، 2020: ص12).

الأمر الذي دعا الأكاديميين والمهنيين للبحث عن استخدام أساليب إدارية حديثة لتقييم الأداء المالي، وقد تم طرح أسلوب القياس المرجعي كأحد أهم هذه الأساليب الحديثة والتي يمكن للشركات والمؤسسات الاقتصادية تبنيها وتطبيقها، وذلك من خلال

إجراء المقارنات بينها وبين الشركات والمؤسسات الأخرى المنافسة ذات التميز والريادة في المجال (Goncharuk & Alsharf, 2015: P28).

وقد ظهر مصطلح القياس المرجعي سنة (1979)، عندما وضعته شركة (Xerox) وعرف بأنه العملية التي تقوم بها الشركة لتطوير ذاتها، عن طريق مقارنة ملامح ومكونات منتجاتها وسياساتها وخططها وبرامجها وتبادل بياناتها ومعلوماتها مع غيرها من المنافسين في السوق، وانتشر بعد ذلك استخدام هذا الأسلوب وتطبيقه في دول كثيرة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والبرازيل، وبصور متعددة، فامتد ليشمل المجالات الوظيفية (كالشراء والتسويق)، والمنظمات الحكومية (كالمصارف والمستشفيات)، وأصبح يطبق من قبل الموظفين بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، ولم تعد الشركات تتنافس من خلال المقارنات مع المنافسين، بل بدأت تسعى لاكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنة والتعلم من الشركات المنافسة وغير المنافسة، المحلية والدولية، وقد أثبتت تجارب العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية كفاءة وفاعلية أسلوب القياس المرجعي وقدرته في تحقيق التطور الفعال والنمو المستمر (Asrofah, et.al,2010: p144).

1.1 مشكلة الدراسة:

يعد الأداء المالي للشركات والمؤسسات الاقتصادية المحرك الأساسي في نجاحها، فهو المؤشر الذي يمكن من خلاله الحكم على قدرتها في استغلال مواردها المتاحة الاستغلال الأمثل، كما أنه يساهم بإيجابية في تقديم معلومات هامة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إلا إنه في الواقع العملي تجد العديد من الشركات صعوبة في تقييم أدائها المالي بصورة صحيحة، فلم تعد الأساليب التقليدية المستعملة مجدية لذلك الغرض (Mabrouk& Tokoma, 2018: p81: Desta, 2016: p12 Omar& Muggabe, 2016: p68).

يرى (مادي، 2020، ص67؛ السريتي، 2013: ص6) أن اعتماد الشركات على معايير داخلية في قياس أدائها المالي ودون الأخذ بعين الاعتبار معرفة مستوى أدائها بالنسبة للشركات

المنافسة في ذات القطاع من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الكثير من الشركات والتي تؤدي بالمحصلة إلى تعثرها في تحقيق أهدافها وتميزها على المدى الطويل.

مما ظهرت الحاجة بالبحث عن أساليب حديثة تضمن تحسين وتطوير الأداء المالي للشركات بصورة مستمرة، وتم طرح أسلوب القياس المرجعي كآلية لتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال إيجاد شركة (أو أكثر) متميزة ورائده في ذات القطاع وذات المجال لإجراء مقارنة مرجعية معها بغية تقييم الأداء المالي واقتراح سبل تطويره مستقبلاً لضمان النمو والتطور المستمر للشركة والبقاء في المنافسة بالسوق (حسانين، 2018: ص131).

من العرض السابق يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أ- هل تتوفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية؟

ب- ما هو دور القياس المرجعي في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات؟

■ الدراسات السابقة:

في هذا الجانب من الدراسة، سوف يتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي وآلية تطبيقه.

دراسة (السريتي، 2013) بعنوان مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة وعرض أهداف التكامل بين المقاييس المالية وغير المالية، وذلك كمحاولة من الباحث للوصول إلى نظام تقييم أداء متكامل، وكانت الفرضية الرئيسية في الدراسة تنص على إمكانية تطبيق مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في بيئة التصنيع الحديثة في البيئة الليبية، واعتمد الباحث على استمارة استبيان وزعت على 86 مشاركا، وتم استخدام اختبار (T) وتحليل التباين للوصول إلى النتائج. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن تطبيق المقاييس

المرجعية في البيئة الليبية يؤدي إلى تحديد واكتشاف المجالات الحرجة التي تظهر فيها الوحدات أداء غير مرضي مقارنة بالأداء المتميز لأفضل الشركات المماثلة داخل ليبيا.

دراسة (موسى، 2015) بعنوان أثر القياس المرجعي على لتقييم الأداء المالي في المصارف السودانية

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القياس المرجعي على تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية السودانية، لتحقيق هذا الهدف تم اختبار صحة الفرضية التالية: تطبيق القياس المرجعي بطريقة سليمة يؤدى إلى نتائج حقيقية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية. استخدم الباحث في الدراسة المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة لاختبار صحة هذه الفرضية، كما استخدم المنهج الإحصائي متمثلا في اختبار مربع كأي، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تطبيق القياس المرجعي يعمل على تطوير نظام تقارير القياس لتقييم الأداء المالي **في المصارف التجارية.**

دراسة (Nassar, 2018) بعنوان استكشاف ممارسات القياس المرجعي في القطاع الفندقي المصري

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للمقارنة المرجعية في القطاع الفندقي المصري، بالإضافة إلى بيان الآراء حول المقارنة المرجعية، وتكونت عينة الدراسة من 128 فندقا تقع في شرم الشيخ والقاهرة والإسكندرية، واستخدمت استبانة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة. وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها وجود اتجاهات إيجابية نحو المقارنة المرجعية كأداة لتحقيق جودة الخدمات المقدمة، وأوصى بضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول أثر القياس المرجعي على الأداء المالي بالفنادق المصرية.

دراسة (المندلسي، عرفة، 2018) تحت عنوان مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين

حاولت الدراسة معرفة دور الاستثمار والتمويل كأحد أهم أدوات الأداء المالي في الشركات، واختار الباحثان كلا من شركة ليبيا للتأمين، والمتحدة للتأمين، والصحاري للتأمين، والافريقية للتأمين، والثقة للتأمين، واليسير للتأمين، والعالمية للتأمين كمجتمع

للدراسة، أما عينة الدراسة فشملت 15 مديرا ومسؤولا بتلك الشركات، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها: ضعف سياسات الاستثمار والتمويل بتلك الشركات وآلية تنفيذها بالرغم من توفر الموارد المالية والبشرية، وأوصى الباحثان بضرورة الإيفاء بمتطلبات المقارنة المرجعية لتلك الشركات.

دراسة (حسانين، 2018) بعنوان المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة

هدفت الدراسة إلى بيان مدى حاجة المنظمات العامة لتطبيق القياس المرجعي بغية تطوير وتحسين الأداء، وكذلك تقديم مقترح لتطبيق، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الدراسات السابقة في هذا الإطار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إمكانية إجراء المقارنة بين مؤسسة حكومية وأخرى، كما أكدت الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم بدرجة كبيرة في تغيير ثقافة المؤسسة القائمة على احتكار المعلومات إلى ثقافة تبادل المعلومات، وأوصى الباحث بضرورة تبني وتطبيق أسلوب القياس المرجعي لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي.

دراسة (قدور، العربي، 2018) تحت عنوان المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

سعت هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الإطار النظري لآلية المقارنة المرجعية وإبراز دورها في تقييم وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة، من خلال دراسة تطبيقية تم إجراؤها على مؤسستين في نفس القطاع، وهما مجمع صيدال الجزائري ومؤسسة حكمة للأدوية الأردنية، وأكدت نتائج الدراسة على أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة وأوصت بضرورة توفير المتطلبات الأساسية لتطبيقه.

دراسة (Magd, 2019) تحت عنوان أفضل الممارسات من خلال المقارنة في المنظمات المصرية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حالة القياس المرجعي في مجموعة مؤسسات مصرية متنوعة وتحديد منافع المقارنة المرجعية لهذه المؤسسات والتعرف على العوامل المهمة والمؤثرة في فعالية التطبيق. تكوّن مجتمع الدراسة من 500 مؤسسة مصرية، أما عينة الدراسة فشملت 225 مؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء تبني أسلوب المقارنة المرجعية هو تحقيق الميزة التنافسية وزيادة الربحية وضمان التحسن المستمر، بالإضافة إلى أرضاء العملاء.

دراسة (مادي، 2020) بعنوان تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى تحليل ومقارنة الأداء المالي للمصارف الليبية العامة والخاصة عن الفترة ما بين (2014: 2018)، مستخدمة في ذلك نظام (CAMEL) لتقييم الأداء، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي وتم استيفاء البيانات من القوائم المالية المنشورة للمصارف خلال الفترة محل الدراسة، أما الحدود المكانية للدراسة فقد شملت كلا من مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية في مدينة بنغازي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة أفضل بكثير من المصارف العامة، وأوصى الباحث بضرورة تطبيق مؤشرات معيارية لتقييم الأداء المالي بالمصارف التجارية.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث:

1 - متغيرات الدراسة المستخدمة (القياس المرجعي، الأداء المالي).

2 - الهدف من الدراسة (معرفة متطلبات تطبيق القياس المرجعي ودوره في تقييم الأداء المالي).

3 - بيئة ومجتمع الدراسة (تم تطبيق هذه الدراسة في شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية).

4 - عينة الدراسة (الموظفين الماليين بالشركات محل الدراسة).

5 - أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم (اختبار T).

■ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يلعبه مدخل القياس المرجعي في إعطاء تقييم صحيح للأداء المالي بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، وتشجيعها على اتباع أساليب حديثة في تقييم أدائها، وكذلك الخطوات التي يمكن اتباعها للتطبيق، حيث لاحظ الباحث ندرة الأبحاث في هذا المجال، وقلة المراجع العلمية العربية ذات الصلة بالقياس المرجعي، كما أن نتائج وتوصيات هذه الدراسة قد توفر خارطة طريق للتحسين وتطوير الأداء المالي من ناحية، وتمثل أساسا يمكن الاسترشاد به من قبل الباحثين لدراسات مستقبلية من ناحية أخرى.

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1 - تحديد متطلبات القياس المرجعي في الشركات محل الدراسة.

2 - معرفة مدى تطبيق القياس المرجعي واستخدامه كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي.

■ **فرضيات الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في الشركات الليبية محل الدراسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية ما بين القياس المرجعي وتقييم الأداء المالي في الشركات الليبية محل الدراسة.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء

المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذا الصلة، لبيان ووصف مفاهيم وأهمية تطبيق القياس المرجعي لتحسين الأداء المالي، وتم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي صحيفة الاستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وبوبت بشكل كمي، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها، وذلك لوصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى استنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

■ **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: شركة ليبيا نفط، شركة الراحلة، شركة الشرارة (بالمنطقة الغربية).

الحدود الزمنية: سنة (2021).

الحدود البشرية: تتمثل في الموظفين في شركات: ليبيا نفط، الراحلة، الشرارة (تحديداً الموظفين ذوي الصلة بالأقسام المالية).

الحدود الموضوعية: دراسة متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي، ويعتبر خارج نطاق هذه الدراسة معرفة أثر تطبيق القياس المرجعي على باقي جوانب الأداء في الشركات.

■ **الجانب النظري:**

● **القياس المرجعي**

تم اشتقاق مصطلح القياس المرجعي (المقارنة المرجعية) من علم المساحة، والذي يعتبر مرجعاً لأخذ المقاييس قياساً عليه، وقد استخدم هذا المصطلح من قبل المساحين في مسح الأرض من خلال تحديد علامات أو إشارات تكون نقاطا مرجعية أو دلالة معينة لمواضع محددة مسبقاً تقوم استنادا إليها النقاط الأخرى(Zaytseva, 2012: P236). وكانت اليابان أول الدول التي طبقت مفهوم القياس المرجعي، وذلك عندما بدأ اليابانيون بزيارة العديد من الشركات الغربية في بداية خمسينيات القرن الماضي، إذ استطاعوا استيعاب ما نقلوه

من الغرب من خلال مجموعة ضخمة من التعاقدات للحصول على حق المعرفة مع مراعاة اختيار ما يناسبهم وموائمته مع ظروفهم (طالب، المشهداني، 2011: ص26)، ومن تم انتقل هذا الأسلوب إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة (Xerox) سنة (1979) وذلك كاستجابة إلى الأزمة التنافسية مع شركة (Fuji) التي طرحت منتجاتها في الأسواق بأسعار تساوي تكلفة شركة (Xerox) زيروكس مما جعل الأخيرة تطبق القياس المرجعي لكي تستمر في المنافسة بالسوق (الموسري، 2008: ص68).

عرف (عمر، 2014: ص39) القياس المرجعي بأنه عملية مقارنة وقياس نشاطات الشركة أو عمليتها الداخلية مع الشركات ذات الأداء المالي من داخل وخارج الصناعة التي تعمل فيها تلك الشركة، وعرفه (أبو النصر، 2012: ص18) بأنه تقنية وأسلوب منظم للتعلم من الآخرين، وجلب المعرفة منهم من خلال الملاحظات لنماذج الأداء المتميز التي قد تتوفر داخل الشركة أو الشركات الأخرى التي اكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن إجراء مقارنة معها.

بالنسبة إلى (باديس، 2016: ص41) عرف القياس المرجعي بأنه عملية منظمة لتقييم أداء الشركة أو أحد جوانب الأداء من خلال المقارنة سواء داخل أو خارج هذه الشركة بهدف معرفة أسباب الفجوة والعمل على معالجتها للوصول للأداء الأفضل، أما (مزياني، بلاسكة، 2013: ص117) يرى القياس المرجعي بأنه الأسلوب الذي يمكن الشركة من مقارنة أدائها بمعايير ملائمة تساعد على ضمان التحسن المستمر [7].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن القياس المرجعي عملية مستمرة لتقييم الأداء المالي للشركة بهدف تطويره، وتتم عملية التقييم في إطار المقارنة لأفضل نموذج في الأداء المالي.

وتكمن أهمية القياس المرجعي (النعمي، 2014: ص54؛ Danilkova,2019: p148) في تحقيق التالي:

1. تساعد الشركة في التحديد الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة.
2. تضمن تخصيص الموارد بدقة أكبر والاستخدام الأمثل لها.

3. تساعد الشركة على اكتشاف ممارسات جيدة بهدف تحقيق أهدافها.

4. تساهم بشكل فعال في تطوير الإبداع الفردي والجماعي.

5. تؤثر إيجاباً في بناء ميزة تنافسية للشركة من خلال التحسين المستمر.

6. توفر المناخ الملائم لتحقيق التعاون والتكامل بين الموظفين بالشركة.

7. تساعد على توفير البيئة المثلى وتعزيز الرغبة لدى قيادة الشركة والموظفين فيها على تبني التغيير.

● **مراحل القياس المرجعي**

تقوم الشركات التي تطبق القياس المرجعي بتنفيذ مجموعة من الخطوات والأنشطة والتي يمكن تلخيصها بالجدول التالي:

الجدول رقم (1) يوضح مراحل القياس المرجعي

المراحل	الخطوة	الأنشطة
التخطيط للدراسة	✓ تحديد الوظائف المطلوب قياسها ومقارنتها.	✓ تحديد نشاطات الشركة المهمة. ✓ تحديد العناصر التي سيتم قياسها في القياس المرجعي. ✓ تحليل العمليات التي سوف تقارن بأفضل أداء.
تصميم الدراسة	✓ اختيار الشركة الأفضل أداء. ✓ تجميع البيانات وتحليلها.	✓ اتخاذ قرار ببدء الدراسة واختيار فريق العمل. ✓ تحديد الشركات الرائدة في المجال، والاتفاق معها لإجراء الدراسة وتبادل المعلومات.

المراحل	الخطوة	الأنشطة
تنفيذ الدراسة	✓ وضع الأهداف لضمان التحسين المستمر.	✓ قياس الإنجازات من قبل الشركات الرائدة بالمجال. ✓ قياس أداء الشركة ومقارنته مع الشركات الرائدة المختارة.
المتابعة والتقييم	✓ تطبيق خطة التحسين.	✓ تحليل النتائج ومقارنتها مع المنافس. ✓ تطوير الخطط المجهزة. ✓ الحصول على التزام من كافة المستويات الإدارية لتنفيذ التحول المخطط. ✓ تنفيذ الخطة وتقييم النتائج.

● المصدر: (عيسى، 2014: ص62)

● متطلبات تطبيق القياس المرجعي

حتى تتمكن الشركة من تطبيق القياس المرجعي يشترط (Gregory& Mainm 2014: p6) توفر العناصر التالية:

1. التزام قيادات الإدارة العليا: يتطلب تطبيق القياس المرجعي إدخال أساليب ومفاهيم ونظم عمل جديدة، لذلك يجب أن تلتزم الإدارة بتبنيها وتطبيقها ونشر ثقافتها.
2. توافر نظم معلومات وبيانات دقيقة: يحتاج تطبيق أسلوب القياس المرجعي إلى بيانات ومعلومات فعالة، حتى يمكن تحديد معايير عملية موضوعية للمقارنة.
3. التجانس بين وحدات المقارنة: إن التجانس بين الوحدات الإدارية (من حيث نوع النشاط وطريقة سير العملية الإنتاجية) يوفر بيانات أكثر دقة تجعل من القياس المرجعي عملية فعالة.

4. تغيير الثقافة التنظيمية: تطبيق القياس المرجعي يتطلب أن تكون الثقافة التنظيمية مشجعة على ذلك، بهدف أن يتقبل الموظفون التغيير في أساليب العمل.

5. إرضاء العملاء: يهدف القياس المرجعي بالأساس إلى جعل الشركة منافساً فعالا في السوق، وهذا الأمر يتحقق من خلال تقديم الخدمات الأفضل للعملاء وبأقل تكلفة.

- **تقييم الأداء المالي**

يعد الأداء المالي أحد المقومات الأساسية في جميع الهياكل الاقتصادية سواء كانت شركات أو مؤسسات، كونه أداة لمعالجة نقاط الضعف التي قد تحدث فيها من ناحية، ومحدداً رئيسياً لأي أخطار مالية محتملة وإنذاراً مبكرا للإدارات لتصحيح الانحرافات من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أنه وسيلة لتحفيز الإدارة والموظفين لبذل مزيد من الجهود بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق أفضل النتائج، لذلك فقد حظيت عملية تقييم الأداء المالي باهتمام خاص من قبل الباحثين والمهنيين من أجل تحسين الأداء المالي وتطوير أدوات للقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال الحالية.

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي بأنها قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة وفقاً لمعايير محددة مسبقاً، وذلك لتقديم حكم على إدارة الموارد المالية المتاحة للأطراف ذات العلاقة (السعبري، مروان، 2012: ص35). وعرفها (الزبيدي، 2011: ص93) على أنها الأسلوب الذي يمكن من خلاله التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة. ويرى (الخطيب، 2017: ص54) أن تقييم الأداء المالي هو معرفة قدرة الشركة على تحقيق الأهداف المرسومة، وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وأثار ذلك على الشركة نفسها. أما (Kuznetsova, 2015: p18) فقد عرفها بأنها عملية إدارية متكاملة وأداة رقابة تعمل للتأكد من أن النتائج المحققة من عمليات الشركة وأنشطتها المختلفة مطابقة للأعمال المنجزة، مع مقارنة تلك النتائج بالأهداف المخطط لها وذلك للوقوف على الانحرافات ومعالجتها بما يضمن للشركة الاستمرار والمنافسة في السوق.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن فحص تحليلي انتقادي شامل للخطط والأهداف المالية من خلال معايير محددة مسبقاً، وذلك لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل القصير أو الأجل الطويل للبقاء في المنافسة بالسوق.

وتبرز أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:

1. يوفر تقييم الأداء المالي مقياساً لمعرفة مدى نجاح الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها، كما يوفر بيانات ومعلومات تستخدم في أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
2. التأكد من تحقق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الشركة والمتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل، وذلك لضمان تحقيق الوافرات الاقتصادية وتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.
3. التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.
4. تساعد عملية تقييم الأداء المالي في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للشركة.
5. على مستوى التسويق فإن تقييم الأداء المالي يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح وكذلك الاحتفاظ بالزبائن أو زياداتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري.
6. على مستوى الإنتاج فإن تقييم الأداء المالي يهدف إلى تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
7. على مستوى الأفراد يهدف تقييم الأداء المالي إلى خلق مناخ الثقة والتعاون الأخلاقي، عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى الموظفين واستغلال

طاقاتهم وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للتقدم واكتساب ثقافة التعلم المستمر.

- **متطلبات تطبيق تقييم الأداء المالي**

تستند عملية تقييم الأداء المالي على عدة قواعد رئيسية (الاغوات، 2015: ص42 ص43) يمكن تلخيصها في التالي:

1. تحديد الأهداف: إن إجراء تقييم أداء للشركة يتطلب التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها.
2. وضع الخطة: بعد استكمال تحديد أهداف الشركة لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للشركة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاطا فرعيا في الشركة، على أن تجرى أهدافها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها.
3. تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الشركة وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.
4. تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها الشركة.

- **علاقة القياس المرجعي بالأداء المالي**

إن المقارنة مع المنافسين يمكّن الشركة من معرفة المعدل الذي يسير به المنافسون نحو التحسن والتطور واكتساب المعارف والإبداع، فإذا كان هذا المعدل أقل من معدلات المنافسين فإن هذا يعد ناقوس خطر، بل يذهب البعض أيضا إلى أن القياس المرجعي يعد أهم وأقوى الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها الشركات في قياس وتحسين مستوى أدائها المالي، وتشير الدراسات أن (82 ٪) من المعلومات يمكن أن تتحصل عليها الشركة من خلال قيامها بالمقارنة المرجعية، فضلا عن النواحي الأخرى لهذه المقارنة كمعرفة مستويات المنافسة والنجاعة في تحقيق الأهداف، حيث أثبتت دراسة أمريكية شملت (150) شركة متوسطة وكبيرة، أن هذه الشركات قامت بإجراء مقارنة مرجعية مع شركات رائدة في المجال، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هذه الشركات قد حسنت من مستوى الأداء في مختلف المجالات بنسبة (90 ٪)، حيث لم يقتصر التحسين على الأداء المالي فقط بل تعدى ليشمل الأداء الاجتماعي والبيئي، وهذا ما يؤكد الدور الفعال للمقارنة المرجعية في تحسين أداء الشركات بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص (قدور، العربي، 2018: ص191).

وتتمثل منهجية استخدام القياس المرجعي كآلية لتقييم الأداء المالي (باديس، 2016: ص23) في النقاط التالية:

1. التخطيط المالي: قبل البدء في عملية المقارنة المرجعية تقوم الشركة بالتخطيط المالي الجيد والتحديد الدقيق للأهداف العملية، وهذا بتحديد كم ونوع المعلومات اللازمة والتي تحتاجها الشركة، ويكون التخطيط المالي كذلك من خلال تقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الموارد المالية، بالإضافة إلى تحديد مستويات الأداء المالي المطلوب ثم مقارنتها بالأداء المالي الحالي في الشركة، وتكون النتيجة وجود فجوة في الأداء المالي، والتي تحاول الشركة معالجتها ، كما يجب أن يبنى التخطيط المالي على أساس المعرفة الجيدة للمنافس الذي يتم إجراء المقارنة معه، بما يتوافق واعتبارات الشركة كنوع النشاط، ومجال الصناعة.

2. تقييم الأداء المالي: تشتمل هذه الخطوة على مقارنة النتائج المتحصل عليها مع القيمة المتوقعة لكل معيار تم تحديده، والقصد من هذه الخطوة هو تحديد الإنحرافات الحاصلة ومن المعلوم دائما أن هناك درجة من التباين بين الأداء المالي الفعلي والأداء المالي المتوقع، لذا يجب تحديد الحدود المقبولة، ومن هنا يتبين دور المقارنة المرجعية في تسهيل تحديد حجم الفجوة بين الأداء المالي الفعلي والأداء المالي المخطط له.

3. اتخاذ القرارات التصحيحية: إن نجاح هذه الخطوة متعلق بالمعلومات المالية المتدفقة من المحيط الخارجي والداخلي، حيث تتيح هذه المعلومات إمكانية عرض مختلف البدائل التي تساعد في التصحيح، ومن هنا يظهر الدور الذي يلعبه القياس المرجعي والمتمثل في توفير القدر الكافي من المعلومات المالية، والتي يكون مصدرها المنافس الذي تم إجراء المقارنة معه، ويتطلب نجاح هذه المرحلة وجود نظام فعال من الاتصال من أجل ضمان إيصال المعلومات والإجراءات المالية المقترحة إلى نقاطها المحددة بأسرع وقت.

■ **الجانب العملي للدراسة:**

● **مجتمع وعينة الدراسة:**

حدد الباحث شركات توزيع المشتقات النفطية الليبية كمجتمع للدراسة، (نظراً لمعاناة هذه الشركات مالياً في السنوات الأخيرة، وعدم قدرتها على تحسين وضعها المالي، ووقوعها تحت طائلة الديون لشركة البريقة النفطية)، وهي شركة ليبيا نفط، وشركة الراحلة، وشركة الشرارة، وشركة الطرق السريعة، ونظراً لصعوبة جمع البيانات من شركة الطرق السريعة، فلم يتم تطبيق الدراسة عليها، وتم تطبيقها على الموظفين الماليين في كل من شركة ليبيا نفط، وشركة الراحلة، وشركة الشرارة، (بالمنطقة الغربية)، والبالغ عددهم 97 موظف ماليا، (41 موظفا في شركة ليبيا نفط، و32 موظفا في شركة الراحلة، و24 موظفا في شركة الشرارة)، يزاولون مهامهم في كل من قسم البيانات والمعلومات، وقسم

التخطيط، وقسم الاستثمار، وقسم الميزانية، وقد انبثقت هذه الشركات من شركة البريقة لتوزيع النفط، وفقاً للقرار رقم (292) لسنة (2007)، وابتدأت في مزاولة أنشطتها سنة (2008).

وتم استخدام صحيفة استبيان كأداة لجمع البيانات باعتبارها توفر العديد من المعلومات ذات الصلة المباشرة بالدراسة من ناحية، وتحافظ على سرية المعلومات الشخصية للمشاركين من ناحية أخرى، وقُسّمت الاستبانة إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالآتي: المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية. المجموعة الثانية: وتشمل 12 عبارة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم الأداء المالي في الشركات المذكورة. المجموعة الثالثة: وتتألف من 13 عبارة بخصوص العلاقة ما بين القياس المرجعي والأداء المالي. وتم توزيع عدد 83 صحيفة استبيان، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل 72 استمارة والجدول رقم (2) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع.

جدول رقم (2) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع ٪
83	72	٪86.7

- **اختبار الثبات والصدق:**

للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، تم حساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.850 إلى 0.949)، وهي قيم أكبر من (0.6)، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في

الإجابات، أما معاملات الصدق تتراوح بين (0.922 إلى 0.974)، وهي قيم تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها (زغلول، 2003: ص82).

جدول رقم (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	عدم توفر متطلبات القياس المرجعي كوسيلة لتقييم الأداء المالي.	12	0.850	0.922
2	تطبيق مدخل القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركة.	13	0.949	0.974

- **اختبار التوزيع الطبيعي**

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى اعتدالية البيانات، (اتباعها للتوزيع الطبيعي)، وتم صياغة الفروض الإحصائية بالشكل التالي: الفرض الصفري ينص على توزيع البيانات طبيعياً، مقابل الفرض البديل لا تتوزع البيانات وفقاً للتوزيع الطبيعي، الجدول رقم (4) يوضح النتائج:

جدول رقم (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

لكل المحاور	Kolmogorov-smirnov[a]	الدلالة الاحصائية	Shapiro-wilk	الدلالة الاحصائية
	0.101	0.224	0.963	0.067

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن الدلالة الإحصائية وفقاً لاختبار (**Kolmogorov-smirnov[a]**) تساوي (0.224)، والدلالة الإحصائية في اختبار (Shapiro-wilk) تساوي (0.067)، وكلاهما أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرض البديل.

● **تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:**

بعد تجميع استمارات الاستبيان تم استخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي:

جدول رقم(5) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3)، فيدل هذا على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3)، فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3)، أم لا، وذلك بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية وتحليلها باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) في تحليل البيانات الأولية.

● **أولاً: تحليل البيانات الديموغرافية:**

1. خصائص مفردات عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (6) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة العملية، الإدارة أو القسم المنتمي إليه الموظف.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة

الجنس	العدد	النسبة	التخصص	العدد	النسبة
ذكر	49	٪ 68	محاسبة	38	٪ 53
أنثى	23	٪ 32	إدارة أعمال	20	٪ 28
المجموع	72	٪ 100	اقتصاد	4	٪ 6
عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة	تمويل ومصارف	6	٪ 7
أقل من 5 سنوات	7	٪ 8	تخصصات أخرى	4	٪ 6
من 5 سنوات إلى أقل من 15	5	٪ 7	المجموع	72	٪ 100
من 15 سنة إلى أقل من 25	31	٪ 43	العمر	العدد	النسبة
أكثر من 25 سنة	29	٪ 42	أقل من 30 إلى 40	11	٪ 15
المجموع	72	٪ 100	أكبر 40 إلى 50	23	٪ 32
القسم المنتمي له الموظف	العدد	النسبة	أكبر من 50 إلى 60	31	٪ 43
قسم البيانات والمعلومات	29	٪ 40	أكبر من 60 سنة	7	٪ 10
قسم التخطيط	18	٪ 25	المجموع	72	٪ 100
قسم الاستثمار	13	٪ 18			
قسم الميزانية	12	٪ 17			
المجموع	72	٪ 100			

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته 68 ٪ من مجموع مفردات عينة الدراسة، من حيث العمر نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 50 إلى أقل من 60 سنة ويشكلون نسبة 43 ٪ ، أما من حيث التخصص فأغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة 53 ٪ من مجموع مفردات عينة الدراسة، ويليهم من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال ويمثلون نسبة 28 ٪ ، ومن حيث الخبرة نجد أن معظم مفردات عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات ويمثلون نسبة 92 ٪ ، كما أن نسبة المشاركين في الإجابات من قسم تحليل البيانات تعد الأكبر مقارنة بباقي الأقسام وتشكل ما بنسبة 40 ٪ من إجمالي المشاركين. وبصورة عامة نلاحظ أن هناك تنوعا في تخصصات مفردات عينة الدراسة، وأرتفاعا في مدة خبرتهم مما يزيد الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

- **ثانياً الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة:**

بهدف تحديد الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة تم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكانت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) يوضح إجابات عينة الدراسة حول متطلبات تطبيق القياس المرجعي

متطلبات تطبيق القياس المرجعي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6. يوجد رغبة لدى الإدارة لإحداث التغيير المطلوب بغية الوصول إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في الشركة.	3.166	1.034
7. تلتزم الإدارة العليا بمشاركة ذوي الخبرات سواء من داخل الشركة أو خارجها لتطبيق أسلوب المقارنة المرجعية.	2.722	1.077

متطلبات تطبيق القياس المرجعي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8. تعمل إدارة الشركة على تطوير كوادرها البشرية لضمان التطبيق الأمثل للقياس المرجعي.	3.027	1.124
9. يتم إشراك الموظفين في أنشطة المقارنة المرجعية.	2.625	1.203
10. تتوفر لدى الشركة قاعدة بيانات مخصصة للمعلومات المالية تفي باحتياجات تطبيق القياس المرجعي.	2.972	1.034
11. تعطي الأهمية النسبية لنتائج القياس المرجعي من قبل إدارة الشركة.	3.902	0.891
12. توافق الشركة على إجراء التعديلات الضرورية وفقاً لنتائج القياس المرجعي.	3.458	1.020
13. تتم عملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية ومستمرة في الشركة.	3.305	1.121
14. تتبنى الشركة التخطيط الشامل عند إجراء تغيرات جديدة في عملية التقييم المالي.	2.013	0.639
15. تقوم الشركة بعمل التحليل الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف لدى المنافسين.	3.736	1.006
16. تقوم الشركة بتقييم وتحليل موقعها التنافسي في السوق وتحليله باستمرار.	3.833	0.919
17. تقوم الشركة بإجراء المقارنات مع المنافسين سواء فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة وتكلفتها وآلية تسويقها.	3.222	1.189

من خلال النتائج المبينة بالجدول رقم (7) والمتعلقة بعدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي، يتضح أن الاتجاه العام لإجابات مفردات الدراسة يتجه نحو الموافقة على الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لأغلب فقرات

الفرضية أكبر من (3)، وتحصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على (أن الشركة تقوم بتقييم وتحليل موقعها التنافسي في السوق باستمرار) أعلى وسط حسابي (3.833).

أما فيما يتعلق بالاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة حول فرضية تطبيق القياس المرجعي يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة الفقرات، واتضح أن الاتجاه العام للإجابات يتجه نحو الموافقة على الفرضية، وبلغ أعلى وسط حسابي (4.068) للفقرة رقم (22) والتي تنص أن تطبيق القياس المرجعي يساهم في تخفيض التكاليف. الجدول رقم (8) يوضح النتائج.

جدول رقم (8) يوضح إجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين القياس المرجعي والأداء المالي

القياس المرجعي والأداء المالي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
18. يساعد القياس المرجعي على توفير البيانات والمعلومات لتقييم الأداء المالي في الشركة.	3.347	1.140
19. توفر البيانات والمعلومات من مصادر متعددة يعطي معنى محدداً لقياس الأداء المالي في الشركة.	3.611	1.042
20. يعد القياس المرجعي قاعدة للبيانات المتعلقة بالأداء المالي في الشركة.	3.392	1.106
21. يضع القياس المرجعي تصورا مثاليا يساهم في تطوير الأداء المالي في الشركة.	3.736	0.934
22. يساعد القياس المرجعي في خفض التكاليف.	4.069	0.877
23. القياس المرجعي يساعد إدارة الشركة في تحديد السعر المنافس لخدماتها المقدمة.	4.068	0.939

القياس المرجعي والأداء المالي:	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24. يساهم القياس المرجعي في تحسين العمل الجماعي داخل الشركة.	2.805	1.206
25. يساعد القياس المرجعي في تحقيق زيادة في القيمة السوقية للشركة.	3.625	1.671
26. المقارنة المرجعية للأداء المالي تساعد متخذي القرارات في تحديد نقاط الضعف وتحسينها.	3.972	0.919
27. يعمل القياس المرجعي على تطوير نظام تقارير القياس لتقييم الأداء المالي في الشركة.	3.444	1.112
28. مدخل القياس المرجعي يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس في شركات الاتصالات.	3.610	1.055
29. نتائج القياس المرجعي ملائمة لمتطلبات ومعايير الأداء المالي في الشركة.	3.330	0.992
30. مدخل القياس المرجعي يؤثر في تقييم وتطوير الأداء المالي في الشركة.	3.736	1.006

● ثالثاً اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة قام الباحث باستخدام اختبار (T)، حيث يستخدم هذا التحليل في الكشف عن الفروق بين المتوسطات الحسابية لمتغيرين أو بين متغير ومحسوب فرضي مسبق لمتوسط حسابي للمجتمع، وكانت الفرضية الصفرية الأولى: عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، مقابل الفرضية البديلة: توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي في شركات توزيع مشتقات النفط الليبية، أما الفرضية

الصفرية الثانية تنص على: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، مقابل الفرضية البديلة: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين القياس المرجعي والأداء المالي، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار (T) للفرضيات

الفرضية	الانحراف المعياري	اختبار (T)	مستوى الدلالة
الأولى	0.638	10.718	0.001
الثانية	0.528	8.571	0.001

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة (T) للفرضية الأولى (10.817) عند مستوى دلالة (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05)، لذلك تم قبول الفرضية. أما فيما يخص الفرضية الثانية فقد بلغت قيمة (T) للفرضية (8.571) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية.

■ **نتائج الدراسة:**

من خلال تحليل البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عدم توفر متطلبات تطبيق القياس المرجعي كوسيلة لتقييم وتحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة.
2. توجد علاقة ذات دلالة ما بين تطبيق القياس المرجعي كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

■ **توصيات الدراسة:**

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نوصي بالتالي:

1. على إدارة الشركات محل الدراسة أن تتبنى أسلوب القياس المرجعي كأداة لتقييم

وتحسين الأداء المالي، وذلك من خلال إعادة تشكيل الثقافة المؤسسية وتهيئة الظروف الملائمة للتطبيق.

2. العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة لكافة أنشطة الشركة، وذلك لوضع مؤشرات مرجعية للأداء المالي تتناسب مع المتغيرات البيئية.

3. العمل على استخدام برامج جاهزة لأسلوب القياس المرجعي بغية تقييم وتحسين الأداء المالي.

4. ضرورة استماع إدارات الشركات محل الدراسة لآراء ومقترحات موظفيها فيما يتعلق بتطبيق القياس المرجعي والمشكلات التي تواجه عملية التطبيق.

5. إعادة تأهيل الموظفين الماليين في الشركات محل الدراسة، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل بخصوص تطبيق القياس المرجعي.

6. استقطاب الخبرات والكفاءات والكوادر المالية المؤهلة والقادرة على تطبيق أسلوب القياس المرجعي بشكل فعال. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين، فيمكن إجراء دراسات حول إعداد نموذج عام لتطبيق القياس المرجعي والاعتماد عليه كأداة لضمان تطوير الأداء المالي.

■ المراجع:

● أولاً المراجع العربية

1. أبو نصر، مدحت. (2012): **الأداء الإداري المميز**، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

2. باديس، إيمان. (2016): **دور المقارنة المرجعية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التيسير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

3. بلال، فايز عمر. (2014): **أثر الإيضاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي**

للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دارسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، الجامعة الأردنية.

4. حسانين، عبد الرحيم محمد. (2018): **المقارنة المرجعية كمدخل لتطوير الأداء المؤسسي في المنظمات العامة**، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2، العدد 8.

5. الخطيب، محمد محمود. (2014): **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6. زغلول، سعد بشير. (2003): دليلك إلى البرنامج الاحصائي SPSS، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الإصدار العاشر، بغداد، العراق.

7. الزبيدي، حمزة محمود. (2011): **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8. السريتي، المهدي مفتاح. (2013): **مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي**، مجلة الجامعة، المجلد 3، العدد 15.

9. السعبري، إبراهيم عبد موسي، زيد عائد مروان. (2012): **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، كلية الكوفة، العراق.

10. طالب، علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني. (2011): **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11. العامري، مسعود حايد. (2020): **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الثانية، المطبعة العالمية، العراق.

12. عيسى، سمية. (2014): **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام آلية المقارنة المرجعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

13. الاغوات، حسن. (2015): **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن.

14. قدور، نبيلة حمزة العربي. (2018): **المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء**

المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2.

15. مادي، محمد الهادي. (2020): **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية**، 2020، المجلة العلمية الجامعة المفتوحة بنغازي، المجلد الأول، العدد 2.

16. مزياني، نور الدين، صلاح بلاسكة. (2013): **مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 4.

17. الموسوي، عباس نوار كحيط. (2008): **دور المقارنة المرجعية في ترشيد قرارات التسعير المبنية على أساس الكلفة المستهدفة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، منشورة، الجامعة المستنصرية، العدد 69.

18. موسى، الطيب حامد. (2015): **أثر القياس المرجعي على تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، المجلد 2، العدد 6.

19. الاندلسي، ناجى ساسي، مسعود علي عرفة. (2018): **مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين الليبية**، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد 4.

20. النعيمي، صلاح عبد القادر. (2014): **تقويم أداء بعض الشركات الصّناعية بأسلوب المقارنة المرجعية – دراسة ميدانية في الشركات العامة للإسمنت، كلية الإدارة والاقتصاد**، منشورات جامعة بغداد، العراق.

● ثانياً المراجع الأجنبية

21. Abir Mabrouk، Rajab Hokoma. (2018), Business Process Re-engineering and its Possible Applications for Improving the Libyan Banking Sector, The international Journal of engineering and information technology (IJEIT), Vol 2, No. 2, PP 8084-.

22. Danilkova.(2019), Benchmarking Applications Financial and Economic Indicators in the Internal Audit in the Republic of Belarus. International Journal of New Economics and Social Sciences,1 (9) 2019: 147154-.

23. Desta, T. S. (2016), Financial performance of "The best African banks": A comparative analysis through CAMEL rating. Journal of accounting management, 6, 120-.

24. Goncharuk & Alsharf, (2015), BENCHMARKING AS A PERFORMANCE MANAGEMENT METHOD Polish Journal of Management Studies 11(2):27-36

25. Gregory-Smith, I. and Main, B.G.M. (2014), ―Heads I win, tails you lose? A career analysis of executive pay and corporate performance‖, Cambridge Journal of Economics, November, 10, pp. 126-.

26. Kuznetsova, (2015), Development of the concept of accounting on basis of benchmarking theory methodology, practice. Restiv_ on_don, Russia, p18.

27. Omar, H. & Mugabe, A. N. (2016), Camels Model Analysis and Financial Performance in Rwanda. The International Journal of Business & Management, 4, 298317-.

28. Magd Ahmed Magd, (2019), best practice through benchmarking in Egyption organizations, The Egyptian Journal of Economic Sciences, Volume 2, Issue 6, pp: 67:79.

29. Nasser Ibrahim Nasser, (2018), exploring current practices in the Egyption hotel sector, The Egyptian Journal of Commercial Studies, Volume5، Issue 12, pp 19:35.

30. Tutie Asrofah, Suhaiza Zailani and Yudi Fernando, (2010), Best practices for the effectiveness of benchmarking in the Indonesian manufacturing companies, March 2010Benchmarking An International Journal 17(1):115143-.

31. Zaytseva S.S., (2012). Financial benchmarking in the management of the strategic enterprise development. Russia. S. PP 235238-.

المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا

■ د. مسعود محمد امريود*

● تاريخ استلام البحث 2021/06/11م ● تاريخ قبول البحث2021/09/24م

■ **الملخص:**

هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وربط وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي لاستنباط تلك المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق صحيفة الاستبيان والتي وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في فئة فاحصي الضرائب بإدارة ضرائب طرابلس، بالإضافة إلى إجراء بعض الاختبارات الإحصائية في تحليل واختبار فرضية الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشاكل والتحديات تعوق وتواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، وتتعلق هذه التحديات بالإدارة الضريبية والظروف الأمنية والاقتصادية الحالية والتشريع الضريبي المتمثل في قانون ضرائب الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010م

● **الكلمات المفتاحية:** ضرائب الدخل، الإقرار الضريبي، تحديد وتحصيل الضريبة، الامتثال الضريبي.

Abstract:

The aim of the study was to identify and identify the problems and challenges facing the identification, linking and collection of income taxes in Libya, and to achieve the objective of the study was used to devise these problems and difficulties

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية المحاسبة - جامعة غريان Email: mrewdmsod@gmail.com

in the process of identifying and collecting income taxes in Libya, and the analytical method was used to analyze the data collected through the questionnaire newspaper, which was distributed to the study sample of tax examiners in the Tripoli Tax Administration, in addition to conducting some statistical tests in the analysis and testing of the hypothesis The study found that there are a range of problems and challenges hindering and facing the identification and collection of income taxes in Libya, these challenges relate to tax administration, current security and economic conditions and tax legislation represented by the Libyan Income Tax Act No. 7 of 2010.

Keywords: Income taxes, tax return, tax collection, tax compliance

■ مقدمة:

لكل دولة أن تفرض ما تراه مناسباً من أنواع ضرائب الدخل وذلك بما يتلاءم مع ظروفها وبيئتها وبما يسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى ضوء ذلك قد تقوم الدولة بإجراء التعديلات المناسبة على تشريعاتها الضريبية من خلال فرض أنواع جديدة من الضرائب أو إلغاء بعض الضرائب أو تعديلها أو تعديل الإعفاءات من الضرائب بشكل كلي أو جزئي.

وفي ليبيا صدرت عدة تشريعات وقوانين تتضمن فرض مجموعة من ضرائب الدخل وتنظم طرق ربطها وجبايتها والاعتراض عليها والإعفاء منها، وكان آخر تشريع ضريبي ينظم ضرائب الدخل متمثلا في قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية، حيث جاء هذا القانون ناسخاً لما قبله من القوانين، منتهجاً فكراً وفلسفة جديدة قوامها القواعد التي يسير عليها الاقتصاد العالمي المتطور، من أجل مد جسور الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، من خلال تقديم تخفيضات في أسعار ضرائب الدخل، وانتهاج أسلوب الضرائب النسبية، ومنح العديد من الإعفاءات، وتيسير إجراءات الفحص والربط الضريبي ومحاولة العدالة في توزيع العبء الضريبي، مستهدفاً من ذلك كله تشجيع الممولين على التصريح عن دخولهم والتزامهم بتقديم إقراراتهم الضريبية والحد من الاعتراضات والمنازعات الضريبية.

إلا إنه ورغماً عن ذلك، لازالت عملية تحديد وتحصيل الضريبة على الدخل تواجه مجموعة من المشاكل والتحديات الإدارية والبيئية كما أنه عند دراستنا لهذا القانون وعند ممارسة الإدارة الضريبية وتطبيقها له ظهرت العديد من التحديات والمشاكل المحاسبية والإدارية والتي أثرت على ضرائب الدخل مما يستوجب علينا دراستها والبحث فيها.

وانطلاقاً من أهمية ضرائب الدخل بالنسبة للنظام الضريبي الليبي، من حيث كونها تسهم في زيادة إيرادات الدولة، وكأداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية، وترشيد الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، تتناول هذه الدراسة واقع نظام ضرائب الدخل في ليبيا والمشاكل والتحديات التي تواجهها.

■ **الدراسات السابقة:**

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع ضرائب الدخل ومشاكل تحديدها وجبايتها، ويتناول الباحث فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، للاستفادة منها في إجراء هذه الدراسة وفي تحليل بياناتها وتفسير نتائجها .

دراسة بن غربية (1993) بعنوان «الضرائب ودورها في تمويل الخزانة العامة في ليبيا»

توصلت الدراسة إلى أن عملية الربط الضريبي تتم في كثير من الأحيان بمعزل عن البيانات الواردة في الإقرارات الضريبية وبشكل عشوائي مما يؤدي إلى تظلم الممول والدخول في منازعات وقضايا مع الإدارة الضريبية.

دراسة موسي (2000) بعنوان: محددات الطاقة الضريبية في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى بيان محددات الطاقة الضريبية في ليبيا، ومن أهم نتائج الدراسة بيان أهمية تحديد الطرق الإدارية التي من شأنها أن تسهل إجراءات الربط والتحصيل وتزيد الوعي الضريبي بشكل فعال وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير الإدارة الضريبية والرفع من كفاءتها.

دراسة سمور (2008) بعنوان « مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل في فلسطين»

تناولت دراسة مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين وهدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء عزوف نسبة كبيرة من المكلفين عن تقديم كشف التقدير الذاتي في مواعيده المحددة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: سوء الأوضاع الاقتصادية وتدني الدخل وغياب الدور الفعال لإدارة الضرائب في الفحص والمتابعة، أسباب رئيسية تسهم في عدم تقديم المكلفين لكشف التقدير الذاتي في المواعيد المحددة.

دراسة عبد الغفور (2008)، بعنوان: «العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية في الاردن»

هدفت الدراسة استكشاف العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية وقد هدفت لمعرفة سبل تحسين هذه العلاقة وما يؤثر عليها وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج. حيث تبين أن هناك عوامل تؤثر تأثيراُ إيجابياً على التحصيل والجباية، وأخرى سلبية، فمن أهم الفقرات التي أثرت إيجابياُ هي: رفض مأمور التقدير للضغوط الاجتماعية، وإنصاف المكلف من خلال التنزيلات المنصوص عليها في القانون، بالإضافة إلى تنظيم القانون للعلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال الحوافز والعقوبات والغرامات المنصوص عليها. أما أهم الفقرات التي أثرت سلباً على التحصيل والجباية فتمثلت بعدم مراعاة قانون ضريبة الدخل لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين، وتدني إدراك مأمور التقدير لواقع وظروف المكلف، بالإضافة إلى عدم سهولة ووضوح بعض نصوص قانون ضريبة الدخل.

دراسة ميرة (2010) بعنوان « إمكانية تضييق الفجوة والفروقات بين قانون ضرائب الدخل الليبي ومعايير التقارير المالية الدولية وأثر ذلك على البيئة الليبية»

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تضييق الفجوة بين قانون ضرائب الدخل الليبي

ومعايير التقارير المالية الدولية وأثره على البيئة الليبية، واستنتجت الدراسة بوجود مشاكل إدارية ومحاسبية تواجه قانون ضرائب الدخل الليبي، كما استنتجت الدراسة على وجود فروقات بين قانون ضرائب الدخل الليبي ومعايير التقارير المالية الدولية.

دراسة معالي (2015) بعنوان « معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب»

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تحصيل الدين الضريبي لدى الإدارة الضريبية، وأجريت الدراسة من خلال استبانة وزعت على موظفي الضرائب، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة عدم فاعلية الجهاز الضريبي، والتأخر في البث في القضايا المرفوعة، وعدم الالتزام بدفع الضريبة.

دراسة العموري (2017) بعنوان « الصعوبات المتعلقة بطريقة التقدير المباشر لضريبة دخل الشركات وفقاُ لأحكام التشريع الضريبي الليبي»

هدفت الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه طريقة التقدير المباشر التي تؤدي إلى عدم التزام الممولين من الشركات بتقديم إقراراتهم الضريبية في مواعيدها المحددة قانوناُ، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت صحيفة استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تمثل في فاحصي الضرائب وعينة من الممولين، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة والتي منها، غموض التشريع الضريبي وغياب الوعي الضريبي لدى الممولين وسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

■ مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية ضرائب الدخل بالنسبة للنظام الضريبي الليبي وما يحققه فرض هذه الضرائب من موارد مالية و أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلا إنها تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي أثرت سلباً على حصيلتها الضريبية، فضعف الإدارة الضريبية، والظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد، وقلة

الوعي الضريبي لدى الممولين بأهمية الضريبة، وقصور التشريع الضريبي في بعض جوانبه، أدى إلى المزيد من عمليات التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع، وما يدلل على ذلك حصول ليبيا على مرتبة متأخرة جداً في عملية تقدير وتحصيل ضرائب الدخل وفقاً لمعيار DOING.BUSINSS. 2014 جاءت ليبيا في المرتبة 186 من أصل 189 دولة، الأمر الذي يدلل على المشاكل والتحديات التي يواجها النظام الضريبي في ليبيا، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا ؟

■ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1 - بيان واقع ضرائب الدخل في ليبيا وفقاً للتشريع الضريبي الليبي.

2 - تحديد ودراسة المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

■ فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية أساسية مفادها

فرضية العدم: H0

" لا توجد مشاكل وتحديات تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا"

الفرضية البديلة:H1

" هناك مشاكل وتحديات تواجه عمليات تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا"

■ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على أحد المواضيع الهامة في النظام الضريبي الليبي، وهو ضرائب الدخل (المشاكل والتحديات) بغرض إبراز وتحديد

أهم المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، بما يساعد السلطة التشريعية والإدارة الضريبية على العمل لاتخاذ حلول بشأنها.

■ **المنهجية المتبعة:**

تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة والقوانين واللوائح وتقارير ديوان المحاسبة، وبعض البيانات الإحصائية الخاصة بمصلحة الضرائب، وعلى ما ورد بالأدب المحاسبي من كتب ودوريات فيما يخص ضرائب الدخل، واستنباط المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة والوصول إلى نتائجها.

■ **حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- تقتصر الدراسة على ضرائب الدخل المتمثلة في ضريبة التجارة والصناعة، وضريبة دخل الشركات، وضريبة الدخل من المهن الحرة.
- تقتصر الدراسة على تحديد ودراسة المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تحديد وربط وتحصيل الضرائب على الدخل في ليبيا.

■ **هيكلية الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- واقع نظام ضرائب الدخل في ليبيا.
- المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.
- الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

● **المحور الأول: واقع نظام ضرائب الدخل في ليبيا.**

تحتل ضرائب الدخل المكانة الأولى في كل النظم الضريبية لكافة الدول، فلقد وجدت تلك الدول في الضرائب على الدخل من الخصائص ما دفعها إلى الاعتماد عليها في تمويل خزائنها العامة بمورد مالي وافر الحصيلة متجدد الوعاء، وتفرض الضريبة على الدخل الخاضع لها بأسلوبين رئيسين هما:

أسلوب الضريبة العامة على الدخل (أي الضريبة على مجموع الدخل)، وأسلوب الضرائب النوعية على الدخل. وفيما يلي بيان ذلك:

أ - الضريبة على مجموع الدخل:

في ظل هذا الأسلوب يتم فرض ضريبة واحدة على مجموع دخل الممول من كافة مصادره، حيث يقوم الممول بتقديم إقرار ضريبي واحد إلى مصلحة الضرائب يحتوي على كافة أنواع الدخول التي حصل عليها الممول خلال العام من ممتلكاته العقارية والمنقولة ومرتبات ومكافآت، وقد يكون هذا الأسلوب بديلاً لأسلوب الضرائب النوعية أو مكملاً له، ويتميز هذا الأسلوب لفرض الضرائب بإضفاء الصبغة الشخصية لكافة دخول الممول ومراعاة الظروف والعوامل الشخصية التي تقلل من المقدرة التكاليفية للممول.

ب – الضرائب النوعية على الدخل:

من خلال هذا الأسلوب تفرض ضريبة مستقلة على كل نوع من أنواع الدخل وفقاً لمصادر تلك الدخول، ويتيح هذا الأسلوب تنويع الأحكام والإجراءات بما يلاءم طبيعة كل نوع من أنواع الدخول وظروف الممولين المالية، فتستخدم أساليب مختلفة في تحديد الوعاء الضريبي وطرق ومواعيد مختلفة في التحصيل، كما يمكِّن هذا الأسلوب من التمييز في سعر الضريبة بين مصادر الدخل الرئيسية المتمثلة في العمل، ورأس المال، والمصدر المختلط من العمل ومن رأس المال.

ولقد انتهج المشرع الضريبي الليبي في قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م

أسلوب الضرائب النوعية على الدخل، حيث قسم الدخول الخاضعة للضريبة حسب مصادرها، مثل الدخل من التجارة والصناعة، والدخل من المهن الحرة، والدخل من الأجور والمرتبات، وغيرها من الدخول.

ج - ضرائب الدخل في ليبيا:

تعتبر الضرائب على الدخل في ليبيا من أهم أنواع الضرائب وهي تشكل الجزء الأكبر في الهيكل الضريبي.

وقد أخضع المشرع الضريبي الليبي كافة الدخول الناتجة في ليبيا إلى الضرائب، إلا ما تم إعفاؤه منها بشكل كلي مثل الدخل من الزراعة، أو بشكل جزئي والمتعلق بإعفاء جزء من هذه الدخول لمواجهة الأعباء المعيشية الخاصة بالممول.

وتتمثل الضرائب المفروضة على الدخل في ليبيا طبقاً للتشريعات والقوانين الليبية فيما يلي (امريود، 2018)

1 - الضرائب النوعية على الدخل (الضرائب على الأشخاص الطبيعيين)

وينظمها قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية، حيث تم تقسيم الدخول إلى أنواع مختلفة وفقاً لمصادرها، وتم فرض ضريبة منفصلة على كل نوع من هذه الدخول على حدة، وذلك بهدف التمييز في سعر الضريبة بين مصادر الدخل الرئيسية (العمل، رأس المال، المصدر المختلط بين العمل ورأس المال)، باعتبار أن هذه الضرائب تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتشمل هذه الضرائب ما يلي:

الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف، وتم التمييز في هذه الضريبة بين سعر الضريبة على دخل التجارة، وسعر الضريبة على دخل الصناعة والحرف، وحدد سعر أقل بالنسبة للضريبة على دخل الصناعة والحرف - الضريبة على الدخل من المهن الحرة - الضريبة على الدخل من الأجور والمرتبات وما في حكمها - الضريبة على الدخل من الودائع لدى المصارف.

2 - الضريبة على دخل الشركات المساهمة وما في حكمها:

تعد هذه الضريبة من الضرائب الهامة في ليبيا نظراً لحصيلتها الكبيرة، نتيجة لكثرة عدد الممولين من الشركات سواء الخاصة أو العامة وفروع الشركات الأجنبية، وكبر حجم النشاط الذي تمارسه، وينظم ضريبة الشركات قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 م ولائحته التنفيذية.

والجدول التالي رقم (1) يوضح أسعار الضرائب الأصلية على الدخل وفقاً لقانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م.

نوع الضريبة	سعر الضريبة	الإعفاءات من الضريبة
الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف.	الدخل التجاري 15 ٪ سنوياً الدخل من الصناعة والحرف 10 ٪ سنوياً	إعفاءات جزئية تتمثل في إعفاءات الأعباء المعيشية العائلية... حسب الوضع العائلي للأشخاص الطبيعيين

الضريبة على الدخل من المهن الحرة.	15 ٪ سنوياً	إعفاءات جزئية (إعفاءات الأعباء العائلية والمعيشية وأقساط التأمين)
الضريبة على دخل العمل وما في حكمها.	12000 د. الأولى 5 ٪ سنوياً ما زاد عن ذلك 10 ٪ سنوياً	إعفاءات كلية تتمثل في إعفاء العاملين بالوحدات الإدارية العامة الممولة من الخزانة. إعفاءات جزئية (الإعفاء مقابل الأعباء المعيشية وإقساط التأمين)
الضريبة على الدخل من الودائع لدى المصارف	5 ٪ سنوياً	إعفاءات جزئية (الإعفاءات مقابل الأعباء المعيشية والعائلية وأقساط التأمين)
الضريبة على الدخل من الشركات المساهمة وما في حكمها.	20 ٪ سنوياً	إعفاءات كلية مؤقتة للشركات الوطنية ولمدة 5 السنوات الأولى من عمر الشركة التي تحقق فيها شروط قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010

● **المصدر: إعداد الباحث**

وتعتبر ضريبة الشركات وضريبة الدخل من العمل أهم ضرائب الدخل من ناحية تمويل الخزانة العامة في ليبيا.

والجدول التالي (2) يوضح مساهمة ضرائب الدخل في تمويل الخزانة حسب النوع خلال سنة 2016، 2017 على التوالي:

البيان	سنة 2016	سنة 2017
الضريبة على دخل المرتبات	339.575.435	535.648.201
الضريبة على دخل الشركات	249.640.174	250.114.075
الضرائب النوعية الأخرى، تجاري. صناعي. مهن حرة	7.579.288	9.424.069

● **المصدر: تقرير ديوان المحاسبة 2017**

3- الضرائب الإضافية على الدخل:

بالإضافة إلى الضرائب الأصلية التي فرضها المشرع الضريبي والتي نظم أحكامها قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م، والمتمثلة في الضرائب النوعية على الدخل وضريبة الشركات، تم فرض ضرائب إضافية على الدخل، وتتمثل هذه الضرائب في الضريبتين التاليتين (امريود، 2018)

ضريبة الجهاد: تم فرض ضريبة الجهاد كضريبة إضافية على الدخل، بموجب القانون رقم (44) لسنة 1970م، الصادر بتاريخ 1970/3/26م. وتفرض هذه الضريبة على كافة الدخول النوعية التي تسري عليها الضرائب النوعية، والدخل من الشركات الذي يخضع لضريبة الشركات، مع العلم أن هذه الضريبة لم يتم التطرق إلى تعديل سعرها أو الدخول الخاضعة لها أكثر من 49 سنة بالرغم من تعديل التشريع الضريبي أكثر من مرة.

ضريبة الصندوق القومي الفلسطيني: تعتبر هذه الضريبة من الضرائب الإضافية على الدخل، وفرضت بموجب القانون رقم 67 لسنة 1970م، الصادر بتاريخ 1970/6/13م، وتسري الضريبة فقط على الدخل من الأجور والمرتبات العائد للعمال والموظفين الفلسطينيين، أو من هم من أصل فلسطيني.

الجدول التالي (3) يوضح أسعار الضرائب الإضافية على الدخل والدخول الخاضعة لهذه الضرائب.

الضريبة	سعر الضريبة	الدخول الخاضعة للضريبة
ضريبة الجهاد	على الأجور والمرتبات 3 ٪ على الدخول النوعية الأخرى: 2 ٪ على الدخل المعفي. 4 ٪ على الدخل الذي يزيد عن حد الإعفاء. على دخل الشركات المساهمة وما في حكمها 4 ٪ سنوياً	تفرض الضريبة على جميع الدخول التي تفرض عليها ضرائب الدخل، بالإضافة إلى الدخول من المرتبات الممولة من الخزانة العامة التي تم إعفاؤها من ضريبة الدخل.
ضريبة الصندوق الفلسطيني	(7 ٪) سنوياً	تفرض على دخول الأشخاص الفلسطينيين العائدة لهم من الأجور والمرتبات.

● **المصدر: إعداد الباحث.**

المحور الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

ويمكن تحديد هذه المشاكل والتحديات وفقاً لما يلي:

أولا - المشاكل والتحديات المتعلقة بالبيئة المحلية:

مما لا شك فيه أن سوء الوضع الاقتصادي وتدني الدخل وخروج الشركات الأجنبية ينعكس سلباً على عدد الإقرارات المقدمة لمصلحة الضرائب وعلى الامتثال الضريبي، كما أن فقدان الاستقرار الأمني والسياسي وغياب سيادة الدولة سبب رئيسي في تخلف الممولين من التصريح عن دخولهم وتقديم إقراراتهم الضريبية (العموري، 2017)، إن انعدام الاستقرار الأمني والسياسي وغياب سيادة الدولة أدى إلى خروج الشركات الإنتاجية الكبرى وارتفاع معدل العزوف لدى الشركات الأخرى في ظل غياب المتابعة والجزاء، هذا بالإضافة إلى توقف بعض الوحدات التابعة للمصلحة عن مزاولة نشاطها خلال بعض السنوات للدواعي الأمنية (تقرير ديوان المحاسبة، 2016)

والجدول التالي (4) يوضح بيان مقارن للإيرادات المقدرة والإيرادات المحصلة بين سنة 2010 والسنوات التي تليها.

السنة المالية	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المحصلة
2010	3,055,000,000	1,194,000,000
2011	350,000,000	443,000,000
2012	500,000,000	687,000,000
2013	900,000,000	838,000,000
2014	900,000,000	731,000,000
2015	700,000,000	671,000,000

السنة المالية	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المحصلة
2016	700.000.000	804.000.000
2017	800.000.000	845.000.000
2018	800.000.000	845.000.000

● المصدر: مصلحة ضرائب طرابلس

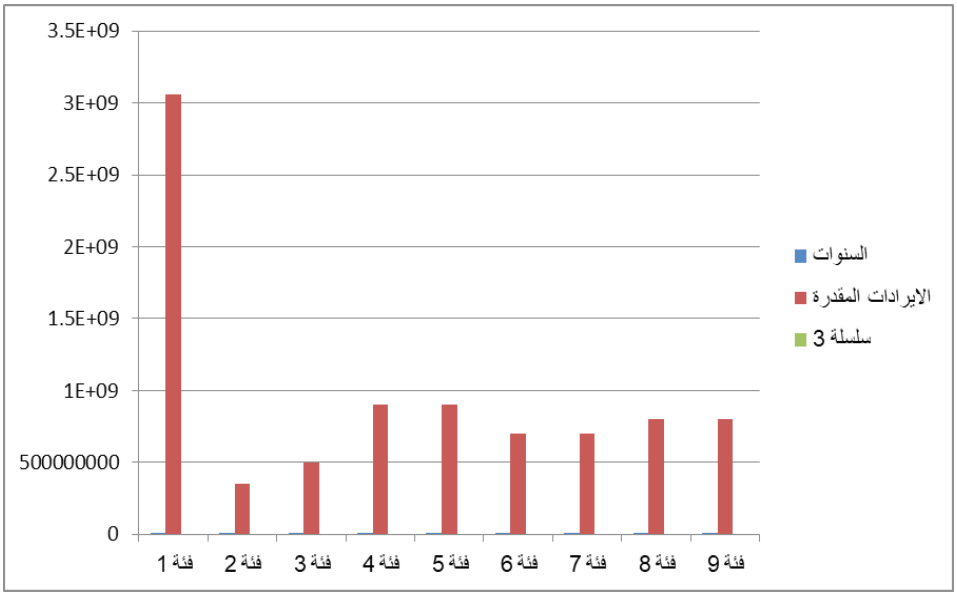

من الجدول والرسم البياني السابق يتضح مدى تأثير الوضع الاقتصادي والظروف الأمنية والسياسية على تقديرات الضرائب والمحصل منها، مما يؤكد أن هذه الظروف تعتبر إحدى التحديات التي تواجه تحديد وتحصيل الضرائب على الدخل في ليبيا.

كما يوضح الجدول التالي (5) نسبة الشركات الملتزمة بتقديم إقراراتها الضريبية بالنسبة لعدد الشركات المسجلة بإدارة الضريبة على الشركات بمصلحة ضرائب طرابلس.

المصلحة	عدد الشركات المسجلة لدي مصلحة الضرائب	عدد الشركات الفعالة الملتزمة بتقديم الإقرارات	نسبة الشركات الملتزمة إلى إجمالي عدد الشركات المسجلة
طرابلس	43000	5787	٪ 13

● **المصدر: مصلحة ضرائب طرابلس** 2019

ويتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة كبيرة جداً من الشركات لم تلتزم بالتصريح عن دخولها وتقديم إقراراتها الضريبية، ويعزى السبب في ذلك إلى فقدان الاستقرار الأمني والسياسي وغياب سلطة وسيادة الدولة.

ثانياً - المشاكل والتحديات المتعلقة بالإدارة الضريبية.

يمكن إيجاز المشاكل والتحديات المتعلقة بالإدارة الضريبية فيما يلي:

1 - عدم تناسب حجم العمل مع عدد فاحصي الضرائب بالإدارة الضريبية (التضخم في كم العمل الفني).

نتج عن هذه المشكلة تراكم الملفات الضريبية لعدة سنوات دون البث في عملية فحصها مع الاعتماد على أسلوب الفحص الشامل لكافة الإقرارات الضريبية. وقد أكدت مجموعة من الدراسات قلة فاحصي الضرائب مقارنة بحجم العمل المطلوب منهم، فقد تؤدي هذه المشكلة إلى التأخير في إجراء ربط وتحديد الضرائب وتراكم الملفات الضريبية ومحاولة السرعة في إجراء الفحص مع عدم بذل العناية المهنية المطلوبة مما يؤدي إلى عدم دقة العمل فيكون الربط النهائي غير مطابق للواقع.

2 - اعتماد أسلوب الفحص الشامل لكافة الإقرارات الضريبية.

على الرغم من قلة فاحصي الضرائب وعدم تناسب عددهم مع حالات الفحص فإن

مصلحة الضرائب لازالت تنتهج أسلوب الفحص الشامل لجميع إقرارات الممولين، وقد حاول المشرع الضريبي الليبي إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال تضمينه مادة باللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010، وهي المادة رقم (13) التي تجيز لمصلحة الضرائب استخدام أسلوب الفحص الضريبي الانتقائي لإقرارات الممولين، إلا إن ضعف المصلحة وتأخرها وغياب التنظيم الإداري والبيانات والمعلومات الإحصائية حال دونها والاستفادة من استخدام هذه التجربة.

3 - ضعف دور إدارة الضرائب من ناحية الإعلام والتثقيف الضريبي.

إن ضعف دور الإدارة الضريبية في الإعلام والتثقيف الضريبي ينعكس سلباً على الامتثال الضريبي للممولين، وليس هناك أي دور للإدارة الضريبية في ليبيا في عملية توعية وتثقيف الممولين بالضريبة، فقد أشارت إحدى الدراسات (العموري، 2017) إلى عدم قيام مصلحة الضرائب بحملات توعية دورية ومستمرة لتوعية الممولين بالإضافة إلى عدم إصدار المنشورات والتعليمات الإرشادية الملائمة، أو استخدامها الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة للإعلام الضريبي وتوعية وتثقيف الممولين.

4 - معظم إدارات الضرائب لا تعمل بالمنظومات الالكترونية بل لا تزال تعمل بالسجلات اليدوية باستثناء إدارات (طرابلس _ الجفارة _ بنغازي) التي تعاني من ضعف في الأرشفة الالكترونية، حيث لوحظ عدم الالتزام بالإدخال الالكتروني في العديد من المكاتب، وهو ما أدى إلى عدم جدوى متابعة البيانات الضريبية من خلالها (تقرير ديوان المحاسبة، 2016)

5 - غياب التعاون بين الإدارة الضريبية وبعض الجهات العامة، مثل: مصلحة الجمارك والموانئ، وإدارات منح التراخيص، والحرس البلدي، وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 الذي أوجب على جميع الجهات تزويد مصلحة الضرائب بالتراخيص والبيانات الخاصة بالممولين (تقرير ديوان المحاسبة، 2016)

إن عدم التعاون بين كافة الجهات المختلفة وإدارة الضرائب ساعد على التوسع في ظاهرة عدم الامتثال الضريبي وارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، لذلك تعاني المصلحة من عدم القدرة على تحديد النتيجة الحقيقية للنشاط الخفي.

6 – عدم اهتمام الإدارة الضريبية بعملية التدريب العملي لموظفي وفاحصي الضرائب.

على الرغم من أهمية التدريب العملي بالنسبة لفاحصي الضرائب واعتباره أمراً مهماً لهم، فلابد أن يتلقى الفاحص الضريبي التدريب الكافي حتى يتمكن من فهم القوانين واللوائح، وكذلك الإجراءات والطرق العلمية في الفحص الضريبي والإلمام بالمتطلبات التنفيذية لعملية الفحص، إلا إنه لا توجد برامج تدريب فعالة ومنتظمة داخل مصلحة الضرائب، ولا يتم التركيز على التدريب الخارجي للاستفادة من تجارب وأنظمة بعض الدول في هذا المجال.

7 – انخفاض مستوى الأجور وانعدام المكافآت التشجيعية للعاملين بالإدارة الضريبية؟

إن النتيجة الحتمية لانخفاض مستوى الأجور والمرتبات وعدم وجود الحوافز والمكافآت التشجيعية بالنسبة لموظفي وفاحصي الضرائب، هي ابتعاد الكفاءات العلمية المؤهلة والموظفين الأكفاء عن الالتحاق بالإدارة الضريبية، وتفشي الفساد ومجاملة الممولين على حساب انخفاض الحصيلة الضريبية، وتأثر حصانة الفاحص من خلال الإغراءات التي قد تعرض من قبل الممولين.

8 – قصور الإدارة الضريبية في تفعيل مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل والمتعلقة بالحجز الإداري والحجز التحفظي والحجز التنفيذي على الشركات العامة والخاصة لغرض سداد ما عليهم من التزامات تجاه مصلحة الضرائب، حيث بلغت الديون المستحقة حتى نهاية سنة 2017 (1.118.598.280) دينار لعدد 1150 شركة، وإن ما تم تحصيله في المقابل خلال سنة 2017 منها مبلغ (15.676.343) وبنسبة لا تتجاوز 1.4 ٪ من إجمالي الديون المرحلة من سنوات سابقة (ديوان المحاسبة، 2017)، ومن الملاحظ أن هذه المشكلة مرتبطة ارتباطا كبيرا بالمشاكل والتحديات المتعلقة بغياب سيادة الدولة وفقدان الاستقرار الأمني والسياسي.

ثالثاً_ المشاكل والتحديات المتعلقة بالتشريع الضريبي الليبي:

من المعروف إن التشريع الضريبي وضع لتنظيم العلاقة بين مصلحة الضرائب والممول لذلك يجب أن تتصف نصوصه بالوضوح والدقة والمرونة وعدم القصور لكي يحقق الهدف من تشريعه، ومن نواحي القصور التي يعاني منها التشريع الضريبي وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 ما يلي:

1 - مخالفة مبدأ عمومية الضريبة وعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي مما يؤدي إلى زعزعة العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين، ويؤثر على الحصيلة الضريبية، فقد نصت المادة 33 من القانون بأن يعفى من ضريبة الدخل، الدخل الناتج من العمل وما في حكمه العائد للعاملين بالوحدات الإدارية العامة والممولة من الميزانية العامة للدولة، فقط دون غيرهم من الشرائح الأخرى مع عدم وجود أو تقديم مبرر لذلك.

2 - لم يأخذ المشرع الضريبي أي اعتبار بوضع مادة أو نص قانوني يمنح فيه مزايا تشجيعية للممولين الملتزمين بتقديم إقراراتهم الضريبية والمنتظمين في تسديد الضرائب المستحقة عليهم، تشجيعاً لهم على التزامهم وعدم مساواتهم بالممولين غير الملتزمين، بل على العكس من ذلك فقد أعفى المشرع الضريبي في المادة(102) من قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 الأشخاص الطبيعيين من الديون الضريبية وغرامات التأخير، كما أعفى غرامات التأخير لمن لم يتقدموا بالإقرارات الضريبية أصلاً.

3 - العقوبات والغرامات الواردة بالتشريع الضريبي غير كافية لإلزام الممولين على التصريح بدخولهم وتقديم إقراراتهم الضريبية في مواعيدها المحددة قانوناً.

4 - هناك قصور في بعض النواحي الفنية والمحاسبية، مما يثير الجدل بين الممولين والإدارة الضريبية ويؤثر على ضرائب الدخل، ومن هذه الحالات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- اشترطت المادة (11) من اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل لقبول الإقرار الضريبي بالنسبة للتشاركيات والشركات والأشخاص الاعتبارية أن يكون معتمداً من مراجع حسابات قانوني مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين، لكنها لم توضح صراحة مسؤولية المراجع تجاه هذا الإقرار في حالة كانت بياناته غير صحيحة وليست مطابقة للواقع.
- حددت اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل في المواد (39،36،35) معدلات الاستهلاك بالنسبة للأصول الثابتة، ومعدل إهلاك اسم الشهرة، ومعدل خصم مصاريف التأسيس، لكنها في المقابل لم تحدد معدلات النافق في الأصول الحية بالنسبة للشركات التي تعمل في هذا المجال.
- نصت المادة (39) من القانون على أن تحسب أقساط الاستهلاك حسب معدلات سنوية تحددها اللائحة التنفيذية وذلك في حدود ثمن شراء هذه الأصول، ولم يشر المشرع إلى المصروفات الرأسمالية التي يتطلب إنفاقها على الأصل ليصبح جاهزا للاستخدام (الشاوش وآخرون، 2016)
- لم يحدد القانون الحد الأعلى بالنسبة للإعفاءات المتعلقة بأقساط التأمين سواء التأمينات العامة، أو التأمين على الحياة، أو التأمين الصحي.
- عدم وجود نص قانوني ينظم عملية احتساب الضريبة على الشركات القابضة والتابعة.
- لم يحدد القانون المدة التي يجب أن يتم خلالها الربط الإضافي (النهائي) بل جعله قاطعاً للتقادم.

● **المحور الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.**

تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس ماهية التحديات والمشاكل التي تواجه تقدير وربط

وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، من خلال التحليل الإحصائي الوصفي. وبالنظر إلى طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي إذ قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال ضرائب الدخل، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي جرى تصميمه كجانب من الدراسة الميدانية حيث تم التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تقدير وربط وتحصيل ضرائب الدخل، وقد جاء الجانب الميداني للتأكيد على المشاكل والصعوبات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا والتي سبق سردها وتحليلها في المحور الثاني من هذه الدراسة.

■ مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع فاحصي ومساعدي فاحصي الضرائب على ضريبة الشركات وضريبة التجارة وضريبة المهن الحرة بمصلحة ضرائب طرابلس والبالغ عددهم 50 فاحصاً وقد تم توزيع 50 استبانة على مجتمع الدراسة بالكامل إلا إن الباحث استلم 41 استبانة قابلة للتحليل أي ما نسبته 80 ٪ من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

جدول (6) الاستبانات الموزعة والمستلمة والخاضعة للتحليل

الاستبانات	الاستبانات الموزعة على العينة	الاستبانات المستلمة والخاضعة للتحليل
العدد	50	41
النسبة المئوية	٪ 100	٪ 82

كما تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على (Five Point Liker) مقياس ليكرت ذي الأبعاد الخمس لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند على النحو التالي:

جدول(7) المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت

درجات الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبـي	5	4	3	2	1
الوزن المئـوي	٪ 100	٪ 80	٪ 60	٪ 40	٪ 20

- صدق وثبات أداة القياس:

تم اختبار درجة المصداقية Reliability Test من خلال استخدام اختبار كرو نباخ ألفا Alpha Cranach من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس (استمارة الاستبيان) المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الاستبانة حيث بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرو نباخ ألفا (88.79 ٪) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة

لغرض تحليل البيانات وصفياً تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1 - التكرارات Frequency والتكرارات النسبية Percent للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث عدد المشاركين والمؤهل العلمي والمهني، والخبرة العملية، أما بالنسبة للتكرارات النسبية فتم استخدامها لبيان أهمية النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.

2 - الوسط الحسابي Mean، وتم استخدامه للتعرف على أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي (3) وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

3 - الانحراف المعياري Standard Deviation، وتم استخدامه من أجل التعرف على مقدار التشتت في الإجابات حول الوسط الحسابي.

4 - اختبار (T) لعينة واحدة One Sample T - Test:

لاختبار صحة فرضية البحث، بحيث يقبل الفرضية البديل إذا كانت قيمه المحسوبة T أكبر من قيمه الجدولية T والتي تساوي(2، 02) عند مستوى معنوية0.05 ودرجة حرية 48، أو عندما يكون مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي للتطبيق أكبر من 60 ٪ ، في حالة عكس ما سبق يقبل الفرضية العدم.

● **خصائص المشاركين في الدراسة:**

اشتمل القسم الأول من الاستبيان على مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين البالغ عددهم (41) فاحصا.

وفيما يلي تحليل لإجابات المشاركين في هذا الخصوص.

1 - **توزيع المشاركين حسب العمر:**

الجدول التالي يوضح توزيع المشاركين وفقا للعمر

جدول رقم (8) توزيع المشاركين وفقا للعمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	5	٪ 12
من 30 إلى أقل من 40 سنة	21	٪ 51
40 سنة فما فوق	15	٪ 37
المجموع	41	٪ 100

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن أكثر من 37 ٪ من المشاركين تراوحت أعمارهم

من40 سنة فما فوق، وجاءت هذه الفئة في المرتبة الثانية، بينما جاءت الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة في المرتبة الأولى بنسبة 51 ٪ ، أما الفئة العمرية الأقل من 30 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 12 ٪ . وهذا قد يفيد أهداف الدراسة في كون أن أغلبية المشاركين من الذين لديهم دراية كافية للإجابة على الأسئلة المطروحة بحكم كبر السن.

2 توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (9) توزيع المشاركين وفقا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم تجاري	7	٪ 17
بكالوريوس	27	٪ 66
ماجستير	3	٪ 7
دكتوراه	0	0
آخرى	4	٪ 10
المجموع	41	٪ 100

يوضح الجدول رقم (9) توزيع المشاركين حسب المؤهلات التي يحملونها، أن ما نسبته 66 ٪ من المشاركين يحملون الشهادة الجامعية (البكالوريوس)، بينما يشكل حملة الشهادات العليا نسبة 7 ٪ ، وأن 17 ٪ من المشاركين يحملون دبلوم، ولا يمثل حملة المؤهلات الأخرى إلا نسبة بسيطة 10 ٪ تقريبا، وهذه النتيجة تفيد بأن الغالبية العظمى من المشاركين هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. وهذه المؤشرات تدل على توفر التأهيل العلمي المناسب الذي تتطلبه عملية الفحص.

3 توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية:

جدول رقم (10) توزيع المشاركين وفقا للتخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	30	٪ 73
إدارة أعمال	3	٪ 7
اقتصاد	4	٪ 10
أخرى	4	٪ 10
المجموع	41	٪ 100

يبين الجدول رقم (10) توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية، حيث إن نسبة حملة المؤهلات المحاسبية تمثل73 ٪ من مجموع المشاركين، كما يلاحظ توفر نسبة بسيطة من حملة التخصصات الأخرى التي لها علاقة بمهام ببعض مهام تحصيل الضرائب كإدارة الأعمال 7 ٪ والاقتصاد 10 ٪ ، والنسبة الباقية من المشاركين لديهم تخصصات أخرى مما يعني أن الغالبية العظمى من المشاركين تتوفر لديهم الخلفية العلمية المناسبة للمهام التي يقومون بها وهذا يعزز نتائج الدراسة.

4 توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (11) توزيع المشاركين وفقا لسنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	٪ 12
من 5 - 10 سنوات	6	٪ 15
من 10 - 15 سنة	25	٪ 61
أكثر من 15 سنة	5	٪ 12
المجموع	41	٪ 100

يوضح الجدول رقم (11) توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم في مجال الضرائب حيث إن 12 ٪ من المشاركين لديهم خبرة تقل عن خمس سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم سنوات خبرة أكثر من خمس سنوات 15 ٪ . ونسبة 61 ٪ من المشاركين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، وتدل هذه النسب بأن المشاركين لديهم خبرة طويلة في مجال الضرائب مما يمكنهم من حسن أداء مهامهم كما يعزز نتائج الدراسة لأن المشاركين من ذوي الخبرات الطويلة.

● **تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:**

يتناول هذا الجزء تحليل ودراسة إجابات المشاركين في القسم الثاني من قائمة الاستبيان، وفيما يلي تحليل إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان:

■ **فرضية الدراسة:**

فرضية العدم: «لا توجد مشاكل وتحديات تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا»

الفرضية البديلة: «هناك مشاكل وتحديات تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا»

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1 - 19) من الاستبيان، ويوضح الجدولان رقم (12، 13) الإحصائيات الوصفية لآراء المشاركين حول المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

الجدول رقم (12) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الدرجة
1	الوضع الأمني الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي لمولي ضرائب الدخل.	ك	0	0	1	5	35	موافق بشدة
		٪	0	0	2.4	12.2	85.4	

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الدرجة
2	خروج الشركات الأجنبية نتيجة الوضع الأمني والسياسي أثر سلباً على الحصيلة الضريبية.	ك	0	2	2	10	27	موافق بشدة
		٪	0	4.9	4.9	24.4	65.9	
3	فقدان الاستقرار الأمني والسياسي سبب رئيسي في تخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.	ك	0	0	0	20	21	موافق بشدة
		٪	0	0	0	8 ،48	51.2	
4	تدني الدخل والوضع الاقتصادي الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي وتخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.	ك	1	3	2	15	21	موافق بشدة
		٪	2.4	7.3	4.9	36.6	48.8	
5	توقف بعض الإدارات الضريبية في بعض المناطق عن مزاولة نشاطها خلال بعض السنوات للدواعي الأمنية أثر سلباً على الحصيلة الضريبية.	ك	1	1	3	16	20	موافق بشدة
		٪	2.4	2.4	7.3	39.0	48.8	
6	عدم تناسب حجم العمل مع عدد فاحصي الضرائب يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	ك	0	0	0	41	0	موافق
		٪	0	0	0	100	0	

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الدرجة
7	اعتماد الإدارة الضريبية على أسلوب الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية في ظل التضخم في كم العمل يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	ك	4	3	0	22	12	موافق
		٪	9.8	7.3	0	53.7	29.3	
8	معظم الإدارات الضريبية في ليبيا لا تعمل بالمنظومات الالكترونية ولا تلتزم بالإدخال الالكتروني مما يؤثر سلبا على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	ك	0	0	0	10	31	موافق بشدة
		٪	0	0	0	24.4	75.6	
9	غياب التعاون بين الإدارة الضريبية وبعض الجهات العامة مثل مصلحة الجمارك ووزارة الاقتصاد وجهاز الحرس البلدي يؤثر سلباً على الامتثال الضريبي من قبل الممولين.	ك	5	7	0	10	91	موافق بشدة
		٪	12.2	17.1	0	24.4	46.3	
10	عدم اهتمام الإدارة الضريبية بعملية التدريب العملي لموظفي وفاحصي الضرائب يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	ك	0	0	0	35	6	موافق
		٪	0	0	0	85.4	14.6	

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الدرجة
11	انخفاض مستوى المرتبات وانعدام المكافآت التشجيعية للعاملين بالإدارة الضريبية يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.	ك	5	15	10	15	15	موافق
		٪	8.33	25.00	16.67	25.00	25.00	
12	قصور الإدارة الضريبية في تفعيل مواد قانون الضرائب المتعلقة بالحجز الإداري والحجز التحفظي على الشركات العامة والخاصة، يؤثر سلبا على عمليات ربط وتحصيل الضرائب.	ك	10	12	0	15	4	موافق
		٪	24.4	29.3	0	36.6	9.8	
13	مخالفة التشريع الضريبي في بعض المواد لمبدأ عمومية الضريبة وعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي يؤدي إلى زعزعة الثقة العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضريبة	ك	3	4	5	16	13	موافق
		٪	7.3	9.8	12.2	39.0	31.7	
14	العقوبات والغرامات الواردة بالتشريع الضريبي غير كافية لإلزام الممولين عن بالتصريح عن دخولهم الحقيقية مما يؤثر سلباً على عمليات تحديد وربط الضرائب.	ك	0	0	0	30	11	موافق
		٪	0	0	0	73.2	26.8	

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الدرجة
15	القصور الحاصل في التشريع الضريبي في بعض المواد والنواحي المحاسبية يثير الجدل بين الممولين والإدارة الضريبية مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.	ك	7	6	5	17	6	موافق
		٪	17.1	14.6	12.2	41.5	14.6	
16	غياب سيادة الدولة يؤثر سلباً على عمليات تحديد وربط الضرائب.	ك	4	2	6	20	9	موافق
		٪	9.8	4.9	14.6	48.8	22.0	
17	عدم وجود نص قانوني يشجع الممولين الملتزمين ومساواتهم بالممولين غير الملتزمين يؤثر في عمليات تحديد وربط الضرائب.	ك	0	0	0	41	0	موافق
		٪	0	0	0	100	0	
18	لجوء مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي في كثير من الحالات يؤثر على تحديد وربط الضريبة؟	ك	15	10	3	10	3	غير موافق
		٪	36.3	24.4	7.3	24.4	7.3	
19	عدم مراعاة المصلحة لمعايير تعيين الموظفين خاصة فيما يتعلق بالتخصص العلمي أثر سلباً على عملية تحديد وربط ضرائب الدخل.	ك	0	0	0	20	21	موافق بشدة
		٪	0	0	0	48.8	51.2	

جدول رقم (13) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المشاكل والتحديات

التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
الوضع الأمني الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي لمولي ضرائب الدخل.	4.33	.442	٪ 87
خروج الشركات الأجنبية نتيجة الوضع الأمني والسياسي أثر سلباً على الحصيلة الضريبية.	4.51	.810	٪ 90
فقدان الاستقرار الأمني والسياسي سبب رئيسي في تخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.	4.51	.506	٪ 90
تدني الدخل والوضع الاقتصادي الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي وتخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.	4.22	1.013	٪ 84
توقف بعض الإدارات الضريبية في بعض المناطق عن مزاولة نشاطها خلال بعض السنوات للدواعي الأمنية اثر سلباً على الحصيلة الضريبية.	4.29	.901	٪ 86
عدم تناسب حجم العمل مع عدد فاحصي الضرائب يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	4.00	.000	٪ 80
اعتماد الإدارة الضريبية على أسلوب الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية في ظل التضخم في كم العمل يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	3.85	1.216	٪ 77

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
معظم الإدارات الضريبية في ليبيا لا تعمل بالمنظومات الالكترونية ولا تلتزم بالإدخال الالكتروني مما يؤثر سلبا على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	4.76	.435	٪ 95
غياب التعاون بين الإدارة الضريبية وبعض الجهات العامة مثل مصلحة الجمارك ووزارة الاقتصاد وجهاز الحرس البلدي يؤثر سلباً على الامتثال الضريبي من قبل الممولين.	3.76	1.496	٪ 75
عدم اهتمام الإدارة الضريبية بعملية التدريب العملي لموظفي وفاحصي الضرائب يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	4.15	.358	٪ 83
انخفاض مستوى المرتبات وانعدام المكافآت التشجيعية للعاملين بالإدارة الضريبية يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.	5.00	.000	٪ 100
قصور الإدارة الضريبية في تفعيل مواد قانون الضرائب المتعلقة بالحجز الإداري والحجز التحفظي على الشركات العامة والخاصة، يؤثر سلبا على عمليات ربط وتحصيل الضرائب.	2.78	1.423	٪ 56
مخالفة التشريع الضريبي في بعض المواد لمبدأ عمومية الضريبة وعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي يؤدي إلى زعزعة الثقة في العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضريبة	3.78	1.215	٪ 75

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
العقوبات والغرامات الـواردة بالتشريع الضريبي غير كافية لإلـزام الممولين بالتصريح عن دخولهم الحقيقية مما يؤثر سلباُ على عمليات تحديد وربط الضرائب.	4.27	.449	٪ 85
القصور الحاصل في التشريع الضريبي في بعض المواد والنواحي المحاسبية يثير الجدل بين الممولين والإدارة الضريبية مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.	3.22	1.351	٪ 64
غياب سيادة الدولة يؤثر سلباُ على عمليات تحديد وربط الضرائب.	3.86	1.171	٪ 77
عدم وجـود نص قانوني يشجع الممولين الملتزمين ومساواتهم بالممولين غير الملتزمين يؤثر في عمليات تحديد وربط الضرائب.	4.00	.000	٪ 80
لجوء مصلحة الضرائب إلى التقدير الجـزافي في كثير من الحالات يؤثر على تحديد وربط الضريبة؟	2.41	1.396	٪ 48
عدم مراعاة المصلحة لمعايير تعيين الموظفين خاصة فيما يتعلق بالتخصص العلمي أثر سلباً على عملية تحديد وربط ضرائب الدخل.	4.51	.506	٪ 90
المتوسط الحسابي العام	4.01	.789	٪ 80

عند تناول نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة - الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وربط وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا - نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين تراوحت بين (2.41 - 5). والعبارة الوحيدة

التي كان المتوسط الحسابي لها أقل من الوسط الفرضي التي تفيد (لجوء مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزافي في كثير من الحالات يؤثر على تحديد وربط الضريبة) أما باقي العبارات فقد كانت قيم الوسط الحسابي لها أكبر من الوسط الفرضي المعتمد في الدراسة، وعموما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لكافة العبارات مجتمعة (4.01)،وهـو أعلى من متوسط أداة القياس(3)، كما بلغ الانحراف المعياري لكافة العبارات مجتمعة (0.789) وهذا يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المشاركين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المئوية للأسئلة مجتمعة (80 ٪)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60 ٪)، وهذا يدل على أن هناك مشاكل وتحديات تواجه تحديد وربط ضرائب الدخل في ليبيا.

وقد تم اختبار فرضية الدراسة باستخدام اختبار One Sample T-test وكان الاختبار كما في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرضية

Tالمحسوبة	Tالجدولية	SigS	نتيجة الفرضية العدمية
9.003	2.02	034.	رفض

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن قيمةTالمحسوبة= 9.003 أكبر من قيمتها الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفض الفرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى دلالة 5 ٪ . مما يعني التأكيد على وجود المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا التي تم سردها بالجانب النظري.

■ **المراجع:**

1 - الشاوش، محمود الزروق، دراسة تحليلية نقدية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا، مجلة الجامعة الليبية، 2016.

2 - أبوزريدة، مختار، المحاسبة الضريبية وفقا للتشريع الضريبي الليبي، 2007م

3 - امريود، مسعود محمد، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها وفقاً للتشريع الضريبي الليبي، دار المناهج، 2018م

4 - العموري، عمران، المشاكل والصعوبات المتعلقة بطريقة التقدير المباشر لضريبة الدخل وفقاً لأحكام التشريع الضريبي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2017م

5 - امريود، مسعود محمد، استخدام أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفاعلية نظام الفحص الضريبي في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، 2010م

6 - علي موسى، محددات الطاقة الضريبية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2002م

7 - بن غربية، سالم محمد، الضرائب ودورها في تمويل النفقات العامة، بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا، بنغازي، 1999 م.

8 - المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير حول النظام الضريبي الليبي تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح، 2016م.

9 - تقارير ديوان المحاسبة لسنتي 2016، 2017م.

10 - القانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل في ليبيا ولائحته التنفيذية.

11 - DOING BUSINESS 2014; Report، Economy pro صلى الله عليه وسلم le Libya Hutt:\\ WWW doing business . org\ explore economies/ Libya

مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية

■ د. سمية عمار عمران اعمار* ■ د. سامية محمد أبو عجيلة**

● تاريخ استلام البحث 2021/09/01م ● تاريخ قبول البحث 2021/12/03م

■ **الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه هذه الشركات للالتزام بتطبيق هذه الإجراءات، وقد تم اختيار عينة عشوائية من المسؤولين والعاملين بهيئة الرقابة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي بفروع أربع شركات تأمين تكافلي عاملة بمدينة طرابلس، وهي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة الصحاري للتأمين، شركة القافلة للتأمين)، وتم توزيع عدد (52) استبانة، حيث بلغت نسبة الردود 67 ٪ ، واتبعت الباحثتان تحقيقاً لذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم التوصل إلى أن الشركات المشاركة تطبق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي، وذلك وفق الترتيب التالي: التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام جاءت في المرتبة الأولى، والتأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية، والتأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم، في المرتبة الثانية، والتأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة في المرتبة الثالثة، وأتت باقي الإجراءات بشكل متقارب، وكانت أراء الشركات المشاركة بالنسبة للفرضية الثانية توجد صعوبات تحول دون تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي محايدة.

● **الكلمات المفتاحية:** التدقيق الشرعي – التأمين الإسلامي – التأمين التكافلي.

* أستاذ مساعد، بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس. Email Lommaab_omran@yahoo.com

*أستاذ مساعد، بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة. Email: samia.aboajela@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify the extent to which compliance procedures are applied to Islamic insurance operations in the branches of Takaful insurance in Libyan insurance companies, in addition to identifying the difficulties that these companies face in implementing these procedures in Takaful insurance branches.

A random sample was selected from the employees of the Sharia Supervisory Board and the Sharia Audit Department in the branches of four Takaful insurance companies operating in Tripoli (Libya Insurance Company, Takaful Insurance Company, Sahara Insurance Company, Caravan Insurance Company), which included officials and employees working in the departments and sections of these Departments, and (52) questionnaires were distributed, with a response rate of 67 % . In order to achieve that, the researchers followed the descriptive - analytical approach, and used a questionnaire as a tool for data collection, and it was concluded that the management of the participating companies applies the procedures for compliance with the Sharia audit of Islamic insurance operations in the branches of Takaful insurance, according to the following order: firstly, ensuring that the documents and agreements approved by the Shariah Board have been completed. Including them in the system and making sure that the documents and agreements listed in the system are approved by the Shariah board. Secondly, making sure that the procedures prevent insurance for a forbidden purpose, and lastly, making sure that the accounts of participants (document holders) are separated from the company's accounts in the rank, and the rest of the procedures followed closely, and the opinions of the participating companies regarding the second hypothesis, there are difficulties that prevent the implementation of the procedures for compliance with the Sharia audit of Islamic insurance operations are neutral.

Keywords: Sharia audit - Islamic insurance - Takaful insurance.

■ المقدمة:

إنّ ما يميز قطاع التأمين في ليبيا التطور والانفتاح الكبير للسوق، حيث إنه ومنذ عام 2018 م فتح المجال أمام القطاع الخاص، وأصبح هناك 22 شركة تأمين تقدم خدمات تأمينية يبلغ إجمالي صافي قيمة أصولها أكثر من 1.2 مليار دينار، إلا إن هذا القطاع يعاني من ضعف الرقابة التنظيمية، وأدت الأوضاع الأمنية إلى تراجع كبير في قيمة أصول القطاع لتنخفض إلى أقل من نصف حجمها سواء من حيث عدد المطالبات أو حجمها (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020).

لذلك وبسبب ما يعانيه هذا القطاع من ضعف الرقابة يعد تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية على الوجه الصحيح بما يوافق المعايير الضابطة له شرعا من الأهمية بمكان للتأكد من سلامة المعاملات المالية التي تقدمها لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، ونظرا للدور المهم الذي تؤديه عملية التدقيق الشرعي وسعيا لتطويرها وتنظيمها، حيث اهتمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ضمن معايير الضبط بمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي ضمن المعيار رقم (3) بعنوان " الرقابة الشرعية الداخلية"، لوضع قواعد وإرشادات حول كيفية القيام بعملية التدقيق الشرعي الداخلي (AAOIFI,2015).

■ مشكلة البحث:

تقدم بعض شركات التأمين الليبية منتجات تكافلية إسلامية على أساس محدود، وذلك رغم أنه لم يتم سن تشريعات لدعم التأمين التكافلي، وبشكل عام تعد صناعة التأمين في ليبيا صغيرة ومحدودة للغاية (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020)، على الرغم من أنه أذن بتأسيس أول فرع للتأمين التكافلي في شركة ليبيا للتأمين في 14/ 9/ 2008 م، حيث تأسس بذمة مالية مستقلة وقد صرح للفرع بمزاولة جميع أنشطة التأمين الإسلامي وفقا للشريعة الإسلامية، واستثمار الأموال المتاحة للفرع في الأنشطة المختلفة والتي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات المنظمة لعمل التأمين الإسلامي، حيث تخضع جميع أنشطة الفرع لإشراف ومتابعة هيئة الرقابة الشرعية، والتي يفترض أن تصدر تعليمات ملزمة بتطبيق إجراءات التدقيق الشرعي، والذي جُعِل في معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs)[1] وظيفة ثانية لهيئات الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى وظيفتها الأولى المتمثلة في الفتوى والتوجيه الشرعي.

1 – تعتبر شركات التأمين الإسلامي أحد أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تشملها معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs).

إن تلبية الطلب على منتجات التأمين التكافلي في البيئة الليبية لم يكن في المستوى المأمول، ورغم عدم الإشارة إلى التأمين في اللوائح التي تفرض موافقة أحكام الشريعة على الجهاز المصرفي، فإنه يرجح أن يكون الطلب على التأمين التكافلي قوياً (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020). إن واقع الحال يتبين في دراسة (المندلسي وعرفة،2018) التي بينت أن شركة ليبيا للتأمين تواجهها بعض الصعوبات في تطبيق نظام التأمين الإسلامي في الوقت الحاضر بسبب الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، الأمر الذي كان سبب وراء ضعف تعامل العملاء في هذا النوع من التأمين.

كما بينت دراسة (قبقب، وعرفة، 2019) عدداً من المعوقات التي تؤثر في التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا للتأمين هي: السياسة العامة للدولة، والظروف الخارجية، وعامل الخبرة والكفاءة في الشركة، والقانون والتشريعات، واتجاه الشركة، والقوة المالية.

كما أن الرقابة على صناعة التأمين في ليبيا محدودة وذلك لأن لجنة الإشراف على التأمين الليبية والتي أنشئت في 2008 م والتي تتبع وزارة الاقتصاد بموجب القانون رقم 3 لسنة 2005 م يقتصر دورها على الإشراف وليس لها أي سلطة تنظيمية أو أية صلاحيات لفرض عقوبات أو الرقابة وهذه الصلاحيات مخولة حالياً لوزارة الاقتصاد التي لا يتوفر لديها لا التركيز ولا الخبرات الخاصة اللازمة لتقييم قطاع التأمين والإشراف عليه بصورة فعالة (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، توصية البنك الدولي، فبراير 2020م).

وفي ظل ضعف الرقابة وغياب التشريعات المنظمة لعمل القطاع نلاحظ مدى أهمية تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي كمطلب ضروري لعمليات التأمين الإسلامي التي تقوم بها الشركات بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يضمن وجود[1] تدقيق على تلك الأعمال يحقق الغاية التي من أجلها أقيمت تلك العمليات، ويطمئن الجميع بأن مسار عملها لا يخالف الشريعة الإسلامية والذي يحقق ذلك هو الالتزام بتطبيق إجراءات التدقيق الشرعي.

١

بناءً على ذلك سيكون من المهم دراسة مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي في عمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية للتأكد من صحة تطبيق احكام الشريعة الإسلامية على عمليات التأمين الإسلامي[1].

وعليه تولد لدى الباحثتين التساؤلان الآتيان:

1 - ما مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية؟

2 - ما هي الصعوبات التي تواجه هذه الشركات للالتزام بإجراءات التدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي؟

■ **فرضيات البحث:**

يمكن صياغة فرضيتين رئيسيتين هما:

1 – تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي .

2 – توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

■ **أهداف البحث:**

تكمُن الأهداف في الآتي:

1 - التعرف على إجراءات التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامي.

2 - التعرف على واقع تطبيق اجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي في شركات التأمين الليبية.

1 يستخدم مصطلح التكافلي، وقد تم استخدام مصطلح الإسلامي في هذه الدراسة طبقاً لاختيار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3 - التعرف على الصعوبات التي قد تواجه شركات التأمين الليبية للالتزام بإجراءات التدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

■ **أهمية البحث:**

تكمُن الأهمية في الآتي:

1 - أهمية تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي للتأكد من سلامة عمليات التأمين الإسلامي التي تقدمها شركات التأمين الليبية.

2 - حداثة نشأة عمليات التأمين الإسلامي وتعاملاتها المترتبة عنها في شركات التأمين الليبية.

3 - ندرة البحوث المقدمة – حسب علم الباحثتين - في مجالات المحاسبة الإسلامية والتأمين الإسلامي والتدقيق الشرعي في البيئة الليبية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات موضوع البحث من جوانب عدة نذكر منها الآتي:

1 - **دراسة (حسان وأبو حفيظة، 2020) بعنوان دور التدقيق والرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي:**

هدفت إلى التعرف على إجراءات التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامي، وبيان واقع هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامي الفلسطينية، من خلال بيان استقلاليتها، إلزامية قراراتها، مرجعيتها، الواجبات المنوطة بها، المعوقات التي تواجهها للتحقق من أن شركات التأمين الإسلامي تمتثل للمعايير الشرعية الواردة في النص الشرعي للتأمين الإسلامي، وقد توصلت إلى وجود ثغرة تشريعية، وذلك لعدم وجود تشريع يدعو لتأسيس هيئة رقابية شرعية عليا تنظم وتراقب أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، ما يجعل من وجودها أساساً لتوحيد الفتاوى الشرعية،

وتوحيد الإجراءات الرقابية والتنظيمية بينها، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على معايير التدقيق المهنية من أجل بناء إطار عام للتدقيق الشرعي، والسعي نحو تفعيل القوانين ذات العلاقة نحو سن تشريعات قانونية تحقق ارتباطا وثيقا وانسجاما تاما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2 - دراسة (Puad,Abdullah&Shafli,2020) بعنوان متابعة التدقيق الشرعي والعمل على تحسين جودة التدقيق باستخدام طرق متعددة من قبل شركات التأمين التكافلي الماليزية:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل الطرق المتابعة من قبل المدققين الشرعيين في شركات التأمين التكافلي الماليزية وتم إجراء سلسلة من المقابلات المستمرة مع المدققين الشرعيين في ماليزيا والذين يمارسون بشكل مباشر عمليات التدقيق الشرعي من أجل تقديم توصيات بشأن أفضل الممارسات التي سيتم تبنيها لعملية التدقيق الشرعي وتوصلت الدراسة إلى تعزيز ممارسات التدقيق الشرعي الحالية والعمل على تحسين جودة التدقيق الشرعي.

3 - دراسة (قبقب، عرفة، 2019) بعنوان معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي دراسة تطبيقية على شركة ليبيا للتأمين:

تهدف إلى التعرف على المعوقات التي تؤثر في التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا للتأمين، خاصة بعد التوجه الأخير لاستخدام النظام المالي الإسلامي في معظم المؤسسات المالية الليبية، لذلك حدّدت هذه الدراسة عددًا من المتغيرات، والتي قد تؤثر على التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي، هذه العوامل هي: القوانين والأنظمة، اتجاه الشركة، القدرة المالية، الكفاءة الإدارية وعامل الظروف الخارجية، اعتمدت هذه الدراسة على طريقة الاستبيان في عملية جمع البيانات ومن نتائج التحليل الإحصائي وجد أن جميع المتغيرات لها تأثير على توفير معادلة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا للتأمين.

4 - دراسة (المندلسي وعرفة،2018) بعنوان مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين:

تناولت علاقة الأداء المالي بشقيه الاستثماري والتمويلي في شركة ليبيا للتأمين، بحيث هدفت إلى التعرف على دور الاستثمار والتمويل كإحدى أهم أدوات الأداء المالي في الشركة، وقد توصلت إلى ضعف سياسات الاستثمار والتأمين لدى الشركة وآليات تنفيذها، كما أن الشركة تواجهها بعض الصعوبات في تطبيق نظام التأمين الإسلامي في الوقت الحاضر بسبب الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، الأمر الذي كان سبب وراء ضعف تعامل العملاء في هذا النوع من التأمين.

4 - (مشعل وحجل، 2018) بعنوان برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي:

هدفت الدراسة إلى مساعدة هيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين الإسلامي على قيامها بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل مهني وذلك من خلال تصميم نموذج لبرنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والممارسة المهنية في مجال تدقيق الحسابات. مع مراعاة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIS)، وقد خلصت إلى أن الاختلاف الرئيسي بين مفهومي التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية يتمثل في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، وتوصلت إلى أن فهم عمليات ومنتجات شركات التأمين الإسلامي مهمة لتقييم المخاطر الشرعية المحتملة، وأوصت بضرورة وضوح المفاهيم المتداولة بين المدققين الشرعيين ودقتها ومن ذلك استخدام مفهوم التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية على أنهما مصطلحان مترادفان على الرغم من وجود الاختلاف بينهما .

5 - دراسة (الجرف، 2013) بعنوان تقويم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني:

تناولت تقييم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني في السعودية، وقد هدفت إلى بيان دور الهيئات الشرعية في وجود مشكلات في تطبيق التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين الإسلامي، وذلك من خلال مراجعة نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي ولائحته التنفيذية، ووثائق ومنشورات وتقارير شركات التأمين الإسلامية. وقد تبين تحمل الأنظمة والقوانين جزءا مهما من الأخطاء المصاحبة للتطبيقات، ورجوع جزء مهم من الأخطاء إلى الهيئات الشرعية نظرا لتكرر بعض الأسماء في العديد من شركات التأمين محليا وعالميا ولتمتع كثير من أعضاء تلك الهيئات بالخبرات الفقهية دون الخبرة الفنية، والتي تمكن من تقييم الرأي الفقهي الصحيح، وعدم تمتع البعض الآخر بالخبرات الفقهية والخبرة الفنية اللازمة، كما تبين تحمل الشركات جزءا مهما من الأخطاء، نظرا لأنها تعتمد على الأسماء المعروفة، وإن وجد آخرون يماثلونهم في الخبرات الفقهية، ويزيدون عليهم في الخبرات الفنية، وذلك بهدف التسويق، وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في تكوين الهيئات الشرعية، بحيث يكون ضمن الأعضاء من يتمتع بالخبرة الفنية اللازمة والحرص على عدم تكرار أسماء أعضاء الهيئات الشرعية في أكثر من عدد معين من الشركات وايجاد نوع من التعاون بين أعضاء الهيئات الشرعية في العالم الإسلامي، لتبادل الخبرات والتجارب وإيجاد هيئة شرعية موحدة تحت مظلة مؤسسة النقد العربي السعودي.

التعليق على الدراسات السابقة: يمكن استخلاص ما يلي:

1 - ضرورة الاعتماد على معايير التدقيق المهنية من أجل بناء إطار عام للتدقيق الشرعي، والسعي نحو تفعيل القوانين ذات العلاقة نحو سن تشريعات قانونية تحقق ارتباطا وثيقا وانسجاما تاما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2 - المعوقات التي تؤثر في التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا

للتأمين هي: السياسة العامة للدولة، والظروف الخارجية، وعامل الخبرة والكفاءة في الشركة، والقانون والتشريعات، اتجاه الشركة، وعامل القوة المالية .

3 - ضرورة تصميم نموذج لبرنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والممارسة المهنية في مجال تدقيق الحسابات. مع مراعاة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIS) .

4 - إعادة النظر في تكوين الهيئات الشرعية، بحيث يكون ضمن الأعضاء من يتمتع بالخبرة الفنية اللازمة والحرص على عدم تكرار أسماء أعضاء الهيئات الشرعية في أكثر من عدد معين من الشركات وإيجاد نوع من التعاون بين أعضاء الهيئات الشرعية في العالم الإسلامي.

● **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بتركيزها على مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية وعلى الصعوبات التي قد تواجه هذه الشركات لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية استخدمت عينة مكونة من العاملين بالإدارات وأقسام التدقيق الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية لأربع شركات تأمين ليبية في نطاق مدينة طرابلس.

■ **الجانب النظري:**

● **أولاً: التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامي:**

يجب أن يكون المدقق الشرعي على فهم كامل لكل عنصر من عناصر الرقابة الشرعية الداخلية الخمسة، وهي: بيئة الرقابة، وعملية تقييم المخاطر للشركة، ونظام المعلومات،

وأنشطة الرقابة، ومتابعة عناصر الرقابة، (IFAC, ISA 315.14 - 24, 2010). وذلك بغض النظر عما إذا كان سيقوم باختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة أم لا، حيث يتمكن المدقق الشرعي من الآتي:

- تقييم تصميم عنصر الرقابة: أي تقييم ما إذا كان عنصر الرقابة فردياً أو مجتمعاً مع عناصر رقابة أخرى، قادرا على منع أو اكتشاف أو تصحيح المخالفات الشرعية الجوهرية بشكل فعال.
- تقييم تنفيذ عنصر الرقابة: أي هل عنصر الرقابة موجود فعلاً وتستخدمه الشركة أم لا؟.

تشمل الإجراءات التي ينفذها المدقق لتقييم التصميم مزيجاً من الاستفسارات من الموظفين المناسبين، وملاحظة عمليات الشركة، وفحص الوثائق ذات الصلة، أما تقييم التنفيذ فيتم من خلال أخذ عينة واحدة أو عينتين لمتابعة سير العمل (Walk through) ومعرفة هل تستخدم الشركة عنصر الرقابة فعلاً أم لا؟.

ولا يكفي أن يكون المدقق على دراية كافية بالرقابة الشرعية الداخلية، بل يجب عليه توثيق تلك الدراية والنتائج التي توصل إليها، وتعتبر الطرق التالية من أكثر الطرق شيوعاً لتوثيق الرقابة الشرعية الداخلية:

- أسلوب التقرير الوصفي: يتم إعداد تقرير مكتوب لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة.
- أسلوب خرائط التدفق: تمثل خرائط التدفق رسماً بيانياً بالرموز لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة.
- أسلوب قوائم الاستقصاء: يتم ذلك من خلال إعداد قائمة أسئلة تغطي نشاطا معينا أو دورة عمليات محددة، وتكون الإجابة عليها بنعم أو لا.

وأياً كانت طريقة التوثيق المتبعة، فإنها يجب أن تتضمن توثيق ما يأتي:

- كيفية نشأة كل عملية، والشخص المخول بذلك.
- كيفية تسجيل العملية ومن هو الشخص المسؤول عن ذلك. ومن يقوم بالمراجعة.
- تحديد طبيعة عنصر الرقابة (يدوي أم آلي).
- تحديد توقيت عنصر الرقابة (يومي، أسبوعي، شهري، سنوي، ...). فمثلاً هل تتم مراجعة تسجيل العمليات من قبل موظف آخر بشكل يومي أم أسبوعي أم شهري .. الخ؟.

وكنتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة فإننا سنحصل على نتيجة مفادها أن تصميم عنصر الرقابة ملائم وأنه يتم تنفيذه أم لا، وإذا كانت نتيجة التقييم أن التصميم ملائم وأن عنصر الرقابة موجود ويتم تنفيذه فإنه يمكن للمدقق إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) من أجل الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة. أما إذا كانت نتيجة التقييم أن التصميم غير ملائم أو أن عنصر الرقابة غير موجود ولا يتم تنفيذه فإنه لا يمكن للمدقق إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) بحال من الأحوال، وعند ذلك يجب إبلاغ نقاط الضعف الجوهرية في الرقابة الشرعية الداخلية إلى المستويات المناسبة من الإدارة. بالإضافة لذلك فإنه ينتج عن تقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة تقدير "مخاطرة الرقابة Control Risk" وتحديد مستواها إما "مرتفع" أو "منخفض".

وبصفة عامة يجب أن يتسم تصميم الرقابة الشرعية الداخلية في شركات التأمين بما يأتي:

- وجود المعلومات: النظام الأساسي، الصلاحيات والسياسات والإجراءات.
- كفاية المعلومات: ويعني أن تحدد المعلومات بوضوح هوية الشركة، واستقلال حساب المشتركين (حملة الوثائق) عن حساب المساهمين، وتنظيم علاقة إدارة التأمين، واستثمار أموال حساب المشتركين، وقواعد التصرف بالفائض التأميني.

- **كفاءة المعلومات:** وتعني أن يكون تصميم الإجراءات المتعلقة بالمهام والعلاقات الرئيسية قادراً على منع أو اكتشاف أو تصحيح المخالفات الشرعية الجوهرية بشكل فعال.

وينتج عن فهم نشاطات شركة التأمين الإسلامي، وفهم الرقابة الشرعية الداخلية تقييم مخاطر المخالفات الشرعية المحتملة. ومن أهم مخاطر المخالفات الشرعية المحتملة في شركات التأمين الإسلامي ما يأتي (مشعل وحجل، 2018):

1 – وجود وثائق واتفاقيات مدرجة في النظام غير مجازة من هيئة الرقابة الشرعية.

2 – وجود وثائق واتفاقيات مجازة من هيئة الرقابة الشرعية غير مدرجة في النظام.

3 – عدم وجود قائمة معتمدة بالأغراض المحرمة.

4 – عدم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.

5 – وجود إجراءات تسمح أن تحصل الشركة على حصة من الفائض.

6 – وجود إجراءات تسمح بالتأمين على أخطار مؤكدة الوقوع، أو تتعلق بمحض إرادة المشترك، أو تتعلق بمحرم.

7 – عدم وجود إجراءات لتنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.

8 – عدم وجود إجراءات لتنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).

9 – عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.

10 – عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.

11 - عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.

12 - عدم وجود إجراءات للتأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص بها حساب المشتركين.

13 - عدم موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.

14 - عدم وجود إجراءات تحدد دور هيئة الرقابة الشرعية في حماية مصالح المشتركين، وتمثيلهم أمام شركة الإدارة.

15 - عدم وجود إجراءات محددة للإفصاح في التقرير السنوي عن العناصر السابقة.

● **ثانياً: إجراءات التدقيق في شركات التأمين الإسلامي:**

تتمثل إجراءات التدقيق (Audit Procedures) في تعليمات محددة توضح أدلة التدقيق (Evidences Audit) التي يجب الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، ويوجد نوعان من إجراءات التدقيق:

أ- اختبار أنظمة الرقابة:

اختبار أنظمة الرقابة (Test of Control) هو إجراء تدقيق مصمم لتقييم الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة (TOE) في منع المخالفات الشرعية الجوهرية أو الكشف عنها وتصحيحها.

على الرغم من أن اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة يختلف عن الحصول على فهم لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة وتقييمهما، إلا إنه يتم استخدام نفس أنواع إجراءات التدقيق، لذلك قد يقرر المدقق اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة في نفس الوقت الذي يتم فيه تقييم تصميمها ومتابعة تنفيذها.

قد يصمم المدقق اختبار أنظمة الرقابة يتم أداؤه في نفس وقت أداء اختبار التفاصيل في نفس المعاملة. ورغم أن الغرض من اختبار أنظمة الرقابة يختلف عن غرض اختبار التفاصيل، إلا إنه قد يتم إنجاز كلا الاختبارين في نفس الوقت من خلال أدائهما في نفس المعاملة، وهو يعرف أيضاً بـ"اختبار مزدوج الغرض Dual - purpose Test".

ب- اختبارات التفاصيل:

اختبارات التفاصيل هو إجراء تدقيق مصمم للتأكد من أن المعلومات المتوفرة عن أنشطة الشركة ومنتجاتها معدة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة.

وهناك عدة إجراءات تدقيق يمكن للمدقق استخدامها عند تدقيق شركات التأمين الإسلامي، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي: (مشعل وحجل، 2018)

1 - التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية.

2 - التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.

3 - التأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم.

4 - التأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.

5 - التأكد من أن الشركة لم تحصل على أي حصة من الفائض.

6 - التأكد من أن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع، وليس متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأنه غير متعلق بمحرم.

7 - التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.

8 - التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).

9 - التأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.

10 - التأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.

11 - التأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.

12 - التأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص به حساب المشتركين.

13 - التأكد من موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.

الدراسة الميدانية: منهجية البحث:

1 - **حدود ونطاق البحث:** هناك نوعان من الحدود لهذا البحث هي:

حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة على تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي الداخلي لنشاط التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية.

حدود مكانية: أمكانية الوصول إلى عدد (4) شركات تأمين هي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة الصحاري للتأمين، شركة القافلة للتأمين)، وذلك داخل نطاق مدينة طرابلس.

2 - **مجتمع البحث وعينة البحث:**

تتمثل مفردات مجتمع البحث في العاملين بهيئة الرقابة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي بنشاط التأمين التكافلي، أما عينة الدراسة فكانت عينة عشوائية من العاملين بهذه الإدارات بشركات التأمين التكافلي العاملة بمدينة طرابلس، وهي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة الصحاري للتأمين، شركة القافلة للتأمين)، وتم

توزيع عدد (52) استبانة، حيث بلغت نسبة الردود 67 ٪ [1]، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) توصيف عينة البحث

اسم الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل	الفاقد	النسبة المئوية
شركة ليبيا للتأمين	15	9	6	٪ 60
شركة الصحاري للتأمين	10	8	2	٪ 80
شركة التكافل للتأمين	12	9	3	٪ 75
شركة القافلة للتأمين	15	9	6	٪ 60
الإجمالي	52	35	17	٪ 67

4 - **الأسلوب الإحصائي المستخدم:** اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة من خلال برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من الصدق والاتساق الداخلي لأداة الدراسة .

2 - **أساليب الإحصاء الوصفي:** Descriptive Analysis

وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة .

3 - **أساليب التحليل الاستدلالي:** Inferential Analysis

وقد استخدم اختبار T للفرضيات باستخدام اختبار(t) One Sample T - Test.

1 سيطرت أكبر شركتين وهما شركة ليبيا للتأمين وشركة التكافل للتأمين على أكثر من 60 ٪ من أصول قطاع التأمين بحلول سنة 2018 م (تقرير البنك الدولي، فبراير 2020).

5 - **أدوات البحث:** لقد تم تصميم الاستبانة من ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول يتضمن معلومات عامة عن المشاركين، والجزء الثاني يتضمن مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، الجزء الثالث يتضمن الصعوبات التي تواجه هذه الشركات لتطبيق هذه الإجراءات، وقد تم إعطاء الإجابات (موافق بشدة - موافق - محايد -لا أوافق - لا أوافق بشدة) الدرجات (5 - 4 - 3 - 2 - 1) على التوالي.

التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:

1 - **اختبار معاملات الارتباط:**

لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات البحث والمعدل الكلي للفرضية وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك تعتبر الاستبانة صادقة لما وضعت من أجله، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فرضية والدرجة الكلية للفرضيات الرئيسية

ت	العبارات	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.	0.529	0.001
2	توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.	0.889	0.000

* دال عند مستوى معنوية 0.05

2 - اختبار معامل ألفا كرونباخ:

كما تم حساب معامل ثبات الاستبانة من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع المتغيرات وتتراوح بين (*0.915 - 0.859*)، وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات *0.871*، وهي قيمة ثبات جيدة في العرف الإحصائي، حيث يوصي (Hair ،2009) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو *0.600* وأكثر.

جدول رقم (3) قيم معامل الثبات (للاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	معامل الثبات ٪
D1	تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.	0.915
D2	توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.	0.859
	الكلي	0.871

3 - اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف) (Sample K - S - 1) :

يعرض اختبار (كولمجروف - سمرنوف) ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

جدول رقم (4) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov - Smirnov - 1)

ت	المحاور	عدد الفقرات	Z	قيمة مستوى الدلالة
1	تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.	18	0.102	0.200c
2	توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.	6	0.138	0.090c
جميع المحاور		24		

يوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة للمحور الأول 0.200 والمحور الثاني0.090 ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4 - خصائص عينة البحث: للتعرف على خصائص عينة البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

أ - **الوظيفة:** يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالوظيفة، حيث تبيّن أن نسبة موظف بإدارة التدقيق الشرعي بلغت 45.7 ٪ وهي أعلى نسبة تليها نسبتي موظف بقسم المراجعة، ومدير إدارة التدقيق الشرعي حيث بلغت17.1 ٪ ، أما فيما يخص رئيس قسم المراجعة فكانت النسبة 11.5 ٪ ، في حين بلغت نسبة مساهمة عضو هيئة الرقابة الشرعية 8.6 ٪ ، ويلاحظ من النسب السابقة أن المشاركين في الدراسة هم ممن يشغلون مراكز وظيفية لها علاقة بمشكلة البحث.

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري للمشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة ٪
عضو هيئة الرقابة الشرعية	3	8.6
مدير إدارة التدقيق الشرعي	4	11.4
رئيس قسم المراجعة	4	11.4
موظف بقسم المراجعة	8	22.9
موظف بإدارة التدقيق الشرعي	16	45.7
	35	100.0

ب - المؤهل العلمي: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي، حيث تبيّن أن نسبة الحاصلين على مؤهل البكالوريوس بلغت 54.3 ٪ ، وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل الدبلوم العالي تجاري 20 ٪ ، أما مؤهل الماجستير فكانت النسبة 5.7 ٪ ، أما فيما يخص حملة الدبلوم المتوسط تجاري فكانت النسبة 8.6 ٪ ، وحملة الثانوية التخصصية 11.4 ٪ ، وبشكل عام يلاحظ المستوى العلمي العالي للمشاركين، حيث وصلت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق 60 ٪ من عينة الدراسة، وهذا مؤشر على توافر المؤهلات العلمية داخل شركات التأمين التكافلي.

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري للمشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
ماجستير	2	5.7
بكالوريوس	19	54.3

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
دبلوم عالٍ تجاري	7	20.0
دبلوم متوسط تجاري	3	8.6
ثانوية تخصصية	4	11.4
المجموع	35	100.0

ج - **التخصص:** يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالتخصص، حيث يتبين أن أعلى نسبة كانت نسبة تخصص الإدارة 31.4 ٪ ، تليها تخصص المحاسبة حيث بلغت28.6 ٪ ، في حين بلغت نسبة تخصص التخطيط المالي 28.5 ٪ ، أما نسبة التمويل والمصارف فكانت 5.7 ٪ ، وبلغت نسبتي الصيرفة الإسلامية، ونسبة تخصص الاقتصاد 2.9 ٪ ، وهي أقل نسبة في التخصصات، حيث يتضح أن تخصص المحاسبة والصيرفة الإسلامية لا تتعدى نسبة 32 ٪ ، وهذا يعطي مؤشراً على نقص كفاءة المدققين الشرعيين والسبب يرجع إلى حداثة نشأة الصيرفة الإسلامية في قطاع التأمين التكافلي.

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري للمشاركين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة ٪
محاسبة	10	28.6
إدارة	11	31.4
اقتصاد	1	2.9
تمويل ومصارف	2	5.7
صيرفة إسلامية	1	2.9
تخطيط مالي	10	28.5
المجموع	35	100.0

د - سنوات الخبرة: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بسنوات الخبرة، حيث يتبين أن نسبة الفئة الأكثر من 15 سنة هي النسبة الأكبر بين الفئات حيث بلغت 40 ٪ ، تليها نسبة الفئة أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة بنسبة 34.3 ٪ ، تليها الفئة من 5 إلى 10 سنوات بلغت نسبتها 20 ٪ ، أما فئة الأقل من 5 سنوات فكانت الأقل بين الفئات حيث بلغت 5.7 ٪ .

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري للمشاركين حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	العدد	النسبة ٪
أقل من 5 سنوات	2	5.7
من 5 إلى 10 سنوات	7	20.0
أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة	12	34.3
15 سنة فأكثر	14	40.0
المجموع	35	100.0

هـ - تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5 - 1=4) ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمس للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (9) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

الجدول رقم (9) مقياس ليكرت الخماسي

الفترة (متوسط الفقرة)	1 - 1.80	1.81 - 2.60	2.61 - 3.40	3.41 - 4.20	4.21 - 5
التقدير	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	٪ 20 - ٪ 36	٪ 36 - ٪ 52	٪ 52 - ٪ 68	٪ 68 - ٪ 84	٪ 84 - ٪ 100

● **تحليل فقرات البحث:**

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة (One Sample T test)لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمةt الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 ٪)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة tالمحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي - 2.01(أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أصغر من 60 ٪) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 .

1 - الفرضية الأولى: تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للفرضية الأولى

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	يتم التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية.	ت	16	16	3	0	0	4.37	87.4	12.56	.000	موافق بشدة
		٪	45.7	45.7	8.6	0	0					
2	يتم التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.	ت	16	18	1	0	0	4.43	88.6	12.56	.000	موافق بشدة
		٪	45.7	51.4	2.9	0	0					
3	يتم التأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم.	ت	20	10	3	2	0	4.37	87.4	9.248	.000	موافق بشدة
		٪	57.1	28.6	8.6	5.7	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
4	يتم التأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.	ت	18	10	6	1	0	4.29	85.8	8.845	.000	موافق بشدة
		٪	51.4	28.6	17.1	2.9	0					
5	يتم التأكد من أن الشركة لم تحصل على أي حصة من الفائض.	ت	13	12	9	1	0	4.06	81.2	8.845	.000	موافق
		٪	37.1	34.3	25.7	2.9	0					
6	يتم التأكد من أن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع، وليس متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأنه غير متعلق بمحرم	ت	10	20	3	2	0	4.09	81.8	8.223	.000	موافق
		٪	28.6	57.1	8.6	5.7	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
7	يتم التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.	ت	11	20	3	1	0	4.17	83.4	8.223	.000	موافق
		٪	31.4	57.1	8.6	2.9	0					
8	يتم التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).	ت	7	18	9	1	0	3.89	77.8	6.912	.000	موافق
		٪	20.0	51.4	25.7	2.9	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أهمية	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
9	يتم التأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.	ت	14	14	5	2	0	4.14	82.8	7.690	.000	موافق
		٪	40	40	14.3	5.7	0					
10	يتم التأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.	ت	8	15	7	5	0	3.74	74.8	7.690	.000	موافق
		٪	22.9	42.9	20	14.3	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
11	يتم التأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.	ت	11	12	8	3	1	3.83	76.6	4.579	.000	موافق
		٪	31.4	34.3	22.9	8.6	2.9					
12	يتم التأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص به حساب المشتركين.	ت	8	18	7	2	0	3.91	78.2	6.614	.000	موافق
		٪	22.9	51.4	20	5.7	0					
13	يتم التأكد من موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.	ت	14	15	5	1	0	4.20	84	8.907	.000	موافق
		٪	40	42.9	14.3	2.9	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
14	يتم إبلاغ المخالفات الشرعية الجوهرية للمكلفين بالرقابة (هيئة الرقابة الشرعية).	ت	8	20	6	1	0	4.00	80	8.131	.000	موافق
		٪	22.9	57.1	17.1	2.9	0					
15	تقوم الإدارة بتصحيح التطبيق لمعالجة المخالفات حسب توصية المدقق.	ت	9	20	6	0	0	4.09	81.8	9.754	.000	موافق
		٪	25.7	57.1	17.1	0	0					
16	تقوم الإدارة تجنيب الأثر المالي إن وجد لمعالجة المخالفات حسب توصية المدقق.	ت	9	13	12	1	0	3.86	77.2	6.000	.000	موافق
		٪	25.7	37.1	34.3	2.9	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
17	تقوم الإدارة بالتنبيه بعدم التكرار لمعالجة المخالفات حسب توصية المدقق.	ت	10	14	9	2	0	3.91	78.2	6.099	.000	موافق
		٪	28.6	40	25.7	5.7	0					
18	يتم إبلاغ المخالفات الشرعية الجوهرية في تقرير المدقق الشرعي للجمعية العمومية.	ت	8	21	3	3	0	3.97	79.4	6.992	.000	موافق
		٪	22.9	60	8.6	8.6	0					

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الفقرة2 (التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام)، جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة وموافق) وتساوي (97.1 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.43)، وأن الوزن النسبي كان (88.6) ومستوى دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أنه يتم التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.

وأتت باقي الفقرات بنسب إجابات متقاربة في فئة (موافق بشدة وموافق) وأن متوسط

إجابات أفراد عينة البحث ما بين 4.2 - 3.7 وأن الوزن النسبي كان ما بين (84 ٪ 74.8 ٪)، ومستوى دلالة (0.000)، وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (4.0730)، والوزن النسبي (81.46 ٪) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60 ٪) عند مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن مجتمع البحث موافقون على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الأولى **مما يدل على أن شركات التأمين الليبية تطبق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي .**

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للفرضية الثانية

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	t قيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	عدم اهتمام إدارة الشركة بضرورة تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط التأمين التكافلي بالفرع	ت	3	7	6	16	3	2.74	54.8	- 1.327	.193	محايد
		٪	8.6	20	17.1	45.7	8.6					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
2	عدم قيام الشركة بعقد دورات تدريبية كافية للموظفين المعنيين بنشاط التأمين التكافلي بالفرع.	ت	9	6	6	9	5	3.14	62.8	0.588	.561	محايد
		٪	25.7	17.1	17.1	25.7	14.3					
3	وجود مشكلات في تطبيق عمليات التأمين التكافلي من قبل الفرع	ت	6	6	6	12	5	2.89	57.8	-0.503	.619	محايد
		٪	17.1	17.1	17.1	34.3	14.3					
4	عدم توافر المهارات المالية والمحاسبية والفنية والفقهية المناسبة للمدققين الشرعيين في الفرع	ت	7	9	7	8	4	3.20	64	0.894	.378	محايد
		٪	20	25.7	20	22.9	11.4					
5	عدم وجود تعاون بين أعضاء الهيئة الشرعية والمدققين الشرعيين في الفرع	ت	4	7	8	13	3	2.89	57.8	-0.572	.571	محايد
		٪	11.4	20	22.9	37.1	8.6					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
6	عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة بتطبيق إجراءات التدقيق الشرعي من قبل جهة إشرافية خارجية مثل اللجنة العليا للرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي ومصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وسوق الأوراق المالية وغيرها	ت	5	6	14	8	2	3.11	62.2	0.612	.545	محايد
		٪	14.3	17.1	40	22.9	5.7					

الجدول رقم (11) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الأول توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي. من الجدول نلاحظ أنه وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (2.9952)، والوزن النسبي (59.9)، وهو أقل من الوزن النسبي المحايد (60 ٪)، وقيمة t المحسوبة تساوي (- 0.029) ومستوى الدلالة (0.545)، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن افراد العينة محايدون بالنسبة لمحتوى هذه العبارات.

■ **تحليل فرضيات الدراسة:**

للتحقق من فرضيات الدراسة قامت الباحثتان باختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، حيث تم استخدام اختبارT للعينة الواحدة (one sample t– test)

لدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

1 - **الفرضية الأولى:**

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للفرضية الأولى، كما في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الأولى

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية .Asymp Sig	مستوي الدلالة Level	النتيجة
35	4.0730	0.52199	12.161	34	0.000	0.05	موافق

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيمة الوسط الحسابي (4.0730)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.52199)، وأن قيمة (T) بلغت (12.161) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.69) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدالة (0.05) وهذا يعني وجود دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على **أنه تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.**

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، تم استخدام اختبار (T) للدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للفرضية الثانية، كما في الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية:

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Asymp. Sig	مستوي الدلالة Level	النتيجة
35	2.9952	0.96718	0.029-	34	0.977	0.05	محايد

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة الوسط الحسابي (2.9952)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.96718)، وأن قيمة (T) بلغت (- 0.029) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (1.69) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.977) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدالة (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فإن **النتائج كانت محايدة بالنسبة للفرضية.**

■ **النتائج:**

مما سبق يستنتج الآتي:

1 - إدارة الشركات المشاركة تطبق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي، وذلك وفق الترتيب التالي:

2 – التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام جاءت في المرتبة الأولى.

3 – التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية،والتأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم، في المرتبة الثانية .

4 – التأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة في المرتبة الثالثة، وأتت باقي الإجراءات بشكل متقارب .

5 – كانت آراء الشركات المشاركة بالنسبة للفرضية الثانية توجد صعوبات تواجه

شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي محايدة.

■ **التوصيات:**

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن من أهم التوصيات ما يلي:

1 - قيام الأكاديميين والمهنيين والدارسين في مجال التأمين التكافلي بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية في قطاع التأمين، والتدقيق الشرعي لنشاط التأمين التكافلي للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2 - تفعيل دور اللجنة العليا للرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي ومصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها من الجهات الإشرافية والتي تعنى بالتأمين التكافلي في ليبيا، من خلال إصدار التشريعات الملزمة لشركات التأمين بخصوص التدقيق الشرعي لنشاط التأمين التكافلي.

3 - ترى الباحثتان ضرورة إجراء بحوث مستقبلية في مجال التدقيق الشرعي مع الأخذ في الاعتبار استخدام أسلوب جمع بيانات مختلفة عن الدراسة الحالية كدراسة حالة أو تطبيق نموذج بحثي خاص لقياس مدى توفر مقومات التدقيق الشرعي والصعوبات التي تواجهه في شركات التأمين التكافلي أو اختيار عينة بحث مختلفة عن العينة المختارة في البحث الحالي للوصول الى نتائج قد تكون مختلفة.

■ **المراجع**

● **أولا: المراجع العربية:**

أ - الكتب:

1 - الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2010.

2 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، معايير المحاسبة المالية رقم (12) و(13) و(15) و(19)، المنامة، مملكة البحرين.

3 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، المعايير الشرعية رقم (26) و(41)، المنامة، مملكة البحرين.

ب - الرسائل الجامعية:

1 - حجل، عامر، (2013)، مسؤولية مراجع الحسابات في ضوء معايير المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة ميدانية في سورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

2 - محمد سعد والجرف، (2013) تقييم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، دولة الكويت، 17 - 18 ابريل 2013، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

3 - حسان، عادل عيسى محمد، وأبو حفيظة، سهى مفيد، (2020) دور التدقيق والرقابة الشرعية في شركات التكافل (التأمين الإسلامي)، مارس 2020، كلية الدعوة وأصول الدين –جامعة القدس –فلسطين –مؤتمر التأمين التعاوني واقع وآفاق.

4 - مشعل، عبد الباري وحجل، عامر، (2018) برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2018.

5 - المندلسي، ناجي ساسي، وعرفة، مسعود علي، (2018) مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين (دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين)، مجلة جامعة صبراتة التعليمية، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

6 - قبقب، أبوراوي عيسى، وعرفة، مسعود علي، (2019)، معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي دراسة تطبيقية على شركة ليبيا للتأمين، جامعة المرقب، العدد 7، مجلة آفاق اقتصادية.

7 - شارف، سامية وابن علي، بالعزوز، (2017)، دور الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر.

ج - أخرى:

1 - تقرير البنك الدولي للتمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير 2020، منشورات مصرف ليبيا المركزي.

2 - توصيات الملتقى الثاني للتأمين التعاوني بتنظيم من الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل المنبثقة من رابطة العالم الإسلامي، الرياض،27 - 1431/10/28هـ الذي يوافق 6 - 2010/10/7م.

3 - توصيات الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، تنظيم من الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل المنبثقة من رابطة العالم الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الرياض،12 - 1433/1/13هـ الموافق لـ 7 - 2011/12/8م.

● ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 – Arens, Alvin A, Elder, Randal J, and Beasley, Mark S, (2012), Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, New Jersey: Pearson Prentice Hall.

2 - Mohamad Puad, N. A., Abdullah, N. I. ., & Shafii, Z. . (2020). Follow Up in Shariah Auditing: Multiple Approaches by Takaful Operators. *International Journal of Islamic Economics and Finance Research*, *3*(1), 14 - 29. Retrieved

3 - Multivariate Data Analysis, **Joseph F. Hair**, *Kennesaw State University* (2009).

دراسة عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة
من وجهة نظر المراجع الخارجي بمدينة طرابلس

دراسة ميدانية على مكاتب المراجعين المقيدة في سوق الأوراق المالية الليبي طرابلس

■ د. محمد الطاهر المحروق *

● تاريخ استلام البحث2021/09/15م ● تاريخ قبول البحث 2021/10/15م

■ **الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود للشركة محل المراجعة في الشركات المساهمة الليبية، وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المقيدين في سوق الأوراق المالية الليبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتم تصميم استبيان وذلك كأساس للدراسة الميدانية التي تم إجراؤها على فئة مجتمع الدراسة وتم توزيع (25) استبانة على مجتمع المراجعين الخارجيين استرد منها (23) استبانة، وتم تحليل (22) استبانة أي ما نسبته (88 ٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها :عدم وجود قوانين ولوائح صادرة من الشركات أو الجهة التشريعية في ليبيا تحدد عدد سنوات تغيير المراجع القانوني الخارجي بالشركات. وهذا يعطينا مؤشراً على وجود ظاهره تغيير المراجعين بشكل ملحوظ في الشركات المدرجة في سوق الأوراق الليبي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات من أهمها: مراعاة الشروط القانونية عند تغيير المراجع القانوني

* محاضر بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان – جامعة صبراتة
Email: MAHROUG75@gmail.com

الخارجي والالتزام بها، والعمل على عقد دورات تدريبية للإدارة العليا والمدراء الماليين للشركات المساهمة الليبية لتعريفهم بأهمية وطبيعة عمل المراجع الخارجي لإزالة أي أفكار ومعتقدات خاطئة عن وظيفة المراجعة وذلك ليتم التعاون فيما بين الإدارة والمراجع وبالتالي الحد من عملية تغيير المراجع الخارجي.

● **الكلمات المفتاحية:** تغيير المراجع القانوني الخارجي، الشركات المساهمة الليبية.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of the factors of changing the external legal auditors belonging to the company under review in the Libyan joint stock companies, and to measure and analyze the relative importance of these factors from the point of view of the external auditors registered in the Libyan stock market.

Due to the nature of the study, a questionnaire was designed as a basis for the field study that was conducted on the study population. (25) questionnaires were distributed to a sample of external auditors, (23) of which were retrieved, and (22) questionnaires were analyzed, representing (88 %) of the total distributed questionnaires. The study reached several results, the most important of which are: the absence of laws and regulations issued by companies or the legislative authority in Libya that determine the number of years of changing the external legal references in companies.

This gives us an indication that there is a noticeable change in auditors in companies listed on the Libyan stock market. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: observing the legal conditions when changing the external legal auditor and abide by them when changing them. And working on holding training courses for the senior management and financial managers of Libyan joint stock companies to inform them of the importance and nature of the work of the external auditor to remove any wrong ideas and beliefs about the audit function, in order to Cooperation between management and auditors, thus limiting the process of changing the external auditor.

Keywords: change of external legal references, Libyan joint stock companies.

■ **المقدمة**

يعتبر قرار دوران المراجع القانوني الخارجي من القرارات المهمة والتي له انعكاساته على استقلالية المراجع، حيث يعتبر استقلال المراجع هو حجر الأساس والعمود الفقري لمهنة المراجعة بل يعتبرها البعض قلب عملية المراجعة وأن مهنة المراجعة لا قيمة لها من دونها، وفي ظل عدم إفصاح منشآت الأعمال عن الأسباب الحقيقية التي تدفعها إلى دوران المراجعين.

عند قيام المراجع الخارجي بأداء مهمته الأساسية للمراجعة لدى الشركات المساهمة، قد يحدث تعارض مع الأطراف الأخرى بالشركة، مما قد يؤثر في رأي المراجع القانوني الخارجي، و يكون هذا التأثير عندما يقدم المراجع القانوني الخارجي بعض الاستشارات المالية خارج نطاق الخدمات المتفق عليها أو عندما يكون لديه مصلحة مادية (كأتعاب مثلا)، أو بسبب العوامل الشخصية والسلوكية للمراجع الخارجي كعدم تخصص المراجع في مجال النشاط أو سلوك غير مهني لمراجع خارجي آخر يرغب في الحصول على منصب زميله بالطرق المخالفة لآداب وسلوك المهنة والمتمثلة في المضاربة بتخفيض قيمة أتعاب مراجعة الحسابات.

وقد تناولت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عوامل تغيير المراجعين القانونيين تعود للشركة محل المراجعة في الشركات المساهمة الليبية. وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المقيدين في سوق الأوراق المالية الليبي.

■ **الدراسات السابقة:**

1 - **دراسة (سالم ،عبد الوهاب محمد، 2006) العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في ليبيا دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة على مدينة بنغازي.**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة.

وقد توصلت نتائج الدراسة أن عامل جودة أعمال المراجعة يعتبر أكثر العوامل تأثيراً في تغيير المراجع، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين إجابات المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة، وكذلك اختلاف نتائج هذه الدراسة عن نتائج الدراسات السابقة بشأن العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي، مما يعني أن تأثير تلك العوامل يختلف باختلاف بيئة التطبيق.

2 - **دراسة (جربوع، يوسف محمود،2008) مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله" دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين.**

توضح الدراسة مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري، وزعت على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة. ولقد بينت نتائج الدراسة أن فكرة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي تحدث دائماً عندما تواجه الشركات المساهمة مشاكل نتيجة لانخفاض قيمة أسهمها في السوق المالي. وإن طول فترة العلاقة التعاقدية بين المراجع وعميله سوف تنقص من موضوعيته واستقلاله. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن يمارس المراجع الخارجي الشك المهني عند مراجعة حسابات عميله، والذي تتطلب منه استخدام الاستجواب العقلي حيث إن فقده الشك المهني يزيد من احتمال احتواء القوائم المالية على أخطاء تؤثر على الحسابات وكذلك ضرورة إلزام مراجعي الحسابات بالشركات المساهمة في قطاع غزة لتغيير المراجعين لديها بعد خمس سنوات كحد أقصى، وذلك بقصد الابتعاد بخدمات المراجعة عن سوق المنافسة التي قد يضطر معها المراجع إلى تخفيض أتعابه بدرجة غير مقبولة للحصول على عملاء جدد وهو ما قد ينعكس سلباً على جودة عملية المراجعة وعلى قدرته على تحقيق مكاسب اقتصادية.

3 - **دراسة (العدالي، وفاء محمد، 2014) تحليل العوامل المؤثرة في دوران المراجع الخارجي).**

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل أسس تغيير المراجع الخارجي من وجهتي نظر الشركات المساهمة والمراجعين الخارجيين المدرجين لدى سوق المال الليبي، وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل للوقوف على أهم الانعكاسات المترتبة من تغيير المراجع الخارجي من وجهتي نظر الشركات المساهمة والمراجعين الخارجيين المدرجين في سوق المال الليبي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود أثر للعوامل الخاصة بالشركات المساهمة ومكاتب المراجعة الخارجية في تغيير المراجع الخارجي، كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية للانعكاسات المترتبة من تغيير المراجع الخارجي في الشركات المساهمة ومكاتب المراجعة الخارجية المدرجة في سوق المال الليبي، وكما لاتوجد فروق ذات دلالة معنوية بين وجهتي نظر إدارات الشركات المساهمة والمراجعين الخارجيين.

4 - **دراسة (محمود،عبدالله ممتاز، 2015) العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة و الشركات المساهمة العامة في فلسطين.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي و قياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر إدارات الشركات من جهة والمراجعين من جهة أخرى، و تحليل الفروقات و الاختلافات في الآراء بينهما، حيث قسمت هذه العوامل إلى عوامل مرتبطة بمعايير المراجعة الدولية و عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة وعوامل مرتبطة بالشركة محل المراجعة و عوامل مرتبطة ببيئة المراجعة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في ضرورة توفير الحماية القانونية للمراجع الخارجي حتى يحافظ على حياده واستقلاله، و إلزام جميع الشركات المساهمة في فلسطين بإنشاء لجان للمراجعة تضم أعضاء من خارج الشركة، و ضرورة الإفصاح عن الأسباب و العوامل التي أدت إلى تغيير المراجع الخارجي من خلال تعبئة نموذج نمطي يتم الإفصاح فيه عن أية خلافات مع المراجع القديم و تقديمه لهيئة مستقلة، والإعلان عنه في إحدى الصحف المحلية.

5 - دراسة (العديم، خالد بن راشيد، 2017) أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية.

إن عزل أو تغيير المراجع الخارجي من قِبَلِ الإدارة هاجس يؤرّق المراجع، وقد تزداد حدة هذا الهاجس في ظل انخفاض أتعاب المراجعة في المملكة العربية السعودية، وقلة عدد عملاء المراجعة لبعض المكاتب، الأمر الذي قد يؤثر على استقلال المراجع الخارجي للشركات المساهمة، الجدير بالذكر أن وجود لجان المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة قد يوفر الحماية المنشودة للمراجع الخارجي من الإدارة التنفيذية للشركة المساهمة، كما أن فعالية وكفاءة الممارسة الحالية في أن المراجع الخارجي يتم تعيينه وتغييره من قِبَلِ الجمعية العامة للمساهمين مشروطة بعدم تدخل الإدارة التنفيذية وقد خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة تأسيس «مجلس الرقابة» بمشاركة وإشراف هيئة سوق المال والذي يجب أن يضم أعضاء مستقلين؛ وذلك بهدف مراقبة أداء المراجعين المرخص لهم بمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية وكذلك عزلهم و استحداث آلية جديدة يتم بموجبها الإفصاح عند تغيير المراجع الخارجي، سواء أكان المراجع هو من ترك عمل المراجعة أم أن العميل قام بعزل مراجعه والتعاقد مع مراجع آخر، حيث إن هذه معلومةٌ مهمة لقارئ القوائم المالية وكذلك العناية عند تشكيل لجان المراجعة بأن تتكون من أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة، وعلى قدر كبير من الكفاءة والارتقاء بصلاحية لجنة المراجعة، وذلك بأن يكون تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتغييره وعزله من مهام لجنة المراجعة، دون الحاجة لأخذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين، لكن يمكنهم الاعتراض عليه مادام الاعتراض موضوعيًا.

6 - دراسة (احمد، نبيل ياسين و عبدالحليم ، أحمد حامد محمود، 2018) العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسة على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي، وانعكاس هذا التغيير على جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى تحديد إيجابيات وسلبيات التغيير

وذلك في بيئة الأعمال السعودية، وقد توصلت النتائج إلى أن عملية تغيير المراجع الخارجي ترتبط بعوامل عدة أهمها: عوامل متعلقة بمكاتب المراجعة، وعوامل متعلقة بالشركة محل المراجعة، وعوامل متعلقة بالبيئة المهنية، وكذلك وجُدت فروق معنوية بين آراء مجتمع الدراسة حول هذه العوامل. كما توجد فروق معنوية بين آراء مجتمع الدراسة حول إيجابيات وسلبيات التغيير، كما أن تغيير المراجع الخارجي يؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية ومن التوصيات التي توصلت إليها، ضرورة قيام الجهات المهنية والتشريعية بوضع الآليات والضوابط للتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي بما يتفق مع البيئة السعودية وبما يضمن جودة التقارير المالية. ضرورة إلزام الشركات المسجلة بالإفصاح عن أسباب الخلاف بينها وبين المراجع الخارجي خلال (12) شهراً السابقة لتاريخ التغيير.

إن هذه الدراسة قد تختلف مع أراء الدراسات السابقة، وذلك أن الباحث لا يتفق مع من يؤيد الإلزام بتغيير المراجع الخارجي باعتبار أن طول فترة ارتباطه مع الشركة قد يترتب عليه فقد استقلاله وموضوعيته، فالباحث يؤيد فكرة إلزام كل شركة مساهمة تغيير مراجعها الخارجي بعد مرور فترة ثلاث سنوات، بسبب ما يحققه ذلك من آثار إيجابية تجاه المنافسة في سوق المراجعة والتي قد يضطر معها المراجع إلى تخفيض أتعابه بشكل غير مقبول للحصول على مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي وهو ما قد يعود بالسلب على جودة عملية المراجعة. فمطلب التغيير الإلزامي للمراجع يخفض من حدة المنافسة في سوق خدمات المراجعة ويبعدها عن المنافسة التي تجعل منها سلعة كأي سلعة أخرى يمكن تسويقها بطرق غير منطقية أو مقبولة وبالتالي تؤدي إلى انخفاض جودة أدائها.

■ مشكلة البحث:

إن زيادة الاهتمام بموضوع تغيير المراجع القانوني الخارجي وذلك من خلال معرفة أهم العوامل التي تؤثر في تغييره، تعود إلى إدارة الشركات المساهمة في تعيينه وتغييره مما يؤثر في استقلاله الذهني والمهني الذي ينعكس بدوره على مصداقية تقرير المراجع الخارجي،

«حيث يرى مجموعة من الباحثين ضرورة تغيير المراجع كل فترة محددة وبالتحديد بعد مضي فترة من التعاقد مع العميل تتراوح تلك الفترة من ثلاث سنوات إلى تسع سنوات في بيئات مختلفة، حيث إن التغيير من وجهة نظر مؤيدي ذلك المدخل سيزيد من استقلالية المراجع وجودة المراجعة، بينما يعارض البعض الآخر التغيير الإلزامي للمراجعين وذلك لما له من آثار سلبية حسب وجهة نظرهم متمثلة في ارتفاع تكلفة عملية المراجعة وزيادة خطر المراجعة تفوق منافع التغيير»(كساب، ياسر السيد: 2019) وفي هذا السياق يمكن تفعيل تطبيق سياسة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي والتي نالت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة من جانب التنظيمات المهنية المهتمة بمهنة المراجعة، بهدف استعادة ثقة الجمهور في المهنة بعد الانتقادات الحادة التي تعرضت لها عقب انهيار الأزمات المالية المعاصرة. وذلك كوسيلة ممكنة لتعزيز استقلالية المراجع الخارجي وزيادة موضوعيته ونزاهته. فعندما حدثت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 طلب المنظمون والمساهمون إعادة النظر في قضية استقلال المراجع الخارجي من خلال مطالبة الشركات محل المراجعة بتغيير مكتب المراجعة بشكل دوري (منصور، أشرف محمد: 2017). وبالتالي فإن الدراسة تتمثل في معرفة أهم العوامل التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي: هل توجد عوامل مرتبطة بالشركة محل المراجعة تؤدي إلى تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين؟

■ **أهداف البحث:**

الهدف الرئيسي من هذه الورقة دراسة عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي

■ **أهمية البحث:**

تعتبر هذه الدراسة من إحدى الدراسات التي تقام في البيئة الليبية والتي تهتم بموضوع دراسة عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود إلى الشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي، وقد تفتح المجال أمام دراسات أخرى لبحث إمكانية

النهوض بمستوى عال وتذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك. حيث تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها سوف تستطلع أراء مراجعي الحسابات في ليبيا.

كما أنها تتيح للباحث فرصة الاطلاع والدراسة بعمق وتوسع في مجال المراجعة بصفة عامة ومجال العوامل المؤثرة في دوران المراجعين الخارجيين تعود للشركة محل المراجعة بصفة خاصة. وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات في مجال العوامل المؤثرة في دوران المراجع القانوني الخارجي تعود للشركة محل المراجعة في البيئة الليبية وبالتالي مساهمة في زيادة الكم المعرفي لهذا الموضوع.

■ **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: دراسة عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي بمدينة بطرابلس

الحدود الزمنية: فترة الدراسة 2021 م.

● **الحدود المكانية: طرابلس**

● **الحدود البشرية:** مكاتب المراجعين القانونيين الخارجيين المدرجين في سوق الأوراق المالية بمدينة طرابلس

■ **الإطار النظري:**

تعتبر المراجعة الخارجية الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية، التي تهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، من خلال إبداء رأي فني محايد. تقوم المراجعة على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعتبر كأساس للغاية التي أنشئت من أجلها، كما أنها ترتكز على مجموعة من المعايير التي تقوم بتوجيه المراجع أثناء القيام بعمله، إذ أنه يستند على مراحل ليقوم بتنظيم الجانب التنفيذي لها. كما أن مفهوم تغيير المراجع القانوني الخارجي ومزاياه وعيوبه، والعوامل المؤثرة في تغيير المراجعين الخارجيين تعود

للشركة محل المراجعة. في هذا الجزء تم التطرق إلى الإطار النظري للمراجعة الخارجية وما هي العوامل المؤثرة في تغيير المراجعين الخارجيين التى تعود للشركة محل المراجعة.

● أولا - مفاهيم ومبادئ المراجعة

المراجعة كعلم تهدف إلى التحقق من إمكانية اعتماد أصحاب القرارات، أو عدم اعتمادهم على التقارير والقوائم المالية وما يؤيدها من سجلات، ومستندات خاصة بالمنظمة، وتعتبر المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرارات المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة علمية موضوعية لغرض تأكيد درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم إحالة نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية والمستفيدة، فهي بذلك عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة للسجلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها الشركة، بالإضافة إلى التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم للواقع الفعلي لها، إن هذه العملية تمكن المراجع من أن يبدي رأيا فنيا محايدا حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. إن تحقيق هذا الهدف لن يكون إلا من خلال إتباع منهجية مراجعة معينة والتقيد الصارم بالمعايير المهنية للمراجعة الخارجية والتي تشكل المرجعية النظرية لمزاولة هذه المهمة.

● ثانيا - تعريف المراجعة:

تعتبر المراجعة (الخارجية أو الداخلية) نظام اتصال مكمل لنظام المحاسبة فهي عمل انتقادي يهدف إلى إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية التي وصلت عن طريق قناة الاتصال الأساسية (النظام المحاسبي)، فالمخرجات الأساسية للمحاسبة هي المدخلات الأساسية للمراجعة (الجربوع، يوسف محمود،2008، ص23 - 25) ويعرف الباحث المراجعة الخارجية بأنها « مجموعة من المبادئ و المعايير والقواعد والأساليب التي يمكن

بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للشركة بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال الشركة .

● **ثالثا - أنواع المراجعة**

هناك أنواع متعددة من المراجعة، تختلف باختلاف الزواية التي ينظر إلى عملية المراجعة من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، وبوجه عام تصنف المراجعة **من حيث الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة** ، إلى ما يلي:

أ - المراجعة الداخلية: يقوم بهذه المراجعة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للشركة، وذلك من أجل حماية أموال الشركة، ولتحقيق أهداف الإدارة لتحقيق أكثر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للشركة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية (المطارنة ،غسان فلاح :2008، ص68) .

ومن المعروف أن وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة تتبع لمجلس الإدارة وليس لإدارة الشركة وذلك لضمان استقلاليتها في أدائها لوظيفتها الرئيسة وهي حماية أصول الشركة.

ب - المراجعة الخارجية: غرضها الرئيسي إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية التي تعدها إدارة الشركة،ويقوم بها مراجع حيادي مستقل عن إدارة الشركة، ولهذا يطلق عليه أحيانا بالمراجع المحايد أو الخارجي.

● **رابعا - خدمات المراجعة الخارجية**

تعتبر المراجعة الخارجية الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية، التي تهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، من خلال إبداء رأي فني محايد والمراجعة على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعتبر كأساس للغاية التي أنشئت من أجلها، كما أنها ترتكز على مجموعة من المعايير التي تقوم بتوجيه المراجع أثناء القيام بعمله، إذ إنه يستند على مراحل ليقوم بتنظيم الجانب التنفيذي لها.

تقسم الخدمات التي تقدمها المراجعة الخارجية إلى خدمات تتعلق بإبداء الرأي وخدمات بخلاف خدمات إبداء الرأي (سرايا، محمد السيد:2005، ص20 - 22).

أ - خدمات إبداء الرأي:

خلال الفترات الأولى لتطور المراجعة كانت مهنة المراجعة الخارجية تؤدى بشكل أساسي تلبية لرغبة إدارة الشركة، وذلك بهدف اكتشاف الأخطاء والغش في الدفاتر، كما أنه لم يكن هناك قوانين تطلب إبداء الرأي في القوائم المالية، ومع كبر حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة وتطور الحياة الاقتصادية، بدأت خدمات المراجعة الخارجية تتطور، وإزاء هذا التطور بدأت المراجعة الخارجية هي الأخرى تتطور من مجرد اكتشاف الأخطاء والغش إلى إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية، وبوجه عام تنقسم خدمات إبداء الرأي إلى الخدمات التالية:

- خدمات التصديق على القوائم المالية:
- خدمات الفحص:
- خدمات الفحص التحليلي:
- خدمات إبداء الرأي الأخرى:

ب - خدمات بخلاف خدمات إبداء الرأي:

مع تطور الاقتصاد المحلي والعالمي في العقود الأخيرة، وتوسع ثقافة عولمة الأسواق وانتشار الشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي خلق حالات جديدة من خلال اندماج واستحواذ واتحاد الشركات والقطاعات على غير من الشركات والقطاعات وتداولات الأسهم والسندات انعكس ذلك على مهنة المحاسبة للتطور وتواكب هذا التطور الحديث بخلق أساليب وسياسات محاسبية تعالج هذه الحالات وبالتالي انعكس ذلك على مهنة المراجعة الخارجية لتوسع من خدماتها لتشمل نواحٍ جديدة منها المتعلق بالقانون ومنها

متعلق بالتأكيد والتصديق، ومنها ما هو متعلق بمسك والقيام بهذه الأعمال المحاسبية، حيـــث أصبحت الخدمات الخارجية بخلاف خدمات إبداء الرأي أكـــثر طلبا لتعددها وتنوعها وكذلك لما تحققه من إيرادات لمكتب المراجعة الخارجي، ومن هذه الخدمات:

- خدمات المحاسبة وإمساك الدفاتر:
- الخدمات الضريبية:
- الخدمات الاستشارية والإدارية:
- **خامسا - تغيير المراجع القانوني الخارجي:**

مع وجود الاهتمام المهني والأكاديمي المتزايد على حد سواء، واتفاقها على أهمية أثر تغيير المراجع القانوني الخارجي في أطراف المراجعة الخارجية، إلا إنهم لم يحاولوا وضع تعريف محدد وواضح له، حيث تعددت وجهات نظر تلك الأطراف حول مفهوم تغيير المراجع القانوني الخارجي بحيث ينظر كل طرف إليه بمفهومه الخاص، وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة استقراء ما توصلت إليه المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بشأن تحديد مفهوم تغيير المراجع القانوني الخارجي ومنها:

عرفتـــه الهيئـــة التنظيمية للأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)"بانه عبارة عن تحقيـــق التوازن بين الحاجة لوجود نظرة فاحصة للمكلف بالمراجعة الخارجية والحفـــاظ علـــى استمرارية الاستقلاليـــة والجودة في المراجعة الخارجية"

Daugherty. Brian and Dickens. Denise and Higgs. Julia. Audit Partner Rotation.(2010).

وعرفه (**Peatty. R . & Guganesan. S:1996 . PP 40 - 41**) هو عبارة عن بقائه لمدة قصوى مراجعاً خارجياً لحسابات شركة ما، وبعدها تلتزم الشركة بتغييره كل فترة زمنية معينة».

كما عرفته رشا الفقي بأنه "أن تتخذ الجمعية العمومية للشركة قراراً بإنهاء العلاقة مع المراجع القانوني الخارجي، وقد يرجع هذا التغيير إلى أسباب تتعلق بالشركة محل المراجعة، أو بناء على رغبة المراجع القانوني الخارجي نفسه"(**الفقي، رشا علي** :2004، **ص**4). وكما عرفه أحمد السباعي قطب «هو ظاهرة مهنية تعكس بعض جوانب التفاعل في العلاقة بين المراجع القانوني الخارجي والعميل، ترجع أسبابها إلى خصائص متعلقة بالعميل، وخصائص متعلقة بالمراجعين الخارجيين، وبيئة عملية المراجعة» (**قطب ،أحمد السباعي**:2005، **ص**22) ،وأن اتخاذ قرار بتغيير المراجع القانوني الخارجي ما هو في الحقيقة إلا قراران متداخلان ومتلازمان وهما : القرار الأول: قرار تغيير المراجع القانوني الخارجي الحالي، والقرار الثاني: قرار اختيار المراجع القانوني الخارجي الجديد.

هناك مزايا عدة يتمتع بها تغيير المراجع القانوني الخارجي نورد منها ما يلي:

أ – إن عمل المراجع القانوني الخارجي سيكون أكثر موضوعية واستقلالية مما سيؤدي إلى زيادة مصداقية تقرير المراجع القانوني الخارجي.

ب – سيخلق بيئة منافسة للمراجعة الخارجية ويقلل من الأتعاب.

ج – توفير رؤية جديدة للمراجع الخارجي وبالتالي اكتشاف أي أخطاء أو مخالفات في النظام المحاسبي القائم لم يستطع المراجع القانوني الخارجي السابق اكتشافها.

د – إن المنافسة التي تحدث للحصول على المراجعين الخارجيين بما تتطلبه من شهرة وأتعاب أكبر سيشجع على المحافظة على الالتزام بالمعايير المهنية.

ه – إشراك عدد أكبر من مكاتب المراجعة الخارجية: التغيير المنتظم للمراجع الخارجي يكفل إشراك مجموعة واسعة من المراجعين الخارجيين، وتتيح هذه الفرصة للمنظمة الانتفاع من خبرات مختلفة من المراجعين الخارجيين.

و – زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية: في رأي بعض دعاة تغيير المراجع القانوني

الخارجي إن نظرة جديدة على العميل قد تؤدي إلى طرائق مبتكرة للمراجعة الخارجية ولتحسين كفاءة المراجعة الخارجية. كما أن المراجع القانوني الخارجي الذي يعين حديثاً قد يرفض اعتراضات أو مجالات مخاطر قد لا يرفضها المراجع القانوني الخارجي الذي عمل طويلاً نتيجة العادة التي درج عليها أو لم يبلغ عنها نتيجة عزوفه عن تغيير أراء أبديت من قبل.

ومن أهم عيوب تغيير المراجع القانوني الخارجي ما يلي، (العدالي، وفاء محمد: 2014، ص 24):

1 - العلاقة الجيدة بين المراجع القانوني الخارجي والعميل ستنتهي قبل أوانها.

2 - احتمال أن تنخفض جودة أداء عملية المراجعة الخارجية.

3 - تغيير المراجع القانوني الخارجي بصفة دورية سيؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة الخارجية ولن يكون هناك فوائد كافية لتبرير هذه التكاليف.

4 - التأخير في إعداد تقارير المراجع القانوني الخارجي.

5 - الوقت المستغرق في الحصول على مراجع خارجي جديد.

6 - احتمال حصول فشل في المراجعة الخارجية نتيجة الخطأ العشوائي.

7 - تحمل الشركة محل المراجعة تكاليف تسوية مستحقات المراجع القانوني الخارجي الحالي.

إن تغيير المراجع القانوني الخارجي ينطوي على تكاليف كبيرة، سواء للعميل أو للمراجع الخارجي.

فعملية طرح العطاءات والاختيار تفرض مجموعة من التكاليف وتستغرق وقتاً طويلاً. وما يكرس من وقت الإدارة والموظفين في عملية مساعدة المراجع القانوني الخارجي الجديد على التعرف على نظم وإجراءات المنظمة، وهو قدر كبير وقد يؤدي إلى اختلال في أنشطة أخرى، وينتظر من المراجع القانوني الخارجي نفسه تكريس موارد مماثلة.

1 - زيادة مخاطر فشل المراجعة: هناك دلائل على أن القسم الأكبر من حالات فشل المراجعة يحدث أثناء السنتين الأولى والثانية من تولي مهمة أية مراجعة، ويرجع ذلك إلى القدر الكبير من الوقت المطلوب لتكوين المعرفة الضرورية بالعميل وضمان أن يكون أسلوب المراجعة الخارجية فعالاً بصورة كاملة، وعلى الأخص في المنظمات الكبيرة والمعقدة.

العزوف عن الاستثمار: قد يكون المراجع القانوني الخارجي عازفاً عن استثمار الوقت والموارد في التعرف على الشركات المساهمة وأنشطتها عندما تكون صلاحيات المراجع القانوني الخارجي قصيرة جداً، وقد يفقد الاهتمام بالعميل مع اقتراب موعد التغيير.

2 - رد الفعل من قبل السوق قد يكون سالباً إذا تم التحول إلى مكتب مراجعة خارجي أقل سمعة ويكون طردياً بالعكس.

3 - إن هذا غير مألوف بالنسبة إلى المهنة وبخاصة أن المهنة تنادي باستمرارية المراجع القانوني الخارجي من سنة إلى أخرى، وأن أية مخاطر لفقدان استقلالية المراجع القانوني الخارجي يبدو مبالغاً في تقويمها بالقياس إلى العلاقة الحسنة التي تنشأ بين المراجع القانوني الخارجي والعميل بسبب استمرارية المراجع القانوني الخارجي وكذلك بالقياس إلى النصائح التي سيحصل عليها العميل من المراجع القانوني الخارجي.

6 - عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود إلى الشركة محل المراجعة

إن تغيير المراجع القانوني الخارجي في الشركات المساهمة قد يكون إجباريا، فالتغيير يكون اختياريا بناء على رغبة المراجع القانوني الخارجي وقد يكون التغيير إجباريا يفرض على المراجع الخارجي من قبل إدارة الشركة أو الجمعية العمومية للمساهمين. ويرى الكثيرون أن الظواهر التي نالت من استقلال المراجع القانوني الخارجي في الآونة الأخيرة

بالولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى عدم توازن في ميزان السلطة أو القوى بين المراجع القانوني الخارجي وإدارة الشركة فالمسؤولية الملقاة على عاتق المراجع القانوني الخارجي لا تتناسب إطلاقا مع السلطة الممنوحة له،(قطب، أحمد السباعي: مرجع سبق ذكره، ص18)، فالمسؤولية في حقيقة الأمر تفوق إلى حد بعيد سلطته، ويكفي القول بأن سلطة تغيير المراجع القانوني الخارجي التي تملكها إدارة كفيلة بترجيح كفتها.

وأهم عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود إلى الشركة محل المراجعة وهي، (الجعافرة، محمد مفلح محمد :2008، ص ص 31 - 32):

1 - حدوث تغيير في الإدارة العليا للشركة المساهمة.

2 - نمو حجم الشركة المساهمة.

3 - الاندماج بين الشركات المساهمة.

4 - رغبة الشركة المساهمة في الحصول على تمويل جديد.

5 - مخالفة الشركة المساهمة للوائح والقوانين المعمول بها في الشركات المساهمة.

6 - التغيير الإجباري للمراجع الخارجي نتيجة طول الفترة الزمنية.

7 - الرغبة إلى تحول مراجع خارجي معين.

الجانب العملي:

يتناول الجانب العملي وصفاً لمنهج الدراسة ومفردات مجتمعها وعينتها، وكذلك الأداة المستخدمة وطريقة إعدادها وصدقها و ثباتها، والتوزيع الطبيعي لمجتمع الدراسة

■ **منهجية الدراسة**

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها

وصفاً دقيقاً ويعبر عنها بشكل كمي وكيفي، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والمقارنة والتفسير أملاً في التوصل إلى استنتاجات وتعميمات ذات معنى، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين لجمع البيانات:

- **أولاً: البيانات الثانوية.**

تم جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال ما ورد من مراجع وكتب وأبحاث ذات صلة، بالإضافة إلى الدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة أو أي مراجع يرى الباحث أنها تساهم في الدراسة بشكل علمي.

- **ثانياً: البيانات الأولية.**

معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة وذلك بجمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض، حيث وزعت على عينة الدراسة العشوائية على مكاتب المراجعة المدرجة في سوق الأوراق الليبي بمدينة طرابلس .

- **مجتمع الدراسة**

نظرا لأن الدراسة محددة بالمراجعين القانونيين الخارجيين المقيدين في سوق الأوراق المالية بمدينة طرابلس خلال فترة الدراسة من 2020 - 2021. فإن الدراسة تعتمد طريقة المسح الشامل على اختيار جميع أفراد المجتمع وبما أن المجتمع هو عبارة عن المراجعين القانونيين الخارجيين بمدينة طرابلس فقد تم استخدام المسح الشامل لفئة المراجعين القانونيين الخارجيين،

وبناء على ذلك تم توزيع عدد (25) استبيانا. والجدول رقم (1) يوضح صحائف الاستبيان الموزعة والمستردة. وقد استغرق توزيع هذا الاستبيان شهراً، تمكن الباحث من استرجاع (23) استبيانا، و وجد منها (1) استبيان غير صالح للتحليل وبذلك يكون العدد (22) استبيانا

مكتمل البيانات وصالحا للتحليل، حيث بلغت نسبة الاسترجاع (88 ٪) وهي نسبة جيدة.

جدول (1): صحائف الاستبيان الموزعة والمستردة

مجتمع الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات غير الصالحة	الاستمارات الصالحة من الموزعة	
				العدد	النسبة
المراجعين القانونيين الخارجيين بمدينة طرابلس	25	23	1	22	٪ 88

3 - أداة جمع البيانات:

تمثلت أداة جمع بيانات الدراسة في استمارة الاستبيان، تم تصميم استمارة خاصة من النوع المقفل كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة تتكون من الآتي:

- **القسم الأول: معلومات شخصية:**

تم وضع هذا الجزء لمعرفة المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وذلك لمعرفة مدى صلاحية وقوة البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الاستبيان.

- **القسم الثاني :عوامل تغيير المراجع القانوني الخارجي**

تقييم عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود للشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي.

ويجيب المستجوبون عن فقرات الاستبيان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي الرتب، يرتب كالآتي: خمس نقاط للإجابة (**مؤثر بشدة**)، وأربع نقاط للإجابة (**مؤثر**)، وثلاث نقاط للإجابة (**مؤثر إلى حد ما**)، وإعطاء نقطتين للإجابة (**غير مؤثر**)،ونقطة واحدة للإجابة (**غير مؤثر إطلاقاً**). والجدول رقم (2) يوضح اتجاهات المقياس لمحاور الاستبيان.

جدول (2): اتجاهات مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط المرجح

المتغيرات	المتوسط المرجح	مستوى التطبيق
1	من 1 إلى 1.79	غير مؤثر إطلاقاً
2	من 1.80 إلى 2.59	غير مؤثر
3	من 2.60 إلى 3.39	مؤثر إلى حد ما
4	من 3.40 إلى 4.19	مؤثر
5	من 4.20 إلى 5	مؤثر بشدة

4 - الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1 - معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان.

2 - مقياس الإحصاء الوصفي المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات لوصف إجابات المستجوبين على عوامل الدراسة ومتغيراتها.

3 - اختبار t لعينة واحدة لقياس الدلالة الإحصائية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، وتم اعتماد مستوى المعنوية 5 ٪ أي بدرجة ثقة 95 ٪ لاعتماد نتائج الدراسة.

5 - الصدق والثبات لصحيفة الاستبيان:

قبل إجراء التحليل واختيار الفرضيات تم التأكد من موثوقية الاستبيان المستخدم، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة صدق وثبات الاستبيان، ولقياس الصدق والثبات تم اختيار عينة أولية استطلاعية من (10) أفراد (من المرجعيين الخارجين). وهناك نوعان

من الثبات يستخدمان لقياس ثبات الاستبيان هما: صدق أداة الدراسة (الاستبيان) وثبات أداة الدراسة (الاستبيان):

● **صدق أداة الدراسة (الاستبيان):**

صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، حيث تم التحقق من صدق أداة الدراسة بثلاث طرق هي:

أ - صدق المحكمين (الصدق الظاهري).

يستخدم أسلوب صدق المحكمين بهدف التأكد من مدى صلاحية الاستبيان وملاءمته لأغراض الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والمختصين بالموضوع قيد الدراسة، ويطلب منهم إبداء الرأي فيما يتعلق بمدى صدق وصلاحية كل فقرة من فقرات الاستبيان ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، ووصف الموضوع الذي أعدت من أجل الدراسة فيه. تم اتباع هذا الأسلوب وعرض الباحث الاستبيان على عدد من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة، حيث قدم السادة المحكمون العديد من التعديلات على أداة الدراسة، واستجاب الباحث لهذه التعديلات، وقام بإعادة صياغة الاستبيان على ضوء الملاحظات التي قدمها المحكمون، وخروج الاستبيان في صورتها النهائية.

ب - صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (10)، وذلك بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية محور التابع له، والنتائج موضحة من خلال الجدول (3) التالي.

جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان وبين الدرجة الكلية للمحور التابع له

المحور الأول		
الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
A1	0.734	0.000
A2	0.855	0.000
A3	0.894	0.000
A4	0.844	0.000
A5	0.748	0.000
A6	0.821	0.000
A7	0.870	0.000
A8	0.794	0.000
A9	0.878	0.000
A10	0.905	0.000
A11	0.882	0.000
A12	0.860	0.000
A13	0.823	0.000

تبين من النتائج الموضحة في جدول أعلاه أن الفقرات تتمتع بمعاملات ارتباط قوية تراوحت بين (0.734 – 0.905) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يدل على أن فقرات محاور الاستبيان تتمتع بمعامل صدق عالٍ.

- **ثبات أداة الدراسة (الاستبيان).**

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذا الاستبيان النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان

يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تأثيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة مرات عدة خلال فترات زمنية معينة، وبعد تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية حجمها (10) أفراد، تم حساب الثبات للاستبيان بطريقتين:

1 - طريقة ألفا كرونباخ:

بعد تطبيق الاستبيان تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ الاستبيان (0.744)، وهذا دليل كافٍ على أن الاستبيان يتمتع بمعامل ثبات مرتفع، حيث تتراوح قيمة معامل ألفا بين (1 - 0)، وكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالٍ، و كلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات، والنتائج موضحة في جدول (4).

جدول (4): الثبات بالاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

ت	الوصف	العينة	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ المراجع
1	تقييم العوامل المؤثرة لتغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود إلى الشركة محل المراجعة	10	13	0.744

2 - الثبات بطريقة التجزئة النصفية :

بعد تطبيق الاستبيان تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزئين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية.

وبعد ذلك تم حساب معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون حسب المعادلة التالية:

معامل الارتباط سبيرمان براون = ((1+R)/2R)

حيث R معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة بالجدول(5).

جدول (5) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية اللاستبانة

	معامل الارتباط	معامل ارتبط سبيرمان براون
الاستبانة الكلية	0.777	0.874

تبين من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط سبيرمان براون يساوي (0.874) وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

- **التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف سمرنوف):**

تم استخدام اختبار كولمجروف سمرنوف (K – S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري. من خلال الجدول (6) يتضح أن مستوى الدلالة لكل بند أكبر من (0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وبذلك يمكن استخدام طرق الإحصاء الوصفي والتحليلي في تحليل بيانات الاستبيان.

جدول (6): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

ت	الوصف	العدد	مستوى الدلالة المعنوي المراجع
1	تقييم العوامل المؤثرة لتغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود إلى الشركة محل المراجعة	22	0.152

- **سادسا – تحليل ومناقشة النتائج:**

يتناول هذا الجزء تحليل وصفي لمجتمع الدراسة والمعالجات الإحصائية التي اعتمدت عليها الدراسة في تحليل الفرضيات، واختبار كل فرضية من الفرضيات من أجل التوصل إلى النتائج ومن ثم وضع التوصيات المناسبة لها.

● **وصف البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة فئة المراجعين الخارجيين.**

بعد القيام بالخطوات اللازمة لتجهيز البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان ، وتهيئتها لعملية التحليل الإحصائي، تم القيام بإجراء عرض لبيانات البحث الميداني وتحليل وصفي لها، باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي، وذلك لبيان خصائص مفردات مجتمع البحث ووصف متغيراتها وذلك على النحو التالي:

● **المستوى التعليمي.**

جدول (7) توزيع مجتمع البحث حسب المؤهل العلمي لفئة المراجعين الخارجيين

ت	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
1	بكالوريوس	16	٪ 73
2	ماجستير	5	٪ 23
3	دكتوراه	1	٪ 5
المجموع		22	٪ 100

بالنظر في الجدول (7)، يتضح أن عدد الذين لديهم بكالوريوس بلغ (16) فرداً بنسبة (73 ٪) في حين عدد الذين لديهم مؤهل ماجستير بلغ (5) أفراد بنسبة (23 ٪) بينما يوجد مؤهل واحد دكتوراه. حيث نلاحظ تنوع في المؤهلات العلمية بين مجتمع البحث. وأيضاً يمكن ملاحظة أن معظم أفراد مجتمع المراجعين الخارجيين هم من حملة شهادة البكالوريوس وهي الدرجة التي تضعها أغلب مكاتب المراجعة (كحد أدنى) عندما تحتاج إلى مراجعين جدد، وهو ما يتوافق مع شرط المؤهل العلمي المنصوص عليه في قانون ترخيص مكاتب المراجع، والذي مفاده أنه يجب أن يكون مقدم الطلب حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) على الأقل.

● **مدة سنوات الخبرة:**

جدول (8) توزيع مجتمع البحث حسب سنوات الخبرة لفئة المراجعين الخارجيين

ت	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1	أقل من 5 سنوات	1	٪ 5
2	من 5 إلى 10 سنوات	4	٪ 18
3	من 11 إلى 15 سنة	6	٪ 27
4	أكثر من 15 سنة	11	٪ 50
المجموع		22	٪ 100

بالنظر في الجدول (8) يتضح أن عدد الموظفين الذين خبراتهم الوظيفية أقل من 5 سنوات كان فرداً واحداً فقط بنسبة (5 ٪)، وكان عدد الموظفين الذين خبراتهم الوظيفية من 5 إلى 10 سنوات (4) أفراد بنسبة (18 ٪)، وبينما عدد الموظفين الذين خبراتهم الوظيفية من 11 إلى 15 سنة كان (6) أفراد بنسبة (27 ٪)، بينما عدد الموظفين الذين خبراتهم الوظيفية أكثر من 15 سنة كان (11) فرداً بنسبة (50 ٪)، حيث نلاحظ وجود سنوات خبرة متفاوتة بين أفراد مجتمع البحث. كما نلاحظ أن من تتجاوز خبرتهم (10) سنوات فبلغت نسبتهم (77 ٪) وهي النسبة الأعلى في سنوات الخبرة لأفراد الفئة في مجتمع الدراسة، وهذا يعزز من إمكانية الاعتماد على آراء وإجابات الفئة، كما يعطي لهذه الفئة القدرة على تحديد كافة الجوانب المرتبطة بتغيير المراجع القانوني الخارجي بحكم عدد سنوات الخبرة العالية والذين خاضوا من خلالها هذه التجربة لأكثر من مرة.

● **هل لك عضوية في إحدى المنظمات المهنية؟**

جدول(9) بيان عضوية فئة المراجعين الخارجيين بالمنظمات المهنية

ت	هل لك عضوية في إحدى المنظمات المهنية؟	التكرار	النسبة المئوية
1	نعم	15	٪ 68
2	لا	7	٪ 32
المجموع		22	٪ 100

الجدول (9) يبين إجابة مفردات مجتمع الدراسة حول العبارة " هل لك عضوية في إحدى المنظمات المهنية؟» حيث يتضح أن أكثر من نصف مفردات مجتمع الدراسة لديهم عضوية في المنظمات المهنية وقد بلغ (15) فرداً بنسبة (68 ٪) من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ (21) فرداً، وهذه العضوية هي:

- عضوية نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين عدد 15 فرداً
- عضوية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين عدد 6 أفراد
- عضوية الاتحاد العربي للمحاسبين القانونيين عدد 5 أفراد
- عضوية المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين فرداً واحداً
- عضوية مجمع للمحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز فرداً واحداً

بينما كانت نسبة (32 ٪) ما تمثل (7) أفراد من مجتمع الدراسة ليس لديهم عضوية في أي منظمة مهنية محلية أو دولية من إجمالي مجتمع الدراسة.

● **تغيير المراجع القانوني الخارجي.**

حيث نلاحظ بالجدول (10) أن أغلب مفردات مجتمع الدراسة أفادوا بأن « **الجمعية**

العمومية للشركة» هي الجهة المخولة بتغيير المراجع القانوني الخارجي وقد بلغ عددهم (18) فرداً وبنسبة (82 ٪)، وهي نسبة عالية في أن الجمعية العمومية للشركة لها دور فاعل وبارز في عملية تعيين وعزل المراجع القانوني الخارجي. في حين أفادت نسبة (18 ٪) بسيطة (4) أفراد من المجتمع بأن « **مجلس إدارة الشركة**» هي الجهة المخولة بتغيير المراجع القانوني الخارجي وهذا يعتبر مخالفا لما هو عليه لأن مجلس الإدارة ليس هو السلطة العليا للشركة وبالتالي فإن هذه الفئة البسيطة ليس لها دراية كاملة عن الجهة الأساسية التي تقوم بتعيين وعزل المراجع الخارجي.

جدول(10) بيان فئة المراجعين الخارجيين حول من الذي يقوم بتغيير المراجع القانوني الخارجي؟

ت	من الذي يقوم بتغيير المراجع القانوني الخارجي ؟	التكرار	النسبة المئوية
1	الجمعية العمومية للشركة	18	٪ 82
2	مجلس إدارة الشركة	4	٪ 18
3	مدير عام الشركة	0	٪ 0
4	المدير المالي	0	٪ 0
5	جهة أخرى	0	٪ 0
المجموع		22	٪ 100

- **عدد السنوات التي يتم فيها تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين**

بالنظر في الجدول (11) يتضح أن (6) أفراد ما نسبته (27 ٪) من المجتمع قد أفاد بأنه يتم تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين خلال فترة زمنية تتراوح من سنتين إلى 4 سنوات كحد أقصى. بينما أفاد (4) أفراد من المجتمع ما نسبته (18 ٪) بأنه يتم تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين خلال فترة زمنية تزيد عن 4 سنوات. وأخيراً أفاد معظمهم (12) فرداً من المجتمع ما نسبته (55 ٪) بأنه يتم تغيير المراجعين القانونيين

الخارجيين خلال فترة زمنية غير محددة. كما يعطينا مؤشراً واضحاً حول انتشار ظاهرة تغيير المراجعين بشكل ملموس في الشركات المدرجة في سوق الأوراق الليبي.

جدول (11) :توزيع مجتمع فئة المراجعين الخارجيين عدد السنوات التي يتم فيها تغيير المراجعين

ت	عدد السنوات التي يتم فيها تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين	التكرار	النسبة المئوية
1	من سنة فأقل	0	٪ 0
2	من 2 إلى 4 سنوات	6	٪ 27
3	أكثر من 4 سنوات	4	٪ 18
4	غير محددة	12	٪ 55
المجموع		22	٪ 100

جدول (12) تحليل العوامل المرتبطة بالشركة محل المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي

ت	الفقرة	غير مؤثر إطلاقاً	غير مؤثر	مؤثر إلى حد ما	مؤثر	مؤثر بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي ٪	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	ترتيب
1	تغيير إدارة الشركة ورغبتها بقطع أي صلة بالإدارة القديمة تؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي	1	0	3	7	11	4.23	1.00	85	5.77	0.00	2
		% 5	% 0	% 14	% 32	% 50						
2	حجم الشركة له دور أساسي في تغيير المراجع القانوني الخارجي	0	1	16	3	2	3.27	0.69	65	1.86	0.02	8
		% 0	% 5	% 73	% 14	% 9						
3	رغبة إدارة الشركة في الحصول على خدمات إضافية أخرى عبر تغيير المراجع القانوني الخارجي	0	2	5	14	1	3.64	0.71	73	4.20	0.00	5
		% 0	% 9	% 23	% 64	% 5						

ت	الفقرة	غير مؤثر إطلاقاً	غير مؤثر	مؤثر إلى حد ما	مؤثر	مؤثر بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي٪	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	ترتيب
4	الشركة تعاني من التعثر المالي يؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي	0 % 0	3 % 14	13 % 59	4 % 18	2 % 9	3.23	0.79	65	1.34	0.09	9
5	تقوم إدارة الشركة بتغيير المراجع القانوني الخارجي بسبب وجود علاقات شخصية واجتماعية تربطها معه.	0 % 0	2 % 9	13 % 59	4 % 18	3 % 14	3.36	0.83	67	2.06	0.02	6
6	ترى الشركة بأن هناك قصور اوعدم بذل العناية المهنية بجودة الخدمة من قبل المراجع القانوني الخارجي، وعدم الرضا على خدماته فتقوم بتغييره.	0 % 0	1 % 5	1 % 5	8 % 36	12 % 55	4.41	0.78	88	8.49	0.00	1
7	اتباع إدارة الشركة سياسة التغيير المنتظم للمراجع القانوني الخارجي فتقوم بتغيير المراجع	1 % 5	1 % 5	3 % 14	5 % 23	12 % 55	4.18	1.11	84	4.98	0.00	3
8	غياب أو ضعف دور لجان المراجعة الداخلية في الشركات يؤدي إلى ارتفاع حالات تغيير المراجع	4 18 %	13 % 59	1 % 5	2 % 9	2 % 9	2.32	1.14	46	2.80 -	0.00	12
9	تقوم الشركة بتغيير المراجع الخارجي للحصول على تسهيلات ائتمانية وكسب ثقة المستثمرين.	2 % 9	14 % 64	1 % 5	4 % 18	1 % 5	2.45	1.03	49	2.48 -	0.00	11

ت	الفقرة	غير مؤثر إطلاقاً	غير مؤثر	مؤثر إلى حد ما	مؤثر	مؤثر بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي٪	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	ترتيب
10	الاندماج بين الشركات المساهمة وظهور مشاكل محاسبية في تقييم الأصول يؤدي إلى قيام الشركة المالكة بالاستعانة بمراجع قانوني خارجي جديد	2 % 9	16 % 73	2 % 9	1 % 5	1 % 5	2.23	0.85	45	4.27 -	0.00	13
11	ارتفاع قيمة الأتعاب التي يتقاضاها مكتب المراجعة مقارنة بأتعاب المكاتب الأخرى ، رغبة إدارة الشركة في الحصول على خدمات المراجعة بأقل تكلفه تؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي	1 % 5	0 % 0	6 % 27	13 % 59	2 % 9	3.68	0.82	74	3.90	0.00	4
12	تغير ملكية الشركة يؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي	0 % 0	2 % 9	13 % 59	5 % 23	2 % 9	3.32	0.76	66	1.96	0.04	7
13	تغير نشاط الشركة يؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي	1 % 5	4 % 18	14 % 64	2 % 9	1 % 5	2.91	0.79	58	0.54 -	0.1	10
	تقييم للعوامل المؤثرة لتغيير المراجعين القانونيين الخارجيين تعود إلى الشركة محل المراجعة						3.33	0.71	67	2.3	0.03	

قيمة «t" الجدولية عند درجة حرية (95) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.717

وباستعراض إجابات مجتمع الدراسة حول هذا المحور ظهرت النتائج التالية:

- قيمة المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المجال تراوحت بين (4.41 - 2.23)

بوزن نسبي تراوح بين (88 ٪ - 45 ٪) وفق مقياس التدرج الخماسي (ليكرت).

● قيمة اختبار «t» المحسوبة "إشارة موجبة" أكبر من قيمة اختبار «t» الجدولية للفقرات(1،2،3،5،6،7،11) ، وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار «t» المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة (0.05) عند مستوى الثقة (95 ٪)، وهذا يعني أنها دالة في هذه الفقرات وأنها فقرات إيجابية .

● قيمة اختبار «t» المحسوبة "إشارة سالبة" أكبر من قيمة اختبار «t» الجدولية للفقرات(8،9،10،12) ، وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار «t» المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة (0.05) عند مستوى الثقة (95 ٪)، وهذا يعني أنها دالة في هذه الفقرات وأنها فقرات سلبية.

● قيمة اختبار «t» المحسوبة أقل من قيمة اختبار «t» الجدولية للفقرات (4،13)، وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار «t» المحسوبة أكبر من قيمة مستوى دلالة (0.05) عند مستوى الثقة (95 ٪)، وهذا يعني أنها ليست دالة في هذه الفقرات.

كما يتبين من خلال الجدول (12) السابق إلى أن الفقرة رقم(6) "ترى الشركة بأن هناك قصورا وعدم بذل العناية المهنية من قبل المراجع القانوني الخارجي بجودة الخدمة، وعدم الرضا على خدماته فتقوم بتغييره." احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (88 ٪) مما يعني أن إدارات الشركات محل المراجعة تميل إلى اتباع سياسة التقييم الدوري للمراجعين من خلال جودة ورضا الخدمة من قبل المراجع ، حيث يستند المؤيدون لهذه السياسة إلى أنها تؤدي إلى تحسين جودة عملية المراجعة، وهي بذلك تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (**عبدالله، محمود ممتاز**،2015) بأن «مكتب المراجعة الذي يقدم خدمات بجودة ليست عالية يكون احتمال تغييره كبيرا». لذا فإن العناية المهنية من قبل المراجع القانوني الخارجي بجودة الخدمة، من العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

في حين جاءت بالمرتبة الثانية الفقرة رقم (1) " تغيير إدارة الشركة ورغبتها بقطع أي صلة بالإدارة القديمة تؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي.» بوزن نسبي (85 ٪) مما يعني أن الإدارات الجديدة للشركات محل المراجعة تميل إلى اتباع سياسة التغيير للمراجعين الخارجيين وقطع أي صلة بالإدارة القديمة،. لذا فإن تغيير إدارة الشركة ورغبتها بقطع أي صلة بالإدارة القديمة تؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي من العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

وكانت الفقرة رقم (7) « اتباع إدارة الشركة سياسة التغيير المنتظم للمراجع القانوني الخارجي فتقوم بتغيير المراجع « قد احتلت المرتبة الثالثة في المحور بوزن نسبي (84 ٪)، مما يعني أن إدارات الشركات محل المراجعة تميل إلى اتباع سياسة التغيير الدوري للمراجعين الخارجيين حيث يستند المؤيدون لهذه السياسة، إلا إنها تؤدي إلى تعزيز استقلالية المراجع وبالتالي تحسين جودة عملية المراجعة.

كما يتبين من خلال الجدول السابق إلى أن الفقرة رقم (11) " ارتفاع قيمة الأتعاب التي يتقاضاها مكتب المراجعة مقارنة بأتعاب المكاتب الأخرى، ورغبة إدارة الشركة في الحصول على خدمات المراجعة بأقل تكلفه تؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي.» احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي (74 ٪) مما يعني أن إدارة الشركات محل المراجعة تميل إلى اتباع سياسة الحصول على المراجعين بأقل تكلفة، بالرغم من أن الباحث يرى أن هذه السياسة قد تؤدي إلى تدني جودة عملية المراجعة،. لذا فإن ارتفاع قيمة أتعاب المراجع الخارجي من العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.

وكانت الفقرة رقم (10) " الاندماج بين الشركات المساهمة وظهور مشاكل محاسبية في تقييم الأصول يؤدي إلى قيام الشركة المالكة بالاستعانة بمراجع قانوني خارجي جديد " قد احتلت المرتبة الأخيرة في المحور بوزن نسبي (45 ٪) وهو أقل من المحايد، وبالتالي

فإن تغيير المراجع الخارجي له تأثير ضعيف على الاندماج بين الشركات المساهمة وظهور مشاكل محاسبية في تقييم الأصول.

بصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع فقرات المحور «العوامل المتعلقة بالشركة محل" بلغ (67 ٪)، وأن قيمة اختبار «t» المحسوبة أكبر من قيمة اختبار «t» الجدولية، وأن قيمة مستوى الدلالة لاختبار «t» المحسوبة أقل من قيمة مستوى دلالة (0.05) عند مستوى الثقة (95 ٪)، مما يعني صحة الفرضية وهذا يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالشركة محل المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي.

دراسة عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي.

هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي بمدينة طرابلس تعود للخصائص الشخصية وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي؟.

لاختبار الفروقات الإحصائية حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي مع المتغير المستقل (سنوات الخبرة) تم استخدام اختبار التباين ANOVA ،نلاحظ من الجدول (13) إلى أن المتوسط الحسابي لفئة (أقل من 5 سنوات) فيما يتعلق بالعبارات كان (3.08)، أما المتوسط الحسابي لإجابات فئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) فقط بلغ (3.40) بينما المتوسط الحسابي لفئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) فيما يتعلق بالعبارات كان (3.22) ، وكان المتوسط الحسابي لفئة (من 15 سنة فأكثر) فيما يتعلق بالعبارات كان (3.37) حيث نلاحظ المتوسط الحسابي لبعض الفئات متقاربة ولكن هل هذه الفروق ذات دلالة إحصائية؟

الجدول (13) نتائج اختبار التباين لاختبار الفروق حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة تعود إلى متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمد
أقل من 5 سنوات	3.08	0.458	0.05
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	3.40		
من 10 إلى أقل من 15 سنة	3.22		
من 15 سنة فأكثر	3.37		

وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.458) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة للدراسة وهو 0.05، وبناء عليه ، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي ومن وجهة نظر مجتمع الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

لاختبار الفروقات الإحصائية حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة من وجهة نظر المراجع القانوني الخارجي بمدينة طرابلس مع المتغير المستقل (المؤهل العلمي) تم استخدام اختبار التباين ANOVA نلاحظ من الجدول (14) إلى أن المتوسط الحسابي لفئة (مؤهل بكالوريوس) فيما يتعلق بالعبارات كان (3.34)، أما المتوسط الحسابي لإجابات فئة (مؤهل حملة ماجستير) فقط بلغ (3.32) بينما المتوسط الحسابي لفئة (مؤهل دكتوراه) فيما يتعلق بالعبارات كان (3.00) ، حيث نلاحظ المتوسط الحسابي لبعض الفئات متقاربة باستثناء المتوسط الحسابي لفئة (مؤهل دكتوراة) ولكن، هل هذه الفروق ذات دلالة إحصائية ؟

الجدول (14) نتائج اختبار التباين لاختبار الفروق حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة تعود إلى متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المعتمد
بكالوريوس	3.34	0.409	0.05
ماجستير	3.32		
دكتوراه	3.00		

وبالنظر إلى قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.409) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة للدراسة وهو 0.05، وبناء عليه، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول عوامل تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين المرتبطة بالشركة محل المراجعة تعود إلى متغير المؤهل العلمي.

■ النتائج والتوصيات

● اولاً: النتائج.

1 - أظهرت النتائج أن الجمعية العمومية للشركة هي الجهة الوحيدة المخولة بتغيير المراجع القانوني الخارجي، في حين خلصت إحدى الدراسات إلى وجود لجان المراجعة تتكون من أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة، وعلى قدر كبير من الكفاءة و الارتقاء بصلاحية لجنة المراجعة، وذلك بأن يكون تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتغييره وعزله من مهام لجنة المراجعة، دون الحاجة لأخذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين، ولكن يمكنهم الاعتراض عليه إذا كان الاعتراض موضوعيًا.

2 - يتم تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين خلال فترة زمنية غير محددة،

وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً حول انتشار ظاهرة تغيير المراجعين بشكل ملموس في الشركات المدرجة في سوق الأوراق الليبي، وقد أشارت إحدى الدرسات إلى ضرورة تغيير المراجع خلال خمس سنوات كحد أقصى.

3 – عدم وجود قوانين ولوائح صادرة من الشركات أو الجهة التشريعية في ليبيا تحدد عدد سنوات تغيير المراجع الخارجي.

4 – وجود قصور وعدم بذل العناية المهنية من قبل المراجع القانوني الخارجي، وعدم الرضا على خدماته يؤدي إلى تغيير المراجع الخارجي.

5 – ان تغيير مجلس إدارة الشركة يؤدي إلى رغبتها بقطع أي صلة بالإدارة القديمة وبالتالي تؤدي إلى تغيير المراجع القانوني الخارجي.

6 – اتباع إدارة الشركة سياسة التغيير المنتظم للمراجع القانوني الخارجي فتقوم بتغيير المراجع في حين أشارات بعض الدراسات السابقة إلى وجود اختلاف الآراء حول فترة بقاء المراجع في مراجعة الحسابات.

● **ثانياً:التوصيات.**

بعد أن تم توضيح أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يرى الباحث تقديم بعض التوصيات التي يأمل أن يتم الأخذ بها و هي ما يلي:

1 – مراعاة الشروط القانونية عند تغيير المراجع القانوني الخارجي والالتزام بها عند تغييرهم.

2 – العمل على عقد دورات تدريبية للإدارة العليا والمدراء الماليين للشركات المساهمة الليبية لتعريفهم بأهمية وطبيعة عمل المراجع الخارجي لإزالة أية أفكار ومعتقدات خاطئة عن وظيفة المراجعة وذلك ليتم التعاون فيما بين الإدارة والمراجع وبالتالي الحد من عملية تغيير المراجع الخارجي.

3 - إلـزام جميع الشركات المساهمة في ليبيا بإنشاء لجان مراجعة تضم أعضاء من خارج الشركة للفصل في النزاعات بين الجمعية العمومية للشركة، والمراجع القانوني الخارجي بطريقة تضمن المحافظة على استقلالية وحياد المراجع.

4 - فرض سياسة التغيير الدوري الإلزامي بالشركات كل فترة زمنية معينة ولتكن (3) سنوات، حيث إن هذه السياسة لها تأثير إيجابي في الحفاظ على استقلال وحياد المراجع القانوني الخارجي، كما أن آثارها السلبية بسيطة إذا ما قورنت بالآثار السلبية لسياسة التغيير الدوري بدون مدة زمنية محددة.

■ قائمة المراجع

● المراجع العربية:

1 - أحمد، نبيل ياسين وعبدالحليم، أحمد حامد محمود،(2018) العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي وانعكاسة على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الفكر المحاسبي المجلد الثاني والعشرون العدد السادس 2018.

2 - الجربوع، يوسف محمود (2006) «مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله " دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد 16 العدد 1 لسنة 2008.

3 - جربوع، يوسف محمود،(2008) مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله" دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008.

4 - الجعافرة، محمد مفلح محمد،(2008)" مدى حرص مكاتب التدقيق على متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

5 - سالم ،عبد الوهاب محمد،(2006) العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في ليبيا دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات المساهمة الخاصة على مدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة كليةالاقتصاد جامعة التحدي، قسم المحاسبة، 2006.

6 - السيد، سرايا محمد (2005) "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ،المكتب الجامعي الحديث، مصر، الطبعة الأولى.

7 - العدالي، وفاء محمد، (2014)، تحليل العوامل المؤثرة في دوران المراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزاوية ، كلية الاقتصاد ، الزاوية .

8 - العديم، خالد بن راشيد،(2017) أهمية الإعلان عن تغيير المراجع الخارجي للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية للمتطلبات النظامية والمهنية،مجلة الفكر المحاسبي، العدد الحادي والعشرون 2017.

9 - الفقي، رشا علي (2004) "تحليل ظاهرة الدوران المستمر للمراجعين وأثرها على أداء منشآت الأعمال والمراجعين بهدف بناء إطار مقترح لتخفيظهما في ظل البيئة الاقتصادية الحديثه" رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، الإ0سماعيلية، جامعة قناة السويس.

10 - قطب، أحمد السباعي (2005) "إطار مقترح بالعوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات"، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في عالم متغير، (القاهرة: قسم المحاسبة).

11 - المطارنة، غسان فلاح،(2009) ، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

12 - ممتاز،محمودعبدالله،(2015) "العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات الخارجي" : دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة والشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة 2015.

13 - منصور، أشرف محمد إبراهيم،(2017) "رؤية تحليل انتقادات لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية : دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

14 - كساب، ياسر السيد،(2019) " أثر تغيير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني الجزء الثاني.

● المراجع الأجنبية

1 - Daugherty, Brian and Dickens, Denise and Higgs, Julia, Audit Partner Rotation2010)): An Analysis of Benefits and Costs, east California University, Department Of Accountintg, and University of Wisconsin – Milwaukee, integrated research, USA.

2 - Peatty, R . and Guganesan, S . (1996), Auditor Rotation: Australian Accounting, (May: 1996).

دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية

«دراسة على الشركات والمصارف المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي»

■ أ .أسامة سالم مفتاح* ■ د .محمد فرج شقلوف**

● تاريخ استلام البحث 2021/09/05م تاريخ ● قبول البحث 2021/10/24م

■ **المخلص**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير مكونات الإفصاح الاختياري (معلومات عامة والاستراتيجية ومعلومات مالية وغير مالية) في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الدراسة استخدمت استمارة استبيان لجمع البيانات حيث تم توزيع عدد (179) استمارة استبيان على عينة الدراسة والتي تتمثل في الجهات المسؤولة عن متابعة مستوى الإفصاح في التقارير السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية والمستخدمين والمستفيدين من هذه التقارير بالإضافة إلى شركات الوساطة المالية واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود تأثير إيجابي معنوي ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ومعلومات مالية وغير مالية وتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية، كما أوصت الدراسة على الشركات المدرجة بسوق المال الليبي الإفصاح الاختياري وزيادة درجة الإفصاح في تقاريرهم السنوية المنشورة إلى هذا المستوى.

● **الكلمات المفتاحية:** الإفصاح الاختياري، الثقة، التقارير المالية.

* رئيس ديوان النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي Email: Salm_350@yahoo.com

** أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس Email: Dr. mohamedshagaluf@yahoo.com

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of voluntary disclosure components (general, strategic, financial and non - financial information) in enhancing confidence and credibility in the annual reports of Libyan companies and banks. A questionnaire on the sample of the study, which is represented by the authorities responsible for following up the level of disclosure in the annual reports published for Libyan companies and banks, users and beneficiaries of these reports, in addition to financial brokerage companies. This study relied on the analytical approach. The study reached several results, the most important of which are: There is a positive, significant, statistically significant effect between voluntary disclosure of strategic information, financial and non - financial information, and the enhancement of confidence and credibility in the annual reports of Libyan companies and banks.

Keywords: Voluntary disclosure, trust, financial reports.

■ مقدمة:

لقد ازداد اهتمام العديد من الدول بمفهوم الإفصاح المحاسبي وخاصة عقب الأزمات الاقتصادية والمالية التي حدثت في العالم والتي من أبرزها حالات الانهيار والإفلاس الكبيرين التي حدثت خلال سنة 2001م للعديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أبرزها شركة أنرون وهي إحدى كبرى شركات الطاقة الأمريكية (إبراهيم ومكية،2011)، ولقد كان من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار هذه الشركات عدم شفافية المعلومات المنشورة عن تلك الشركات، الأمر الذي سبب تضليلاً في المعلومات لمتخذي القرارات، وتأثيراً بشكل كبير على المساهمين والمستثمرين، وتراجع ثقتهم في تقارير شركات المراجعة عن الأوضاع المالية للشركات مما ترتب عنه انخفاض درجة ثقتهم بمصداقية البيانات المالية المنشورة في الأسواق المالية العالمية، نتيجة وجود العديد من جوانب القصور في نزاهة الإدارات، ودقة المعلومات المالية، والإفصاح، ومن هنا أصبح هناك مطالب من قبل أصحاب المصالح بضرورة تحسين محتوى التقارير السنوية للشركات أو حتى تدعيمها بمعلومات إضافية وذلك لعجز التقارير المالية التقليدية للشركات عن توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار والجهات ذات العلاقة

وذلك لتركيزها على البيانات المالية وتجاهل الإفصاح عن العديد من البنود وخاصة تلك البنود غير المالية الأمر الذي يعتبر قصوراً في متطلبات الإفصاح ويجعل البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية الختامية مضللة الأمر الذي ينعكس على متخذي القرارات الاستثمارية، ومن هنا أصبح هناك ضرورة لزيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية للشركات بشكل يفوق متطلبات الإفصاح الإلزامي والذي يسمى في مثل هذه الحالة بالإفصاح الاختياري، ومن هنا فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على الإفصاح الاختياري دوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية.

■ **الدراسات السابقة:**

● **أولا / الدراسات البيئة المحلية:**

1 - **دراسة (اندية وغيث، 2016)، بعنوان (قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي):**

سعت هذه الدراسة لقياس وتقييم مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، واتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والإيجابي وقد أجريت هذه الدراسة على التقارير السنوية للشركات والمصارف المنشورة خلال سنة (2009)، لعدد (10)، شركات مدرجة في السوق، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تباينا في كمية ونوعية الإفصاح الاختياري بين الشركات المدرجة في سوق المال الليبي، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك انخفاضا في مستوى الإفصاح الاختياري والذي بلغ المتوسط العام حوالي (15.5 ٪).

2 - **دراسة (حمزة،2013)، بعنوان (قياس مستوى الإفصاح الاختياري):**

هدف هذه الدراسة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري، عن المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية السنوية، التي تصدرها الشركات المساهمة الليبية المدرجة بسوق

المال الليبي، وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (12)، شركة مساهمة ليبية مدرجة بسوق المال الليبي، وقد خلصت الدراسة لوجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في الشركات عينة الدراسة.

● **ثانياً / الدراسات العربية:**

1 - **دراسة (مرعى، 2019)، بعنوان (أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية دراسة على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية):**

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السعودية وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (12) مصرفاً مدرجة في سوق المال السعودي، خلال الفترة الزمنية 2012 - 2016م، كما استخدمت الدراسة نسب جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية واتبعت الدراسة المنهجين الاستنباطي والاستقرائي وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ذا دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري على مقاييس جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية مما يؤكد على أهمية الإفصاح الاختياري في التقارير المنشورة للشركات.

2 - **دراسة (محمد،2018)، بعنوان (أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية):**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي، وقد أجريت هذه الدراسة على عدد (16)، مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن الإفصاح الاختياري له أثر في جودة الإبلاغ المالي وكذلك في تعزيز الثقة بالقوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كما له دور كبير في زيادة الثقة لدى متخذي القرار من المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة.

3 - **دراسة (محمد، والغصين، 2016)، بعنوان (أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات**

البيئية في تحسن جودة المعلومات المحاسبية لمنظمات الأعمال السودانية)

سعت هذه الدراسة لقياس أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في منظمات الأعمال السودانية واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدارسة المتمثلة في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية العاملة في ولاية الخرطوم وكان من أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية في التقارير المالية لمنظمات الأعمال السودانية يؤدي إلى زيادة مصداقية المعلومات بهذه التقارير ويوفر معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

4 - **دراسة (دحدوح وحمادة،2014)، بعنوان (دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية):**

ركزت هذه الدراسة على توضيح دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأجريت هذه الدراسة في هيئة سوق الأوراق المالية السوري وقد بلغت عينة الدراسة حوالي (48)، مراجعا خارجيا معتمدا من قبل هيئة السوق، وكذلك عدد (44)، مراجعا داخليا بالشركات المدرجة بالسوق، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى ان الإفصاح الاختياري يؤدي إلى تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة، من وجهة نظر عينتي الدراسة كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن معلومات حول الشركة ونشاطها المستقبلي هو الأكثر دوراً في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة بسوق دمشق.

5 - **دراسة (حمادة، 2014)، بعنوان (قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية):**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الإفصاح الاختياري في تحسين جودة التقارير

المالية، واتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من كافة شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (69)، شركة أردنية وتوصلت الدراسة إلى أن مكونات الإفصاح الاختياري حول كل من (نشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات عن الأسهم وحملتها، والمعلومات عن الإدارة، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، والمعلومات عن الحوكمة له أثر كبير على جودة التقارير المالية). أما المكونات حول (المعلومات العامة للشركة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين) لها آثار متوسطة في جودة التقارير المالية.

● **التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال نتائج الدراسات السابقة في البيئة المحلية نجد أن دراسة اندية وغيث، (2016) تتفق مع دراسة حمزة (2013)، وأن هناك تباينا في كمية ونوعية الإفصاح الاختياري بين الشركات المدرجة في سوق المال الليبي، أيضا نجد في الدراسات التي أجريت في البيئة العربية وهي دراسات كل من مرعي (2019)، ودراسة محمد (2018)، ودراسة محمد، والغصين (2016)، ودراسة دحدوح وحماد (2014)، ودراسة حماد (2014) تتفق جميعها على أن الإفصاح الاختياري له دور كبير في زيادة الثقة بالتقارير المالية السنوية وتحسين جودتها.

● **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

1 - إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث إنها تتناول دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية للشركات والمصارف الليبية، وخاصة إذا علمنا أن هناك نقصاً في الدراسات التي تتناول جانب تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية، فأغلب الدراسات السابقة حسب علم واطلاع الباحث لم تتناول ذلك باستثناء دراسة (دحدوح 2014).

2- ركزت هذه الدراسة على دراسة مكونات الإفصاح الاختياري من ناحية (المعلومات العامة والاستراتيجية عن الشركة أو المصرف ومعلومات مالية وأخرى غير مالية) وأثر هذه المكونات في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية للشركات والمصارف.

■ **مشكلة الدراسة:**

لقد أصبح الإفصاح الاختياري أحد القضايا التي نالت خلال الآونة الأخيرة اهتماما كبيراً من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات المهنية المختصة وأجريت العديد من البحوث في عدة جوانب منها: أثر الإفصاح الاختياري على بعض المتغيرات الأخرى مثل جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة بهذه التقاريـر وقد أجمعت كل هذه الدراسات السابقة أن هناك تباينا في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري وضعف مستوياته كما أوصت هذه الدراسات بضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح الاختياري وإجراء المزيد من البحوث في هذا الجانب.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، نجد أن هناك قلة في الدراسات التي أنجزت في البيئة الليبية، ماعدا ثلاث دراسات وهي دراسة حمزة (2013)، ودراسة اندية وغيث (2016) ودراسة الشهوبي (2005)، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن هناك انخفاضا وتباينا في حجم ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

وبالإضافة لما سبق ذكره يرى الباحث أن هناك فجوة كبيرة متمثلة في عدم تطرق أو تناول أي من الدراسات السابقة في البيئة الليبية إلى موضوع دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية المنشورة، ومن خلال ما سبق تناوله من توصيات في الدراسات السابقة، يلاحظ أن هناك حاجة لزيادة دراسة الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال الليبية، من خلال دوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية ومن أجل زيادة تعميق البحث في هذا الجانب، فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على

التساؤل الرئيسي التالي:

- **هل يؤثر الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية؟**

وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1 - هل يؤثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية للشركات والمصارف في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية؟

2 - هل يؤثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية للشركات والمصارف في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية؟

3 - هل يؤثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية للشركات والمصارف في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية؟

■ أهمية الدراسة:

لقد أصبح الإفصاح الاختياري يحتل مكانة بارزة في البحوث المحاسبية وإن القيام بدراسة هذا الجانب سوف يؤدي إلى تشجيع إدارات الشركات والمصارف إلى الاهتمام به والمبادرة بزيادة كمية المعلومات في تقاريرها السنوية المنشورة.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تسعى لدراسة الإفصاح الاختياري في البيئة الليبية لما له من فائدة هامة في زيادة كمية الإفصاح وتعزيز الثقة والمصداقية بهذه التقارير والتي بدورها تنعكس إيجاباً بزيادة ثقة المستثمرين في هذه التقارير.

■ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 - التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية المنشورة وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

أ - معرفة أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

ب - بيان أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

ج - التعرف على أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

2 - محاولة تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية وتزيد من نسبة الإفصاح الاختياري بهذه التقارير.

■ **فرضيات الدراسة:**

تم صياغة فرضيات الدراسة على شكل فرضية عدمية رئيسية وفرضيات عدمية فرعية وهي كما يلي:

● **الفرضية العدمية الرئيسية:**

H01: لا يوجد تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري وتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية

وفي إطار قبول أو رفض الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1 - Ha1:لا يوجد تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية وتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

2 - Ha1: لا يوجد تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

3 - Ha1:لا يوجد تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية وتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **تعريف الإفصاح الاختياري:**

من خلال دراستنا للإفصاح الاختياري نجد هناك العديد من التعريفات من أهمها ما يلي:

عرف حسن (2017)، الإفصاح الاختياري بأنه عبارة عن الإفصاحات الإضافية التي تقدمها إدارة الشركة أو المؤسسة على هيئة معلومات محاسبية وأخرى غير محاسبية والتي تزيد عن متطلبات الإفصاح الإجباري وتكون ملائمة لمستخدمي التقارير السنوية، كما عرف حميد، وآخرون (2016)، الإفصاح الاختياري على أنه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم ذلك بمبادرة من إدارة الشركة أو المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، ويدل تقديم هذه المعلومات على حرص الإدارة في الاهتمام بمصلحة أصحاب القرار، أما محمد (2018)فإنه يرى الإفصاح الاختياري بأنه وسيلة تستخدمها إدارة الشركة بالإفصاح عن معلومات لم يطلبها المستثمرون وأصحاب المصالح ولم تكن من ضمن متطلبات الإفصاح الإلزامي، إذ إن الكشف عن هذا النوع من المعلومات قد يفيد كلا من الشركة والمستثمرين كما يضيف حمد (2017)، أن الإفصاح الاختياري هو توفير معلومات إضافية لم يتم الإفصاح عنها بشكل اختياري في القوائم المالية وهذ الإفصاحات تكون معلومات على شكل إفصاح مالي وغير مالي.

● **أهداف الإفصاح الاختياري:**

يتمثل الهدف الرئيسي والجوهري للإفصاح الاختياري هو تزويد المستثمرين الحاليين، والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية، بمعلومات تمكنهم من التنبؤ بكمية

واحتمال تحقيق عائد على استثماراتهم، ويتم الإفصاح الاختياري بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين الحاليين وإدارة الشركة، وأيضا كوسيلة للرقابة من جانب هؤلاء المستثمرين على الشركة (أبوالنور،2010)،

● **أهمية الإفصاح الاختياري:**

يستمد الإفصاح الاختياري أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات التي تضم عدة جهات وهي المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وأسواق المال وغيرهم، فضلا عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من هذه الجهات بناء على المعلومات المفصح عنها (حميد وآخرون،2016)، كما تبرز أهمية الإفصاح الاختياري من خلال مجالات عديدة منها القدرة على جذب استثمارات محلية أو أجنبية، إلى جانب تحسين صورة الشركة والإدارة أمام المساهمين، بالإضافة إلى استخدام الإفصاح كوسيلة للوصول والمحافظة على موقع تنافسي متقدم يبين الشركات العاملة في نفس القطاع (عودة،2017)، وتكمن أهمية الإفصاح الاختياري أكثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

● **دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة في التقارير المالية:**

تعتبر من أهم نتائج الأزمات المالية العالمية التي حدثت خلال السنوات الماضية أن هناك قصوراً واضحاً في التقارير المالية بسبب نقص الإفصاح وعدم شفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية وخاصة أن بعض المعلومات في هذه القوائم تتسم بالغموض وعدم تلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم لأنها تمثل الحد الأدنى من المعلومات (إبراهيم،2016)، الأمر الذي سبب تضليلاً في المعلومات لمتخذي القرارات، وتراجع ثقتهم في المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية مما ترتب عنه انخفاض درجة ثقتهم بمصداقية البيانات المالية المنشورة، بسبب وجود العديد من جوانب القصور في نزاهة الإدارات، وعدم دقة المعلومات المالية، والإفصاح بشكل غير كاف ومن هنا أصبح هناك ضغوط من أصحاب المصالح بضرورة قيام الشركات بزيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحتويها تقاريرها السنوية بشكل أكثر من متطلبات الإفصاح

الإلزامي ولهذا إصبحت الحاجة ملحة إلى معلومات إضافية يؤمنها الإفصاح الاختياري، (زيود، واخرون،2011)، ولهذا فقد أصبحت الشركات المساهمة تسعى بشكل اختياري إلى تضمين تقاريرها المالية وحساباتها الختامية السنوية بيانات وتفسيرات ومعلومات أخرى غير مالية (عبدالجليل وأبوالأنصار،2014)، وذلك من خلال تقرير متكامل تقدمه سنوياً يوفر معلومات عن نشاط الشركة على أسس مالية من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية التي تحتويها السجلات المحاسبية وأيضا معلومات غير مالية والتي تتضمن تقرير مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الخطط الاستراتيجية للشركة ومقاييس الأداء المعتمدة من قبل الإدارة (الشلاحي،2012). كما تتضمن التقارير السنوية المنشورة تقارير المراجع الخارجي ولجنة الحوكمة، وبهذا الشكل يكون التقرير يجمع بيانات متكاملة حول أداء الشركة ويعطي صورة واضحة وشاملة عن أداء الشركة تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، مما يسهم في زيادة تعزيز الثقة والمصداقية والشفافية في هذه التقارير والتي بدورها تنعكس إيجابيا بحماية حقوق حملة الأسهم وزيادة ثقتهم في المعلومات المنشورة (رشوان وأبورحمة،2017).

■ الإطار العملي للدراسة:

● منهجية الدراسة:

تتكون منهجية هذه الدراسة من الآتي:

أ. نوع الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر، فإن نوع هذه الدراسة هي ميدانية من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة الدراسة.

ب - منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فإن الأمر تطلب اتباع

المنهج التحليلي، لغرض قياس الأثر بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (بنود الإفصاح الاختياري: معلومات استراتيجية، ومعلومات مالية وغير مالية) والمتغير التابع وهو (تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية السنوية).

ج – مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على مصدرين رئيسيين هما:

1 - **مصادر ثانوية:** تم جمع البيانات الثانوية للإطار النظري لهذه الدراسة من خلال المراجع العلمية المتمثلة في الكتب والدوريات والدراسات السابقة المتوفرة حول موضوع الدراسة.

2 - **مصادر أولية:** أما الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد تم جمع البيانات الأولية له من خلال استمارة الاستبانة التي صممت لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سالفة الذكر ولغرض اختبار الفرضية العدمية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها فقد تم تصميم استمارة استبيان، والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة لغرض الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة وهذ الاستبانة تم إعداده من خلال الاستفادة من الدراسات السابقة منها دراسة حمادة (2014)، ودراسة دحدوح وحمادة (2014)، كما كان لتوجيهات الأساتذة المحكمين للاستبيان الكثير من المساعدة في إعداد هذا الاستبيان.

■ مجتمع وعينة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ونظرا لطبيعة الموضوع فبعد تحديد مجتمع الدراسة، ونظرا لأن هذا المجتمع غير متجانس فإن عينته تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية، لتمثل المجتمع وقد بلغ حجم عينة الدراسة (179)، مفردة، وفيما يلي توضيح لعدد الاستمارات الموزعة على عينات الدراسة:

جدول رقم (1): عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	الاستبانات الصالحة	النسبة المئوية
179	179	179	٪100

من خلال ما سبق تناوله فإن مجتمع وعينة الدراسة تتكون من ثلاث فئات رئيسية هي كما يلي:

الفئة الأولى/ الجهات المسؤولة عن متابعة مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية، وتضم هذه الفئة العاملين بمكاتب المراجعين الخارجيين المعتمدين من قبل مصرف ليبيا المركزي العاملين بإدارة الإدراج ومتابعة الإفصاح بسوق المال الليبي وديوان المحاسبة الليبي العاملين بقسم التقارير وتحليل الأداء بإدارة الرقابة عن المصارف والنقد والعاملين بوحدة الامتثال للحوكمة بمصرف ليبيا المركزي والعاملين بقسم الشركات بمصلحة الضرائب فرع طرابلس، أيضا ديوان المحاسبة الليبي وتضم العينة العاملين بالإدارات التالية: إدارة تقييم الشركات الصناعية والخدمية التابعة للإدارة العامة لتقييم أداء الشركات والمصارف، إدارة تقييم المصارف وشركات التأمين التابعة للإدارة العامة لتقييم أداء الشركات والمصارف، إدارة تعزيز الحوكمة التابعة للإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات.

الفئة الثانية / مستخدمي والمستفيدين من التقارير السنوية المنشورة للشركات والمصارف الليبية وتضم هذه الفئة نوعين رئيسيين وهما:

أ - اتحادات مهنية ومؤسسات وشركات استثمارية:

وتضم هذه الفئة رئيس وأعضاء مجلس إدارة كل من اتحاد الصناعة الليبي، ومجلس أصحاب الأعمال الليبيين، ومجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة بطرابلس العاملين بإدارة الاستثمار بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، والعاملين بإدارة الاستثمار بشركة الاستثمار الوطني.

ب - مساهمين مكتتبين في أسهم:

تضم هذه الفئة المساهمين المكتتبين الجدد في أسهم الشركات والمصارف المدرجة في سوق المال الليبي الجدول الرئيسي (أ)، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من المساهمين الجدد المكتتبين في أسهم مصرف التجارة والتنمية ومصرف السراي للتجارة والاستثمار.

الفئة الثالثة: شركات الوساطة المالية:

وتضم هذه الفئة شركات الوساطة المالية المعتمدة من قبل إدارة العضوية وشؤون الوسطاء بسوق المال الليبي والتي لا تزال مستمرة بنشاطها بدون توقف وهي شركة التداول للوساطة المالية، شركة التضامن لوساطة الأوراق المالية، شركة النور للوساطة المالية، شركة معاملات للخدمات المالية، شركة سجال للوساطة المالية.

■ **صدق أداة القياس (الاستبيان) وثباته:**

● **صدق الاستبانة** Validity:

يعرف الصدق على أنه "مدى استطاعة أداة الدراسة أو إجراءات القياس، قياس ما هو مطلوب لقياسه"(عطية،1996،ص260)، ويعني ذلك أنه إذا تمكنت أداة جمع البيانات من قياس الغرض الذي صممت من أجله، فإنها بذلك تكون صادقة.

كما يُقصد بالصدق "شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات، عدس وعبدالحق، 1997، ص 179). وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

● **صدق المحتوى (الصدق الظاهري):**

يُعرف صدق المحتوى على أنه قدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة" (القحطاني، العامري وآل مذهب والعمر، 2002، ص 210).

لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، قام الباحث بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتمّ التأكّد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمه على المتخصصين في المنهج العلمي، ومن ثَمَّ تَمَّ تحكيمها علمياً من قبل مجموعة من المتخصصين والخبراء في مجال المحاسبة والمهتمين بمناهج البحث العلمي وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية، بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

- **صدق التجانس (الاتساق الداخلي):**

يقصد بصدق التجانس (الاتساق الداخلي) مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

المحور الأول: دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ودوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
1	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.781	0.000 *
2	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الرسومات البيانية والمؤشرات يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.832	0.000 *
3	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نشاطها ووضعها المستقبلي يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.822	0.000 *
4	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نبذة تاريخية لنشأتها وتطورها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.811	0.000 *
5	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.756	0.000 *
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05			

المحور الثاني: دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
1	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معدلات الربحية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.720	0.000 *
2	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن أثر التضخم على نتائج النشاط يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.797	0.000 *
3	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول الأسهم وحملتها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.806	0.000 *
4	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.819	0.000 *
5	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير التضخم على الأصول يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.794	0.000 *
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05			

المحور الثالث: دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقا لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P - Value
1	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.643	0.000 *
2	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول تكاليف البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.745	0.000 *
3	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المشاركة في أنشطة اجتماعية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.756	0.000 *
4	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المبالغ المصروفة على التدريب يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.831	0.000 *
5	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول العاملين وبرامج تدريبهم يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.825	0.000 *
6	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الشهادة العلمية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.765	0.000 *
7	إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخبرات العملية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	0.749	0.000 *

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

- **ثبات الاستبيان:**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذا الاستبانة نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر

من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (Sekaran 2006)، وذلك كما يلي:

أ - معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient):

اتّبَعَ الباحث القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (**Cronbach's alpha Coefficient**)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية:

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1}\right) \times \left(\frac{Sd_T^2 - \sum (Sd)^2}{Sd_T^2}\right)$$

حيث: R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_T^2 تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum (Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60 ٪ ، ومقبول إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60 ٪ أو أقل من 70 ٪)، وجيدا إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70 ٪ أو أقل من 80 ٪)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أوتساوي 80 ٪ يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100 ٪ تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 17 فقرة، ويوضح الجدول رقم (5)، التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (5): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات ٪
1	الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية	X1	5	٪ 87.6
2	الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية	X2	5	٪ 88.6
3	الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية	X3	7	٪ 86.7
	إجمالي الفقرات		17	93.9

يتبين لنا من خلال النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور الدراسة، وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات 93.9 ٪ ، وهي قيم ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

ب - التجزئة النصفية (Split Half):

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation coefficient بين المجموعتين r_{12}، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بإحدى الطريقتين:

1 . **معامل ثبات سبيرمان براون** (coefficient Spearman Brown):

يتطلب استخدام معامل ثبات سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط أن يكون التباين فيها متساويا للمجموعتين $(\sigma_1^2 = \sigma_2^2)$ كما يتطلب أن يكون معامل ثبات ألفا كرونباخ

متساويا للمجموعتين $(R_{11} = R_{22})$، والذي يعطي بالعلاقة التالي:

$$\text{Spearman Brown Formula} = \frac{2 \times r_{12}}{1 + r_{12}}$$

2. **معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية** (Guttman Split - Half Coefficient):

يشبه هذا المعامل معامل ثبات سبيرمان براون، لكنه يتطلب أن يكون التباين فيها غير متساو للمجموعتين $(\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2)$ أو أن يكون معامل ثبات ألفا كرونباخ غير متساو للمجموعتين $(R_{11} \neq R_{22})$. ويتم حساب معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل الارتباط بالصيغة:

$$\text{Guttman Formula} = 2\left(1 - \frac{\sigma_1^2 + \sigma_2^2}{\sigma^2}\right)$$

أما فيما يتعلق بطريقة ثبات التجزئة النصفية لهذه الدراسة، يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية، حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى 32.38 والتباين المناظر له 47.401 والمتوسط الحسابي للمجموعة الثانية 29.17 وقيمة التباين المناظرة له 39.935.

جدول رقم (6): يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 1	32.38	47.401	6.885	9
Part 2	29.17	39.935	6.319	8
Both Parts	61.55	168.227	12.970	17

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أن معامل ارتباط بيرسون بين

المجموعتين 0.930 وأن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمجموعة الأولى 0.879 لعدد 9 فقرات ومعامل ألفا كرونباخ للمجموعة الثانية 0.881 لعدد 8 فقرات، وبالتالي فإن قيمة معامل الفا كرونباخ غير متساو للمجموعتين.

جدول رقم (7): يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	0.879
		N of Items	9
	Part 2	Value	0.881
		N of Items	8
	Total N of Items		17
Correlation Between Forms معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين			0.930
Spearman - Brown Coefficient معامل سبيرمان براون	Equal Length		0.964
	Unequal Length		0.964
Guttman Split - Half Coefficient معامل ثبات جثمان			0.962

وبما أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية وكذلك قيمة الفا كرونباخ للمجموعتين غير متساوية بالتالي نستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (29.4) نستنتج أن قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي 0.962 وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

بالنظر إلى المعاملات السابقة، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد.

● **القسم الأول/ معلومات عامة:**

إن القسم الأول من قائمة الاستبانة خصص للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

1 - **المؤهل العلمي:**

يوضح الجدول رقم (8) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (8): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (٪)
دبلوم عالي	18	٪ 10.1
بكالوريوس	90	٪ 50.3
ماجستير	48	٪ 26.8
دكتوراه	23	٪ 12.8
الإجمالي	179	٪ 100.0

يتضح لنا من خلال نسب الجدول رقم (8)، أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة يعتبر مناسبا حيث كانت النسبة الأكبر للمشاركين مما يحملون شهادة بكالوريوس بنسبة (50.3 ٪) من إجمالي المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبانة يليهم من يحملون مؤهل ماجستير بنسبة (26.8 ٪)، ثم يليهم من يحملون مؤهل دكتوراه بنسبة (12.8 ٪)، أما الباقي ممن يحملون مؤهل دبلوم عالي بنسبة (10.1 ٪) ومن خلال ما سبق يتضح أن المؤهلات العلمية المتوفرة لأفراد العينة متنوعة وضمن المستوى المطلوب، بحيث يمكن

الاعتماد على آرائهم للوصول إلى نتائج تخدم أهداف الدراسة

2/ التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (9) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي.

جدول رقم (9): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي

	العدد	النسبة (٪)
محاسبة	120	٪67.0
إدارة أعمال	30	٪16.8
اقتصاد	4	٪2.2
أخرى	25	٪14.0
الإجمالي	179	٪100.0

يتضح من خلال الجدول رقم (9)، الخاص بالمشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي أن نسبة حوالي (67.0 ٪)، تخصصهم محاسبة فيما بلغ المشاركين في الإجابة على أسئلة استمارة الاستبانة ممن تخصصهم إدارة أعمال نسبة (16.8 ٪) يليهم من تخصصهم اقتصاد بنسبة (2.2 ٪)، أما الباقي فكانت تخصصات أخرى بنسبة (14.0 ٪)، ومن خلال النسب السابقة يتضح أن غالبية أفراد عينة الدراسة ذوو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة حيث بلغت النسبة الأعلى لتخصص المحاسبة وهي تمثل نسبة (67.6 ٪)، من المشاركين في الدراسة الأمر الذي يسهل استيعاب لموضوع الإفصاح الاختياري.

3 - عدد سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (10) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (10): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

	العدد	النسبة (٪)
أقل من 5 سنوات	14	٪ 7.8
من 5 إلى 9 سنوات	38	٪ 21.2
من 10 إلى 14 سنـة	39	٪ 21.8
أكثر من 15 سنة	88	٪ 49.2
الإجمالي	179	٪ 100.0

يتضح من خلال الجدول رقم (10)، الخاص بالمشاركين في الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة أن ما نسبته (49.2 ٪)، من إجمالي المشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبانة كانت خبرتهم العملية أكثر من 15 سنة ثم يليهم من خبرتهم ما بين 10 إلى 14 سنة بنسبة (21.8 ٪) ثم المشاركين الذين خبرتهم من 5 إلى 9 سنوات بلغت نسبة (21.2 ٪)، أما الباقي ممن خبرتهم أقل من 5 سنوات حيث بلغت نسبة (7.8 ٪) ومن خلال النسب السابقة يتضح أن نسبة من لديهم خبرة أكثر من 15 سنة مرتفعة وهذه تدل أن هناك عددا كبيرا من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية كبيرة في مجال عملهم مما ينعكس إيجاباُ على نتائج الدراسة.

4 - المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (11) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (11): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المسمى الوظيفي

	العدد	النسبة (٪)
مدير إداري	26	٪ 14.5
مدير مالي	15	٪ 8.3
محاسب ومراجع قانوني	53	٪ 29.6
موظف	31	٪ 17.3
مراجع بديوان المحاسبة	30	٪ 16.7
مساهم في شركة أو مصرف	24	٪ 13.4
الإجمالي	179	٪ 100.0

يتضح من خلال الجدول رقم (11)، الخاص بالمشاركين في الدراسة حسب المسمى الوظيفي أن ما نسبته (29.6 ٪) من عينة الدراسة محاسبون ومراجعون قانونيون ثم يليهم ما نسبته (17.3 ٪) موظفون، بينما ما نسبته (16.7 ٪) من إجمالي عينة الدراسة هم مراجعون بديوان المحاسبة وأن ما نسبته (14.5 ٪) من المشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبانة هم مدراء إداريون، أما الباقي فكانوا مساهمين في شركة أو مصرف بلغت نسبتهم (13.4 ٪) ومدراء ماليون بنسبة (8.3 ٪) من إجمالي أفراد العينة ومن

خلال النسب السابقة يتضح أن أغلبية أفراد العينة هم محاسبون ومراجعون قانونيون ومراجعون بديوان المحاسبة ومدراء ماليون مما يولد انطباعا إيجابيا يدل على مدى فهم وإدراك أفراد العينة لأسئلة الاستبانة المطروحة ومدى موثوقية إجاباتهم.

■ **القسم الثاني/ التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:**

● **مقدمة:**

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة **"متدنية جداً"** درجة واحدة، **"متدنية"** درجتين، وأعطيت الإجابة **"متوسطة"** ثلاث درجات، وأربع درجات للإجابة **"عالية"**، فيما أعطت الإجابة **"عالية جداً"** خمس درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة التأثير عليها والعكس صحيح، وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة (أفراد عينة الدراسة) على الفقرات الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة.

واستخدم الباحث اختبارT للعينة الواحدة (One Sample T - Test)، وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة ، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على محتواه إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من (3)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من (3)،

وتكون أراء أفراد عينة الدراسة "إلى حدا ما" إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

المحور الأول: دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

قام الباحث بدراسة الفقرات المتعلقة بالإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ودوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية كلا على حدة، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقم (12)، (13) التوزيع التكراري والتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ودوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

جدول رقم (12) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الأول

العبارة		وجود أثر من عدمه			درجة الأثر					
		نعم	لا	الإجمالي	متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	الإجمالي
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	166	13	179	8	9	41	62	46	166
	النسبة ٪	92.7	7.3	100.0	4.8	5.4	24.7	37.3	27.7	100.0

العبارة		وجود أثر من عدمه			درجة الأثر					
		نعم	لا	الإجمالي	متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	الإجمالي
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الرسومات البيانية والمؤشرات يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	164	15	179	11	8	46	60	39	164
	النسبة ٪	91.6	8.4	100.0	6.7	4.9	28.0	36.6	23.8	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نشاطها ووضعها المستقبلي يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	166	13	179	8	11	37	70	40	166
	النسبة ٪	92.7	7.3	100.0	4.8	6.6	22.3	42.2	24.1	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نبذة تاريخية لنشأتها وتطورها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	156	23	179	9	20	49	49	29	156
	النسبة ٪	87.2	12.8	100.0	5.8	12.8	31.4	31.4	18.6	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	164	15	179	12	15	35	53	49	164
	النسبة ٪	91.6	8.4	100.0	7.3	9.1	21.3	32.3	29.9	100.0

جدول رقم (13) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الأول

الفقرة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	درجة التأثير
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	166	3.78	1.064	9.411	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الرسومات البيانية والمؤشرات يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	164	3.66	1.099	7.674	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نشاطها ووضعها المستقبلي يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	166	3.74	1.050	9.093	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نبذة تاريخية لنشأتها وتطورها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	156	3.44	1.109	4.983	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	164	3.68	1.202	7.276	0.000 *	عالية

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خـلال الجدولين يتضح الآتي:

1 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (12)، أن نسبة (92.7 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن "إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (12)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (37.3 ٪)، وتليها "عالية جداً" بنسبة (27.7 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (14)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.78 بانحراف معياري(1.064)، فيما كانت إحصاءة الاختبار(9.411) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن "إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية" **تأثيره عال.**

2 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الرسومات البيانية والمؤشرات يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (12)، أن نسبة (91.6 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الرسومات البيانية والمؤشرات يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (12)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (36.6 ٪)، وتليها "متوسطة" بنسبة (28.0 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (13)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.66) بانحراف

معياري (1.099)، فيما كانت إحصاءة الاختبار(7.674) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من(3) مما يشير إلى أن "إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخطط الاستراتيجية والأهداف العامة يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية" **تأثيره عال.**

3 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نشاطها ووضعها المستقبلي يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (12)، أن نسبة (92.7 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن "إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نشاطها ووضعها المستقبلي يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (12)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (42.2 ٪)، وتليها "عالية جدا" بنسبة (24.1 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (13)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.74) بانحراف معياري (1.050)، فيما كانت إحصاءة الاختبار(9.093) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نشاطها ووضعها المستقبلي يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال.**

4 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نبذة تاريخية لنشأتها وتطورها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (12)، أن نسبة (87.2 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نبذة تاريخية لنشأتها وتطورها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (12)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي **"عالية"** وتساوي (31.4 ٪)، وتليها "متوسطة" بنسبة (31.4 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (13)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.44) بانحراف معياري(1.109)، فيما كانت إحصاءة الاختبار 4.983 بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن نبذة تاريخية لنشأتها وتطورها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية **" تأثيره عال.**

5 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (12)، أن نسبة (91.6 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن" إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (12)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (32.3 ٪)، وتليها "عالية جدا" بنسبة (29.9 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (12)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.68) بانحراف معياري (1.202)، فيما كانت إحصاءة الاختبار(7.276) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية **" تأثيره عال.**

المحور الثاني: دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

قام الباحث بدراسة الفقرات المتعلقة بالإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية ودوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية كلا على حدة، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقم (14)، (15) التوزيع التكراري والتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية ودوره في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

جدول رقم (14) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الثاني

العبارة		وجود أثر من عدمه			درجة الأثر					
		نعم	لا	الإجمالي	متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	الإجمالي
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معدلات الربحية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	167	12	179	7	6	40	60	54	167
	النسبة ٪	93.3	6.7	100.0	4.2	3.6	24.0	35.9	32.3	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن أثر التضخم على نتائج النشاط يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	155	24	179	8	17	51	48	30	154
	النسبة ٪	86.6	13.4	100.0	5.2	11.0	33.1	31.2	19.5	100.0

العبارة		وجود أثر من عدمه			درجة الأثر					
		نعم	لا	الإجمالي	متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	الإجمالي
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول الأسهم وحملتها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	151	28	179	11	13	40	55	32	151
	النسبة ٪	84.4	15.6	100.0	7.3	8.6	26.5	36.4	21.2	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	152	27	179	11	13	46	50	32	152
	النسبة ٪	84.9	15.1	100.0	7.2	8.6	30.3	32.9	21.1	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير التضخم على الأصول يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	146	33	179	16	18	46	42	24	146
	النسبة ٪	81.6	18.4	100.0	11.0	12.3	31.5	28.8	16.4	100.0

جدول رقم (15) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثاني

الفقرة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	درجة التأثير
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معدلات الربحية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	167	3.89	1.038	11.034	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن أثر التضخم على نتائج النشاط يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	154	3.49	1.086	5.565	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول الأسهم وحملتها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	151	3.56	1.135	6.022	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	152	3.52	1.133	5.654	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير التضخم على الأصول يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	146	3.27	1.201	2.757	0.007 *	عالية

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خلال الجدولين يتضح الآتي:

1 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معدلات الربحية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (14)، أن نسبة (93.3 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معدلات الربحية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (14)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (35.9 ٪)، وتليها "عالية جداً" بنسبة (32.3 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (14)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.89) بانحراف معياري (1.038)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (11.034) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معدلات الربحية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية **" تأثيره عال.**

2 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن أثر التضخم على نتائج النشاط يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (14)، أن نسبة (86.6 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن «إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن أثر التضخم على نتائج النشاط يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية «.

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (14)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "متوسطة" وتساوي (33.1 ٪)، وتليها "عالية " بنسبة (31.2 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (14)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.49) بانحراف معياري (1.086)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (5.565) بدلالة إحصائية

(0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن "إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن أثر التضخم على نتائج النشاط يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال.**

3 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول الأسهم وحملتها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (14)، أن نسبة (84.4 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول الأسهم وحملتها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (14)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (36.4 ٪)، وتليها "متوسطة " بنسبة (26.5 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (15)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.56) بانحراف معياري (1.135)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (6.022) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول الأسهم وحملتها يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية **" تأثيره عال.**

4 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (14)، أن نسبة (84.9 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (14)، أن أعلى نسبة لدرجة

التأثير هي "عالية" وتساوي (32.9 ٪)، وتليها " متوسطة " بنسبة (30.3 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (15)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.52) بانحراف معياري (1.133)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (5.654) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تقرير حول مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال.**

5/ إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير التضخم على الأصول يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (15)، أن نسبة (81.6 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير التضخم على الأصول يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (14)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "متوسطة " وتساوي (31.5 ٪)، وتليها " عالية " بنسبة (28.8 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (15)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.27) بانحراف معياري (1.201)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (2.757) بدلالة إحصائية (0.007) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من(3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن تأثير التضخم على الأصول يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية" **تأثيره عال.**

المحور الثالث: دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

قام الباحث بدراسة الفقرات المتعلقة بالإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية كلا على حدة، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدولين رقمي (16)، (17) التوزيع التكراري والتحليل الإحصائي

لإجابات المشاركين في الدراسة حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية ودورها في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

جدول رقم (17) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول فقرات المحور الثالث

العبارة		وجود أثر من عدمه			درجة الأثر					
		نعم	لا	الإجمالي	متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	الإجمالي
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	132	47	179	15	22	42	36	17	132
	النسبة ٪	73.7	26.3	100.0	11.4	16.7	31.8	27.3	12.9	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول تكاليف البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	130	49	179	11	20	37	42	20	130
	النسبة ٪	72.6	27.4	100.0	8.5	15.4	28.5	32.3	15.4	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المشاركة في أنشطة اجتماعية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	123	56	179	12	22	49	23	17	123
	النسبة ٪	68.7	31.3	100.0	9.8	17.9	39.8	18.7	13.8	100.0

العبارة		وجود أثر من عدمه			درجة الأثر					
		نعم	لا	الإجمالي	متدنية جداً	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً	الإجمالي
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المبالغ المصروفة على التدريب يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	136	43	179	15	19	46	32	24	136
	النسبة ٪	76.0	24.0	100.0	11.0	14.0	33.8	23.5	17.6	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول العاملين وبرامج تدريبهم يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	135	44	179	17	20	42	39	17	135
	النسبة ٪	75.4	24.6	100.0	12.6	14.8	31.1	28.9	12.6	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الشهادة العلمية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	133	46	179	14	11	41	42	25	133
	النسبة ٪	74.3	25.7	100.0	10.5	8.3	30.8	31.6	18.8	100.0
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخبرات العملية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	العدد	142	37	179	7	14	40	45	36	142
	النسبة ٪	79.3	20.7	100.0	4.9	9.9	28.2	31.7	25.4	100.0

جدول رقم (17) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثالث

الفقرة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	درجة التأثير
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	132	3.14	1.184	1.324	0.188	متوسطة
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول تكاليف البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	130	3.31	1.160	3.023	* 0.003	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المشاركة في أنشطة اجتماعية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	123	3.09	1.145	0.866	0.388	متوسطة
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المبالغ المصروفة على التدريب يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	136	3.23	1.217	2.184	* 0.031	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول العاملين وبرامج تدريبهم يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	135	3.14	1.198	1.365	0.175	متوسطة

الفقرة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	درجة التأثير
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الشهادة العلمية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	133	3.40	1.193	3.852	0.000 *	عالية
إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخبرات العملية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية.	142	3.63	1.115	6.700	0.000 *	عالية

* دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

ومن خلال الجدولين يتضح الآتي:

1 - **إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:**

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (73.7 ٪)، من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن "إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (16)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "متوسطة" وتساوي (31.8 ٪)، وتليها "عالية" بنسبة (27.3 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.14) بانحراف معياري (1.184)، فيما كانت إحصاءة الاختبار(1.324) بدلالة إحصائية (0.188) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية (0.05)

وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية." **تأثيره متوسط.**

2 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول تكاليف البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (72.6 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول تكاليف البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (16)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (32.3 ٪)، وتليها " متوسطة " بنسبة (28.5 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.31) بانحراف معياري (1.160)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (3.023) بدلالة إحصائية (0.003) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول تكاليف البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال.**

3 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المشاركة في أنشطة اجتماعية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (68.7 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المشاركة في أنشطة اجتماعية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (16)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "متوسطة " وتساوي (39.8 ٪)، وتليها " عالية " بنسبة (18.7 ٪)، ويتضح

من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة(3.09) بانحراف معياري (1.145)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (0.866) بدلالة إحصائية (0.388) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المشاركة في أنشطة اجتماعية يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره متوسط.**

4 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المبالغ المصروفة على التدريب يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (76 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المبالغ المصروفة على التدريب يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (17)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "متوسطة " وتساوي (33.8 ٪)، وتليها " عالية " بنسبة (23.5 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.23) بانحراف معياري (1.217)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (2.184) بدلالة إحصائية (0.031) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن المبالغ المصروفة على التدريب يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال.**

5 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول العاملين وبرامج تدريبهم يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (75.4 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول العاملين وبرامج تدريبهم يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (16)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "متوسطة " وتساوي (31.1 ٪)، وتليها " عالية " بنسبة (28.9 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.14) بانحراف معياري (1.198)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (1.365) بدلالة إحصائية (0.175) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن معلومات حول العاملين وبـرامج تدريبهم يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره متوسط**.

6 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الشهادة العلمية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (74.3 ٪) من المشاركين في الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الشهادة العلمية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (16)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (31.6 ٪)، وتليها " متوسطة " بنسبة (30.8 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.40) بانحراف معياري (1.193)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (3.852) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجح أكبر من (3) مما يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الشهادة العلمية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال**.

7 - إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخبرات العملية للمدراء يؤثر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقية في تقاريرها السنوية:

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (16)، أن نسبة (79.3 ٪) من المشاركين في

الدراسة اتفقوا على أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخبرات العملية للمدراء يؤثـر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقيـة في تقاريرها السنوية ".

أما بخصوص درجة التأثير: يتبين من الجدول رقم (16)، أن أعلى نسبة لدرجة التأثير هي "عالية" وتساوي (31.7 ٪)، وتليها " متوسطة " بنسبة (28.2 ٪)، ويتضح من بيانات الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.63) بانحراف معياري (1.115)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (6.700) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنويـة (0.05) وأن قيمة المتوسط المرجـح أكبر من (3) ممـا يشير إلى أن " إفصاح الشركات والمصارف الليبية عن الخبرات العملية للمدراء يؤثـر إيجابياً في تعزيز الثقة والمصداقيـة في تقاريرها السنوية " **تأثيره عال.**

- **اختبار الفرضية العدمية الرئيسية الأولى:**

سيتم اختبار الفرضية العدمية الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها بشكل إحصائي، وسوف يتم اختبار الفرضية العدمية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

H02: **"لا يوجد تأثير إيجابي معنوي ذو دلالـة إحصائية بين الإفصاح الاختياري وتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية".**

وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية لها على النحو التالي:

1 - **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

H01: **الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية ليس له دور في تعزير الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية**

Ha1: **الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية له دور إيجابي في تعزير الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية**

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T - Test)،

وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (18): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار **T**	الدلالة الإحصائية	النتيجة
172	3.64	0.070	9.096	0.000 *	عدم قبول الفرضية **H02**

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (18) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.64) بانحراف معياري مناظر له (0.070) وان قيمة إحصاءة الاختبار (9.096) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدعونا إلى عدم قبول فرض العدم H02، أي قبول الفرض البديلHa2 القائل " **الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية له دور إيجابي في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية**". وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة حمادة (2014)، ودراسة دحدوح وحمادة (2014).

2 - اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H01: الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية ليس له دور في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

Ha1: الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية له دور إيجابي في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T – Test)، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثانية

العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
172	3.53	0.874	8.048	0.000 *	عدم قبول الفرضية H02

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (19) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.53) بانحراف معياري مناظر له (0.874) وأن قيمة إحصاءة الاختبار (8.048) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدعونا إلى عدم قبول فرض العدم H02، أي قبول الفرض البديل Ha2 القائل " **الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية له دور إيجابي في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية**". وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة حمادة (2014)، ودراسة دحدوح وحمادة (2014).

3 - اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H01: **الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية ليس له دور في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية**

Ha1: **الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية له دور إيجابي في تعزيز الثقة**

والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار(T) للعينة الواحدة (One Sample T - Test)، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار(T) (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (20): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
172	3.20	0.951	2.720	0.007 *	عدم قبول الفرضية H02

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (20) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.20) بانحراف معياري مناظر له (0.951) وأن قيمة إحصاءة الاختبار (2.720) بدلالة إحصائية (0.007) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدعونا إلى عدم قبول فرض العدم H02، أي قبول الفرض القائلHa2 **"الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية له دور إيجابي في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية".** وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة حمادة (2014)، ودراسة دحدوح وحمادة (2014)

■ **النتائج والمناقشة والتوصيات:**

● **نتائج الدراسة:**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها وفقا لما يلي:

1 - أظهرت النتائج وجود تـأثير إيجابي معنوي ذي دلالـة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية وتعزير الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

2 - أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وتعزير الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

3 - أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومـات غير المالية وتعزيـر الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية.

● **مناقشة نتائج الدراسة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدراسة وعددا من الجزئيات التي لها علاقة به وتوصلت هذه الدراسات إلى عدة نتائج متشابهة وسوف يتم مناقشة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مقارنة مع الدراسات السابقة وذلك على النحو التالي:

تبين من خلال نتائج هذه الدراسة وجود تـأثير إيجابي معنوي ذي دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات الاستراتيجية والمعلومات المالية وغير المالية وتعزير الثقة والمصداقية في التقارير السنوية للشركات والمصارف الليبية وتتفق هذه النتيجة مع دراسات مرعي (2019)، ومحمد (2018)، وحمادة (2014)، ودحدوح وحمادة (2014).

● **توصيات الدراسة:**

من خلال نتائج الجانب العملي يوصي الباحثان بمجموعة من التوصيات وهي كما يلي:

1 - توصي الدراسة: على الشركات المدرجة بسوق المال الليبي الاهتمام بالإفصاح الاختياري وزيادة درجة الإفصاح في تقاريرهم السنوية المنشورة إلى هذا المستوى.

2 - توصي الدراسة كلا من إدارة تعزيز الحوكمة بديوان المحاسبة الليبي ووحدة الامتثال للحوكمة بمصرف ليبيا المركزي بضرورة إصدار دليل توضيحي إرشادي عن الإفصاح الاختياري لتعريف المصارف والشركات الليبية ببنود هذا الإفصاح وتشجيعهم على اتباعه عند إعدادهم لتقاريرهم المالية السنوية.

3 - توصي الدراسة نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والجامعات بتنظيم ورش عمل للتعريف بالإفصاح الاختياري وأهميته.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً / المراجع العربية:

أ – الكتب:

1 - القحطاني، سالم بن سعيد، العامري، أحمد بن سالم، اَل مذهب، معدي بن محمد، العمر، بدران بن عبدالرحمن، (2002)، **منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على برنامج SPSS**.

2 - عُطية، حمدي (1996م)، **منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية**، منشورات دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.

3 - عبيدات، ذوقان، عدس، عبدالرحمن، عبدالحق، كايد، (1997)، **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه**، منشورات دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

ب – الدوريات:

1 - إبراهيم، محمود، مكية، نغم، (2011)، **دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (33)، العدد (3)، ص 45 - 58، سوريا.

2 - أندية، خالد على، غيث، محمد البشير، (2016)، **قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في السوق المال الليبي**، مجلة الاقتصاد والتجارة الصادرة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد (9)، ص 24 – 42، ليبيا.

3 - حميد، أحمد جاسم، فارس، أشرف هاشم، سعيد، حسين غانم، (2016)، **تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تكريت، المجلد (12)، العدد (34)، ص 308 – 334، العراق.

7 - زيود، لطيف، العثمان، محمد، عيسي، ريم علي، (2011)، **مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33) العدد (3)، ص 27 – 44، سوريا.

8 - محمد، صائب سالم، (2018)، **أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والخمسون، ص 251 – 268، بغداد، العراق.

9 - مرعي، نجاة محمد، (2019)، **أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصادرة عن كلية التجارة عين شمس، المجلد (49)، العدد (3)، ص 215 – 225، مصر.

ج - رسائل الماجستير:

1 - أبوالنور، فوقية محمود، (2010)، **أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على**

مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

2 - الشهوبي، إسماعيل سالم، (2005)، **مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

3 - حسن، أحمد يوسف، (2017)، **الإفصاح الاختياري ودوره في زيادة كفاءة الأسواق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين، السودان.

4 - حمد، محمد صالح، (2017)، **دور الإفصاح الاختياري في تحقيق الميزة التنافسية**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين، السودان.

5 - حمزة، هدى صبحى، (2013)، **قياس مستوى الإفصاح الاختياري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، ليبيا.

6 - عودة، ريم راسم، (2017)، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق ميزة تنافسية

دراسة ميدانية في الشركة الأهلية للإسمنت بالخمس

■ أ.د. مصطفى ساسي افتوحة* ■ د. نادية ميلاد الماقوري**

● تاريخ استلام البحث 2021/08/28م تاريخ ● قبول البحث 2021/11/30م

■ **الملخص:**

تتعرض منشآت الأعمال لضغوط المنافسة من قبل نظيراتها في بيئة الاعمال، ولان بقاء المنشآت واستمرارها يتطلب البحث عن سبل البقاء، والتي منها تخفيض التكاليف، والمحافظة على الجودة، وتعد مسألة تخفيض التكاليف إحدى أهم الطرق المستخدمة لتحقيق إرضاء العملاء، والمحافظة على الحصة السوقية للمنشأة، وبالتالي زاد البحث عن الطرق المساعدة على تخفيض التكاليف من قبل منشآت الأعمال.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة وبين تخفيض التكلفة وتحقيق ميزة تنافسية. ومعرفة العوامل التي لا تساهم في تخفيض التكلفة عند استخدام أسلوب هندسة القيمة. وتحديد احتياجات منشآت الأعمال عند استخدام أسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة. ولتحقيق تلك الاهداف تم تصميم قائمة الاستقصاء مرفقة بخطاب يوضح أهداف الدراسة والغرض منها، لاستطلاع الآراء حول أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق الميزة التنافسية، وقد تم مراعاة عبارات القائمة بعد الاطلاع على

* أستاذ بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة Email: eftuham@yahoo.com ;

**محاضر بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان - جامعة صبراتة. Email: nadia.melad2015@gmail.com

العديد من المراجع العلمية والدراسات السابقة في مجال البحث العلمي، ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، كما تمت مراعاة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها. حيث تم توزيع قائمة الاستقصاء على حوالي 50 موظفاً وتم الحصول 48 منها واظهرت اهم النتائج التالية، يوجد تدني في مستوى أثر استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية أما أهم التوصيات، الاستعانة بمتخصصين قادرين على المبادرة وطرح الأفكار الجيدة لإنجاح خطة ادارة التكاليف، وعقد دورات تدريبية للرفع من كفاءة العاملين، وتطبيق خطة لإدارة التكاليف .

Abstract:

As a result of the diverse needs of customers in terms of products and services, business establishments have tended to search for strategies that help achieve customer satisfaction, and cost reduction is one of the old strategies that the establishments have pursued to achieve customer satisfaction and obtain a competitive advantage, and to face competition in the internal and external markets, and this confrontation requires the development of strategies that help to achieve Maintaining market share, and the cost reduction strategy is the most important of these strategies by achieving leadership in reducing costs, in order to face competition pressures that business enterprises are exposed to.

This study aims to identify the relationship between the use of creative thinking of the value engineering method and the reduction of cost and achieving a competitive advantage. The factors that do not contribute to reducing the cost when using the value engineering method. Identify the needs of business establishments when using the value engineering method to reduce the cost. To achieve these goals. The survey list was designed accompanied by a letter explaining the study's objectives and purpose, to seek opinions on the impact of the creative thinking of the value engineering method on reducing costs and achieving competitive advantage. The list expressions were taken into account after reviewing many scientific references and previous studies in the field of scientific research, Through what was extracted from the theoretical side of this study, the clarity of the paragraphs and the ease of answering them were also taken into account, as the survey list was distributed to about 50 lists where 48 of them were obtained and the following most important results showed, there is a decrease in the level of the effect of using creative thinking of the value engineering method on cost reduction And achieving a competitive advantage. As for the most important recommendations, seeking the help of specialists who are able to take the initiative and put forward good ideas for the success of the cost management plan, holding training courses to raise the efficiency of employees, implementing a cost management plan.

1. مقدمة:

نتيجة تنوع احتياجات العملاء من المنتجات والخدمات اتجهت منشآت الأعمال للبحث عن استراتيجيات تساعد في تحقيق إرضاء العملاء، ويعد تخفيض التكلفة من الاستراتيجيات القديمة التي انتهجتها المنشآت لتحقيق إرضاء العملاء والحصول على ميزة تنافسية، ومواجهة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وتتطلب هذه المواجهة وضع استراتيجيات تساعد على الحفاظ على الحصة السوقية، وتعد استراتيجية تخفيض التكاليف أهم هذه الاستراتيجيات من خلال تحقيق الريادة في خفض التكاليف، لمواجهة ضغوط المنافسة التي تتعرض لها منشآت الأعمال. وقد فرضت هذه الضغوط على منشآت الأعمال ضرورة إجراء عدة تغييرات في عملياتها الإنتاجية للحفاظ على مركزها التنافسي بالاستفادة من تكنولوجيا التصنيع المتقدمة والابتكار والتجديد وتخفيض التكاليف إلى أقل مستوى ممكن.

ووفقاً لهذه التغييرات سعت العديد من المنشآت خاصة في ظل بيئة الأعمال الحديثة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لدعم قدرتها التنافسية، وإرضاء العملاء، والمحافظة على حصتها السوقية، وفي مقدمة هذه الأهداف تخفيض التكلفة الذي كان ومازال هدفاً منشوداً لكل المنشآت وذلك مع المحافظة على الجودة وفاعلية الأداء.

كل هذه التغيرات والتطورات واكبه تطور مواز في الفكر المحاسبي لدعم القرارات الادارية، فنشأ أسلوب هندسة القيمة لإدارة التكاليف وتخفيضها مع المحافظة على الجودة. ويعد هذا الأسلوب نوعاً من أساليب التفكير التي تهدف إلى تحسين القيمة على أساس التحليل المنهجي للوظيفة والتكلفة، حيث يركز على تحليل الوظيفة لتقييم المنتج أو الخدمة باستخدام الحكمة الجماعية، والتفكير الإبداعي بمعنى آخر الحصول على الوظيفة المطلوبة بأقل تكلفة (**Hongping,** 2013,714).

■ مشكلة الدراسة:

إن زيادة إدراك العملاء لخصائص المنتج، وتنوع المنتجات، وتنافس الشركات على تقديم الأفضل ساهم في تنوع حاجات ورغبات العملاء، كما أن تطور بيئة التصنيع وتعدد

الأساليب والأدوات الإدارية ساهمت في تدعيم المركز التنافسي لمنشآت الأعمال في بيئة الأعمال الحديثة.

وفي ظل التطور السريع للمنتجات نجد أن المنتجات المحلية أصبحت تعاني من انخفاض خصائص المنتج وارتفاع تكاليف التصنيع، مقارنة بالمنتجات العالمية، مما أثر على قيمة المنتج من وجهة نظر العميل، وقدرة المنشأة على المنافسة، الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بقيمة المنتج، وتكاليفه، بالإضافة إلى جودته.

وتحتاج المنشآت في هذه الحالة إلى تطبيق استراتيجيات تساعد على خلق قيمة كبيرة لمنتجاتها، وتخفيض التكلفة لكسب أسواق المستهلكين وزيادة الإنتاج وقوة المركز التنافسي، وقد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بأسلوب هندسة القيمة الذي يساعد على توفير المعلومات التحليلية اللازمة للمنتج لاتخاذ القرارات الاستراتيجية للتكلفة.

وهو أحد الأساليب الحديثة الذي انتشر في الدول المتقدمة وأهم أساليب تخفيض التكلفة. ويتميز بأنه وسيلة فعالة تعتمد على الحلول الإبداعية في حل المشكلات دون التأثير على الجودة أو الأداء(جاسم، 2011، 179).

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن هندسة القيمة تواكب التقدم المعرفي والمعلوماتي حيث تتيح لمنشآت الأعمال استخدام أحدث الأساليب والتفكير الإبداعي والحكمة الجماعية لمواكبة التطورات.

وعلى الرغم من المجهودات التي قدمها الأدب المحاسبي والإداري وتنوع الأساليب لتخفيض تكلفة المنتجات إلا إنه تبين ندرة تطبيق مثل هذه الدراسات في وقتنا الحاضر خاصة في الدول العربية (التمي، شهاب، 2010، 18 - 19).

وعليه فإن سؤال الدراسة كما يلي - ما أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة في تخفيض التكلفة وتحقيق ميزة تنافسية؟

■ **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة وفقاً لمشكلة الدراسة في التالي:

- التعرف على العلاقة بين استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة وبين تخفيض التكلفة وتحقيق ميزة تنافسية.
- معرفة الصعوبات التي تواجه تطبيق التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة.

■ **فروض الدراسة:**

تمت صياغة الفروض على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق الميزة التنافسية.

الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية ر للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية
- توجد صعوبات تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية.

■ **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من أهمية أسلوب هندسة القيمة ودوره في تخفيض التكلفة، وتحقيق استراتيجيات تنافسية للمنشآت، لدعم منشآت الأعمال المحلية أمام الانفتاح العالمي والتنافس العالمي والرفع من عجلة الاقتصاد القومي.

6.**حدود الدراسة:** حدود موضوعية: يتناول هذه الدراسة التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة كما يتناول تخفيض التكاليف والميزة التنافسية في منشآت الاعمال.

حدود مكانية: الشركة الأهلية للإسمنت بالخمس.

7. **طبيعة ونشأة أسلوب هندسة القيمة:**

أ - نشأة هندسة القيمة:

ارتبط ظهور أسلوب هندسة القيمة بدراسات ما يلز لورنس، في شركة جنرال الكتريك، خلال الحرب العالمية الثانية، عندما كان مطلوباً منه تحديد إمكانيات استبدال بعض المواد التي تعاني من نقص في هيكل المنتجات، وصعوبة الحصول عليها(**Georgiana ,2016,159**)، حيث تم إجراء بعض التبديلات في هذا الشأن، ولاحظ نائب رئيس الشركة أنه خلال المرات التي تم فيها إجراء التبديلات حدث انخفاض في التكاليف وتحسين في المنتجات، الأمر الذي شجع على تحسين قيمة المنتجات، وأسندت المهمة لماليز لورنس لإيجاد طريقة فعالة لتحسين قيمة المنتج(**Technical,**2004,2) .

وقام ما يلز لورنس عام 1947م بتطوير نظام من التقنيات أطلق عليه التحليل القيمي، أو الهندسة القيمية، ووفقاً لهذا النظام يتم إجراء دراسة تحليلية، بواسطة فريق عمل متعدد التخصصات على مشروع، أو منتج، لتحديد الوظائف التي يؤديها بتكلفة أقل.

ووضع ما يلز خلال هذا البحث نظاما لتحليل تكاليف المنتج، للكشف عن التكاليف غير الضرورية، وظهرت فعالية هذا الأسلوب، وانتشر في أنحاء الصناعة عام 1952م، حيث بدأ أسلوب هندسة القيمة في النمو(**Technical,**2004,4) وشكلت فيما بعد جمعية هندسة القيمة الأمريكية (SAVE)، والتي بدأت بنشر مجلة بعنوان (The SAVE Journal of Value Engineering) عام 1962م (**البكري، برزين،** 2011، 240).

ب - طبيعة أسلوب هندسة القيمة:

نشأت هندسة القيمة بهدف تحليل وظائف المنتجات للحصول على أكبر قدر من الاقتصاد

في الوظيفة، دون المساس بجودة وأداء المنتجات، وكان من آثار هذا الأسلوب تخفيض واضح في التكاليف، مع مراعاة قيمة وجودة المنتجات، وهو الهدف الذي من أجله انتشر استخدام هذا الأسلوب، ويتبلور هذا الأسلوب في فحص وتحليل كل مرحلة من مراحل الإنتاج، لتحديد مدى إمكانية تخفيض التكلفة بدءاً من مرحلة التصميم وانتهاءً بمرحلة ما بعد التسليم، مع مراعاة مستوى جودة المنتج، ويتميز عن غيره من أساليب تخفيض التكاليف أنه يعمل على تخفيض التكاليف إلا إن تركيزه على قيمة المنتج وأدائه مع الإبداع أكثر من تركيزه على التكلفة، والوظيفة، والتقييم، مع مراعاة متطلبات العميل، بينما أساليب تخفيض التكاليف الأخرى تركز على المواد والأجهزة ذات التكلفة العالية (**Technical,**2004,2).

أي أن عمل هندسة القيمة يبدأ من التكلفة المصممة للمنتج، التي لم تحدث بعد، والتي سيتم اتخاذ قرار التصميم وفقاً لها. وهذا بدوره يجنب المنشأة تكاليف الخطأ في التصميم.

كما يتميز هذا الأسلوب بالإضافة إلى تخفيض التكلفة ومراعاة الجودة بأخذه في الاعتبار رغبات العملاء، مما يضفي القبول على المنتج/الخدمة من قبل العميل، كما أنه يدعم روح الفريق داخل المنشأة، والذي له دور في زيادة الانتماء للمنشأة، وهذا بدوره يحافظ على مزايا المنشأة التنافسية، بالإضافة إلى أنه أسلوب للرقابة على التكاليف خلال دورة حياة المنتج، حيث يعمل على تحليل الوظائف ودراسة تكاليف المنتج، والبحث عن البدائل، وبالتالي فإن تكاليف المنتج ستكون محل متابعة من قبل فريق العمل المتخصص، وهو ما يكشف عن أي قصور قد يحدث (التمي، شهاب، 2010).

هـ - مفهوم أسلوب هندسة القيمة:

وعرفت جمعية هندسة القيمة الأمريكية هندسة القيمة «التطبيق المنهجي للأساليب والتقنيات المعترف بها والتي تساعد في تحديد وظيفة المنتج وتعطي قيمة نقدية للوظيفة وتوفر لها الثقة بأقل تكلفة» (خطاب، 2015، 229).

ويقصد بالقيمة النقدية للوظيفة الفائدة التي يحصل عليها العميل من المنتج، الذي تقدمه المنشأة.

د - أهداف هندسة القيمة: تتمثل أهداف أسلوب هندسة القيمة في النقاط التالية (**الركابي**، 2013):

- تطوير جهود تخفيض تكلفة المنتج، مع مراعاة جودته، من خلال التعرف على خصائص المنتج، وتحديد الأنشطة المحققة للقيمة، والكشف عن أوجه القصور في أدائها.
- تحليل العلاقات بين الأنشطة الداخلية للمنشأة، وأثر ذلك على التكاليف لترشيد استخدام الموارد المتاحة للمنشأة، وتحديد مهام المنشأة، ومهام الآخرين (كالشراء أو التصنيع مثلاً).
- زيادة القدرة التنافسية للمنشأة من خلال إنتاج منتج بأقل تكلفة، مع مستوى من الجودة.
- تحقيق إرضاء العميل من خلال توفير منتجات بالمواصفات التي يحتاجها، والسعر الذي يقبله.
- تطوير عملية تصميم المنتجات، وتجنب التكاليف غير المرغوب فيها.
- زيادة الحصة السوقية للمنشأة، وتطوير الوضع التنافسي لها بتقديم المنتجات بأقل تكلفة ممكنة.
- استخدام موارد المنشأة بفعالية عالية.

8. أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة

أولاً - خطة عمل أسلوب هندسة القيمة:

إن تطبيق أسلوب هندسة القيمة يتطلب عمل فريق متعدد التخصصات، ذوي الكفاءة وخبرة، وتشمل الهندسة القيمية ثلاثة عناصر أساسية هي: قيمة المنتج، والوظيفة وتكلفة المنتج.

وتشير القيمة إلى نسبة الوظيفة إلى التكلفة الإجمالية للمنتج، والتي تستخدم للحصول على وظيفة المنتج. وتشير الوظيفة أساساً إلى وظيفة المنتج والغرض من وجوده، والذي يتم إنشاؤه لتلبية رغبات واحتياجات العملاء، وتشير تكلفة المنتج إلى مجموع تكاليف دورة حياة المنتج (Tong, 2011, 23).

وعند تنفيذ خطة العمل ينبغي الاخذ في الاعتبار ثلاث زوايا هامة تتمثل فيما يلي (Altan, 2013, 50):

قاعدة المنتج – الوظائف المطلوبة – تكلفة الوظائف.

أ – **قاعدة المنتج:** فالمنتج بالنسبة للعميل مجموعة المنافع التي تتحقق باستخدامه، وبالنسبة للمنشأة فهو مجموعة مترابطة من الأجزاء والعمليات التي تؤدي إلى تصنيعه (**لطفي**، 2010).

وعلى المنشأة تحديد الخصائص والمميزات التي يقبلها العميل في المنتج، ويمكن تحديد قيمة المنتج التي يدركها العميل من خلال ثلاثة عناصر تتمثل في الآتي (عبدالدايم،2014، 319):

1 – **الجودة المدركة:** وتعني تقييم العميل لجودة المنتج التي يحصل عليها.

2 – **السعر المدرك:** وهو تقييم العميل للتكلفة التي سيتحملها مقابل المنتج.

3 – **الملائمة المدركة:** وهي تقييم العميل لقدرة المنشأة على تخفيض الوقت والجهد الذي سيتحمله العميل للبحث عن المنتج، (الملائمة الزمانية والمكانية).

وعلى فريق العمل تحديد قاعدة المنتج، وبيان أهم مكوناته الفنية، والوظيفية، وهذا للمقارنة بين البدائل.

ب - **الوظائف المطلوبة:** ينبغي تحديد الوظيفة الأساسية والوظائف الثانوية التي يقدمها المنتج، وهذه الخطوة هامة تمس جوهر عمل هندسة القيمة، وبها يسهل توفير البدائل وتحديد التكاليف الضرورية.

ج - **تكلفة الوظائف:** أي تنفيذ الوظائف بأقل التكاليف، والبحث عن التكلفة الأكثر اقتصاداً.

وعند بناء قاعدة معلوماتية مرتبطة بالمنتج تأتي مرحلة الإبداع لتجميع أكبر قدر من البدائل بغرض تخفيض التكاليف، ثم تبدأ مرحلة التحليل والتقييم لتلك البدائل للوصول إلى الاقتراح النهائي بين تلك البدائل، ويختم بإعداد التقرير النهائي حول البديل مع عرض لأهم مميزاته والمساوي المتوقعة.

وفيما يلي بيان لخطوات خطة عمل أسلوب هندسة القيمة:

وتبدأ خطة عمل هندسة القيمة بمجموعة من المراحل تتمثل فيما يلي:

1 - **مرحلة جمع المعلومات:** وهي جمع المعلومات المتعلقة بالتكلفة والتقنية، من مصادرها الخارجية، مثل العملاء، المنافسين، أو الداخلية مثل قسم التكاليف، المشتريات، الإدارة المالية، ومن خلال طرح الأسئلة التي من شأنها توفير المعلومات المطلوبة مثل: ماذا يحتاج العميل؟ أو ماذا يريد فعلاً؟.

- ماهي الخصائص المرغوبة في المنتج من حيث الحجم - الوزن - المظهر؟.

وغير ذلك من المعلومات التي تفيد بأهم مكونات المنتج، خصائصه ومميزاته، وأسعاره في السوق. بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالعملاء، السوق، المنافسين، والتحقق من صحتها.

2 - **مرحلة التحليل الوظيفي:** يتم فحص أداء وتكلفة كل وظيفة رئيسية وميزة فرعية للمنتج، لتحديد التوازن بين وظائف المكونات الفرعية وتكلفة كل مكون للحصول على المستوى المطلوب لأداء الوظائف (خطاب، 2015، 230).

يتم خلال هذه المرحلة تصنيف الوظائف إلى رئيسية وثانوية. وتتميز الوظائف الأساسية بأنها تحتوي على جميع خصائص الأداء المطلوبة، بينما تكون الوظائف الثانوية داعمة للوظائف الأساسية.

3 - **مرحلة الإبداع:** وهي توليد وتطبيق أفكار جديدة، وخلق طرق جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات، وتوزيعها على العملاء، وابتداع مجالات جديدة في العمل ذات جدوى اقتصادية وفنية، واستغلال الفرص التسويقية، وتقليص المدة الزمنية اللازمة لإنجاز العمل (**الشلبي**،2013، 498).

4 - **مرحلة التقييم والتطوير:** تهدف هذه المرحلة إلى مراجعة وتحليل نتائج وأفكار مرحلة الإبداع، وتقييم البدائل المختلفة للمساعدة في اختيار أفضل الأفكار المعروضة، وتحديد مدى قبول ومنطقية هذه الأفكار، وإمكانية تطبيقها، وترتيبها بشكل واضح، وما إذا كان بها عيوب وتحتاج إلى تعديل.

5 - **مرحلة الإعداد والتنفيذ:** وهنا يتم تلخيص نتائج وقرارات خطة العمل، حيث يتم تلخيص البحث مع بيان المزايا والمساوئ المتوقعة عن البدائل المقترحة، ووضعها أمام صانعي القرار لتنفيذها.

إن نجاح خطة عمل هندسة القيمة يعتمد بالدرجة الأولى على خبرة وكفاءة فريق العمل في مجال التحليل والإبداع خاصة، وقدرته على توليد الأفكار في مرحلة الإبداع، بالإضافة إلى مدى صحة ودقة ووفرة المعلومات المتاحة لديه، ومدى قبول الإدارة العليا لأسلوب هندسة القيمة.

ثانياً - آثار واسهامات التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة:

يتمثل التفكير الإبداعي في قدرة فريق العمل على الابتكار، وخلق الأفكار الناجحة، وتبني أفكار وقرارات تتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية للمنشأة، وتمكنها من تحقيق ميزة تنافسية.

وحتى لا تؤدي الابتكارات والأفكار إلى نتائج سلبية ينبغي مراعاة حدود الإبداع، والتي تتمثل فيما يلي (**Technical,**2004 ,4):

أ - **التخطيط لجلسات الإبداع**: وهذا من شأنه بناء أهمية للأفكار الواردة في الجلسة من قبل فريق العمل.

ب - **فهم ورقابة العوامل السلبية في التفكير الإبداعي**: وتساعد قاعدة كيف، وقاعدة لماذا؟ في بناء المنطق في تسلسل الأفكار وتمييز الأفكار المنطقية والإبداعية.

ج - **تحديد واختيار التقنيات الإبداعية التي سيتم اختيارها**: حتى لا يتم عرض أفكار غير ممكنة التطبيق،أو لا توجد لها آلية لتنفيذها، مثل اختيار أفكار تم تطبيقها في العالم الغربي، إلا إنها لا تتماشى مع العالم العربي، أو أن آلية تطبيقها لا تتوفر في الوقت الحالي.

إن تقييم الأفكار المعروضة وفقاً لمعايير معدة مسبقاً من قبل فريق العمل من شأنه الحد من الأفكار السلبية وغير المنطقية، ومنها على سبيل المثال حداثة الفكرة، إمكانية تطبيقها، وتكاليف تنفيذها.

أ - **التقنيات المستخدمة في مرحلة الإبداع**: يتم اختيار أكبر عدد من البدائل المقترحة في مرحلة الإبداع، حيث يتم توليد وتطوير الأفكار المتعلقة بخفض التكلفة مع الحفاظ على الجودة من خلال ما يلي:

1 - **التفكير الابتكاري**: وهو «قدرة الفرد على التفكير بغرض إنتاج مجموعة من الأفكار المستحدثة، ومعالجتها بطريقة منطقية تتميز بالمرونة والطلاقة والأصالة، لاستخدامها في تطوير ما هو قائم، أو استحداث جديد، والتوصل لنتائج لم يصلها أحد.

2 - **التفكير التحليلي**: وهو القدرة على تحليل الموقف إلى أجزاء منفصلة وجمع

معلومات كافية لكل جزء بحيث يسهل التعامل معه والتفكير فيه بشكل مستقل، للوصول إلى الحلول المناسبة وفق معايير محددة. ويتم في هذه المرحلة تقييم مجموعة البدائل بالمقارنة بينها من حيث العائد، وتخفيض التكلفة كما يتم خلال التفكير التحليلي دمج البدائل المتشابهة، وإلغاء البدائل غير المنطقية، التي يصعب تنفيذها، وبالتالي تقليص عدد البدائل للوصول إلى البديل الأفضل من حيث التكلفة والجودة.

ثالثاً - الأساليب المتبعة في مرحلة الإبداع: يعد العصف الذهني من أهم التقنيات المساعدة في التفكير وإيجاد الحلول الابتكارية، ويمكن بيانه فيما يلي:

أ - **جلسات العصف الذهني:** ويعرف العصف الذهني بأنه وسيلة لاستقطاب واستخلاص نتائج أفكار مجموعة من الأفراد من ذوي الخبرات والكفاءات، ويستخدم في جلسات التفكير الإبداعي، من خلال عرض قائد الفريق للمشكلة ووضع بعض الحلول لمساعدة الأفراد على استخلاص أفكار منطقية.

وقد أجريت دراسات على جودة جلسات العصف الذهني، وتبين أن أكثر جلسات العصف الذهني الناجحة تعتمد على حضور متخصص في تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى أهمية أداء الجلسة في وقت مبكر من مرحلة التخطيط، وتؤثر خبرة فريق العمل على نتائج وقرارات الجلسات **(Joseph ,2010 ,130 - 131)**.

وهناك مجموعة من المبادئ والقواعد تتعلق بجلسات العصف الذهني تتمثل في التالي **(Joseph ,2010,112 - 113)**:

أ - مبادئ العصف الذهني:

1) تأجيل الحكم على قيمة الأفكار، وإرجاء التقييم والنقد لأي فكرة إلى ما بعد جلسة توليد الأفكار.

2) الكم يولد الكيف: فكلما زاد عدد الأفكار المقترحة حول موضوع الدراسة كلما ساعد الفريق على إنجاز عمله بدقة وفعالية.

ب - قواعد العصف الذهني:

1) لا توجد أفكار أو أسئلة ساذجة.

2) لا أحد يملك الأفكار.

3) لا توجد هرمية.

ويتطلب نجاح هذه الجلسات التركيز على الأفكار المعروضة، والمتميز بينها ومدى الاستفادة منها.

ت - مراحل التفكير المنطقي:

ويمر التفكير المنطقي والأفكار المعروضة بصورة منطقية بثلاث مراحل تتمثل في مرحلة تحليل الأفكار، مرحلة توليف الأفكار، مرحلة تقييم الأفكار(ادير،2014، 16 - 17).

1 - **مرحلة تحليل الأفكار:** وتتمثل في القدرة العقلية على تقسيم الأمور - المادية وغير المادية - إلى أجزاء، أي تقسيمها إلى الأجزاء المكونة لها، وتتعلق بالتفكير المنطقي، أو التدريجي.

2 - **مرحلة توليف الأفكار:** وهي عملية عكسية تتمثل في وضع الأشياء معاً لتكوين الكل، فعندما يتشكل الكل الناتج عن الأجزاء في تركيبة لها قيمة ستكون النتيجة إبداعية.

3 - **مرحلة تقييم الأفكار:** في هذه المرحلة يتم تقييم الأفكار وفقاً لخبرات فريق العمل، فضلا على المعايير العالمية، وهناك العديد من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها مثل (الركابي، 2013، 181):

حداثة الفكرة – إمكانية تطبيق الفكرة – الوقت الذي يستغرقه التطبيق – العائد المالي المتوقع – التكلفة.

رابعاً: مقومات تطبيق أسلوب هندسة القيمة: يتوقف نجاح أسلوب هندسة القيمة، على المقومات التالية:

توفر قاعدة بيانات للتكاليف: فتوفر بيانات التكلفة بصورة دقيقة، بالإضافة إلى بيانات تكاليف وأسعار المنافسين من شأنه المساعدة في وضع الحلول للمشاكل التي تواجهها المنشأة.

1 - **التركيز على العملاء:** ينبغي التعرف على احتياجات وتفضيلات العملاء، وردود أفعالهم تجاه المنتج والسعر من خلال معرفة الخصائص والمتطلبات التي يرغبها العملاء دون أي إضافات.

2 - **التركيز على عمليات التصميم:** وهذا يتطلب فحص عمليات تصميم المنتج، ومتابعة التكلفة المتكونة من عمليات التصميم ودراسة مدى إمكانية تخفيضها.

3 - **تكوين فريق عمل متخصص:** يتطلب نجاح تطبيق أسلوب هندسة القيمة اختيار قائد فريق ذي مهارات وخبرة في قيادة الفريق، بالإضافة إلى اختيار باقي الفريق من المتخصصين بعيدا عن العلاقات والمصالح الخاصة، بحيث تكون التخصصات وفقاً لاحتياجات الدراسة.

خامساً: التكاليف التي يتناولها أسلوب هندسة القيمة:

لتنفيذ دراسات أسلوب هندسة القيمة ينبغي دراسة أهم التكاليف المتعلقة بالمنتج، والتي تتمثل فيما يلي:

1 - **تكاليف البحوث والتطوير:** وتتناول تكاليف الدراسات الأولية والتجارب، والجدوى الاقتصادية وتكاليف الفحص والاختبار.

2 - **تكاليف تخطيط وتصميم المنتج:** وتشمل تكاليف التجارب الأولية للتصميم، وتكاليف العينات، واللجان الاستشارية.

3 - **تكاليف مرحلة الإنتاج:** وتشمل التكاليف المتعلقة بإتمام عملية الإنتاج، ومنها تكاليف تجهيز الآلات، والعناصر المكونة للمنتج، والمساعدة في تكوينه، كتكلفة المواد الخام، وتكلفة العمالة.

وتتمثل تكاليف منتج الإسمنت بالشركة الأهلية لصناعة الإسمنت بالخمس في عدة مكونات أساسية وثانوية، وتتمثل التكاليف الأساسية في الحجر الجيري، والحديد والجبس، بالإضافة إلى المكونات الثانوية مثل الطين، وتعد هذه التكاليف صغيرة نسبياً لاعتمادها على المواد الخام المملوكة للدولة[1].

4 - **تكاليف البيع والتوزيع:** وتشمل التكاليف المتعلقة بإتمام عملية البيع، ومنها تكاليف التغليف، والتخزين، والنقل والتوزيع، وتكاليف الدعاية والإعلان، وعمولة البيع.

5 - **تكاليف ما بعد البيع (خدمة العملاء):** وتضم التكاليف التي تعهدت المنشأة بتحملها بعد عملية البيع ومنها تكاليف صيانة المنتج خلال فترة الضمان، وتكاليف التخلص من المنتج.

سادساً - الصعوبات التي تواجه تطبيق التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة (فتيل، 2011):

ويمكن بيان بعض العوامل المؤثرة على نجاح التفكير الإبداعي والتي منها ما يلي:

1 - عدم تحري الدقة في كفاءة فريق العمل عند اختيار الفريق.

2 - قلة أو عدم تدريب فريق العمل بشكل جيد.

3 - عدم تفرغ أعضاء فريق عمل هندسة القيمة كلياً لدراسة البرنامج.

4 - الانطباع السيئ لدى بعض المسؤولين تجاه أفكار وبرامج هندسة القيمة ونتائجها.

1 - مقابلة هاتفية مع أحد موظفي قسم التكاليف بتاريخ 7/ 10/ 2021.

5 – عدم توفر معلومات دقيقة وكافية ومدعمة بالأرقام توضح نطاق العمل.

6 – رفض (العميل) لأفكار ومقترحات أسلوب هندسة القيمة لعدة أسباب كاختلاف الآراء بين فريق العمل والعميل حول معنى الجودة والأداء الوظيفي.

7 – المبالغة في الوقت المستنفد على التطوير والتحسين في دورات الهندسة القيمية قد ينتج عنه التأخر في إنتاج المنتج في الوقت المطلوب، الأمر الذي قد يعرض المنشأة لخسارة فرصة تقديم المنتج، وإتاحة الفرصة للمنافسين.

8 – تأثر وتقيد التفكير الإبداعي نتيجة العادات والتقاليد بآراء المدراء ورؤساء فريق العمل.

9 – عدم توفير الإمكانيات لتطبيق هندسة القيمة، وقلة المؤهلين في تطبيقها.

● **الدراسة الميدانية واختبار الفروض**

يتضمن هذا الجزء الدراسة الميدانية لأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق الميزة التنافسية، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المتعلقة بذلك.

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي إدارة الشركة الأهلية للإسمنت بالخمس، واستهداف عينة قصدية[2] منهم، لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، بلغ عددهم: (50) تم الحصول على (48) استبانة صالحة للتحليل.

أسلوب الدراسة: اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفي لتفسير أهم المتغيرات المرتبطة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق الميزة التنافسية.

■ **مصادر البيانات:**

أ – **مصادر ثانوية:** وتمثلت في مراجعة الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

2 – العينة القصدية وهي إحدى **انواع العينات في البحث العلمي** وتعرف على أنها أسلوب أخذ العينات الذي يختار فيه الباحث العينات بناءً على الحكم الذاتي للباحث بدلاً من الاختيار العشوائي، وهي طريقة أقل صرامة وتعتمد بشكل كبير على خبرة الباحثين ويتم تنفيذها عن طريق الملاحظة، ويستخدمها الباحثون على نطاق واسع للبحث النوعي.
(https://www.almrsal.com/post/1041030)

ب - **مصادر أولية**: وتمثلت في أراء عينة الدراسة حول الموضوع محل الدراسة.

أداة جمع البيانات:

أ - تصميم قائمة الاستقصاء

تم تصميم قائمة الاستقصاء مرفقة بخطاب يوضح أهداف الدراسة والغرض منها، لاستطلاع الآراء حول أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق الميزة التنافسية، وقد تم مراعاة عبارات قائمة الاستقصاء بعد الاطلاع على العديد من المراجع العلمية والدراسات السابقة.

ب - **اختبارات الصدق " الصلاحية**: للتأكد من صدق وصلاحية قائمة الاستقصاء تم إجراء الاختبارات التالية:

- **صدق المحتوى (أو صدق المضمون)** Content validity

تمت مراعاة جانب صدق المحتوى في قائمة الاستقصاء، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها القائمة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، وأبعاد الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة.

- **الصدق الظاهري**:Face validit

تم عرض قائمة الاستقصاء على عدد من المحكمين، للتأكد من مدى ملائمة عبارات القائمة لمجتمع الدراسة، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب عن أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في القائمة، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات تم أخذها بعين الاعتبار، وتم التوصل إلى الصورة النهائية لقائمة الاستقصاء.

اختبار الفروض والتحليل الإحصائي لبيانات مجتمع الميدانية:

وبعد عملية التحكيم تم توزيع عدد (50) استمارة على الذين تم اختيارهم من مجتمع الدراسة.

جدول (1) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع ٪
50	48	96.00

من خلال الجدول (1) تبين أن نسبة المسترجع الكلية 96 ٪ من جميع القوائم الموزعة وهي نسبة كبيرة.

أ - **ترميز البيانات:** تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي.

جدول (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة عالية	موافق بدرجة عالية جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة(3). فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على **ارتفاع درجة الموافقة**. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على **انخفاض درجة الموافقة**، وإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن **درجة الموافقة متوسطة**، وبالتالي سيتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

ب - **اختبار الثبات والصدق:**Reliability and Validate :

للتأكد من ثبات وصدق "أداة الدراسة» تم حساب معامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha)

ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر ألتربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha) لكل محور من محاور قائمة الاستقصاء ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول (3) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة.	7	0.840	0.917
2	أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية.	7	0.921	0.960
3	أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة وتحقيق الميزة التنافسية.	14	0.923	0.961
4	الصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية	8	0.886	0.941

من خلال الجدول السابق تبين أن قيم معامل كرونباخ ألفا (a) لكل محور من محاور قائمة الاستقصاء ولجميع المحاور تتراوح بين (0.840 إلى 0.923) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.917 إلى 0.961) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ج - خصائص مفردات عينة الدراسة:

1 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
ثانوية	2	4.2
بكالوريوس	43	89.6
ماجستير	3	6.2
المجموع	48	100.0

من الجدول تبين أن معظم مفردات العينة من حملة البكالوريوس ويمثلون (89.6 ٪)، يليهم حملة الماجستير ويمثلون (6.2 ٪) والباقي من حملة الثانوية ويمثلون (4.2 ٪) من مفردات العينة. أي أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم جامعية فما فوق أي أنهم مؤهلون للتفاعل مع موضوع الدراسة.

2 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة ٪
أقل من 7 سنوات	2	4.2
من 7 إلى أقل من 10	6	12.5
من 10 سنوات فأكثر	40	83.3
المجموع	48	100.0

من خلال الجدول رقم(6) تبين أن معظم مفردات عينة الدراسة خبرتهم من 10 سنوات فأكثر ويمثلون نسبة (83.3 ٪) يليه ممن خبرتهم من 7 إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون (12.5 ٪) والباقي ممن خبرتهم أقل من 7 سنوات ويمثلون (4.2 ٪) من مفردات العينة. أي أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة يدركون بها قائمة الاستقصاء بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة عليها.

3 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في مجالات تخصصهم:

جدول (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية

عدد الدورات التدريبية	العدد	النسبة ٪
من دورة واحدة إلى 3 دورات	6	12.5
من 4 إلى 6 دورات	14	29.2
من 7 إلى 9 دورات	11	22.9
من 10 دورات فأكثر	15	31.2
لا توجد	2	4.2
المجموع	48	100.0

من خلال الجدول رقم (7) تبين أن عدد الدورات التدريبية لمعظم مفردات العينة من 10 دورات فأكثر ويمثلون(31.2 ٪) من العينة، يليهم ممن عدد دوراتهم من 4 إلى 6 دورات ويمثلون (29.2 ٪) من جميع مفردات العينة ، يليهم ممن عدد دوراتهم من 7 إلى 9 دورات ويمثلون (22.9 ٪) من مفردات العينة، يليهم ممن عدد دوراتهم من دورة واحدة إلى 3 دورات ويمثلون (12.5 ٪) من مفردات العينة، والباقي ممن ليس لهم دورات ويمثلون (4.2 ٪) من جميع مفردات العينة.

د - اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1 - **أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة:** لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما يلي:

جدول (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة

م	العبـــارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	تقوم الشركة بإجراءات رقابية صارمة على التكاليف بشكل عام.	3.50	.945	- 3.169	.002
2	تسعى الشركة إلى البحث من أجل تخفيض التكاليف.	3.35	1.000	- 2.248	.025
3	تسعى الشركة للاستعانة بمتخصصين قادرين على المبادرة وطرح الأفكار الجيدة لإنجاح خطة إدارة التكاليف.	2.96	1.051	-.416	.677
4	لدى الشركة كادر ذو خبرة وعلى معرفة ووعي بضرورة إدارة التكاليف.	3.23	.751	- 2.043	.041
5	يؤدي استخدام أسلوب هندسة القيمة إلى تخفيض في التكاليف.	3.35	.956	- 2.357	.018
6	تعمل الشركة على عقد دورات تدريبية للرفع من كفاءة عامليها.	3.25	.934	- 1.765	.078
7	تطبق الشركة خطة لإدارة التكاليف.	2.88	.890	- 1.018	.309

من خلال الجدول رقم (7) تبين أن:

أ - الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية:

1. تقوم الشركة بإجراءات رقابية صارمة على التكاليف بشكل عام.
2. تسعى الشركة إلى البحث من أجل تخفيض التكاليف.
3. لدى الشركة كادر ذو خبرة وعلى معرفة ووعي بضرورة إدارة التكاليف.
4. يؤدي استخدام أسلوب هندسة القيمة إلى تخفيض في التكاليف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب - الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. تسعى الشركة للاستعانة بمتخصصين للمبادرة وطرح الأفكار الجيدة لإنجاح خطة إدارة التكاليف
2. تعمل الشركة على عقد دورات تدريبية للرفع من كفاءة عامليها.
3. تطبق الشركة خطة لإدارة التكاليف .

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية للعبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8).

الجدول (8) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة	3.2173	.66876	2.251	47	.029

من خلال الجدول رقم (8) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (2.251) بدلالة محسوبة (0.029) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.2173) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر إيجابي للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة.

2 - أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

جدول (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية:

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يُعد السعر من أهم العوامل الإستراتيجية في الشركة.	3.54	1.031	- 3.170	.002

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
2	تحقق الشركة مركزا تنافسياً قوياً بفضل استراتيجية تخفيض التكلفة.	3.12	1.214	-.601	.548
3	تقوم استراتيجية تخفيض التكلفة بالاستفادة من أفكار العاملين لحل المشكلات.	2.98	1.021	-.240	.810
4	تدرج الشركة تكلفة خدمات ما بعد البيع في إستراتيجيتها.	2.77	1.096	- 1.614	.107
5	تتابع الشركة النشاطات التدريبية والتسويقية واحتياجات السوق.	2.75	1.120	- 1.558	.119
6	تستخدم الشركة تطبيقات الحاسوب من البرامج الجاهزة التي تساعد على ابتكار طرق جديدة تختلف عن الشركات الأخرى.	2.77	1.057	- 1.509	.131
7	تراعي الشركة اختيار مدخلات الإنتاج بعناية لكسب ثقة العملاء	3.08	.964	-.592[a]	.554

من خلال الجدول رقم (9) تبين أن:

أ - الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية:

1. يُعد السعر من أهم العوامل الاستراتيجية في الشركة.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس

(3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارة.

ب - الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. تحقق الشركة مركزا تنافسياً قوياً بفضل استراتيجية تخفيض التكلفة.
2. تقوم استراتيجية تخفيض التكلفة بالاستفادة من أفكار العاملين لحل المشكلات.
3. تدرج الشركة تكلفة خدمات ما بعد البيع في استراتيجيتها.
4. تتابع الشركة النشاطات التدريبية والتسويقية واحتياجات السوق.
5. تستخدم الشركة تطبيقات الحاسوب الجاهزة التي تساعد على ابتكار طرق جديدة تختلف عن غيرها.
6. تراعي الشركة اختيار مدخلات الإنتاج بعناية لكسب ثقة العملاء.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بالفرضية، واستخدم اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (10) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية	3.0030	.88432	.023	47	.981

من خلال الجدول رقم (10) تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (.023) بدلالة محسوبة (0.981) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى وجود تدني في الأثر **للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية.**

3 - الصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11).

جدول (11) نتائج ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية:

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ثقافة الشركة تمنع تنفيذ خطط وأفكار أسلوب هندسة القيمة بصورة جدية	3.15	1.031	- 1.014	.311
2	قناعة رؤساء الإدارة العليا بعدم جدية عمل التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة.	3.17	.883	- 1.262	.207
3	قلة خبرات فريق العمل يقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.	3.23	.831	- 1.846	.065

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
4	يصعب تنفيذ برامج أسلوب هندسة القيمة بسبب التكلفة المرتفعة التي تتكبدها الشركة نتيجة تنفيذها.	3.02	.838	-.111	.911
5	نقص المعلومات يقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.	3.21	1.031	- 1.254	.210
6	بعض المعتقدات الخاطئة التي تحد من الأفكار الجديدة تقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.	3.29	.988	- 1.842	.066
7	قلة تدريب فريق العمل يحد من تطوير الأفكار والإبداع مما يؤثر على نجاح هندسة القيمة.	3.29	.922	- 1.940	.052
8	عدم وجود آلية واضحة ومحددة لتطبيق المقترحات.	3.35	.978	- 2.310	.021

من خلال الجدول رقم (11) تبين أن:

أ - الدلالة المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارة التالية :

1. عدم وجود آلية واضحة ومحددة لتطبيق المقترحات. لذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارة يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على ارتفاع درجة الموافقة.

ب - الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. ثقافة الشركة تمنع دون تنفيذ خطط وأفكار أسلوب هندسة القيمة بصورة جدية.

2. قناعة رؤساء الإدارة العليا بعدم جدية عمل التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة.

3. قلة خبرات فريق العمل يقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.

4. يصعب تنفيذ برامج أسلوب هندسة القيمة بسبب التكلفة المرتفعة التي تتكبدها الشركة.

5. نقص المعلومات يقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.

6. بعض المعتقدات الخاطئة التي تحد من الأفكار الجديدة تقف دون نجاح برامج هندسة القيمة.

7. قلة تدريب فريق العمل يحد من تطوير الأفكار والإبداع مما يؤثر على نجاح هندسة القيمة.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية للعبارات وهذا يدل على أن درجات الموافقة متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بالصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بالفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول (12).

الجدول (12) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
الصعوبات التي تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية.	3.2135	.70142	2.109	47	.040

من خلال الجدول السابق تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (2.109) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، لأن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.2135) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود صعوبات تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية.

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأثر استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما يلي:

الجدول (13) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على العبارات المتعلقة بأثر استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
أثر استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية.	3.1101	.71215	1.071	47	.290

مما سبق تبين أن قيمة إحصائي الاختبار (1.071) بدلالة محسوبة (0.290) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذا لا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة، أي أن هناك تدنيا في مستوى الأثر الإيجابي لاستخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية حيث إن:

1. يوجد أثر إيجابي للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة.

2. يوجد تدني في مستوى الأثر الإيجابي للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية.

■ **النتائج والتوصيات:**

أ - النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية يمكن عرض نتائج البحث في المحاور التالية:

1 - يوجد أثر إيجابي للتفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تخفيض التكلفة.

2 - يوجد تدني في مستوى أثر التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة على تحقيق الميزة التنافسية.

3 - وجود صعوبات تواجه استخدام التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة لتخفيض التكلفة، وتحقيق ميزة تنافسية وتتمثل هذه الصعوبات في الأمور التالية:

- عدم وجود آلية واضحة ومحددة لتطبيق المقترحات.
- قلة تدريب فريق العمل يحد من تطوير الأفكار والإبداع مما يؤثر على نجاح هندسة القيمة.
- بعض المعتقدات الخاطئة التي تحد من الأفكار الجديدة تقف دون نجاح برامج هندسة القيمة .
- قلة خبرات فريق العمل يقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.
- نقص المعلومات يقف دون نجاح برامج هندسة القيمة في تحقيق أهدافها.
- ثقافة وقناعة رؤساء الإدارة العليا بعدم جدية عمل التفكير الإبداعي لأسلوب هندسة القيمة.

ب - التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحثان بمجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

1 - الاستعانة بمتخصصين قادرين على المبادرة وطرح الأفكار الجيدة لإنجاح خطة إدارة التكاليف.

2 - عقد دورات تدريبية للرفع من كفاءة العاملين .

3 - ضرورة تطبيق خطة لإدارة التكاليف.

4 - ضرورة إدراج تكلفة خدمات ما بعد البيع في استراتيجيتها.

5 - متابعة النشاطات التدريبية والتسويقية واحتياجات السوق.

6 - استخدام تطبيقات برامج الحاسوب الجاهزة لابتكار طرق جديدة تختلف عن الاخرين.

7 - مراعاة اختيار مدخلات الإنتاج بعناية لكسب ثقة العملاء.

8 - إنشاء دراسات حول أسلوب هندسة القيمة للاستفادة منه والتأكد من دوره في تحقيق الميزة التنافسية.

9 - مقترح لدراسة مدى إمكانية تطبيق أسلوب هندسة القيمة في الشركات الليبية، وخاصة في الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت بالخمس.

■ قائمة المراجع

1 - آدير، جون، (2014)، **"اتخاذ القرار وحل المشكلات"**، الطبعة الأولى، (الرياض: مكتبة جرير).

2 - البكري، رياض، برزين شيخ، (2011)، **"هندسة القيمة وإعادة هندسة العمليات، ودورهما في تخفيض التكاليف"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مج17، ع61.

3 - التمي، خالد غازي، شهاب، رباب عدنان، (2010)، **"استخدام مصفوفة الجودة والوظائف في تخفيض تكاليف الخدمة - دراسة حالة في مستشفى حلب والموصل"**، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي عشر"، خلال 18 - 19.

4 - الركابي، ناجي شايب، (2013)، «تكامل هندسة القيمة والتكاليف المستهدفة في مرحلة التصميم والتطوير من دورة حياة المنتج - دراسة حالة لشركات الصناعات الالكترونية»، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، السنة 36، ع96.

5 - الشلبي، فراس سليمان، الخرابشة، باسم عيسى، الخوالدة، رياض عبد الله، (2013)، «التفكير الإبداعي وأثره في فاعلية فر يق العمل - دراسة تطبيقية في شركات الاتصال الخلوية في المملكة الأردنية الهاشمية»، **دراسات العلوم الإدارية**، مج40، ع 2 .

6 - جاسم، رغد هاشم، (2011)، "مساهمة هندسة القيمة بتخفيض التكاليف على أساس الأنشطة ABC»، مجلة كلية التربية، مج 179، ع 4 مج 1.

7 - خطاب، محمد شحاته خطاب، (2015)، **التكامل بين مدخل الدالة الوظيفية للجودة وأسلوب هندسة القيمة ونظام التكاليف المستهدفة لإدارة تكلفة المنتجات: نموذج مقترح**، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، ع1.

8 - عبدالدايم، صفاء محمد، (2014)، "إدارة تكلفة المواصفات كمنظومة استراتيجية مقترحة بهدف تعظيم قيمة المنتج وتحقيق رضا العميل - دراسة تطبيقية"، **الفكر المحاسبي**، مج18، ع1.

9 - لطفي، محمد علي، (2010)، "استخدام أساليب تخفيض دورة حياة المنتج لتحسين أداء المنظمات الصناعية وزيادة قدرتها التنافسية - دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

10 - Hongping Wang, Xuwei Li, 2013,"***The application of value engineering in project decision –making***", Journal of Chemical and Pharmaceutical

Research, 5(12.

11 - Georgiana Limbasan,(2016), '' Optimized Application of the Value - Engineering Method to Products'', **Revista de Management si Inginerie Economica**, Vol. 15, Nr. 1.

12 - Technical Section Engineering Division, Division of high ways, (2004), ''Value Engineering Manual, West Virginia Department of Transportation'', **WVDDOH Office Service Division**, Tanuary, 1.

13 - TONG HuaWei1, CHEN HaiYing, (2011), "Evaluation on Excavation Design with VE Method", **Advanced Materials Research**, ISSN: Vols. 243 - 249.

14 - Altan Ayan, (2013), **"*Maliyet Liderligi Stratejisi Kapsaaminda Deger Muhendisligi Tekniginin Vygulanmasinin Bir Model Vasitasiyla Analiz Edilmesi*"**, Sosyal Bilimler Elekronik Dergisi, Gumushane Universitesi.

15 - Joseph F. Brazel., Tina D. Carpenter., and J. Gregory Jenkins., (2010), ''Auditors' Use of Brainstorming in the Consideration of fraud: Reports from the Field'', **The Accounting Review**, (Vol. 85, No. 4).

16 - حسين فتيل، (2011)، "مفهوم الهندسة القيمية وتطبيقاتها العملية"، صحيفة الوسط البحرينية، ع 3360، 2011، على الموقع التالي:

- http:// www.alwasatnews. com/news/print/609381.html

أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40)

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراجعي الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي)

■ د. محيي الدين عمر النجار * ■ أ. عبدالمالك علي محمد الربيقي**

● تاريخ استلام البحث 2021/11/15م تاريخ ● قبول البحث 2021/12/21م

■ **الملخص:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40)، لغرض المساهمة في تطوير جودة الرقابة وزيادة موثوقية على التقارير المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي – التحليلي في إجراءات الدراسة، حيث تم تصميم استبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الماليين بالإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي والبالغ عددهم حوالي (191) مراجعاً، ونتيجة لتجانس مجتمع الدراسة وتركز معظم المراجعين الماليين بالإدارة العامة لديوان المحاسبة قام الباحثان باختيار الإدارة العامة لديوان المحاسبة كمجتمع للدراسة، ونظراً لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من إجمالي حجم المجتمع باستخدام قانون تحديد حجم العينة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر في تطبيق جميع عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي، كما تبين أن هذا الأثر لتطبيق عناصر المعيار على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي قد كان

* استاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس Email: mohelden3840@gmail.com
** باحث ومراجع حسابات بديوان المحاسبة الليبي Email: abdalmaleksis@gmail.com:

وفق الترتيب التنازلي التالي (الموارد البشرية، المتطلبات الأخلاقية، أداء المهمة، المراقبة، مسؤولية القيادة، القبول والاستمرار).

● **الكلمات المفتاحية:** رقابة الجودة، جودة التقارير، ديوان المحاسبة الليبي، منظمة الإنتوساي، المراجعين الماليين.

Abstract:

This study mainly aims to identify the impact of applying the elements of quality control on the quality of reports in the Libyan Audit Bureau in accordance with INTOSAI Standard (40), to contribute to the development of quality control and increase the reliability of financial reports.

To achieve the objectives of the study, the descriptive - analytical approach was applied on in the study procedures, where questionnaires were designed to suit the subject and objectives of the study.The study community was represented in the financial auditors of the General Administration of the Libyan Audit Bureau, who numbered about 191 autitors. As a result of the homogeneity of the study community and the concentration of most of the financial auditors in the General Administration of the State Audit Bureau, the researcher chose the General Administration of the State Audit Bureau as a study population. Due to the difficulty of communicating with all the groups of society, A stratified random sample was used from the total population size, using the sample size law, and the sample amounted to 128 individuals.

The study concluded that there is an impact in the application of all elements of the (INTOSAI) standard (40) "Quality Control" on the quality of reports issued by the Libyan Audit Bureau, in all respects. In the following descending order (Human Resources, Ethical equirements, Mission Performance, Monitoring, Leadership Responsibility, cceptance and Continuity).

Key words: quality control, quality report, The Libyan Audit Bureau, financial

---

■ الدراسة التمهيدية:

■ المقدمة:

يعد المال العام الركن الأساسي في بناء أي دولة لذلك تعمل الدول على المحافظة عليه وحمايته من العابثين فيه، وهذا ما دفع غالبية الدول إلى إنشاء أجهزة رقابية

فعالة لتتمكن من مراقبة أموالها في إطار مؤسسي قائم على القوانين والتشريعات والتي تعطيها حق القيام بأداء أعمالها الرقابية بكل استقلالية عن باقي المؤسسات الحكومية الأخرى، ولقداهتمت العديد من دول العالم بتطوير الدور الرقابي للأجهزة العليا للرقابة لديها للتأكد من التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات السائدة، وقد أنشئت منظمات دولية متخصصة في هذا المجال (الداعور وفراونة، 2014).

ومن هذا المنطلق قدمت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) مساهمات كبيرة في هذا المجال، وقد تأسست هذه المنظمة سنة 1953م بجمهورية كوبا باتفاق 34 جهازاً رقابياً بالمؤتمر الأول للإنكوساي، ويبلغ عدد أعضائها حالياً 194 عضوا كاملا وخمسة أجهزة أعضاء منتسبة. وقد انضمت ليبيا إلى هذه المنظمة في 1962/5/16م. وهي أيضًا عضو في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة (الأربوساي) منذ تأسيسها سنة 1976م، وكذلك عضو في المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الإفروساي) التي تأسست بشهر نوفمبر سنة 1976م.

وانطلاقًا من حرص ليبيا كغيرها من دول العالم الأعضاء في منظمة الإنتوساي لتطوير الدور الرقابي لجهاز الرقابة العليا (ديوان المحاسبة)، فقد توالت إصدارات القوانين الخاصة بإنشاء وإعادة تنظيم ديوان المحاسبة وكان آخرها القانون رقم (5) لسنة 2016م بإضافة بعض الأحكام للقانون رقم (19) لسنة 2013م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الصادر عن المؤتمر الوطني العام (خلاط وميرة، 2014).

وكذلك تبنّى ديوان المحاسبة الليبي تطبيق معايير الإنتوساي على كافة المستويات المؤسّسية، وذلك من خلال توقيع اتفاقية الالتزام بمبادرة الإنتوساي للتنمية والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة خلال ورشة العمل التي أقيمت بالمملكة المغربية شهر يونيو 2014م (مجلة الرقابة المالية، العدد الأول، 2017)، وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبحث أثر تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة والمحاسبة المتعلقة برقابة الجودة على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

■ **مشكلة الدراسة:**

إن جودة المراجعة تمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة، فالمراجع يهمه أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية، بهدف إضفاء المصداقية على تقريره، أما الإدارة فتحرص على أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية لإضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها، والمستفيدون يرغبون أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية بهدف التأكد من دقة وعدالة المعلومات المالية بالقوائم التي تم مراجعتها، والتي سيتم اتخاذ القرار بناء عليها، وحيث إن المنظمات المهنية تسعى إلى الارتقاء بجودة المراجعة، وفي هذا الإطار أعلن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) ومكاتب المحاسبة العامة (GAO) في عام (1987م) أن جودة المراجعة تعد قضية مهمة في المهنة نظراً لأهميتها لكافة أطراف المراجعة، ولذلك تم إنشاء منظمة الإنتوساي لصياغة معايير موحدة تضفي موثوقية أكبر على جودة التقارير المالية الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوحيد مستويات الجودة (الميلادي، 2014).

وفي البيئة الليبية باعتبار أن ديوان المحاسبة يسعى لتطوير الدور الرقابي ومتابعة كل ما هو جديد فقد تولى الديوان مهام تصميم نظام لرقابة الجودة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيله وفقاً لمعيار الإنتوساي الدولي رقم (40) لرقابة الجودة (تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015).

من هذا المنطلق فإن الغرض من هذه الدراسة هو دراسة أثر تطبيق معيار رقابة الجودة (40) الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ، والذي يمكن تحقيقه من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي والأسئلة الفرعية ذات العلاقة التالية:

السؤال الرئيس: ما أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الانتوساي (40)؟

ويتفرع من هذا السؤال خمس أسئلة فرعية تتمثل في الآتي:

- ما أثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي؟
- ما أثر تطبيق عنصر "المتطلبات الأخلاقية" كأحد عناصر معيار (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي؟
- ما أثر تطبيق عنصر "القبول والاستمرار" كأحد عناصر معيار (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي؟
- ما أثر تطبيق عنصر "موارد البشرية" كأحد عناصر معيار (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي؟
- ما أثر تطبيق عنصر "أداء المهمة" كأحد عناصر معيار (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي؟
- ما أثر تطبيق عنصر "المراقبة" كأحد عناصر معيار (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي؟

■ **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40).

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة بكونها تبحث في موضوع يتعلق بأثر تطبيق رقابة الجودة في ديوان المحاسبة الليبي على جودة التقارير التي يصدرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة موثوقية وجودة تقارير ديوان المحاسبة الليبي، وبالتالي يساهم في مصداقية ومهنية العمل الرقابي للجهاز والارتقاء بالخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى توحيد مستويات جودة التقارير المقدمة من ديوان المحاسبة الليبي من خلال اتباع معايير دولية موحدة.

● **فرضيات الدراسة:** تستند هذه الدراسة على الفرضيات العدمية الآتية:

«لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار رقابة الجودة رقم (40) على جودة المعلومات الواردة في التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي».

وقد انبثق من هذه الفرضية عدد من الفرضيات العدمية الفرعية هي:

أ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي..

ب - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

جـ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

د - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

هـ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

و - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

■ **حدود الدراسة:**

● **الحدود المكانية:** الدراسة الميدانية عبارة عن استبيان موجه إلى المجتمع المكون من مجموعة مراجعي الحسابات الماليين العاملين بالإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي.

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي.
- **الحدود الزمنية:** تقتصر هذه الدراسة على سنة 2020.

■ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة شهدالله، (2020):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام ديوان المحاسبة الليبي بتطبيق نظام رقابة الجودة وفقاً لمتطلبات معيار منظمة الإنتوساي (40)، للمساهمة في بيان مواطن القوة والضعف في تطبيق المعيار، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الماليين بالإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك التزاماً مرتفعاً نسبياً من ديوان المحاسبة الليبي بتطبيق نظام رقابة الجودة وفقاً لمتطلبات معيار منظمة الإنتوساي (40)، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توعية الموظفين مهنياً بأهمية اتباع وتطبيق ضوابط رقابة جودة أعمال المراجعة، وكذلك العمل على إسناد مسؤولية عملية رقابة نظام الجودة إلى موظفين لديهم الكفاءة والاستقلالية والخبرة والصلاحيات المناسبة لأداء مهامهم مع إبلاغ رئيس الديوان عن نتائج مراجعة نظام رقابة الجودة بشكل مستمر.

- **دراسة يحيى، (2017):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الماليين بديوان المراجع القومي بولاية الخرطوم، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن التوقيت المناسب لمراجعة العمليات يزيد من موثوقية وصدق وملاءمة المعلومات المحاسبية، وكذلك اتباع السلوك المهني يزيد من الثقة وبث الطمأنينة في نفوس الجمهور. وأهم ما أوصت به الدراسة الاهتمام بزيادة الالتزام بالسلوك المهني والذي يؤثر بشكل واضح على جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

● **دراسة الساحلي، (2016):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مكاتب المراجعة العاملة في ليبيا بمعايير جودة المراجعة وفقا لمعيار المراجعة الدولي 220، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مراجعي الحسابات المستقلين بالمكاتب الخاصة بكل من مدينتي مصراته وطرابلس، ومن أبرز نتائج الدراسة: أن مكاتب المراجعة العاملة في ليبيا ملتزمة بتطبيق متطلبات المعيار 220، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء موضوع رقابة الجودة المزيد من الاهتمام بإصدار معايير محلية.

● **دراسة الشوا، (2015):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات الخارجي في قطاع غزة بتطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة واستكشاف تأثير ذلك على تحسين أدائه المهني والتعرف على المعوقات التي تحول دون التطبيق الإلزامي لها، وقد تمثل مجتمع الدراسة في مراجعي الحسابات العاملين بالمكاتب في قطاع غزة، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: وجود تطبيق نسبي لمتطلبات المعايير الدولية للرقابة على جودة مراجعة الحسابات ويؤثر ذلك إيجابياً على أدائهم المهني، ومن أهم ما أوصت به الدراسة: ضرورة إعادة النظر في قانون مزاولة مهنة مراجعة الحسابات بشكل عام وتضمينه مواد قانونية تتعلق بإلزامية تطبيق معايير الرقابة على الجودة.

● **دراسة القيق (2012):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مفهوم رقابة جودة أعمال التدقيق وضوابطها وأهدافها وأهمية الالتزام بها، فضلاً عن العوامل المؤثرة فيها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يتوفر لدى مكاتب التدقيق العاملة بقطاع غزة التنظيم المهني الداخلي إلا إنه غير كاف لتحقيق رقابة الجودة، كما أظهرت الحاجة إلى تطوير المتطلبات المهنية للقائمين على مهنة التدقيق فضلاً عن الاهتمام والمتابعة لإجراءات الرقابة والإشراف على الأداء.

● دراسة (Iryani، Lia Dahlia (2017:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الكفاءة والاستقلالية والمراجع المحترف على جودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن كفاءة واستقلالية واحتراف مراجعي الحسابات في إجراء عمليات المراجعة لها تأثير إيجابي وهام على جودة المراجعة في مكاتب المحاسبة في جنوب جاكرتا، ومن أهم ما أوصت به الدراسة تدعيم كفاءة واحتراف المراجع وذلك بالتدريب اللازم وتدعيم استقلاليته بسن القوانين اللازمة لذلك.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. قياس أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي وفق معيار الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (40)، كما أنها من أوائل الرسائل العلمية المحلية التي تناولت هذا الموضوع، كما تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة التي تحدثت عن رقابة الجودة والإلمام بجوانبها المختلفة.
2. إن معظم الدراسات ركزت على جودة عملية المراجعة والالتزام بها بالنسبة لمكاتب المراجعة وأن هذه الدراسة ركزت على أثر تطبيقها في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ديوان المحاسبة).

■ **الإطار النظري:**

■ **المقدمة:**

عُرفت الجودة من قبل العديد من المنظمات والكُتاب، فقد تم تعريفها وفق معايير المواصفة الدولية القياسية (ISO9000) لعام 2000م بأنها «مجموعة من الصفات المميزة للمنتج والتي تجعله ملبياً للحاجات المعلنة والمتوقعة أو قادرا على تلبيتها».

وورد تعريفها أيضاً في دليل نظام ضبط وضمان جودة التدقيق للأجهزة العليا للرقابة

والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي بأنها « خاصية أو سمة أو صفة أساسية أو مميزة ، وهي مقدار تلبية مجموعة من الخصائص المتأصلة في المنتج لمتطلبات الجودة «(السبيعي، 2016، ص9).

وفي البيئة الليبية قام ديوان المحاسبة الليبي بتصميم نظام مناسب لرقابة الجودة وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيله، وذلك بإنشاء إدارة مستقلة تعنى بالجودة تتبع لرئيس الديوان، الأمر الذي يعزز من استقلالية المعنيين برقابة الجودة ويؤدي إلى زيادة جودة أداء ومخرجات عمل الديوان(شهد الله، 2020).

- **مفهوم رقابة جودة المراجعة:**

تباينت آراء الكتاب والباحثين والجمعيات المهنية حول إيجاد مفهوم متفق عليه لرقابة جودة المراجعة، فهناك العديد من المصطلحات التي يتم تداولها على المستويين الأكاديمي والمهني ومن هذه المصطلحات؛ جودة المراجعة، رقابة الجودة، ضمان الجودة. ويشير مصطلح **جودة المراجعة** في رأي أحد الباحثين إلى «خصائص الرأي الفني للمراجع التي تشبع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في حدود المعايير المهنية للمراجعة. أما مصطلح **رقابة الجودة** فهو يعني «الوسيلة التي يمكن بواسطتها للمكتب التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات المراجعة التي يقوم بها تعكس دائماً مراعاته لمعايير المراجعة المتعارف عليها أو المقبولة عموماً، أو أية شروط قانونية أو تعاقدية، أو أية معايير مهنية يضعها المكتب بنفسه، وعرف **ضمان الجودة** بأنها عبارة عن إجراءات الفحص والإشراف الداخلي على جودة التدقيق والتي يقوم بها المكتب نفسه.

- **أهمية رقابة جودة المراجعة:**

تقوم مهنة المراجعة على تلبية احتياجات المستفيدين، وهذا يتطلب منها أن تكون في تحسين وتطوير مستمر، ويعد تحسين جودة المراجعة مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة (مراجع الحسابات، الجهات الحكومية، المؤسسة محل المراجعة)، وتنبع أهمية

رقابة الجودة من أن قوة وفعالية سياسات وإجراءات نظام رقابة الجودة يترتب عليها مستوى عاليا من جودة المراجعة وكذلك تلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين.

فرقابة جودة المراجعة تعمل إلى تقليل نسبة العيوب في التقارير النهائية لعملية المراجعة الخارجية وذلك من خلال التزام المراجع بالمعايير المهنية والاستقلالية والحياد أثناء تأدية مهام الفحص والمراجعة للجهة، فتحدد جودة تقرير المراجع الخصائص التي يجب أن يتسم بها تقريره أو المبادىء الأساسية التي يعتمد عليها للوصول إلى تقارير ذات جودة عالية، حيث يعتمد كثير من المستخدمين الخارجيين على رأي المراجع في اتخاذ قراراتهم وهناك دائما مخاطر تتعلق بعدم ملاءمة الرأي المقدم للظروف التي قدم حولها أو أعطى آراء غير صحيحة مما يزيد من خطر التعرض للدعاوى القضائية، وتعتبر زيادة جودة المراجعة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة منها، فمراقب الحسابات يهمه أن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة لإخلاء مسؤوليته أمام الجهات الأخرى أولاً، ولزيادة أرباحه والمحافظة على العميل ثانياً. وكذلك المستفيدين الخارجيين يهمهم أيضا أن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة وذلك لإضفاء الثقة على التقارير المالية المصدرة والتأكد من أن قراراتها الاقتصادية مبنية على مصادر موثوقة وخالية من أي أخطاء ذات تأثير مادي (حداد، 2016).

- **أهداف رقابة جودة المراجعة:** تهدف رقابة جودة المراجعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توفير الإرشادات الخاصة بالسياسات والإجراءات التي يجب على المراجع الالتزام بها للتقيد بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض عمله لمساعديه في مهمة المراجعة.
2. توفير الإرشادات حول الإجراءات والسياسات التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة لتوفير التأكيد المعقول بنوعية المراجعة بصورة عامة وبالالتزام باتباع وتطبيق المعايير المهنية.
3. الحد من احتمالية التعرض للمشاكل والالتزامات القانونية وتجنب قضايا التقصير في الأداء المهني، وذلك عن طريق التخطيط السليم لمهمة المراجعة وتوزيع المهام على الموظفين.

4. التأكيد على التزام الجهاز الأعلى للرقابة بمعايير المراجعة المحددة والمتفق عليها دولياً.

5. وجود برامج للتطور الذاتي للمهنة لتوفير الضمان المقبول بالتزام المراجعين على المستويات المهنية.

6. تطوير كفاءة الممارسة العملية والمهنية، والمساهمة في رفع مستوى المهنة والنهوض بها بشكل عام.

7. تساعد على زيادة وتحسين معنويات أعضاء جهاز المراجعة وترفع من روحهم المعنوية.

8. تقديم إطار لعمل فريق الفحص على تقويم الرقابة على جودة المراجعة ومدى كفاءتها وفعاليتها.

- **اهتمام ديوان المحاسبة الليبي بجودة المراجعة:**

في البيئة الليبية لم يحظ موضوع جودة المراجعة سابقاً بالاهتمام الكافي، وحرصًا من ديوان المحاسبة الليبي على القيام بعملية الرقابة على الجودة فقد تم تشكيل لجنة الجودة بموجب قرار رئيس الديوان رقم (244) لسنة 2015م لتتولى مهام تصميم نظام رقابة الجودة بالديوان واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيله وفقاً لمعيار الإنتوساي الدولي رقم (40) لرقابة الجودة، بالإضافة إلى تولى عمل مكتب ضمان الجودة بشكل مؤقت(شهد الله، 2020).

حيث سعت هذه اللجنة إلى تأسيس نظام رقابة الجودة في ديوان المحاسبة الليبي، وقامت اللجنة بإعداد تصور لدليل الإجراءات الفنية لتنظيم المراحل التمهيدية للتكليف بالمهمة وتوثيق مراحلها وصولا للتقرير السنوي، وانتهت من تصميم هيكلة جديدة متطورة للديوان تراعي أغلب المشاكل والعقبات التي يعانيها الديوان حالياً وتتماشى مع المعايير الدولية وهي لازالت تحت المراجعة النهائية(شهد الله، 2020).

وفي سنة (2016) تم ضم اختصاص ضمان الجودة إلى مكتب التفتيش بموجب قرار رئيس الديوان رقم 300 لسنة 2016م، ويختص القسم بالتحقق من الالتزام وتوفر عناصر الجودة بالمهام الرقابية وكذلك الإشراف على بناء هذه العناصر من خلال تنفيذ مسارات الجودة الواردة بالخطة الاستراتيجية وتأسيساً عليه باشر القسم خلال الفترة الأخيرة بإعداد أدلة وبرامج تقييم استكمالاً لأعمال اللجنة التي تم حلها بموجب القرار رقم 300 المشار إليه (تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2016)، وفي سنة 2018 أصدر رئيس الديوان القرار رقم (100) بإنشاء مكتب ضمان الجودة ومن أهم المهام التي يقوم بها هو تعزيز نظام جودة الديوان.

- **عناصر وإجراءات الرقابة على جودة المراجعة وفق معيار منظمة الإنتوساي (40):**

إن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) هي منظمة مركزية للرقابة المالية الخارجية تهدف إلى تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتمكينها من تعزيز شفافية حكوماتها وزيادة المصداقية ومكافحة الفساد في المنشآت الحكومية والخاصة التي تشترك فيها الدولة، وتتضمن عناصر رقابة الجودة على مجموعة من السياسات والإجراءات الواجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة والمتمثلة في العناصر الآتية (ISSAI ،40):

- **مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:**

أُوكل معيار منظمة الإنتوساي (40) لرئيس الجهاز أو الإدارة (الفريق) المسؤولية الكاملة على تطبيق نظام رقابة الجودة، ويكون رئيس الجهاز فرداً أو جماعة حسب تكليف وظروف الجهاز، ومن أهم المسؤوليات الملقاة على رئيس الجهاز هي (ISSAI ،40):

- صياغة وإقرار السياسات والإجراءات التي تعزز الوعي على مستوى العاملين بالجهاز الرقابي.
- تفويض مسؤولية إدارة نظام رقابة الجودة للجهاز إلى شخص أو عدة أشخاص

لديهم الخبرة الكافية والمناسبة لتحمل هذا الدور.

- التأكد من إيصال كافة سياسات وإجراءات الجودة لجميع موظفي الجهاز والأطراف المزمع مراجعتها.
- إصدار تقارير المراجعة التي تكون مناسبة في ظل الظروف القائمة.
- **متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة:**

عرف معيار الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة متطلبات السلوك الأخلاقي بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات المعدة من قبل الجهاز الأعلى للرقابة وذلك لتقديم تأكيد معقول بأن الجهاز وجميع موظفيه ملتزمون بمتطلبات السلوك الأخلاقي (40. ISSAI). فيعول على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مسؤوليات جسيمة إذ يجب عليها كسب ثقة أصحاب المصلحة (المواطنين والهيئات التشريعية، والتنفيذية، والمراجعين وغيرهم)، فالسلوك الأخلاقي هو المكون الرئيسي لتأسيس والمحافظة على الثقة والسمعة للجهاز الرقابي (30، ISSAI)، فعلى الأجهزة العليا الرقابة المالية والمحاسبة تقييم مدى امتثال وتوافر جميع الموظفين والأطراف ذات العلاقة التي توكل إليهم مهام الرقابة من قبل هذه الأجهزة لمتطلبات السلوك الأخلاقي، والتي تتضمن: (النزاهة – الاستقلالية والموضوعية – الكفاءة المهنية والعناية اللازمة – السلوك المهني – السرية والشفافية) (ISSAI .30).

- **القبول والاستمرار:**

على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة صياغة سياسات وإجراءات لتقدم له تأكيداً معقولاً بأنه سيقوم بمهام الرقابة إذا كان الجهاز بالتالي (ISSAI .40):

- مؤهلاً للقيام بالأعمال ولديه القدرة بما فيها الوقت والموارد للقيام بتلك المهمات.
- باستطاعته الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة.

- قد أخذ بعين الاعتبار نزاهة الجهة الخاضعة للرقابة ودراسة كيفية التعامل مع مخاطر الجودة التي تنشأ من قيامهم بمهمة الرقابة.

ويجب أن تعكس هذه السياسات والإجراءات نطاق العمل الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الذي ينقسم إلى ثلاث فئات رئيسية هي (ISSAI ،40):

- الأعمال المطلوبة منه بموجب تكليفه القانوني وليس لديه خيار إلا القيام بها.
- الأعمال المطلوبة منه بموجب تكليفه القانوني ولديه الحرية فيما يتعلق بنطاق كل مهمة عمل.
- الأعمال التي تستطيع اختيار القيام بها.

- **الموارد البشرية:**

يجب على الجهاز الأعلى للرقابة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيداً معقولاً أن لديه ما يكفي من الموارد (الموظفين، والأطراف المتعاقدة معهم للقيام بأعمال الجهاز) والذين لديهم الكفاءات والقدرات والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي اللازمة لـ(ISSAI ،40):

- القيام بمهامه وفقاً للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.
- تمكين الجهاز من إصدار تقارير مناسبة حسب الظروف.

ويجب أن يضمن الجهاز سياسات وإجراءات تعطي تشديداً مناسباً على الجودة والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي للجهاز مثل التوظيف (مؤهلات الموظفين الذين يتم تعيينهم) - تقييم الأداء - التنمية المهنية - القدرات – الكفاءة - التطوير الوظيفي – الترقية – التعويضات - تقدير احتياجات الموظفين.

- **تأدية مهام الرقابة وغيرها من الأعمال:**

ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له

تأكيداً معقولاً بأنه يؤدي مهامه وفقا للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، وأن يصدر تقارير ملائمة للظروف المحيطة، ويجب أن تتضمن مثل هذه السياسات والإجراءات ما يلي (ISSAI 40):

أ – مسائل تتعلق بتشجيع الاتساق في جودة الأعمال المنجزة: يجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال سياساتها وإجراءاتها بخلق اتساق في جودة أداء مهامها ويتحقق ذلك عن طريق كتيبات يدوية أو الكترونية أو برامج حاسب آلي أو أي شكل من الأشكال ذات التوثيق الموحد.

ب – مسؤوليات الإشراف: تشمل مهمة الإشراف في الأجهزة الرقابية متابعة مهمة وعملية المراجعة والفحص، ومراعاة قدرات أعضاء فريق العمل وكفاءاتهم وما إذا كان لديهم الوقت الكافي لإتمام عملهم، وإذا ما يتبعون التعليمات، وما إذا كان العمل يتم بما يتفق مع الاتجاه المخطط له نحو أداء المهمة، ومناقشة المسائل الجوهرية التي قد تحدث أثناء القيام بالمهمة ومعالجتها، وتحديد الأمور التي تحتاج للاستشارة من أعضاء فريق العمل ذوي الخبرة أثناء قيامهم بالمهمة.

ج – مسؤوليات المراجعة: يجب أن يقوم أعضاء المراجعة الأكثر خبرة بفحص عملية المراجعة التي قام بها الأعضاء الأقل خبرة (القاضي وآخرون، 2014).

ويتضمن المعيار الميداني للرقابة على المال العام (300) معايير ذات صلة بتأدية المهمات الرقابية كالتالي:

- يجب على العضو المراجع التخطيط لمهمة الرقابة على نحو يكفل جودة عالية (كفاءة واقتصادية وفعالية) والإنجاز في الوقت المحدد.
- ينبغي أن يخضع عمل العضو المراجع في كل مرحلة من المهمة الرقابية إلى الإشراف المناسب.

- ينبغي على المراجع عند تحديد مدى ونطاق المهمة الرقابية أن ينظر في موثوقية الرقابة الداخلية.
- عند القيام بالمهمة الرقابية يجب إجراء اختبار مدى التزام الجهة بالقوانين والإجراءات المعمول بها.
- يجب الحصول على أدلة إثبات مناسبة ومعقولة تدعم رأي المراجع واستنتاجاته.

● **مفهوم جودة التقارير المالية:**

يحتوي مفهوم جودة التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، فقد عرفت **جودة التقارير المالية** بأنها اتسام هذه التقارير بالملاءمة والموثوقية وخلوها من التحريفات وإعطائها صورة عادلة عن الوضع المالي للجهة الخاضعة للرقابة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للجهة (نشوان، 2017).

ويعرف **التقرير الرقابي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة** بأنه «وثيقة مكتوبة تتضمن نتائج أعمال الرقابة التي يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة أيا كان نوعها أو أسلوبها، إذ يعرض من خلاله حصيلة ما توصل إليه من ملاحظات وتوصيات بشأن رقابته على الأموال العامة ليتم موافاة الجهات المعنية المختلفة بها سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو غيرها وتتنوع التقارير شكلاً ومضموناً وفقاً لأنواعها وأهدافها وطبيعة مستخدميها».

- **أهمية التقرير الرقابي:**

عند نهاية كل عمل رقابي، يتجمع لدى المراجع في مشروع تقريره كم كبير من المعلومات والملاحظات، والنتائج والتوصيات، والحلول التقويمية، التي يجب أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ عبر الطرق التي حددتها نظم جهاز الرقابة، وتبعاً لذلك، فإنه يتعين على المراجع

أن يعد تقريراً يشمل جميع تلك المخرجات، ويعتبر تقرير عضو المراجع حلقة وصل بين جهاز الرقابة وبين الجهة الخاضعة للرقابة وكافة الأطراف المعنية، وتتمثل أهمية التقارير الرقابية في عدة أمور منها:

- التقرير الرقابي وسيلة تساعد الجهات المشمولة برقابة الجهاز في معرفة أوجه الضعف والقصور في التصرفات المالية والإدارية التي ترافق ممارساتها لاختصاصاتها عند أدائها لعملها، ويبين لها جوانب التجاوزات القانونية.
- التقرير الرقابي يعد الوثيقة التحريرية المكتوبة لإقرار الجهاز الأعلى للرقابة بالوفاء بمسؤوليته وإبراء ذمته في ممارسته لمسؤولياته واختصاصاته.
- التقرير الرقابي مرآة صادقة للمستوى المهني للأعضاء الفنيين للجهاز الأعلى للرقابة ومدى كفاءتهم.
- التقرير الرقابي وسيلة للتواصل المجتمعي كونه يمكِن الرأي العام من التعرف على المشاكل الحقيقية في أداء الوحدات المشمولة برقابة الجهاز.

■ **أهداف التقرير الرقابي:** تهدف التقارير المالية بصفة عامة إلى الآتي (عجبنا، 2018):

- تزويد المستخدمين بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفاعلية واقتصاد وكفاءة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.
- تزويد مستخدمي القوائم والبيانات بالمعلومات المفيدة لأغراض المقارنة.
- تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى.
- توفر معلومات للتعرف على مصادر الحصول على الأموال وأوجه استخدام هذه الموارد.

- **أنواع التقارير التي يقدمها ديوان المحاسبة الليبي:**

يقوم ديوان المحاسبة الليبي بإعداد وتقديم التقارير الدورية، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (62) من قانون رقم (19) لسنة 2013م كالآتي:

- تقرير سنوي بنتائج أعماله يتضمن ملاحظاته وتوصياته عن مراجعاته النظامية وتقييمه للأداء والالتزام للسنة المنقضية وأن يقدم هذا التقرير إلى السلطة التشريعية للدولة وصورة منه إلى مجلس الوزراء.
- تقرير عن نتائج مراجعة الحساب الختامي للدولة يعرض فيه ملاحظاته وأوجه الخلاف التي تقع بينه وبين وزارة المالية والجهات المختلفة، ويقدم هذا التقرير إلى السلطة التشريعية للدولة ونسخة منه لمجلس الوزراء ووزير المالية في موعد لا يتجاوز الأربعة أشهر التالية لتسلمه الحساب الختامي.
- تقرير بشأن متابعة تنفيذ مشاريع خطة التنمية وميزانياتها السنوية والتحقق من حسن تنفيذها.
- تقارير مراجعة الميزانيات والقوائم والحسابات الختامية للجهات الخاضعة لرقابته ذات الميزانيات المستقلة، وتقدم هذه التقارير إلى السلطة التشريعية ومجلس الوزراء، إدراجها ضمن التقرير السنوي.
- **الرقابة التي يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة:**

يقوم الديوان بممارسة النشاطات الرقابية على المؤسسات والدوائر الخاضعة لرقابته (حرارة، 2016):

- **الرقابة المحاسبية:** تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من سلامة الوضع المالي للجهات موضع المراجعة، من خلال المراجعة المستندية والحسابية للمعاملات المالية.
- **الرقابة القانونية:** تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من توافق إجراءات الجهات الخاضعة للرقابة مع القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

- **رقابة الأداء:** تهدف رقابة الأداء إلى قياس النشاط المؤدي والوقوف على حقيقة نتائجه، وما إذا كان أسلوب أداء هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل ما يمكن اتباعه لتحقيق تلك الأهداف.
- . **مستخدمي التقارير الرقابية:** إن الجهاز الأعلى للرقابة يزود تقاريره لعدة جهات منها :
- **الجهات الخاضعة للرقابة:** وذلك ليمكن الجهة من تحديد مواطن الضعف والقوة كما تمثل التوصيات الواردة بالتقرير المنطلق لتصحيح مكامن القصور والتأكد من مواطن القوة.
- **الحكومة:** يعتبر التقرير السنوي بالنسبة للسلطات العليا في الدولة، أداة مفيدة للوقوف على حقيقة الأمور في مختلف أجهزة الدولة واتخاذ القرار بتصحيح الأوضاع وتعديل السياسات.
- **السلطة التشريعية:**

يُمكن التقرير للسلطة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي على أعمال الحكومة وتقييم أدائها، كما يمكنها من التحقق في كيفية التصرف في موارد الدولة.

- **الرأي العام وعموم المواطنين:**

يمثل التقرير السنوي لرقابة الأداء الوسيلة التي يتم بها التواصل مع الرأي العام من خلال الصحافة والخبراء وعموم المواطنين.

- **خصائص ومواصفات جودة التقارير:**

إن المعايير هي علامات القياس التي تستخدم لقياس موضوع الرقابة، والعرض والإفصاح، وتكون المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية في العادة رسمية وقد تكون هي المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام(IPSAS) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو غير ذلك من الأطراف الدولية أو الوطنية لإعداد التقارير

المالية المخصصة للاستخدام في القطاع العام (ISSA 200). ويمكن تحديد خصائص جودة التقارير في الآتي:

- **الملاءمة:**

هي قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين وترتبط بموضوع قراره وتؤثر على سلوكه وتجعله يتخذ قراراً يختلف عن القرار الذي يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات، (نشوان، 2017)، ويتسم عنصر الملاءمة بالخصائص التالية:

- **التوقيت الملائم:** ويقصد بها توقيت توصيل المعلومات إلى كافة متخذي القرارات في الوقت المناسب.
- **القيمة التنبؤية:** إن المعلومة تزيد من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالنتائج المستقبلية لتصرفاتهم.
- **القدرة على تقييم الارتدادية للتنبؤ (التغذية العكسية):** تمتلك المعلومة الملاءمة قيمة استرجاعية عندما تكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية.

- **الموثوقية (التمثل الصادق):**

تمتلك المعلومة صفة الموثوقية إذا كانت محايدة وخالية من الأخطاء، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق عن العمليات والأحداث التي قامت بها (نشوان، 2017)، وتتكون الموثوقية من ثلاث خصائص فرعية هي:

- الصدق في التعبير: أن تكون المعلومات تعبر بصدق عن العمليات المالية.
- التعبير الكامل: أي أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها .(حميدات، 2019) .
- الحيادية: ضرورة أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد وعدم التحيز (نشوان، 2017).

● **القابلية للفهم:**

تعني بأن يتم تصنيف المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات مستوى معقولاً من المعرفة والوعي في المجال الذي يتخذ القرار بشأنه لكي تمكنهم من فهم وتقييم مستوى منفعتها، وأن تكون لديهم الرغبة الكافية لدراسة المعلومات الواردة بالتقرير، كما يجب أن تكون المعلومات بعيدة عن التعقيد والصعوبة (حميدات، 2019).

● **القابلية للتحقق:** تركز خاصية القابلية للتحقق على ضرورة أن تتصف المعلومات بالموضوعية، وذلك من خلال التحقق والوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص باستخدام نفس الطرق والأساليب التي اتبعها (زكري وامعرف، 2018).

■ **الإطار العملي:**

● **بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:**

● **1. بيئة الدراســـة:**

تتمثل بيئة الدراسة في الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي.

● **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة من المراجعين الماليين العاملين بديوان المحاسبة الليبي بالإدارة العامة والبالغ عددهم (191) مراجعاً.

● **عينة الدراسة:**

نتيجة لتجانس مجتمع الدراسة وكبر حجمه وبسبب اعتبارات الوقت والجهد والتكلفة قام الباحثان باختيار الإدارة العامة لديوان المحاسبة كمجتمع للدراسة.

● **اختبار الثبات والصدق:**

للتأكد من ثبات وصدق « أداة الدراسة « قام الباحثان بحساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من

محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	أثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	6	0.754	0.868
2	أثر تطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	8	0.837	0.915
3	أثر تطبيق عنصر «القبول والاستمرار" كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	6	0.696	0.834
4	أثر تطبيق عنصر «الموارد البشرية" كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	6	0.831	0.912
5	أثر تطبيق عنصر «أداء المهمة" كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	8	0.817	0.904
6	أثر تطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	8	0.852	0.923
7	اثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الانتوساي (40).	42	0.938	0.969

من خلال الجدول رقم (1) يلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (a) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور تتراوح بين (0.696 إلى 0.938) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات. وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.834 إلى 0.969) وهي قيم كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

وتجدر الإشارة إلى الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها نجد أن نسبة المسترجع الكلية 61.72 ٪ من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة كبيرة .

- **اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:**
- **أثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.**

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	سياسات وإجراءات رقابة الجودة المعتمدة من رئيس الديوان تؤثر على تحسين جودة التقارير داخل الديوان.	3.77	0.876	عالية
2	المفوضون بمهام رقابة الجودة يكونوا من ذوي الخبرة الكافية للتأثير على جودة التقارير.	4.09	0.737	عالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	ثقافة وصلاحية رئيس الديوان في مكافأة أصحاب العمل ذي الجودة العالية تساهم في التأثير على جودة التقارير الرقابية.	3.97	0.92	عالية
4	الموارد التي يوفرها رئيس الديوان للمحافظة على نظام رقابة الجودة لها أثر إيجابي على جودة التقارير.	3.86	0.902	عالية
5	الاستراتيجية المحددة من رئيس الديوان لتحقيق الجودة على الأعمال لا تتأثر بالاعتبارات السياسية والاقتصادية.	3.24	0.977	متوسطة
6	توصيل سياسات وإجراءات رقابة الجودة من قبل المسؤولين لجميع الموظفين بالديوان والمتعاقدين معهم لتنفيذ الأعمال له تأثير في الحفاظ على جودة التقارير.	3.91	0.835	عالية

من خلال نتائج الجدول رقم (2) نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي تم إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.	3.8080	.58780	12.218	.000

من خلال الجدول رقم (3) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8080) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود أثر لتطبيق عنصر "مسؤولية القيادة" كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) "رقابة الجودة" على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

- **أثر تطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.**

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	التزام موظفي الديوان بقواعد النزاهة المهنية يؤثر على موثوقية التقارير وحيادتها.	4.38	0.821	عالية جدا
2	التزام موظفي الديوان بقواعد الاستقلالية يؤثر على تقديم تقارير ملائمة.	4.24	0.82	عالية
3	التزام موظفي الديوان بالموضوعية المهنية يؤثر على تقديم تقارير موضوعية وخالية من التحيز.	4.23	0.75	عالية
4	التزام موظفي الديوان بالكفاءة المهنية والعناية اللازمة يؤثر على جودة التقارير.	4.3	0.686	عالية
5	التزام موظفي الديوان بقواعد سلوك وآداب المهنة له تأثير في جعل التقارير الرقابية ذات جودة تفي بمتطلبات مستخدمي هذه المعلومات.	4.22	0.728	عالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6	التوافق بين السرية المهنية والشفافية يؤثر على المعلومات المقدمة في التقارير الرقابية.	4.08	0.747	عالية
7	ممارسة موظفي الديوان العناية والاهتمام عند تطبيق معايير رقابة الجودة مثل (تحديد أدلة الإثبات وجمعها) يؤثر بشكل واضح على جودة التقارير الرقابية.	4.32	0.708	عالية
8	يقوم الديوان بتدوير الموظفين لتجنب العلاقات الطويلة أو الوثيقة التي قد تؤثر سلباً على جودة التقارير.	3.78	0.943	عالية

من خلال الجدول رقم (4) نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي تم إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (5)

الجدول رقم (5) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي	4.1930	.53252	19.913	.000

من خلال الجدول رقم (5) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

- **أثر تطبيق عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي**

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يؤثر قيام الديوان بوضع سياسات وإجراءات تُؤَكِّد بأن لديه الموارد اللازمة والوقت المناسب على إصدار تقارير ذات جودة عالية.	3.82	0.764	عالية
2	يتبنى الديوان سياسات وإجراءات تضمن له تقييم المخاطر التي تمس استقلاليته حتى لا تؤثر سلباً على جودة التقارير.	3.46	0.889	عالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	يقوم الديوان بصياغة سياسات وإجراءات تؤكد امتثال مكاتب المراجعة «الذين تم الاستعانة بهم» لمتطلبات السلوك الأخلاقي للتأثير الإيجابي على المعلومات الواردة بالتقرير.	3.28	0.905	متوسطة
4	تساهم المعرفة الكافية لأعضاء الديوان بمهام الجهة الخاضعة لرقابته في التأثير على جودة التقارير الرقابية.	4.27	0.763	عالية
5	إنجاز الأعمال حسب أولويات أعضاء المراجعة يؤثر على جودة التقارير.	3.87	0.667	عالية
6	وجود مستويات إدارية عليا تقوم بمهام المراقبة على رقابة الجودة قبل صدور التقارير يؤثر على جودة التقارير.	3.91	0.95	عالية

من خلال الجدول رقم (6) نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي تم إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (7).

الجدول رقم (7) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي	3.7679	52190.	13.078	000.

من خلال الجدول رقم (7) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

3 - 3 - 4. أثر تطبيق عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	المؤهلات والمهارات والخبرات لفرق عمل الديوان تؤثر على جودة التقارير.	4.41	0.631	عالية
2	توزيع المهام والمسؤوليات بين الموظفين وفق الاختصاص يؤثر على جودة التقارير.	4.42	0.591	عالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	اتباع إجراءات تنمية الموارد البشرية (التوظيف والتنمية المهنية) يؤثر على جودة التقارير الرقابية .	4.22	0.745	عالية
4	يؤثر اتباع الديوان سياسة التعليم المستمر لجميع الموظفين على جودة نتائج العمل الرقابي.	4.22	0.842	عالية
5	تؤثر سياسة التدريب التي يتبعها الديوان لجميع الموظفين على جودة نتائج العمل الرقابي.	4.08	0.844	عالية
6	السياسات التي يتبعها الديوان للتوظيف أو للتعاقد مع المراجعين الخارجيين تشترط أن يكون لديهم إدراك وفهم جيد لطبيعة الأنشطة المختلفة للقطاع الحكومي لها تأثير إيجابي على جودة المعلومات بالتقارير الرقابية.	3.89	0.891	عالية

من خلال الجدول رقم (8) نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي تم إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (9):

الجدول رقم (9) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي	4.2025	.56341	18.971	.000

من خلال الجدول رقم (9) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

3 - 3 - 5. أثر تطبيق عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يؤثر اتباع الديوان للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية في المراجعة على جودة التقارير الرقابية.	4.18	0.656	عالية
2	يؤثر عمل الديوان باعتماد أساليب توثيق مناسبة (قصاصات ورقية، كتيبات يدوية، وإلكترونية، وبرامج حاسب آلي) على رفع جودة التقارير.	3.99	0.759	عالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	يقوم الديوان بالإشراف على متابعة المهام وعمليات المراجعة والفحص للتأثير الإيجابي على ملائمة موثوقية التقارير الرقابية.	3.91	0.754	عالية
4	يؤثر قيام الأعضاء الأكثر خبرة بفحص عمليات المراجعة التي قام بها الأعضاء الأقل خبرة في تحسين جودة التقارير الرقابية.	3.91	0.754	عالية
5	يؤثر إتاحة الديوان الفرصة للجهة الخاضعة للرقابة بالمناقشة والتعليق قبل إصدار التقرير النهائي في زيادة موثوقية التقارير الرقابية.	4.28	0.715	عالية
6	التزام الديوان باتباع سياسات وإجراءات تساعد في استكمال مهام الرقابة في الوقت المناسب له أثر إيجابي على جودة التقارير.	4.09	0.683	عالية
7	تبنى الديوان سياسات وإجراءات مناسبة تضمن تطبيق منهجيات الرقابة من شأنها أن تؤثر على جودة تقارير.	4.01	0.707	عالية
8	يقوم الديوان بالاستعانة بالخبراء الفنيين في حالة نشوء أمور متعسرة أو مثيرة للنزاع له أثر إيجابي على جودة التقارير	3.73	0.916	عالية

من خلال الجدول رقم (10) نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة.

ولاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي تم إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع

العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي	4.0127	49460.	18.198	000.

من خلال الجدول رقم (11) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

- **أثر تطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي.**

جدول رقم (12) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي ودرجات الموافقة عليها حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم الديوان بوضع سياسات وإجراءات تضمن التقييم المستمر لنظام رقابة الجودة للتأثير الإيجابي على جودة التقارير.	3.66	0.783	عالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	إسناد مسؤولية رقابة الجودة إلى موظفين لديهم كفاءة وخبرة في أداء مهام المراجعة يؤثر في التحسين المستمر لجودة التقارير.	4.1	0.709	عالية
3	إسناد مسؤولية رقابة الجودة إلى موظفين لديهم صلاحيات مناسبة في أداء مهام المراجعة يؤثر في التحسين المستمر لجودة التقارير.	4.06	0.774	عالية
4	إسناد مسؤولية رقابة الجودة إلى موظفين يتمتعون بالاستقلالية عن الموظفين المشاركين في أداء مهام المراجعة يؤثر في التحسين المستمر لجودة التقارير .	3.96	0.792	عالية
5	إيصال نتائج مراجعة نظام رقابة الجودة لرئيس الديوان في الوقت المناسب وبشكل مستمر يؤثر في الحفاظ على جودة التقارير.	4.14	0.674	عالية
6	يقوم الديوان بمتابعة الشكاوى والادعاءات بعدم الامتثال بالمعايير المهنية ومعالجتها له أثر إيجابي على جودة التقارير.	3.75	0.824	عالية
7	يقوم الديوان بإشراك أجهزة رقابية أخرى للقيام بمراجعة مستقلة لتقييم نظام رقابة الجودة (كمراجعة النظير) له أثر على جودة التقارير.	3.41	1.068	متوسطة
8	اتباع الديوان إجراءات تضمن التغذية الراجعة للأطراف التي شاركت في تقييم نظام رقابة الجودة يؤثر على جودة التقارير.	3.67	0.93	عالية

من خلال الجدول رقم (12) نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية السادسة المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي تم إيجاد متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (13)

الجدول رقم (13) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي	3.8434	57994.	12.925	000.

من خلال الجدول رقم (13) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

● **اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:**

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الانتوساي (40) تم إيجاد متوسط

إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية ، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14).

الجدول رقم (14) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40)

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
أثر تطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40)	3.97770	.427627	20.321	.000

من خلال الجدول نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يشير إلى وجود أثر لتطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الانتوساي (40).

● **النتائج:**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1 - يوجد أثر لتطبيق جميع عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة»على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي وذلك من حيث:

- عنصر «مسؤولية القيادة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من جميع النواحي.

- عنصر «المتطلبات الأخلاقية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة

الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من جميع النواحي.

- عنصر «القبول والاستمرار» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من جميع النواحي.

- عنصر «الموارد البشرية» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من جميع النواحي.

- عنصر «أداء المهمة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من جميع النواحي.

- عنصر «المراقبة» كأحد عناصر معيار منظمة الإنتوساي (40) «رقابة الجودة» على جودة التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي من جميع النواحي.

2 - يوجد أثر لتطبيق عناصر رقابة الجودة على جودة التقارير بديوان المحاسبة الليبي وفق معيار منظمة الإنتوساي (40) بصفة عامة وفق الترتيب التالي:

- في **الترتيب الأول** جاء عنصر «الموارد البشرية» بمتوسط (4.2025) وانحراف معياري (0.56341).

- في **الترتيب الثاني** جاء عنصر «المتطلبات الأخلاقية» بمتوسط (4.1930) وانحراف معياري (0.5325).

- في **الترتيب الثالث** جاء عنصر «أداء المهمة» بمتوسط (4.0127) وانحراف معياري (0.4946).

- في **الترتيب الرابع** جاء عنصر «المراقبة» بمتوسط (3.8434) وانحراف معياري (0.57994).

- في **الترتيب الخامس** جاء عنصر «مسؤولية القيادة» بمتوسط (3.8080) وانحراف معياري (0.5878).

في **الترتيب السادس** جاء عنصر «القبول والاستمرار» بمتوسط (3.7679) وانحراف معياري (0.5219).

● **التوصيات: بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحثان ديوان المحاسبة العمل بما يلي:**

1 - زيادة الاهتمام وتوعية الموظفين مهنياً بموضوع معيار رقابة الجودة الصادر عن منظمة الإنتوساي (40) من قبل الديوان لما له من أثر على جودة التقارير الصادرة عنه.

2 - العمل على تقويم العناصر ذات المتوسط الحسابي المنخفض مقارنة بعنصر الموارد البشرية والمتمثلة في (القبول والاستمرار، مسؤولية القيادة، المراقبة، أداء المهمة، المتطلبات الأخلاقية) على التوالي، وذلك عن طريق إقامة الدورات التدريبية وورش العمل وتوزيع كتيبات توضح أهمية هذا الالتزام مما له أثر إيجابي على زيادة جودة التقارير المالية الصادرة عن ديوان المحاسبة.

■ **المراجـــع**

1 - حداد، أسماء (2016)، **أهمية معايير التدقيق الدولية في تحديد جودة تقرير المراجع الخارجي**، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة محمد خيضر - بسكرة.

2 - حرارة، أحمد عاطف (2016)، **أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق**، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الاوسط.

3 - حميدات، جمعة فلام (2019)، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، طبعة 2019، دار النشر_ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.

4 - خلاط، صالح وميرة، عبدالحفيظ (2014)، مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقاً لمتطلبات معيار منظمة الإنتوساي رقم (3100)، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية - الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن**، العدد الثالث.

5 - الداعور، وفـراو(2014)، تقييم الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني

في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**_ العدد الأول.

6 - ديوان المحاسبة الليبي (2017)، مجلة الرقابة المالية، **تجربة الديوان في مجال تطبيق معايير الإنتوساي**، العدد الأول.

7 - زكري، وامعرف،(2018)، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، **مجلة نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين**_العدد الأول - لسنة 2018.

8 - الساحلي، وليد مفتاح محمود (2016)، **مدى التزام مكاتب المراجعة بمعايير جودة المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي** 220 (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة طرابلس.

9 - السبيعي، علي مطلق (2016)، الرقابة على جودة التدقيق ودورها في رفع كفاءة أداء الأجهزة الرقابية، **ورقة بحثية للمسابقة السابعة عشر للبحوث على مستوى قطاع الديوان** – الكويت.

10 - شهدالله، محمد عبدالعزيز (2020)، **مدى التزام ديوان المحاسبة بتطبيق نظام رقابة الجودة وفقاً لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي** (40)، (رسالة ماجستير غير منشورة) الأكاديمية الليبية.

11 - الشوا، ديمة مازن (2015)، **مدى التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير رقابة الجودة وتأثيرها على تحسين أدائه المهني**، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية - غزة.

12 - عجبنا، سماح علي (2018)، **الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية**، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين.

13 - القاضي، حسين يوسف وآخرون (2014)، **أصول المراجعة**، الطبعة غير معروفة، منشورات جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.

14 - القيق، أمير جمال (2012)، **مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة** (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية - غزة.

15 - الميلادي، مهند محمود محمد (2014)، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في**

ليبيا (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة طرابلس.

16 - نشوان، اسكندر محمود (2017)، الاتجاه نحو التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** _ المجلد 23_ العدد 100.

17 - يحيى، خالد يوسف أدم (2017)، **أثر التزام مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني على جودة المعلومات المحاسبية**،(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النيلين - الخرطوم.

18 - Iryani, Lia Dahlia , 2017 The Effect of Competence, Independence and Professional Auditors to Audit Quality, **JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL STUDIES** - Volume 01, Number 01, September 2017.

الملاحق

جمعية مهنيي المحاسبة

للمؤلفين:

■ أوسمار أنطونيو بونزانيني* و أميليا دا سيلفا وتيريزا غابرييلا ليبت**

*دكتوراه في الإدارة – البرتغال – محاسب وعضو أكاديمية العلوم المحاسبية-البرازيل.

ترجمة:

■ د. رمضان امحمد اجويلي كنان * ■ د.عبدالسلام محمد العود **

● تاريخ استلام البحث 2021/06/15م تاريخ ● قبول البحث 2021/12/21م

■ **الملخص**

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة دور الجمعيات والأنظمة المحاسبية المهنية فيما يتعلق بالسياق الحالي للتدريب المحاسبي، حيث ينوي توسيع نطاق المناقشة حول أداء هذه المؤسسات باعتبارها ضمن المصلحة العامة، أي بمعنى توسيع المناقشة حول أداء هذه المؤسسات وعملها مع الجامعات بهدف يدخل ضمن عملية تدريب المهنيين في المستقبل سواء عن طريق تطبيق أدلة لإمكانية الوصول إلى المهنة أو عن طريق التأثير المباشر وغير المباشر في بناء محتويات المناهج الدراسية التي يقصد بها تشكيل المحاسبين. ويجب التفكير فيه بشكل علني وصريح وخال من أي فكر ايديولوجي. وبذلك فمن المهم تحليل جوانب العلاقة بين الجامعات وهذه المؤسسات وذلك من أجل معرفة عدم وجود علاقة بهذا الموضوع أي أن هذه الجامعات تتأثر بهذه الجمعيات المهنية وذلك من أجل مصالحها الشخصية.

● **الكلمات المفتاحية:** المهن، المحاسبة، النقابات والأنظمة المهنية، الجامعات، المحاسبين.

* استاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب Email:Gwely2004@yahoo.com

** استاذ مساعد بقسم المحاسبة – بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب Email: aaloud70@yahoo.com

Abstract

This chapter aims to discuss the role of professional accounting associations and orders in relation to the current context of accounting training. It is intended, with this, to broaden the discussion about the performance of these professional entities, since they are placed as of public interest. Its work with the universities, aiming to interfere in the training process of future professionals, whether by the application of evidence of access to the profession or by direct and indirect influence in the construction of the curricular contents intended to form the accountants, must be thought openly and free of ideological load. Thus, it is considered important to analyze the aspects of the relationship between universities and such class entities, in order to know if there is a disinterested relationship or if, on the contrary, the university is influenced by professional accounting associations and orders, in percussion of their selfish interests.

Keywords: professions, accounting, associations and professional orders, universities, accountants.

■ المقدمة

الدراسات حول دور الجمعيات المهنية في مجال الديمقراطية المثلى راسخة في الأطروحة القائلة بأن الاتحادات المهنية تعتبر أحد مكونات الحرية لدى الفرد من خلال المطالب النقابية وأحد الحلول الديمقراطية الممكنة للتعامل مع إدارة التعقيد الاجتماعي وسلطة الدولة. في هذه البيئة وفقًا لـ لوتشمان [1] تقديم الانتماء الاجتماعي في سياق الديمقراطية والحريات الفردية لا تقتصر على اجتماع أفراد من نفس التجارة أو العمل أو المهنة.

الجمعيات والأنظمة المهنية والجامعات هي مؤسسات عامة ووفقاً لفريدسون [2] فإن كلاً منهما تعمل مع الدولة من خلال السلطة المهنية من ثلاث ركائز أساسية وهي الاستقلالية واحتكار المعرفة ومنح المصداقية. وتركز أنشطتها على مراقبة الأصول المادية والقانونية لهذه المؤسسات. ومن الناحية التاريخية أول رابطة للمهنيين في مجال المحاسبة ظهرت في اسكتلندا في عام 1770 . وينظر إلى هذه الجمعيات باعتبارها الرائدة لظهور مهنة المحاسبة في أوروبا و ومن ثم أمريكا.

في المقابل فإن الجامعات هي مؤسسات تقدم المعرفة المجردة وتصادق على المهارات

التقنية التي تقود الفرد إلى المركز المهني [3]. وبالتإلى في ضوء الاستقلالية المتصورة التي تؤلف مفهوم الجامعة وأداء جمعيات وأوامر المحاسبة المهنية من أجل التدخل في المحتويات المحددة لتدريب المحاسبين المستقبليين وأيضا في صياغة وتطبيق الاختبارات للوصول إلى الفئة المهنية فإنه تم عرضها كموضوع للبحث والمناقشة. و سيتناول هذا الفصل النقاط الآتية:

تاريخ الجمعيات الأولى:

- مهنة المحاسبة والتنظيمات النقابية في العالم:
- الدخول إلى مهنة المحاسبة في البرازيل:
- التأثيرات على محتويات المنهج التي تصدق على المحاسبين:

طبقًا لبيرج ولون [4] وبهاتاتشيرجي [5] وبورين [6] بدون سياق العلوم الاجتماعية فإن هذه الدراسة مصنفة على أنها وصفية و استكشافية ونوعية وببليوغرافية.

2. الإطار النظري

تعتبر النقابات المهنية وفقًا لأبوت [7] جهات اجتماعية و مهمة من خلال قيادتها في لحظة معينة حيث تحرر وتطلق مجموعة من الإجراءات لتحسين وضع المهنة في بيئة اجتماعية واقتصادية معينة. علاوة على ذلك وفقًا لويلموت [8] على الرغم من كونها أجساما سياسية و تطوعية بطبيعتها ذات أغراض تهدف إلى تحديد وتنظيم وتأمين وتمثيل مصالح أعضائها بما في ذلك من خلال بناء حواجز للدخول إلى مجال عملها من امتياز الدولة.

لكل مهنة ثقافتها المهنية الخاصة بها وأبطالها المؤسسون ولهجتها الخاصة فضلاً عن الأساطير والطقوس الجماعية لمورد ثقافي معين والتي تمسك الاحتكار الذي يشهد عليه امتلاك أوراق الاعتماد الأكاديمية. وفقًا لدينيز [9] تعمل كقاعدة للاستبعاد الاجتماعي وتفصل بين المهنيين وغير المهنيين.

● **الجمعيات المهنية**

قبل الثورة الصناعية كانت الجمعيات المهنية بالفعل تؤدي دورها من خلال نشاطات مماثلة لمكتب الشركات. بالرغم أنه انتهي في العصور الوسطى –في مواجهة توفير العمالة المجانية من الريف بسبب الثورة الزراعية وضعف قوة الإقطاعية– والتي تم تصميمها في معالم الشركات [10]. أدت هذه الظروف وغيرها إلى نمو التجارة والمدن. وبالتإلى ومن أجل فهم خلق وتطور هذه الجمعيات المهنية هناك حاجة لربط هذه المنظمات وتأثيرها ليس فقط في سياق المجتمع الرأسمإلى والصناعي ولكن أيضًا في مشاركتها في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة الحديثة.

بشكل عام تمت المحافظة على الجمعيات الأولى بطريقة مشابهة لما يحدث اليوم: من خلال تحصيل رسوم العضوية الشهرية أو السنوية. و في الجانب الهيكلي تم تنظيمهم في ظل تسلسل هرمي راسخ حيث احتل الخبراء أعلى المناصب وكان على الزملاء كمتدربين رفع مناصبهم وتطوير تدريبهم.

على الرغم من أنها منظمة مدنية مقبولة ومعترف بها على نطاق واسع في المجتمع اليوم إلا إنه مازال من الصعب الحصول على تعريف دقيق لمصطلح "جمعية". وفقًا لـ لوشمان [1] في ظل تعدد الممارسات النقابية فإنه من الصعب إنشاء مجموعة من الخصائص العامة التي يمكن أن تحدد بعض الفروقات دون التعرض لخطر الوقوع في النقصان أو التبسيط. مثل هذه الصعوبة موجودة في التيارات النظرية المختلفة وتستند إلى التفسيرات حول أهمية الجمعيات للحياة في المجتمع. ولكن على الرغم من أن الاختلافات تتخللها فإن المفاهيم حول مفهوم الارتباط شائعة إلى حد ما والتي أدت إلى عدم نمو التجارة والمدن.

في هذا السياق لوشمان [1] اوقف تأثير توكفيل على ترسبات المفهوم الحديث وذلك بسبب رؤيته بأن الارتباطات الثانوية تختلف عن الروابط البدائية. ومن هذا المنظور الشعور بالارتباط يشمل إلى حد كبير على أنواع الروابط المشتركة التي هي ثمرة خيارات شخصية

ولكنها ذات روابط أضعف إذا ما قورنت بالروابط الأسرية. من الناحية العملية وجود وأداء الجمعية المهنية تعد عناصر ضرورية لتشكيل مهنة معينة نظرًا لأنها تتحكم في قواعد السلوك المهني من خلال السلوك والقواعد الأخلاقية وهو أمر بالفعل أبرزه دوركهايم [12] باعتباره رابطًا مهمًا إلى تأسيس علاقة الشخص بالعمل والمجتمع [13. 14].

ولكن من ناحية أخرى هناك مجموعة من الباحثين الذين يسعون إلى إيجاد أفضل تعريف لمصطلح المهنة بشكل نهائي. وذلك باستخدام مصطلحات متطورة لها و من ناحية أخرى هناك وجهة نظر لمؤلفين مثل برانت [15] الذين اقترحوا التخلي عن الحلول المقترحة في العقود الأربعة الماضية. ركز برانت [15] دراساته على جانب واحد يعتبره المشكلة الأساسية وهي وراء العديد من المشاكل الأخرى: التعريف البسيط للمهن يفترض مسبقًا أنها تستند إلى ممارساتهم المهنية في معرفة علمية منظمة وغالبًا ما تكون معرفة علمية. من وجهة نظر معارضة ساكس [16] يدرك بأن المهن تشكلت من خلال سلطتهم الاجتماعية وكيفية استبعد الأفراد الذين لا يمتلكون المعرفة المطلوبة على أساس قانوني.

يتشارك سفينسون وإيفيتس [17] وجهة نظر برانت [15] فيما يتعلق بموضوع الحفاظ على الخط الذي يفصل بين المؤسسات المهنية والمهن. عند التساؤل عن التقاليد ذات الصلة. يسعى سفينسون وإيفيتس [17] و برانت [15] إلى إعادة تركيز الجدل على تعريف مصطلح المهنة وجهود التصور والنسبية بناءً على مرجعية الزمان والمكان في عملية دمج أحدث التحولات في العمل المهني والأبعاد التنظيمية لممارساتها التي تحدد الأسئلة النظرية والمنهجية الجديدة وظهورها التجريبي، هي رافد لتقارب مثل هذه التقاليد.

و تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في سياق علم الاجتماع والنظرية الوظيفية للمهن. الجمعيات المهنية وضعت كآلية مهمة للحماية والمحافظة على المهن لأنها تضمن الرقابة المهنية والاستقلالية والتنظيم. و مع ذلك يلاحظ أنجيلم [18] أنه في سياق الكفاءة المهنية انشئت الجمعيات المهنية من قبل الدولة وهي تمثل الآن سياسة الدولة. في النظرية

التفاعلية تُعرّف الجمعيات المهنية بنفس الطريقة التي تعرف بها مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات لحماية شهادة الدبلوم والتراخيص والتكليفات [3]. و بهذه الطريقة تعتبر الجمعيات من هذا النوع مؤسسات وسيطة بين الدولة والمهنيين وبينهم وبين الجمهور التي تشارك في لعبة فن الخطابة أو الخطاب بهدف كسب الاعتراف العام والحماية القانونية.

تاريخياً ، تمكنت العديد من الجمعيات المهنية التي تأسست في القارة الأوروبية من ممارسة سلطتها الفعالة في النصف الأول من القرن العشرين. العديد من هذه الجمعيات المهنية التي استلهمت دستورعا وفقاً للإيديولوجية الفاشية الإيطالية قد انتهى المطاف بها إلى أزمة في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى جانب انتصار الديمقراطيات.

من ناحية أخرى إذا تمكنت المؤسسات الأوروبية للتضامن الاجتماعي من إيجاد أرضية مع عقلية موجودة بالفعل من أصل تاريخي في بلدان أخرى مثل البرازيل. كان على الجمعيات المهنية مهمة إنشاء أساس نفسي من خلال التعليم مما أدى تبني في شكل نموذج مؤسسي خاص بها قادر على الحفاظ على الاتجاه المعادي للفردية آنذاك.

على وجه الخصوص فإن الجمعيات المهنية والأنظمة المحاسبية لها وظائف مختلفة من بينها الدخول إلى المهنة ومراقبة أنشطة المنتسبين التابعين لها والإشراف عليهم وتشجيع البحوث والنهوض بالعلوم التي تشتمل على التدريب الخاص بها.

في السياق الحالي للجمعيات المهنية يبرز موقف نورديخراف [19] وينقل النقاش إلى اتجاه جديد لأنه سلط الضوء على الروابط بين المنطق المهني والمنظمات الخارجية من خلال عمليات التدريب المهني. وفقًا لموزيو وكيركباتريك [20] فإن مثل هذه الضغوط تجبر الجمعيات المهنية على البحث عن أشكال جديدة لإعادة البناء والتصنيف بحيث يصبح سلوكهم أكثر تنظيما ليشمل إمكانية الاحتراف الهجين مدمجا مع مبادئ الإدارة.

في التاريخ الحديث تركز نشاط المحاسبين الأوائل منذ البداية على التحكم في الأصول الشخصية وجلب علوم المحاسبة إلى بيئة المنظمات وأصبحت ضرورة لعمليات الإدارة.

وذلك باتباع المنطق التاريخي للقاء المهنيين في الجمعيات للدفاع عن مصالحهم و سار المحاسبون الأوائل أيضًا على نفس الطريق.

● **مهنة المحاسبة: نبذة تاريخية**

أدى استخدام تقنيات الري من قبل الناس البدائيين إلى ظهور فائض في المنتجات الزراعية. ونتيجة لهذه العملية الجديدة بدأ جزء من السكان يستخدمون في عمليات التجارة والتصنيع الذي أدى إلى بداية فترة التحضر. يذكر بويسا [21] أنه في بداية دورة التمدن ظهرت طبقة حاكمة تم إثراؤها باستغلال العمالة وتحصيل الضرائب وفرض الضوابط العسكرية وكذلك السيطرة السياسية والدينية. اعتبرت نظريات المحاسبة عمليا حتى القرن الثامن عشر هي نفسها التي تم أخذها في الاعتبار للعمل الرائد للوقاباتشيليو نظرًا لاعتبارها العلم الذي يتحكم في إرث الكيانات والتي يعود أصلها إلى قدم الإنسان. كانت النظريات المحاسبية التي اعتبرت العلم الذي يتحكم في تراث الكيانات والتي يرجع أصلها إلى عمر الإنسان حتى القرن الثامن عشر وهي تقريباً نفس النظريات التي تم اعتبارها في العمل الرائد الذي قام به لوقا باتشيليو في أطروحته مؤلفة من 36 فصلاً في كتاب مطبوع يتناول الرياضيات و تناول الفصل التاسع والحادي عشر عملية القيد المزدوج.

بناءً على هذه النظرية التي قدمها باتشيليو ظهرت الأسس الرئيسية للمحاسبة من بينها تعريف المخزون والمبادئ التوجيهية لكيفية مسك السجلات و تنظيم القيود المحاسبية في الدفاتر (الكتاب الذي تم فيه تسجيل المعاملات كما حدثت) دفتر اليومية و كتاب الأسباب والمصادقة على هذه الكتب كوسيلة لتجنب السجلات المزورة و تسجيل المصروفات والإيرادات واقتراح النتيجة المالية التي سيتم إعدادها في نهاية العام لمواجهة الاختلافات بين مدخلات العقل والمذكرات ونظام التطابق المزدوج من بين أمور أخرى إثبات المدين أولاً ثم الدائن.

أول سجل كامل لنظام القيد المزدوج لمسك الدفاتر يعود إلى عصر النهضة موقعه مدينة جينوا بإيطاليا. وهناك ارتباط وثيق الصلة بكتاب الرياضيات للوقا باتشيليو مجموعة الحساب والهندسة والنسب والتناسب تضمن جزءاً عن نظام القيد المزدوج وقدم المنطق الذي كان قائمًا على القيود المحاسبة [22]. بعد عملية تحول التنمية الاقتصادية من قارة أوروبا إلى إنجلترا نتيجة لعملياتها الريادية في مجال الصناعة بذلك ظهرت احتياجات جديدة ارتبطت بالضوابط في الوحدات الاقتصادية والتي شجعت على توحيد النموذج الأنجلو ساكسوني [8]. على غرار ما حدث في قارة أوروبا كانت إيطاليا مهد الابتكار المحاسبي خلال الفترة الطويلة عندما كان لمدنها تأثير قوي على الاقتصاد. تعد إنجلترا ولاحقًا والولايات المتحدة الأمريكية من المناطق المؤثرة في تطوير المحاسبة المعاصرة.

هناك أيضًا فهم بأن أصول متخصصى المحاسبة كان عنصرا من عناصر حوكمة الشركات مرتبطا بإنشاء الشركات والمتطلبات القانونية للمراجعة مما أدى إلى نمو المحاسبة كمهنة [22 ، 23]. حتى وإن حدث هذا النمو بشكل مختلف في بلدان مختلفة فقد أحدث تغييرات كبيرة و كان الاتجاه الحديث للمحاسبة. هذا الاتجاه العصري هو استجابة المحاسبية للزيادة في الحاجة للمعلومات نتيجة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الواسع مبدئيا في مجال التنقيب عن الفحم ثم في وقت لاحق في تدفق النفط [24]. وفي وقت لاحق أدى اختراع التقنيات إلى تطور جودة المعلومات وتأثيرها على الوساطة الاقتصادية تاركًا وراءه الإرث الموروث من الماضي في العصور الوسطى. حدث هذا التطور بسبب المرونة و الدرجة العالية من التجريد في المحاسبة وهو أمر أساسي للإبلاغ عن الأنشطة الاقتصادية المتنوعة للمنظمات ونطاقها وتعقيدها.

في بيئة للنمو الاقتصادي ظهر طلب جديد في المجتمع تاركًا وراءه الشكل القديم للإدارة ومسك الدفاتر. في ذلك الوقت ظهرت الحاجة إلى الأشخاص ذوي المعرفة والمهارات والمؤهلات للسيطرة على الثروة [25]. لذلك كان من الطبيعي أن تظهر مساحة للعمل من أولئك الذين يمتلكون المعرفة في المحاسبة مما يؤدي إلى إنشاء مهنة المحاسبة. في مثل هذا

السيناريو تم بناء مهنة المحاسبة بمساهمات الأفراد ومن ثم اعتبارهم القادة وهو أمر مهم في ترسيم الحدود القانونية والتنظيم المهني و المطالبة الشرعية والقانونية.

هناك تصور في السياق التاريخي بأن ظهور مهنة المحاسبة له علاقة وثيقة بنهاية القيود التي حالت دون إنشاء مجتمعات الشركات. على الرغم من وجود حاجة كبيرة إلى رأس مال في فترة الثورة الصناعية وأوائل القرن التاسع عشر إلا إن العوائق القانونية قيدت تكوين الشركات ذات المسؤولية المحدودة مما أعاق تكوين رؤوس الأموال وكذلك أعاق نمو مهنة المحاسبة [23].

من ناحية أخرى في فترة من القرنين التاسع عشر والعشرين كثيرا ما انخرطت العديد من البلدان في صراعات عسكرية أو نزاعات اقتصادية غالبًا ما نتجت عن التوسع الرأسمإلى والأيديولوجي ومقاومة مثل هذه التوسعات. في الوقت الذي تم فيه سحب هذه القيود أصبح المجال للمحاسبين وكذلك لتوحيد المهنة مفتوحا.

- **أول جمعيات المحاسبين المهنيين**

أول تشكيل للمنظمات المهنية كان في إدنبرة Edinburgh ثم في قلاسكو Glasgow لاحقًا و بالرغم من أن اسكتلندا تعتبر الرائدة لم تنشأ عن رغبة المحاسبين في رفع مكانتهم أو الحصول على امتيازات جديدة أو تعزيز الاحتكارات [26]. ما حدث بالفعل هو تعبئة من هؤلاء المهنيين ذوي المكانة بالفعل ضد تحديات المجموعات التجارية القوية في لندن. بالإضافة إلى ذلك تنظيم الصف كجمعية تعمل على زيادة الوعي بالجماعة وترسيخ هويتها أثناء المواجهات الأيديولوجية مع الأحزاب المعادية مثل الجماعات التجارية القوية.

في المرحلة الأولى من تنظيم مهنة المحاسبة كانت معاهد القطاع الخاص مسؤولة في بريطانيا وعلى الرغم من الاعتراف بها في المواثيق الملكية إلا إنها لم تنظمها رسميًا من قبل الدولة البريطانية [23]. على العكس من بريطانيا فإنه في فرنسا تم تقسيم تنظيم المحاسبين والمراجعين المحترفين بين نقابة المحاسبين القانونيين وشركة المدققين الوطنية

حيث تخضع الهيئتان لتنظيم صارم من الدولة. أيضًا انه من الضروري التفكير في إدراج شخصية الدولة كحليف للمنظمات المهنية لأنها نشأت من خلال سلطتها في منح وفرض الاحتكارات أو الترتيبات المقيدة للمهن. وهكذا حسب لسودابي وفيإلى [27] فإن المشاريع المهنية بالإضافة إلى الدعم الذي يسعون إليه من الدولة حتى يتمكنوا من بدء الإجراءات القانونية لتحويل الوظيفة (شغل) إلى منظمة مهنية (مهنة) تجلب معهم المشاريع ذات الطابع المؤسسي

وفقًا لويلموت [8] ظهور الدولة الحديثة كان حالة مهمَّة لتطوير وتنظيم ممارسة المحاسبة. ومع ذلك فإن الدراسات التي أجريت في سياق المهن أهملت هذه الممارسة أو اعتبرتها ذات تأثير محايد. في أوقات أخرى هذا الدور ينظر له على أنه مهم و في الوقت الذي تدخل فيه تحد من استقلالية المهن. تقليديًا قد استخدم المحاسبون الدولة لتعزيز مصالحهم بما في ذلك توسيع امتيازاتهم وإغلاق السوق كما في التأهيل المهني (الاحتراف) كمدققي حسابات [28]. كمثال على ذلك حالة اليونان بين عامي 1940 و 1950 عندما بدأت الدولة مشروع التأهيل المهني (الاحتراف) للمدققين باستخدام التدقيق كأداة للرقابة الاقتصادية والسياسية فضلاً عن كونه جهازًا لإضفاء الشرعية على الحكومة نفسها.

نقطة أخرى تستحق الاهتمام هي تدخل الدولة في العمليات التنظيمية حيث لم يتم تنظيم المحاسبة بنفس الطريقة في بلدان مختلفة. أحد الأسباب لهذه الاختلافات يكمن في النظام القانوني الذي يختلف دوليًا بسبب وجود نظامين محددين في العالم المتقدم: القانون المدون والقانون العام (العرفي).

أما بالنسبة للقانون المدون فهو يستند إلى القانون المدني الروماني الذي يدافع بشكل جوهري على قيام الحكومة بدور المنظم لجميع الحقائق والأفعال المحددة في التشريع الحالي [29] ونشأ في إنجلترا تقاليد القانون العام في العصور الوسطى وهو مدونة قانونية أكثر تنوعًا تعود إلى تدوينات القرن التاسع عشر.

هو في الأصل عادات وتحليل للقانون العرفي و توجد عملية لإنشاء القوانين بشكل عام ولكن تطبيق القوانين محدد في حالات أو أنشطة أو شرائح. يكمن هذا الاختلاف بين النظامين في الخصوصية التي يحددها قانون الشركات أو القوانين التجارية انشيء في شكل قواعد مفصلة للمحاسبة والتقارير المالية في المرجع [29]. مع هذا طبيعة التشريع والقوانين لكل بلد يمكن أن تتأثر بالنظام لأنه حيثما يسود القانون العام يتم تطوير المهنة تحت مسمى ، مثل المحاسب القانوني المعتمد (CPA).

فيما يتعلق ببلدان القانون المدون تهيمن معايير الدولة على مهنة المحاسبة وقد تم تطوير المحاسبة والمراجعة كمهن متميزة وذات مسميات مختلفة. من ناحية أخرى نظرًا للتأثيرات التاريخية أو الثقافية من الممكن ملاحظة بعض الاستثناءات مثل اليابان واليونان وبلغاريا حيث عملت الأوامر المهنية على تبسيط المهنة بالإضافة إلى تقليل عدد الألقاب دون النجاح في مثل هذه المحاولات. حتى ولو لوحظ في الوقت الحاضر الاختلافات والتشابهات في الصفات وأداء ممثلي الكيان للمهنيين في المحاسبة فإن الأصل هو نفسه من جمعيات المحاسبين الأولى والتي تشكلت من القرن السادس عشر في أوروبا.

- **اسكتلندا وإنجلترا: نشأة جمعيات المحاسبين المهنيين**

على الرغم من وجود ذكر لجمعية المحاسبين التي تشكلت في عام 1581 في مدينة البندقية إلا إنه وفقًا لهيندريكسن وبريدا [22] أكبر قوة دافعة لمهنة المحاسبة حدثت تلك المصاحبة لبداية الثورة الصناعية عندما زادت متطلبات أخصائي المحاسبة بشكل كبير. تم تقديم اسكتلندا على أنها الدولة التي تم فيها إنشاء الجمعيات المهنية الأولى منذ أشار دليل إدنبرة البلدي لعام 1773 إلى أداء سبعة محاسبين. فيما بعد في وقت مبكر من القرن التاسع عشر كان هناك أقل من 50 محاسبًا عامًا مسجلين ويعملون في المدن الرئيسية في إنجلترا واسكتلندا [22]. كان من تفويض قانوني ، صدر في عام 1854 ، يسمح لممارسي المهنة بتقديم أنفسهم على أنهم «محاسبون معتمدون» ، مما أدى إلى

إنشاء جمعية للمحاسبين موقعها في إدنبرة. ثم تم تشكيل جمعيات محلية أخرى ، وبلغت ذروتها بموافقة الملكة فيكتوريا في عام 1880 على معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز [25].

كانت هذه الجمعيات المهنية في اسكتلندا الرائدة في النهوض بمستوى المهنة. في أواخر القرن التاسع عشر وما بعد جمعية المحاسبين في إدنبرة 1853 (SAE) و معهد المحاسبين والاكتواريين في قلاسكو (IAAG) من 1854 وجمعية المحاسبين في أبريدن Aberdeen 1866 يمكن اعتبارها أقرب الأمثلة على الرقابة النقابية في المحاسبة الاسكتلندية. وإلى حد ما كان تشكيل هذه الجمعيات بمثابة موقف استجابة لتحدي قوة وسلطة المحاسبين القانونيين الاسكتلنديين في تقديم الخدمات المتعلقة بمحكمة العدل. ومع ذلك كان إنشاء جمعية المحاسبين في أبردين مرتبطًا بأسباب اقتصادية محلية مثل السكك الحديدية والقطاع المصرفي وبعد تشكيل هذه الكيانات الثلاثة واجه أعضاؤها تحديات من منظمات تنافسية المعنية والمهتمة باحتكار المهنة [25]. وعلى الرغم من الاختلافات تحالفت جهود الجمعيات الثلاث للدفاع عن الوضع المهني للمحاسبين بما في ذلك الامتحانات المشتركة ومراجعة الأعضاء الوطنيين والتسجيل المهني.

تم توضيح التنظيم المبكر للمحاسبين في اسكتلندا من قبل ووكر [30] كنتيجة للنظام الانفصالي القانوني الاسكتلندي ونهوض المجتمع الصناعي ومحاولة تحقيق الإغلاق الاجتماعي والحراك الجماعي. كان التدريب المهني في إدنبرة وقلاسكو في عام 1853 بمثابة استجابة تنظيمية لنشاطات مجموعة قوية من التجار في لندن والتي ظهرت مطالبهم لإصلاح القانون من الفلسفة الاقتصادية السائدة في بريطانيا الفيكتورية. هددت مثل هذه المقترحات في نهاية المطاف مصالح المحاسبين الاسكتلنديين ولكنها أدت إلى روابط قوية بين المنظمات المهنية في اسكتلندا وإنجلترا.

حدث معلم هام آخر في إضفاء الطابع المهني على المحاسبين في اسكتلندا في عام

1854 عندما جاءوا لاحتكار مهنة ممارسة المحاسبة من خلال الاستحواذ الواحد على أوراق الاعتماد مثل المحاسب العام [31] . في ذلك الوقت تم تحدي الاحتكار باعتباره مخالفًا للفلسفة الاجتماعية والسياسية ومن خلال استخدام التحليل النقدي للسرية المهنية مما يدل على أنه اتخذ تفسيراً وظيفياً لدور المهن في المجتمع وحصوله على الحماية والمساعدة من مصادرهم العليا من خلال صلاتهم بالمهن الأخرى وحتى بالظروف السياسية. بعد تأسيس جمعيات المحاسبين في اسكتلندا ظهرت تشكيلات مماثلة في إنجلترا وويلز في نهاية القرن التاسع عشر [25]. كما هو الحال في اسكتلندا كان هناك محاسبون عامون يعملون في إنجلترا وويلز على الرغم من أنهم لم يكونوا مرتبطين بأي اتحادات مهنية [25 ، 32]. ومع ذلك تمشيا مع اسكتلندا، التشريعات الوطنية بشأن الخدمات المهنية للمحاسبين القانونيين لإنجلترا وويلز خلق الحاجة إلى تشكيل مجموعة رسميًة لتأسيس الرقابة النقابية.

منذ ذلك الوقت سمحت مهنة المحاسبة بالفعل بإلقاء نظرة على بعض الفروق الدقيقة فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي. منذ بداية 1870 عرفت المحاسبة بالممارسات التجارية فإن مهنة المحاسبة في انجلترا و ويلز تركت وراءها النظرة القديمة كوظيفة تجارية غير معروفة المعالم إلى مهنة مرموقة ومعترف بها في المجتمع [33]. في نفس الوقت الذي وسع فيه علم المحاسبة مكانته المرموقة واعترافه بها كانت وظيفة السكرتارية تفقد أهميتها وينظر إليها على أنها وظيفة أنثوية. في نهاية عملية الاحتراف والمهنية حوالى عام 1930 حصل المحاسب على الاعتراف بأنه وظيفة موجهة إلى المهنيين الذكور.

حاليًا الجمعيات التي تجمع المحاسبين المهنيين في بريطانيا بناء على ألتينتاس ويلماز [29] هي معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز(ICAEW) ومعهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا (ICAS) و جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) والمعهد القانوني للمحاسبين الإداريين (CIMA) والمعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة (CIPFA) وجمعية المحاسبين الدوليين (AIA) وجمعية فنيي المحاسبة. لكل منها نظام

اعتماد خاص بها ولا يعمل بطريقة مشتركة ومنسقة ولكنها تحت إشراف اللجنة الاستشارية لمنظمات المحاسبة (CCAB) [34]. وبالتإلى يتم مراجعة المعايير المحاسبية من قبل مجلس إدارة يسمى بيان ممارسات المحاسبة القياسية (SSAP) ، ويعتمد من قبل الهيئات المهنية.

كان هذا الدور الرائد نموذجًا لدول أخرى في أوروبا والولايات المتحدة أيضًا. في السياق الأوروبي كانت المحاسبة بالنسبة للتجار هي أحد الأهداف لبيان القيمة الحقيقية للديون ومثال على ذلك في فرنسا حيث ينص القانون التجاري الفرنسي على مثل هذا المطلب منذ تنفيذه في 1673.

- **جمعيات المحاسبة في فرنسا وألمانيا**

مدرسة المحاسبة الألمانية إلى جانب المدرسة الفرنسية تشبه إلى حد ما الأمثلة الكلاسيكية للنموذج القارة الأوروبية على عكس النموذج الأنجلو ساكسوني. فيما يتعلق بالبيئة القانونية والتنظيمية ، فإن القانون التجاري الألماني في عام 1861 المستوحى من النموذج الفرنسي وقانون الشركات والضرائب و هو العمود الفقري في توحيد المعايير المحاسبية.

ومع ذلك وفقًا لنياما [34] على المستوى الثانوي هناك مهنة المحاسبة وسوق الأوراق المالية (البورصة). كثيراً ما يستشهد بالمدونة التجارية الفرنسية في الأدب الكلاسيكي باعتبارها الوثيقة الأولى في العالم التي تضع القواعد التنظيمية للنشاط التجاري. فالقرار الوارد في تلك الوثيقة يتطلب من التجار الذين لديهم مسك دفاتر مزدوجة أن يعدوا قوائمهم المالية على النحو الصحيح من أجل توفير الحماية المناسبة للدائنين. يعتمد تطور مهنة المحاسبة في فرنسا إلى المتطلبات القانونية لتعيين أنواع مختلفة من المفتشين والمراجعين بدءًا من المفتشين إلى النقابات المراقبين وأخيراً إلى المفوضين [23].

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى لا تقوم شركات المحاسبة في

فرنسا بتطوير أو سن معايير محاسبية ويتم تمثيل مهنة المحاسبة بكيانين:

- نقابة متخصصي المحاسبة (المحاسبين): يجري اعتماد المهنة ويعمل تحت اختصاص وزارة الاقتصاد والمالية. تم إضفاء الشرعية عليها من قبل الحكومة في عام 1945، بهدف الدفاع عن شرف واستقلال مهنة المحاسبة.
- اللجنة الوطنية للمراجعين المستقلين (المدققين): وهي تضطلع بمهمة وضع معايير مراجعة الحسابات (التدقيق) ومراجعة مدونة الأخلاقيات وإصدار المبادئ التوجيهية الفنية. وهي خاضعة لأشراف وزارة العدل ومنذ عام 1966 أصبح التدقيق إلزاميًا للشركات التي تندرج ضمن معايير معينة مثل حجم المبيعات وإجمإلى الأصول وعدد الوظائف.

لدخول المهنة تبدأ المهنة الكلاسيكية للمحاسب الفرنسي بامتحان يسمى البكالوريا والذي يمنح دبلوم الدورة الثانية. بالحصول على هذا الدبلوم يمكن للمهني الطموح الالتحاق بدورة دراسية تحضيرية للمحاسبة تصل إلى عامين. في نهاية الدورة يجب عليه إجراء سلسلة من الاختبارات التحريرية مع الهيئة المهنية بدراسة موضوعات مثل قانون الضرائب والرياضيات والمحاسبة والمعلوماتية. تمنح الموافقة للدبلوم التحضيري للدراسات المحاسبية والمالية (DPECF).

لكي تتمكن من بدء أنشطة المحاسب العام والحصول على أقصى لقب للمهنة (خبير) يخضع المرشح لتدريب عملي لمدة 3 سنوات في شركة تدقيق إلى جانب إجراء اختبارات مكتوبة وشفهية ودفاع عن أطروحته . في هذه المرحلة يجب أن يكون المترشح بالفعل منتسبا للهيئات التي تنظم المهنة مثل نقابة المحاسبين القانونيين [23 ، 35]. لذلك هي عملية صعبة تستغرق وقتًا طويلاً حوإلى 10 سنوات من الدراسة ولكن مع خلفية أكاديمية وعملية قوية.

ولادة المحاسبة في ألمانيا اقتربت من القرن العشرين حيث نشأت في كليات التجارة

والأعمال (Wirtschaftshochschule، Handelshochschulen) واعتبرت جزءًا من فروع المعرفة في اقتصاديات وإدارة الأعمال [35]. تم إنشاء ست كليات إدارة أعمال في ألمانيا والنمسا وسويسرا: لايبزيغ وآخن وسانت غالن وفيينا عام 1898 وفرانكفورت وكولن في عام 1901 بناءً على مبادرة من الشركات والغرف التجارية. والبعض الآخر تأسس في برلين (1906) ومانهين (1908) ومونشين (1910) كلها تم إنشاؤها نتيجة للثورة الصناعية والتي أحدثت تغييرات في المحاسبة لا سيما من حيث المفاهيم مثل التكاليف والاستهلاك.

قانون الشركات كما أشار إليه التينتاس ويلماز[29] يبدو أنه كان العامل الأكثر تأثيرًا في المحاسبة في ألمانيا في نظر النظام القانوني المقنن والملزم الذى تم تبنيه على عكس القانون الأنجلو أمريكي. بالإضافة إلى ألمانيا تفرض فرنسا واليونان وبلجيكا قيودًا على إنشاء الجمعيات المهنية للمحاسبين العاملين في المجال العام. يشارك إيفانز وهونولد [36] أيضًا وجهة النظر القائلة بأن المحاسبة الألمانية في سياقها التنظيمي هي مهنة أقل تأثيرا وأصغر بكثير مما هي عليه في الدول الأنجلو أمريكية مع أداء أقوى للدولة في التطوير المهني.

ومثلها كمثل فرنسا فإن التشريع الألماني يستند إلى رموز قانونية أو ما يسمى بالنهج القانوني في التعامل مع المحاسبة. فضلاً عن ذلك فإن وضع المبادئ المحاسبية وتعديل المعايير المحاسبية في ألمانيا لا تتأثر بنفس القدر من القوة الذي تتأثر به في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. بالإضافة إلى ذلك يختلف دور الدولة اختلافًا كبيرًا عن دور بريطانيا حيث من المرجح أن ينظر المهنيون الألمان إلى الحكومة ولوائحها [36].

في المجال المهني في ألمانيا هناك فئتان في العمل. الأول يعادل المحاسب القانوني المعتمد والذي يتطلب الموافقة على امتحان التأهيل المهني من خلال شهادة جامعية في المالية والمحاسبة والقانون والاقتصاد وإثبات خبرة لا تقل عن 4-5 سنوات للحصول على

الاعتماد المناسب. الثاني هو فئة المفتشين المرخصين ويعتبر مستوى أدنى والذي يسمح أداؤه بمراجعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلاهما مخول قانونًا لأداء أعمال التدقيق والعمل كأعضاء في مجلس المراجعين المعتمدين ، وهو الهيئة الرسمية الألمانية رسميا تابعة لوزارة الاقتصاد .

كما هو الحال في فرنسا فإن الالتحاق بمهنة المحاسبة في ألمانيا صعب بسبب درجات المعرفة ذات الصلة المطلوبة من المرشح. يكفي أن نتذكر أنه في عام 1931 قدمت الحكومة الألمانية بالفعل متطلبات التدقيق للشركات [35]. بالإضافة إلى ذلك في فرنسا يتطلب 5 سنوات من الخبرة قبل بدء الامتحانات في المجموع سبع سنوات بالإضافة إلى الامتحان الشفوي أمام مقعد المعلم المكون من ثمانية أعضاء.

● **الجمعيات المهنية والمهنية في إيطاليا**

في إيطاليا تتشابه تأثيرات قانون الشركات (القانون المدني) واللوائح الضريبية في المحاسبة مع عدد من دول القارة الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا وبلجيكا وإسبانيا. في ضوء عدم وجود هيئة لوضع المعايير المحاسبية في إيطاليا يتم تحديد معايير المحاسبة من قبل القانون المدني. في حالة الشركات الإيطالية المدرجة في سوق الاوراق المالية كانت هذه الشركات خاضعة للوائح إضافية بشكل أساسي من قبل (الهيئة الوطنية للشركات والبورصة) وهي منظمة تتساوى مع هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية [29].

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم مهنة المحاسبة في إيطاليا قد أعيدت صياغته بالكامل بموجب المرسوم التشريعي رقم 391 الصادر في يونيو 2005. ومنذ ذلك الحين تخضع مهنة المحاسبة للإشراف العام من وزارة العدل. وفقًا للأحكام القانونية الجديدة ، تتكون مهنة المحاسبة في إيطاليا من مستويين يختلفان فيما يتعلق بنطاق وطبيعة الأنشطة المهنية: محاسب قانوني وخبراء محاسبة [37]. في الجانب القانوني يشترط الحصول على درجة جامعية في كلا المستويين على الرغم من اختلاف في المدة الذي يقترح وجود صلة وثيقة

بين المسار الأكاديمي والمهني. ومع ذلك فإن المهنيين الذين حصلوا على لقب خبير محاسبي وتجاري بمناسبة التعديل القانوني لعام 2007 لديهم الآن تسجيل محاسب تجاري في نفس المجموعة المهنية التي ينتمي إليها المحاسب القانوني.

فيما يتعلق بالوصول إلى المهنة للحصول على التسجيل المهني بصفتك محاسب قانوني يجب على المرشحين الحصول على دبلوم لمدة 5 سنوات في العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال أو في العلوم الاقتصادية [37]. هناك أيضًا شرط الخبرة العملية لمدة 18 شهرًا مع مهنة مسجلة. بعد الحصول على الدرجة الأكاديمية وانتهاء فترة الممارسة يكون المرشح قادرًا على اجتياز امتحان الدولة. يُسمح لطلاب السنة الخامسة للمرحلة الجامعية ببدء التدريب اعتبارًا من السنة الرابعة من الدراسة. يتم تنفيذ هذا التدريب تحت إشراف خبير محاسبة أو محاسب قانوني من الذين تم تسجيلهم لمدة 5 سنوات على الأقل. تهدف هذه الدورة بعد التخرج إلى توفير جميع المعارف النظرية والعملية إضافة إلى دعم المهارات اللازمة للنشاط.

فيما يتعلق بامتحان الدولة فإن ما يسمى بإثبات الوصول إلى الفئة المهنية ، لمحاسب قانوني يتضمن مرحلتين: ثلاثة اختبارات كتابية واختبار شفهي واحد. يغطي الاختبار المكتوب الأول الموضوعات التالية: المحاسبة العامة والتطبيقية والخدمات المصرفية الفنية والمراجعة التجارية والصناعية والإدارة المالية والحسابات المالية. يتضمن الاختبار الكتابي الثاني المحتويات التالية: القانون الخاص والقانون التجاري وقانون الإفلاس وقانون الضرائب وقانون العمل والضمان الاجتماعي وقانون الإجراءات المدنية.

بالإضافة إلى ذلك فيما يتعلق بتطبيق الامتحانات على المهنيين الإيطاليين تتمتع الجامعات بالكفاءة لتقديمهم خريجين ووزارة العدل هي المسؤولة فيما يتعلق بمراجعي الحسابات. يحدث الشيء نفسه في إدارتهم حيث تجري الاختبارات مرتين في السنة [37]. بالنظر إلى مجموعة المتطلبات للوصول إلى مهنة المحاسبة في إيطاليا سواء في السياق

الأكاديمي او متطلبات الممارسة قبل الامتحانات فإن محتوى هذه المتطلبات الذي يتضمن عدة مجالات يعني أنه يجب أن يكون الشخص مستعدًا جيدًا للحصول على الموافقة.

● **التنظيم والجمعيات المحاسبية في البرتغال**

حتى الآن في القارة الأوروبية اللوائح المحاسبية في البرتغال تتبع النموذج المعتمد بالفعل في فرنسا حيث يوجد لدى التحكم الرقمي بالكمبيوتر اتصال إداري ومإلى مع وزارة المالية مع القدرة على تطوير معايير المحاسبة والتي يتم إصدارها كمراسيم أو مراسيم قوانين. من هذا المنظور كان تطور المحاسبة في البرتغال مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالدولة وهو جانب قيد استقلالية المهنة [38] وتعتبر بدايتها مرتبطة بمجلس التجارة والمرسوم الملكي الصادر في سبتمبر 1755 وحساب مؤسسة الطبقة التجارية في عام 1779 بمبادرة من ماركيز بومبال.

كان الهدف الرئيسي لفئة التجارة هو تعليم الطريقة الإيطالية (التطابق المزدوج) لأطفال التجار البرتغاليين. كانت هذه أول مؤسسة من نوعها تم إنشاؤها رسميًا في البرتغال وتهدف إلى التعليم المهني [39]. وكانت فئة التجارة تابعة لمجلس التجارة وكانت تعتبر أول دورة تعليمية فنية مهنية للمحاسبة تم إنشاؤها رسميًا في العالم. وفقًا لـ ليرا [40] كان نانسينتي المعلم الأول وهو رجل أعمال دمره زلزال عام 1755 والمعلم الثاني كان إيطاليًا اسمه أفوندانو.

في السياق النقابي للمحاسبة في البرتغال بدأت رابطة فئة المحاسبة المهنية في عام 1885 مع تأسيس جمعية المحاسبة البرتغالية. في وقت لاحق في عام 1894 تم إنشاء جمعية الموظفين في المحاسبة والتي تم تغيير اسمها في عام 1900 إلى معهد الطبقة التجارية في لشبونة [41]. عندما تم تشكيلها نظمت جمعية المحاسبة هذه المجموعة التى تتكون من شركاء قادرين على العمل في مناصب محاسبية عليا.

سلط كاركيجا [41] الضوء على تأسيس جمعية المحاسبة البرتغالية في عام 1945 وتم الاعتراف بها قانونيًا في عام 1946. وبالنسبة للمؤلف فإن المحترفين البرتغاليين مدينون لهذه الجمعية المهنية بتمثيلها ومشاركتها في الاجتماعات والجمعيات الدولية. بالإضافة إلى ذلك كان لبعض النقاط تأثير سلبي على التطور المحاسبي في البرتغال: الفترة الطويلة لصلاحية القانون التجاري البرتغالي الذي أُنشئ عام 1833 والفترة ما بين 1928 و 1974 [38]. في ذلك الوقت كان بإمكان أعضاء الاتحادات حتى انتخاب قائدهم لكن الشخص المنتخب حصل على موافقة وزير الدولة لشؤون الشركات وكانت النقابات تعتمد على معهد العمل والضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن نشر المجلات التي تنشرها الجمعيات دون موافقة وزير الدولة لشؤون الشركات.

في عام 1999 بموجب المرسوم القانوني رقم 452 تتلقى جمعية المحاسبين القانونيين اسم غرفة المحاسبين القانونيين. ثم ، في بداية عام 2000 دخلت مدونة الأخلاق حيز التنفيذ و كضرورة منطقية لفرض قواعد سلوكية على جميع المهنيين واستكمال المتطلبات التي تحدد مهنة منظمة. للوصول إلى السجل كمحاسب معتمد ولكي تكون عضوًا في نقابة المحاسبين المعتمدين فإن المتطلبات الرئيسية هي أن يكون لديك المؤهل الأكاديمي اللازم للتسجيل وإجراء تدريب مهني وامتحان مهني. فيما يتعلق بالمؤهلات الأكاديمية (الجامعية أو العليا) يجب الحصول عليها في أحد مجالات المحاسبة أو الإدارة أو الاقتصاد أو المالية أو الإدارة العامة أو ما يرتبط بها إلى جانب الحصول على الكفاءات في المجالات النووية والتكميلية.

في ضوء مسار مهنة المحاسبة في البرتغال لاحظ كاريا ورودريغز [38] أن المحترفين البرتغاليين لم يكن لهم تأثير يذكر في عملية التطبيع من خلال ممثلي النظام في CNC وهو أمر يتم تقديمه باعتباره خاصية عامة أدى المجتمع الأوروبي وفي النموذج القاري بالإضافة إلى البرتغال وبلجيكا وفرنسا وإسبانيا لديهم إرث مشترك من أنظمة الإبلاغ الضريبي.

● **النموذج الياباني للمهنة والجمعيات المحاسبية**

اليابان جزء من مجموعة البلدان التي تتبنى النظام القانوني لقانون المدونة حيث توجد درجة عالية من التفاصيل للقواعد التي يجب استيفاؤها. على غرار ألمانيا وفرنسا يتمتع النظام الياباني بمرونة أقل في هيكلة القوائم المالية بالإضافة إلى اهتمام أكبر بالدائنين.

وفقًا لنياما [34] كان الاقتصاد الياباني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تحت سيطرة التكتلات الصناعية والتجارية المعروفة باسم زايباتسو "الزمرة المالية" zaibatsu والتي غالبًا ما تضمنت البنوك. في نهاية الاحتلال الأمريكي و في نهاية الصراع فقد زايباتسو السلطة السياسية ولا سيما من خلال تطبيق قانون مكافحة الاحتكار الموقع في عام 1946.

على الرغم من أن الولايات المتحدة حاولت إنشاء لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) في اليابان في عام 1948 إلا إنه تم حلها في عام 1953 وتم نقلها إلى وزارة المالية وشجعت على تعزيز مهنة المحاسبة من خلال المعهد الياباني للمحاسبين القانونيين مثل هذه المبادرات لم تنجح. تاريخياً العديد من قوانين المحاسبة المطبقة في اليابان جلبت من أوروبا وخاصة ألمانيا كما هو الحال في القانون التجاري الذي نُشر عام 1899 ولكن مع التعديلات اللاحقة [29]. وهكذا تأثر نظام المحاسبة الياباني بكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية لكن الحكومة لا تزال تمارس سيطرة قوية على العديد من الأنشطة مما يؤدي إلى بيروقراطية عالية في الأعمال والبيئة التي تضمنتها المحاسبة. في تاريخ الجمعيات اليابانية يعود تاريخ إنشاء الجمعية الأولى إلى عام 1927 واليوم تتبع مهنة المحاسبة اليابانية من قانون المحاسبين القانونيين المعتمدين الذي تم سنه في عام 1948 والذي يهدف إلى ضمان جودة مهنيين المحاسبة في المستويات العليا وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة [34]. نتيجة لهذا القانون تم إنشاء المعهد الياباني للمحاسبين القانونيين (JICPA) [42] في عام 1949 وهو حاليًا مؤسسة المحاسبة المهنية الرائدة في اليابان.

في المسار المهني الطريق إلى أن تصبح محاسبا قانونيا معتمدا CPA في اليابان يمر من خلال التدريب الأكاديمي على المستوى الجامعي في المحاسبة والمالية والمحاسبة الإدارية والمراجعة أو قانون الأعمال.

بمجرد استيفاء هذا المطلب فإن الخطوة التالية هي اجتياز اختبار المحاسب القانوني المعتمد الذي يتم إجراؤه بواسطة المحاسبين القانونيين المعتمدين ومجلس مراقبة المراجعة وباللغة اليابانية فقط ومرتين في السنة. بعد الانتهاء بنجاح يدخل المتقدم إلى برنامج تعليمي مهني في المحاسبة وبرنامج الخبرة العملية الذي يتطلب برنامج التعليم المهني لمدة 3 سنوات ومحتوى البرنامج المقدم من المعهد الياباني للمحاسبين القانونيين نفسه. بشكل عام يتماشى المنهج الذي يؤهل متخصصي المحاسبة المستقبليين في اليابان مع متطلبات معايير التعليم المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير التعليم الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين. استكمالًا لبرنامج التعليم المهني سيكون المرشح قادرًا على إجراء الاختبارات النهائية المطبقة سنويًا.

فيما يتعلق بالخبرة العملية المطلوبة للحصول على شهادة المحاسب القانوني المعتمد CPA في اليابان فهي تغطي فترة السنتين والتي يمكن إجراؤها قبل الامتحان القانوني أو بعده [42]. الامتثال لهذه المتطلبات يمكن للمهني الحصول على التسجيل باعتباره محاسبا قانونيا معتمدا ويكون قادرًا على القيام بأنشطته وتقديم نفسه على هذا النحو بطريقة عامة. لذلك فهو تدريب طويل ومعرفة متعمقة ولكنه يؤدي إلى حياة مهنية قوية ومجزية.

- **تطوير المهنة والجمعيات في الولايات المتحدة الأمريكية**

يمكن رؤية تطور المحاسبة في الولايات المتحدة بما يتماشى مع التقدم الاقتصادي للبلاد ويرجع ذلك أساسًا إلى التوسع في السكك الحديدية مما عزز الأنشطة الأخرى وأدى إلى ظهور امبراطوريات كبيرة تتكون من المصافي وخطوط أنابيب النفط ومحطات

التوزيع وغيرها من الأنشطة التي رافقت طفرة السكك الحديدية. كما أوضح نياما [34] فإن القضايا المحاسبية التي تتضمن الاستهلاك والتكاليف والأرباح والاستثمارات تتطلب حلولاً سليمة للمستثمرين من الناحية المفهومية.

في سياق إضفاء الطابع المهني على المحاسبين تم دعمه من قبل جمعيات قوية مع ميزات محاسبية من المملكة المتحدة ، بما في ذلك النموذج النقابي المهني [23]. على وجه الخصوص فإن تطور المحاسبة في الولايات المتحدة كمهنة في الأصل كان في القطاع الخاص يقدم التعليم و المتطلبات والممارسات التأديبية والمعايير المهنية والمراجعة والأخلاق. من وجود متخصصين في المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية من المملكة المتحدة فإن الحركة النقابية في الولايات المتحدة لم تظل غير مدركة لمبادرة المهاجرين الاسكتلنديين. وفقًا لكاركيجا [41] فإن تعيين المحاسب القانوني المعتمد (CPA) نشأ في القانون عام 1896 في ولاية نيويورك وعندها تم تكييفه مع الولايات الأخرى في الاتحاد مما نتج عنه المؤهلات التي بها حصل المحاسبون القانونيون المعتمدون هيبتهم والاعتراف بهم.

بدأت جمعيات المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1887 عندما تم إنشاء الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين (AAPA) وهي الآن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين [22]. في تأسيسها كان لدى الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين مجلة المحاسبة كجسم رسمي وكان مؤسسوها 10 أعضاء وهو عدد ضئيل قبل الآلاف من الأعضاء في الوقت الحاضر. على الرغم من كونها رائدة إلا إن الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين لم تكن الجمعية الوحيدة للمحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية. في ذلك الوقت تم إنشاء العديد من الجمعيات الحكومية المستقلة من قبل الدولة بهدف الاعتراف القانوني بأعضائها. تم الحصول على هذا الاعتراف المهني باعتباره المحاسب القانوني المعتمد CPA في عام 1896 من قبل المتخصصين في ولاية نيويورك ويحق للأفراد أن يُطلق عليهم اسم المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPAs). للحصول على هذه الدرجة كانت هناك حاجة للحصول على شهادة من مديري الجامعات الحكومية.

في العقود التالية أقرت ولايات أخرى قوانين مماثلة وحتى عام 1922 كان لدى جميع الولايات الأمريكية مثل هذه القوانين. ومع ذلك استمرت الخلافات لأن التشريعات في الولايات كان من الممكن أن تكون محاسبا قانونيا معتمدا CPA دون أن تكون عضوًا في الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين AAPA وكان من الممكن أيضًا أن تنتمي إلى الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين دون أن تكون محاسبا قانونيا معتمدا مما أدى إلى تعارض بسبب انها كانت مسألة تخص حقوق الولايات [22 ، 29]. بالإضافة إلى ذلك كان الممارسون قلقين بشأن هيمنة جمعية ولاية نيويورك أدى ذلك إلى الاعتراف الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين AAPA في عام 1917 ليصبح المعهد الأمريكي للمحاسبين (AIA) عندما تم تحديد المتطلبات التعليمية للقبول على الرغم من امتلاك شهادة المحاسب القانوني CPA لم تكن مطلوبة بعد.

عدم وجود شهادة إلزامية كمحاسب قانوني معتمد CPA أدى في النهاية إلى معارضة في عام 1921 مع تشكيل الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعتمدين (ASCPA) وكان المعيار الوحيد للقبول كعضو هو حيازة شهادة صادرة عن الولايات. كما لاحظ هندريكسن وبريدا [22] خلال الخمسة عشر عامًا التالية اختيار الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعتمدين ASCPA و المعهد الأمريكي للمحاسبين AIA بعد التنافس على تمثيل المحاسبين الأمريكيين واختيار الاندماج والاحتفاظ باسم المعهد والمطالبة بشهادة صالحة – لكونه محاسبا عاما مسجلا. أولئك الذين يريدون أن يصبحوا محاسبًين عامًين معتمدين (CPA) في الولايات المتحدة يحتاجون في البداية إلى إجراء مجموعة من الاختبارات تسمى اختبار CPA الموحد مع مستوى عالٍ من المتطلبات والصعوبة.

الغرض من هذا الاختبار هو حماية المصلحة العامة من أجل ضمان أن المرشحين المؤهلين فقط يصبحين المرخصون كمحاسبين عامين معتمدين من الولايات المتحدة [43]. على الرغم من درجة الصعوبة فإن الموافقة في هذا الامتحان وحده لا تكفي لتلبية

متطلبات الحصول على الشهادة لأنها تختلف من ولاية إلى أخرى. في الشكل الأكثر كلاسيكية يجب أن يكون المرشح للمحاسب القانوني المعتمد CPA قد أكمل دورة جامعية أو حاصلا على درجة الماجستير (ماجستير أو ماجستير في إدارة الأعمال) أو PhD درجة الدكتوراه [44].

بالإضافة إلى متطلبات المحتوى المحاسبي يجب تسجيل IES حيث يكون المرشح حاصلًا على درجة البكالوريا في واحدة من المؤسسات التعليمية الست المعتمدة (وكالات الاعتماد المؤسسي الإقليمية الأمريكية). هناك أيضًا حاجة لاجتياز اختبار الأخلاقيات وإثبات الحد الأدنى لعدد سنوات الخبرة العملية بالإضافة إلى حصول المرشح على رقم الضمان الاجتماعي. هذا الشرط ساري المفعول حتى لو لم يكن مقدم الطلب مواطنًا أمريكيًا ولم يكن يعمل أو يقيم في إحدى الولايات القضائية.

- **جمعية المحاسبة ومهنة المحاسبة في البرازيل: الجذور البرتغالية**

في الفترة التي تقابل الخمسين عامًا الأولى بعد الاكتشاف والاستعمار البرتغالي في البرازيل لا يوجد تسجيل للأنشطة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. من خلال فشل نظام القبطان الوراثي قررت الحكومة البرتغالية تولي السيطرة مباشرة على مستعمرتها ووضعت في عام 1548 نظام الحكومة العامة. فيما يتعلق بتاريخ مهنة المحاسبة في البرازيل وكذلك ما حدث في البرتغال فإن إنشاء الدرجة التجارية بناءً على إشراف مجلس لشبونة التجاري الذي يُعد معلمًا هامًا وتوقعاته وردت التنبؤ في المادة السادسة عشر من النظام الأساسي لمجلس التجارة الذي أُنشئ في لشبونة والذي تمت الموافقة عليه بالمرسوم الصادر في ديسمبر 1756 [45].

فيما يتعلق بالدورات العليا الأولى في البرازيل تم إنشاؤها في عام 1808 عند وصول المحكمة البرتغالية. على الرغم من وجود هذه الدورات العليا لم يتم إنشاء الجامعة الأولى إلا في عام 1920 وهي بالفعل في فترة الجمهورية. يُنظر إلى أنها حدثت في وقت متأخر

بعض الشيء مقارنة بالدول الناطقة بالإسبانية كما كان الحال في سانتو دومينغو (1538) والمكسيك والبيرو وتشيلي والأرجنتين. على الرغم من حصول البرازيل على استقلالها السياسي في عام 1822 إلا إنها ظلت خاضعة اقتصاديًا للأمم الأوروبية مع استمرار نفس التركيبة الاستعمارية القائم على العمال العبيد في تناقض مع التوسع السريع للنظام الرأسمإلى العالمي [45]. في تاريخ مهنة المحاسبة البرازيلية في عام 1945 عندما اكتمل إصلاح التعليم التجاري أضفى المرسوم رقم 7988 رسميًا على إنشاء مقررين رفيعين: العلوم الاقتصادية والمحاسبة والعلوم الاكتوارية.

فيما يتعلق بجمعية مهنة المحاسبة بالرغم من أن الحركة الأولى ذات سمات مماثلة لتلك التي حدثت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حدثت في عام 1869عندما تم تأسيس جمعية ماسكي دفاتر المحكمة فإن إنشاء النظام المهني في شكل مجلس المحاسبة الاتحادي حدث فقط في مايو 1946 عندما كانت البلاد بالفعل جمهورية. منذ نشأته كان مجلس المحاسبة الاتحادي كنظام مهني للمحاسبين وإشرافه على ممارسة المهنة نشطً في تنظيم مبادئ المحاسبة وفي برامج التعليم المستمر وفي تعديل وإصدار معايير المحاسبة ذات الطابع الفني والمهني. كما لم يكن هناك أي تطبيق لامتحانات الدخول إلى الفئة المهنية والتي تم إجراؤها فقط في عام 2010 في شكل امتحان الكفاءة وهو إلزامي لجميع خريجي الدراسات العليا في العلوم المحاسبية الذين يرغبون في ممارسة المهنة.

بالإضافة إلى ذلك تنص تشريعات التعليم العإلى في البرازيل التي تنظمها وزارة التعليم على أن مؤسسات التعليم العإلى في البلاد التي تقدم درجة أعلى في علوم المحاسبة يجب أن تتبع القاعدة المنصوص عليها في القرار رقم 2004/10 فيما يتعلق بهيئة المعرفة التي تشكل محاسب المستقبل. فيما يتعلق بالجانب التدريبي فمحاسبو المستقبل البرازيليون يتخرجون قبل مؤسسات التعليم العإلى في فترات تتراوح من 4 إلى 6 سنوات مع متطلبات التدريب العملي وامتحانات تطبيقية للمعرفة كجزء من الجمعيات والأوامر المهنية من أجل ضمان الدخول والممارسة المهنية.

من الناحية العملية بشكل رئيسي التأثيرات على تدريب المحاسبين في البرازيل بعد شرط الامتحان لدخول طبقة المهنة في عام 2010 أدت بشكل كبير إلى الحد من استقلالية مؤسسات التعليم العالي البرازيلية. هذا الجانب أكدته دراسة حديثة إلى جانب أكثر من 900 دورة تدريبية عليا قيد التنفيذ في البلاد تهدف إلى معرفة الكائنات الحية ودرجات تأثير كل منها فيما يتعلق بمحتويات المناهج المخصصة لشهادة الدبلوم للمحاسبين. بناءً على دراسة أجراها بونزانيني وآخرون [46] بالإضافة إلى النظام المهني نفسه تسعى الهيئات المهنية الأخرى مثل الأمم المتحدة والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين إلى التدخل بطريقة قانونية أو مساهمة في تدريب المحاسبين البرازيليين المستقبليين.

● **الجمعيات المهنية الأخرى والحسابات المهنية: بعض الخصائص**

بالإضافة إلى الأمثلة المذكورة هنا يمكن إحضار أمثلة أخرى مقتصرة على مساحة هذا النص. إحداها تشير إلى هولندا التي يرجع تاريخ قانونها التجاري إلى عام 1837 وهي أول وثيقة تفكر في اشتراط مسك الدفاتر لإعداد الميزانيات العمومية للمؤسسات التجارية [34]. على الرغم من ضآلة نطاقها الجغرافي فقد اشتهرت هولندا في التجارة البحرية مما أثار انعكاسات في علم المحاسبة. من خلال فصل نفسها عن التأثير الأنجلو ساكسوني والنموذج الأوروبي القاري نظرًا لعملياتها مع العملاء الأجانب وكان على المحاسبين والمراجعين متابعة ودمج التطورات في السوق العالمية.

حاليًا تتأثر المحاسبة الهولندية بقانون الشركات ومهنة المحاسبة لذلك دون تأثير التشريع الضريبي هناك لوائح لكل من المحاسب المسجل (المحاسب القانوني) والمسؤول الإداري (مستشار المحاسبة) [34 ، 35]. فيما يتعلق بممارسة المهنة فإن السلطة التي تشرف على الفئتين هي الهيئة الهولندية للأسواق المالية. لكلتا الوظيفتين هناك حاجة إلى درجة جامعية (درجة الماجستير) من سنة إلى سنتين من الممارسة المهنية بعد الحصول على

الدرجة وأكثر من 3 سنوات من التدريب العملي بالإضافة إلى اجتياز الاختبار النهائي.

في بلدان أخرى مثل استراليا كان هناك تأثير كبير للإمبراطورية البريطانية على مهنة المحاسبة منذ نشأتها كنتيجة للتبادلات منذ عام 1853 سواء في التجارة (الاستيراد والتصدير) أو في مجال مهنة المحاسبة [47]. يمكن أيضًا تضمين الهند في هذا المثال حيث استخدمت المستعمرات بطريقة ما النموذج البريطاني لامتحانات واختبارات التأهيل مما أدى في النهاية إلى تعزيز تأثير مبادئ المحاسبة ومبادي العضوية التي تستخدم في المملكة المتحدة حتى الآن.

بناءً على المراجع الواردة في هذا النص أصبح تقسيم السلطات والصلاحيات بين المؤسسات التي تؤهل مهني المستقبل - الجامعات والمعاهد والكليات - فيما يتعلق بالجمعيات والأوامر والمجالس المهنية أصبح واضحا. وبحسب كارفالهو [48] فإن تدخل هذه الكيانات في فضاء ما يسمى بـ "المدارس" قد تعرض لانتقادات شديدة بالإضافة إلى انتهاك فصل السلطات الذي يجب أن يكون موجودًا بين التدريب الأكاديمي والكفاءة المهنية للجمعيات وغيرها من الهيئات المهنية.

3. العمل الموضوعي أو الدفاع عن المصالح؟

وفقًا لكارنيجي وإدواردز [47] عملية الاحتراف (إضفاء الطابع المهني) لا تبدأ من تشكيل جسم تنظيمي وبالرغم من أن التصميم التنظيمي باعتراف الجميع هو استراتيجية رئيسية في السعي وراء الإغلاق الاجتماعي الذي تعترف به الدولة ويرتبط بمنح الامتيازات و في ليس للسلطات الاحتكارية التي يمنحها المشرع في كثير من الأحيان. لاحظ رودريغز [3] أن هناك مسألة أساسية تتعلق بالفترة الطويلة التي ساد فيها الاقتناع بأن إسناد تعريف قواعد الأخلاق ومؤسسة آليات للتنظيم الذاتي كانا كافيين للدفاع عن المصلحة العامة. ومع ذلك فإن التصور الحالي هو أنه من الضروري مناقشة وإنشاء آليات جديدة للرقابة الخارجية للمهن سواء في أخلاقيات العمل أو في أخلاقيات المحاسبة نفسها [3

، 14]. ومع ذلك ، غالبًا ما يرى الممارسون للمهنة مثل هذه الضوابط على أنها تهديدات للسلطة والثقة في المهن مما يؤدي إلى صراعات اجتماعية.

من ناحية أخرى نظرًا للجهود الأخيرة للمهن بما في ذلك استخدام استراتيجيات مختلفة لتحقيق مكانة للأوامر المهنية فإن استئناف مسألة التدريس أمر مهم وعادة ما يكون نظام التعليم هو المنصة الوحيدة والضرورية بحيث يمكن أن يضمن مهن المستقبل مصداقية المعرفة المهنية. لذلك فقد مارست الأوامر المهنية الرقابة بشكل مباشر وغير مباشر على المحتوى التعليمي للأكاديميين إلى جانب المتطلبات الأخرى للاعتماد المهني. أدت هذه العلاقة بين نظامي الاعتماد إلى إغلاق مهني على شكل حلقة مفرغة وهو جانب مشكوك فيه لأنه يميل إلى تعزيز أشكال من الشركات التي تضر بالمصلحة العامة. الدور الأساسي للمجالس المهنية لا يتضمن الرقابة والتحقق من التدريب الأكاديمي للمهنيين المستقبليين والذي دوره أعطى إلى مؤسسات التعليم العالى كما أكد كارفالو [48]. حتى إذا تم اعتماد اللقب الأكاديمي رسميًا فإن الأمر متروك للأوامر المهنية باعتبارها آخر احتياطي للكفاءات و لتوسيع نطاق المعرفة حتى بعد التكوين الأكاديمي. في هذا السياق تظهر الأوامر المهنية كأصحاب المصلحة المسيطرين فيما يتعلق بالجامعات حيث يمكنهم تحديد مسار المهنة دون الدخول في اتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالى التي تشكل مهنيين مرتبطين بهذه الأوامر المهنية [49]. بمجرد التسجيل في الأوامر ذات الصلة يتلقى الأعضاء تدريبًا مناسبًا في نطاق أخلاقيات المهنة فيما يتعلق بالجوانب القانونية والممارسات الجيدة اللازمة للتمرين المهني والوظائف التي لا تشكل جزءًا من اختصاصات الجامعة.

نظرًا للحاجة إلى مزيد من المناقشة بما في ذلك الأهمية الاجتماعية لعمل المهنيين وهو أمر أهملوه هم أنفسهم يؤكد برينت [50]على أهمية الجامعات والمثقفين لاسيما في تطوير القيم المهنية وبخاصة الجمعيات المهنية . وهذا يعزز أهمية صلاحيات الجمعيات والاوامر والمجالس المهنية ككيانات تضمن استقلالية المهن التي تمثلها. في هذا السياق فإن النقطة الأولى التي تبرز فيما يتعلق بتنفيذ الأوامر والمجالس المهنية تتعلق بدور مفتش

المهنة الذي تمنحه الدولة بهدف ضمان الدخول للممارسة المهنية فقط لمن أنهى جميع المراحل من التدريب والتأهيل. ومع ذلك فقد أظهرت الطقوس الحالية الاهتمام المتزايد من قبل جمعيات وأوامر المحاسبة المهنية في تدريب المحاسبين.

في السنوات الأخيرة كان هناك عدد من التغييرات الأساسية في تنظيم المحاسبة سواء في جوهر القواعد أو في سياق المؤسسات التنظيمية [51]. ولذلك تحولت مؤسسات تنظيم المحاسبة من الاعتماد المتزايد على مستوي العالم على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وفي العديد من السلطات القضائية بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، هذه اللوائح تم استبدالها بلوائح حكومية أو إلى هيئة خاصة مسؤولة عن المعايير الجديدة [52] .

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الأداء القوي للجمعيات والمجالس المهنية سواء في التنظيم أو في تطبيق اختبارات الدخول للمهنة كانت المهنة تعمل في بطريقة التنظيم الذاتي حتى ذلك الحين ولكن أدى قانون ساربينز – أوكسلي Sarbanes - Oxley إلى احداث تغييرات جوهرية في حوكمة الشركات [53]. تتضمن هذه التغييرات تعديلات في محتوى المناهج الدراسية حيث تمت المصادقة على قوانين وقرارات وتصريحات فنية جديدة. لذلك يمكن تكوين المناهج الدراسية التي تواكب محتويات التخصصات المعروضة من عدة مصادر مثل الاقتراح الذي قدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) من فريق خبراء العمل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للتقارير المحاسبية (ISAR) بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أحد قطاعات الأمم المتحدة.

منظمات دولية أخرى مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين اقترح التنظيم والمواءمة المحاسبية harmonizationمن خلال اقتراح لنموذج مشترك للمناهج الدراسية العالمية. اقترح كمعيار لمهنة المحاسبة بهدف توحيد المؤهلات في جميع

البلدان [51]. وفي العديد من البلدان ومن بينها البرازيل يجري إعداد مقترح للمحتوى الوطني للمنهج الجامعي في علوم المحاسبة بهدف إنشاء مصفوفة جديدة للمنهج الدراسي.

على وجه الخصوص فيما يتعلق بجوانب الدخول الى المهنة هناك شرط في بلدان مثل اليابان وفرنسا للتدريب العملي الذي يحدده وينظمه النظام المهني المعني كشرط للوصول الفعال إلى المهنة. وفي بلدان أخرى مثل ألمانيا وهولندا على الرغم من أنها لا تعمل على وضع معايير محاسبية إلا إن الجمعيات المهنية تطالب بشدة فيما يتعلق بالمعرفة للمهنيين المستقبليين بهدف الوصول إلى الفئة المعنية.

وبالتإلى من الأمثلة المشار إليها في هذا النص يلاحظ أن أداء الجمعيات والأوامر المحاسبة المهنية لا يقتصر على مراقبة ممارسة المهنة وهناك دليل على أنه يتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في التدريب الأكاديمي المقدم بواسطة مؤسسات التعليم العالي.

■ الاستنتاجات

نتيجة لإنشاء المهن ظهرت الجمعيات والأوامر المهنية كاجتماع لأفراد يعملون في نفس الوظيفة بهدف ضمان من بين أمور أخرى سوق عمل خاص وجعله من الصعب على الأعضاء الآخرين الذين يعتبرون غير مؤهلين للنشاط. هي كيانات ليس لديها نشاط ربحي ويتم الحفاظ عليها من خلال مساهمة شركائها. جنبا إلى جنب مع مؤسسات التعليم العإلى والدولة فهي تحافظ على سلطتها المهنية من خلال ثلاث ركائز: الاستقلالية من خلال القدرة على اتخاذ القرار بشأن عمل الفرد وكذلك الخبرة أو احتكار المعرفة وايضا المصداقية كتحكم في الدخول إلى التدريب الذي توفره الدولة.

الجمعيات والأوامر المهنية على الرغم من طبيعتها التطوعية والترابطية هي هيئات سياسية تهدف إلى تحديد وتنظيم وضمان وتمثيل مصالح أعضائها بما في ذلك استخدام حواجز الدخول في نطاق عملها من امتياز الدولة.

تم التأكيد على أهمية مؤسسات التعليم العإلى في الهيكل الرسمي الذي يضفي شرعية

على عملية الاحتراف في الإطار النظري لهذه الدراسة جنبًا إلى جنب مع الجمعيات المهنية والدولة بناءً على تفويض الأخير. فيما يتعلق بالتعليم العالي كخاصية للمهن وإثبات الفصل بينها وبين المهن. أيضًا كمؤسسات مركزية تمنح تراخيص للعمل في مهنة وهي نقطة تميز بين الأشخاص العاديين والمهنيين.

حتى في ضوء الاستقلالية المتوخاة للجامعات في بناء المحتوى المصمم لتدريب المحاسبين فإن عمل الجمعيات والأوامر المهنية بالإضافة إلى الإشراف على أداء الشركات التابعة لها يحدد سلسلة من المتطلبات للوصول إلى مهنة التدريب في المدارس المعتمدة. بالإضافة إلى هذه المتطلبات في العديد من البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان والبرازيل فإن تطبيق امتحانات الوصول المهني مسؤول عنها الجمعيات المهنية ومهنة المحاسبة. بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الهيئات الدولية لها تأثير كبير على المحتوى الذي يهدف إلى تدريب المحاسبين. من بينها كما يوضح لنا عمل الأمم المتحدة – من خلال وكالاتها – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفريق المعايير الدولية للتقارير المحاسبية ISAR والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين أن أداء هذه الكيانات يتجاوز الأغراض التي تفوضها الدولة وهذا يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على محتويات المناهج الدراسية المؤسسات التعليمية.

: References

[1] Luchman L. Modelos Contemporâneos de Democracia e o Papel das Associações. Revista de Sociologia e Política, 2012;**20**(43):5980-

[2] Freidson E. The Professions and their Prospects. Newbury Park, USA: Sage; 2002

[3] Rodrigues M. Sociology of Professions. Oeiras, Portugal: Celta; 2002

[4] Berg B, Lune H. Qualitative Research Methods for the Social Sciences. 8th ed. Edinburgh: Pearson Education; 2014

[5] Bhattacherjee A. Social Science Research: Principles, Methods, and Pratices. 2nd

ed. Tampa, Florida: Textbooks Collection; 2012

[6] Beuren I. Como Elaborar Trabalhos Monográficos em Contabilidade: Teoria e Prática.3 rd ed. São Paulo: Atlas; 2013

[7] Abbott A. The System of Professions. An Essay on the Division of Expert Labour. Chicago, USA: The University of Chicago Press; 1988

[8] Willmott H. Organising the profession: A theoretical and historical examination of the development of the major accounting bodies in the U.K. Accounting, Organizations and Society. 1986;**11**(06):555 -580 . Great Britain: Elsevier Science Ltd

[9] Diniz M. Os donos do saber: profissões e monopólios profissionais. Rio de Janeiro: Revan;2001

[10] Passos T. Uma Análise dos Argumentos de Émile Durkheim e Oliveira Vianna a Respeito das Associações Profissionais. Revista Ciências Sociais em Perspectiva. Unioeste. 2014;173-161:(24)**13**

[11] Cooley C. Human Nature and The Social Order. New York: Charles Scribner's Sons; 1902

[12] Durkheim E. The Division of Social in Society. New York: Macmillam; 1933

[13] Carr - Saunders A. The Profession. Oxford: Clarendon Press; 1982

[14] West A. After virtue and accounting ethics. Journal of Business Ethics. 2016, pp.116-. Available at https://link.spinger.com /articles

[15] Brante T. Professional fields and truth regimes: In search of alternative approaches. Comparative Sociology. 2010;**9**(06):843 - 846. DOI:156913310/10.1163 X522615

[16] Saks M. Defining a profession: The role of knowledge and expertise. Professions & Professionalism, 2012;**02**(01):110-

[17] Svensson K, Evetts J. Sociology of Professions, Continental and AngloSaxon Traditions. Sweden: Daidalos; 2010

[18] Angelim P. Profissionalismo e profissão: Teorias sociológicas e o processo de profissionalização no Brasil. Revista Espaço de Diálogo e Desconexão. 2010;**03**(01):3146-

[19] Noordegraaf M. Remaking professionals? How associations and Professional education connect professionalism and organizations. Current Sociology. 2011;59(4):465488-

[20] Muzio D, Kirkpatrick I. Introduction: Professions and organizations: A conceptual framework. Current Sociology. 201519; (4):389405-

[21] Buesa N. A Evolução Histórica da Contabilidade como Ramo do Conhecimento. Revista Eletrônica Gestão e Negócios. 2010;01(01):0116-

[22] Hendriksen E, Breda M. Teoria da Contabilidade. 5th ed. São Paulo: Atlas; 2007

[23] Baker C. L'evolution d'une profession comptable globale: Une etude comparative historique en quelques pays europeens. In: Comptabilités et innovation, May 2012; Grenoble, France. pp. 01 27-Associativism of Accounting Professionals http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.68711

[24] Miranti P. The emergence of accounting as a global profession: An introduction. Accounting History. 2014**1**;**9**(111-3:(2-

[25] Lee T. Consolidating the public accountancy profession: The case of the proposed Institute of Chartered Accountants of Great Britain, 19881989/. Accounting History. 2010;**15**(10):0739-

[26] Walker S. The genesis of professional organisation in English accountancy. Accounting, Organizations and Society. 1991;**29**(04):127156-

[27] Sudaby R, Viale, T. Professionals and field□level change: Institutional work and the professional project. Current Sociology. 2011;**59**(4):423442-

[28] Ballas A. The creation of the auditing profession in Greece. Accounting, Organizations and Society. 1998;**23**(08):715736-

[29] Altintas N, Yilmaz, F. The accounting profession: A descriptive study of the

common and code law countries. Journal of Modern Accounting and Auditing. 2012;**8**(07):932950-

[30] Walker S. The genesis of professional organization in Scotland: A contextual analysis. Accounting, Organizations And Society.310-285:(04)**20**;1995

[31] Walker S. The defence of professional monopoly: Scottish chartered accountants and 'Satellites in The Accountancy Firmament' 1854□1914. Accounting, Organizations And Society. 1991;**16**(03):257283-

[32] Walker S. Men of small standing? Locating accountants in English society during the mid nineteenth century. European Accounting Review.399-377:(02)**11**;2002

[33] Kirkham L, Loft A. Gender and the construction of the professional accountant. Accounting Organization and Society. 1993;**18**(06):507558-

[34] Niyama J. Contabilidade Internacional. 2nd ed. São Paulo: Atlas; 2010

[35] Federation of European Accountats. Key Features on Structure and Organization of the Accountancy Profession across 30 European countries, 2012. Available from: www.fee.be

[36] Evans L, Honold K. The division of expert labour in the European audit market: The case of Germany. Critical Perspective on Accounting. 2007;**18**(01): 6188-

[37] Consiglio Nazional dei Dottori Commercialisti e Degli Esperti Contabili. The Italian Accountancy Profession; 2015. Available from: www.cndcec.it

[38] Caria A, Rodrigues L. The evolution of financial accounting in Portugal since the 1960s: A new institutional economics perspective. Accounting History. 2014;**19**(1254-227:(2-

[39] Rodrigues L, Gomes D, Craig R. Corporativismo, liberalismo e a profissão contabilística em Portugal desde 1755. Revista da Câmara dos Técnicos Oficiais de Contas.39-24:(01)**46**;2004 . Available from: www.academia.ed

[40] Lira M. A Importância da Aula Do Comércio Na História da Contabilidade Portuguesa. Revista Universo Contábil. 2011;**7**(02):97113-

[41] Carqueja H. As Associações e as Revistas de Contabilidade. Jornal do Técnico de Contas e da Empresa. 2002;**1**(445):296300-

[42] Japanese Institute of Certified Public Accountant. The process of Qualification as a CPA.2015 ; Available from: http://www.hp.jicpa.or.jp

[43] National Association of State Boards of Accountancy. The Uniform CPA Examination.2015 ; Available from: http://nasba.org/exams/cpaexam

[44] Tostes F. Formação do Contador: uma visão comparativa Brasil, França e Estados Unidos. Pensar Contábil. 2005;**07**(28):1320-

[45] Leite C. A evolução das Ciências Contábeis no Brasil. Rio de Janeiro: ditora FGV; 2005

[46] Bonzanini O, Silva A, Leite T. Critical Perspective on the Influence of Professional Organizations in the Construction of Curricula of Undergraduate Courses in Accounting.3 rd ISA Forum of Sociology – Professionalism in Education and Work. Vien, Austrian; July 2016, 2016

[47] Carnegie G, Edwards J. The construction of the professional accountant: The case of the Incorporated Institute of Accountants, Victoria (1886). Accounting, Organizations and Society. 2001;**26**(1):301325-

[48] Carvalho P. Ordens Profissionais, diferentes desafios, novas reflexões. Janus Online.2006 . Available from: www.janusonline.pt

[49] Mainardes E. Gestão de Universidades Baseada no Relacionamento com os seus Stakeholders. Tese de Doutoramento. Covilhã: Portugal: Universidade da Beira Interior; 2010

[50] Brint S. In an age of experts: The changing role of professionals ins politics and Professional life. Princeton, New Jersey: Princeton Univ ersity Press; 1994.

[51] Wagenhofer A. Towards a theory of accounting regulation: A discussion of the politics of disclosure regulation along the economic cycle. Journal of Accounting and Economics.234-228:(1)**52**;2011

[52] Trabelsi R. International accounting normalization and harmonization processes across the world: History and overview. Journal on Business Review (GBR). 2015;**4**(02), p88.

[53] Gillis P, Petty R, Suddaby R. The transnational regulation of accounting: Insights, gaps and an agenda for future. Accounting, Auditing & Accountability Journal. 2014;**27**(06):894902-

ISSUE 04
December 2021

Studies of Accounting

Issued by the Libyan Accounting and Auditing syndicate (LAAS) under the supervision of the Libyan Authority for Scientific Research